

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Badji Mokhtar university- Annaba



جامعة باجي مختار عنابة

Université Badji Mokhtar- Annaba

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

## تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال

الشعبة: اقتصاد، تنمية ومالية

ل: شريط ايمان

مدير أطروحة التخرج: بومنجل سعيد      أستاذ التعليم العالي      جامعة باجي مختار - عنابة -  
المشرف الثاني: بوريش هشام      أستاذ محاضر أ      جامعة باجي مختار - عنابة -

أمام أعضاء اللجنة:

د.منصوري عبد الله	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة باجي مختار عنابة
أ.د.بومنجل سعيد	أستاذ التعليم العالي	مقرر 1	جامعة باجي مختار عنابة
د.بوريش هشام	أستاذ محاضر أ	مقرر 2	جامعة باجي مختار عنابة
أ.د. عزى الأخضر	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة محمد بوضياف المسيلة
د.صالحى عبد القادر	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة باجي مختار عنابة
د. رقايقية فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة أ	عضوا	جامعة محمد الشريف مساعدي

السنة الجامعية 2015/2014



جامعة باجي مختار عنابة  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد تنمية ومالية

# تصريح

أصرح بصفتي صاحبة الدراسة الموسومة بـ:

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيايات الاعلام

والاتصال

والمقدمة لنيل شهادة دكتوراه، بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة وأنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل

شهادة أكاديمية.

شريط ايمان

الإمضاء

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين وتحليل العلاقة التي تربط تلك التغيرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية بالشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)، وبذلك فقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: كيف ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في انفجار/تبلور هذه الأزمة وما مدى انعكاس تداعيات هذه الأخيرة على تلك الشركات وعلى مستقبل نشاطها؟

وللإلمام بكل عناصر الموضوع فقد قسمت الدراسة إلى 3 فصول: الفصل الأول يعني بوصف التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وبذلك تم التركيز على ظاهرتين العولمة بخاصة المالية وصعود الشركات متعددة الجنسيات العالمية، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة وتفسير الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) مع تحليل أهم نتائجها والحلول الدولية لمواجهتها، أما الفصل الأخير فيعنى بدراسة تداعيات الأزمة على عينة من الشركات العالمية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال التالية: جوجل، مايكروسفت، أبل، آي تي تي، تشاينا موبايل للاتصالات، فودافون، سيسكو سيستم، أوراكل، سامسونج الكترونيكس، لونغو، هيوليت باكارد، أي بي أم، نوكيا و دال، وهذا من خلال دراسة الاتجاه العام والتغير السنوي لخمس مؤشرات هي: رقم الأعمال، النتيجة الصافية، الربح القاعدي للسهم، الإنفاق على البحث والتطوير وعدد العمال؛ خلال الفترة الزمنية 2004-2013.

وخرجت الدراسة بأن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) هي أزمة هيكلية نظامية تابعة للدورة الاقتصادية طويلة المدى الناتجة عن الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيات الاعلام والاتصال والابتكارات المالية (ونخص بذلك عملية التوريق)، وأنه لم يكن لهذه الأزمة تأثير كبير في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال كما كان عليه الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى خاصة القطاع المالي وصناعة السيارات، حيث استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات لتكنولوجيات الاعلام والاتصال تجاوز التحديات التي خلفتها هذه الأزمة من خلال عملية الابتكار، والتي تعتبر العامل الأساسي للنجاح بخاصة في بيئة أعمال تتسم بالغموض وسرعة التغير في التكنولوجيات المستخدمة وبذلك يعتبر قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال المفتاح الجوهري لتخطي هذه الأزمة وإعادة الانتعاش للاقتصاد العالمي.

الكلمات الدالة: الشركات متعددة الجنسيات - الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) - عولمة

الأسواق المالية - التطور التكنولوجي في قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال

## Résumé

La crise financière et économique globale (2008-2009) a eu un impact néfaste sur les entreprises financières et productives avec des répercussions multiples. Effectivement, certaines entreprises ont déclaré faillite, d'autres ont été racheté par des établissements étatiques ou privés, tant dis que d'autres ont eu recours à des politiques de licenciement et de délocalisation de leur activités surtout dans les pays industrialisé. A partir de ces faits émerge la problématique de ce travail où nous avons cherché à étudier la relation entre la crise économique globale (2008-2009) et les entreprises multinationales des technologies d'information et de communication, cette problématique s'illustre dans la question suivante : quel est le rôle des multinationales des technologies d'information et de communication dans la crise économique globale actuelle et quel impact a cette crise sur l'activité de ces multinationales ?

Et afin de répondre à cette problématique, notre travail s'articule autour de trois parties : dans la première partie on a abordé le changement causé par la révolution technologique dans l'économie mondiale dont on a parlé de la mondialisation financière et les multinationales, la deuxième partie on l'a consacré pour la crise économique globale et cycle économique long. Et enfin, dans la troisième partie on a analysé l'impact de cette crise sur un échantillon de 14 plus grandes entreprises multinationales du secteur de technologies d'information et de communication, d'après le classement de fortune global 500/2014. Et pour mesurer l'impact de cette crise sur ces multinationales, nous avons étudié l'évolution de leurs chiffre d'affaire; leur résultat net ; leur rémunération sur action ; leur nombre d'effectifs et leur dépenses sur la recherche et le développement, sur une décennie (entre 2004 et 2013 ).

Le résultat obtenu de cette étude a démontré que cette crise est une crise systémique issue du quatrième cycle long, causée par l'innovation technologique et financière favorisée par la révolution technologique surtout celle des technologies d'information et de communication. Et que les effets de cette crise sur le secteur de technologie d'information et de communication n'été pas aussi dévastateur, surtout en ce qui concerne les entreprises innovatrices qui ont su la détourner en leur avantages grâce à leur politique et produits innovants. Ce qui nous laisse suggérer que ce secteur assez prometteur peut être un acteur clé pour relancer et booster l'économie.

**Mots-Clés : entreprises multinationales, la crise économique mondiale (2008-2009), la mondialisation financière et la révolution numérique.**

## **Abstract**

the world economy has experienced Global financial crisis, that gradually expanded the scope of the crisis into global economic crisis letting the global economy enter a deep recession.

In this research, we sought to investigate the relationship between the economic global crisis and the multinational corporations of the information and communication technologies (ITC), then how these multinationals be a cause of that crisis and what was the impacts of this crisis on those multinationals?

To answer this question, we devised our work into three sections, on the first one we analyzed the change caused by the digital revolution and by these corporations and their innovation in the world economy by talking about the financial globalization and multinationals. In the second, we discussed the global economic crisis (2008-2009) and long economic cycle. Finally, in the last one, we analyzed the impacts of the global economic crisis (2008-2009) on the multinational corporations of (ITC), on which we choose a sample of 14 most important multinational corporations of information communication technology sector, based on the global fortune 500/2014 ranking. Throughout this point, we study the evolution of five variables that clearly emerge to help us to measure this impact: turnover, net income, basic earnings per share, the number of employees and the research and development expenditures, into the period 2004- 2013.

The results obtained by this research indicate that the global economic crisis has systemic nature and was from the forth long economic cycle, caused by the digital revolution, then the principal causes of this crisis was the technology and financial innovation.

As regards of the impact of this crisis on the multinationals of the ICT, it appears a sight impact which these multinationals solved by their innovative products and policy. From these data, we suggest that the information and communication technologies sector could be a prospect for the sustainable economy recovery.

**The Keywords:** Multinational Corporation, The global economic crisis (2008-2009), The financial globalization, The Digital revolution

## الإهداء

إلى أعمز الناس ... أمي وأبي وأختي

إلى روح جدي وروح الأستاذ عبد القادر الجبوري

أهدي هذا البحث العلمي

## شكر وتقدير

"الأستاذ الجيد كالشمعة التي تحترق لتبهر درج الآخرين" مصطفى كمال أتاتورك

**"The good teacher is like a candle it consumes itself to light the way for others " Mustafa Kemal Atatürk**

باسم آيات الشكر والتقدير أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ القدير عبد القادر الجبوري - رحمه الله - والذي كان مرشدنا للقيام بهذه الأطروحة. كما أشكر الأستاذ الدكتور بومنجل سعيد على قبوله الاشراف علينا وعلى آرائه وملاحظاته التي ساعدتنا على انجاز هذه الأطروحة والدكتور هشام بوريش الذي ساعدنا على اتمام الأطروحة باشرافه علينا.

كما لا يفوتنا أن نخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة المكونة من الدكتور منصور عبد الله و الدكتور صالح عبد القادر من جامعة باجي مختار عنابة، الأستاذ الدكتور عزى الأخضر من جامعة محمد بوضياف - مسيلة والدكتورة رفايكية فطيمة الزمراء من جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس على قبولهم تخصيص جزء من وقتهم لمناقشة هذه الأطروحة. وإلى كل من ساعدنا لاتمام هذه الأطروحة نقدم لهم خالص الشكر والتقدير.

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
116	معدلات النمو الاقتصادي في العالم للفترة ما بين 2008-2013	الجدول رقم (1)
143	بطاقة تقنية لشركات عينة الدراسة	الجدول رقم (2)

## قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
74	أكبر عشرون اقتصاد مستقطب للشركات متعددة الجنسيات 2012	[1]
74	أكبر عشرون اقتصاد مستثمر لسنة 2012	[2]
93	الدورات الاقتصادية طويلة المدى (كوندراتييف)، عناقيد الابتكار والأزمات الاقتصادية العالمية منذ 1870 إلى 2030	[3]
99	معدل اقتراض الولايات المتحدة الأمريكية لعشر سنوات للفترة 1970-1962	[4]
101	تراخيص البناء في الولايات المتحدة الأمريكية من 1970 إلى 2010	[5]
102	مستوى البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 1950 إلى 2010	[6]
103	الفرق بين سعر الفائدة طويل المدى وقصير المدى وعلاقته بالركود الاقتصادي للفترة 2005-1970	[7]
117	تطور أداء أكبر 250 شركة في قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال ما بين 2000/2011	[8]
146	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة جوجل للفترة الزمنية 2004-2013	[9]
147	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة جوجل لفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[10]
148	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة مايكروسفت للفترة الزمنية 2004-2013	[11]
149	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة مايكروسفت للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[12]

151	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أبل للفترة الزمنية 2004-2013	[13]
152	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة أبل للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[14]
153	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أي تي تي للفترة الزمنية 2004-2013	[15]
154	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة أي تي تي للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[16]
156	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة تشاينا موبايل للاتصالات للفترة الزمنية 2004-2013	[17]
157	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة تشاينا موبايل للاتصالات للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[18]
158	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة فودافون للفترة الزمنية 2004-2013	[19]
159	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة فودافون للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[20]
160	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة سيسكو سيستام للفترة الزمنية 2004-2013	[21]
161	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة سيسكو سيستام للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[22]
162	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أوراكل للفترة الزمنية 2004-2013	[23]
163	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة أوراكل للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[24]
164	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة سامسونج للفترة الزمنية 2004-2013	[25]

165	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة سامسونج للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[26]
167	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة لونغو للفترة الزمنية 2004-2013	[27]
168	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة لونغو للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[28]
170	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة هيوليت باكارد للفترة الزمنية 2004-2013	[29]
170	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة هيوليت باكارد للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[30]
173	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أي بي أم للفترة الزمنية 2004-2013	[31]
173	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة أي بي أم للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[32]
175	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة نوكيا للفترة الزمنية 2004-2013	[33]
176	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة نوكيا للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[34]
177	الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة دال للفترة الزمنية 2004-2013	[35]
178	التغير السنوي للنتائج المالية لشركة دال للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[36]
179	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة جوجل للفترة الزمنية 2004-2013	[37]
180	التغير السنوي لعدد العمال لشركة جوجل لفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[38]

181	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة مايكروسفت للفترة الزمنية 2004-2013	[39]
181	التغير السنوي لعدد العمال لشركة مايكروسفت للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[40]
182	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة أبل للفترة الزمنية 2004-2013	[41]
183	التغير السنوي لعدد العمال لشركة أبل للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[42]
184	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة أي تي تي للفترة الزمنية 2004-2013	[43]
184	التغير السنوي لعدد العمال لشركة أي تي تي للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[44]
185	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة تشاينا موبايل للاتصالات للفترة الزمنية 2004-2013	[45]
186	التغير السنوي لعدد عمال شركة تشاينا موبايل للاتصالات للفترة الزمنية 2004-2013	[46]
187	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة فودافون للفترة الزمنية 2004-2013	[47]
187	التغير السنوي لعدد العمال لشركة فودافون للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[48]
188	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة سيسكو سيستم للفترة الزمنية 2004-2013	[49]
189	التغير السنوي لعدد العمال لشركة سيسكو سيستم للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[50]
190	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة أوراكل للفترة الزمنية 2004-2013	[51]

190	التغير السنوي لعدد العمال لشركة أوراكل للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[52]
191	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة سامسونج للفترة الزمنية 2004-2013	[53]
192	التغير السنوي لعدد العمال لشركة سامسونج للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[54]
193	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة لونغونو للفترة الزمنية 2004-2013	[55]
193	التغير السنوي لعدد العمال لشركة لونغونو للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[56]
194	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة هيوليت باكارد للفترة الزمنية 2004-2013	[57]
195	التغير السنوي لعدد العمال لشركة هيوليت باكارد للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[58]
196	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة أي بي أم للفترة الزمنية 2004-2013	[59]
196	التغير السنوي لعدد العمال لشركة أي بي أم للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[60]
197	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة نوكيا للفترة الزمنية 2004-2013	[61]
198	التغير السنوي لعدد العمال لشركة نوكيا للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[62]
199	الاتجاه العام لعدد العمال لشركة دال للفترة الزمنية 2004-2013	[63]
199	التغير السنوي لعدد العمال لشركة دال للفترة الزمنية 2004-2013 (بالنسبة المئوية)	[64]
200	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة جوجل للفترة الزمنية	[65]

	2013-2004	
201	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة جوجل لفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[66]
202	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة مايكروسفت للفترة الزمنية 2013-2004	[67]
202	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة مايكروسفت للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[68]
203	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة أبل للفترة الزمنية 2013-2004	[69]
204	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة أبل للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[70]
205	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة تشاينا موبايل للاتصالات للفترة الزمنية 2013-2004	[71]
206	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة تشاينا موبايل للاتصالات للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[72]
207	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة فودافون للفترة الزمنية 2013-2004	[73]
207	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة فودافون للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[74]
208	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة سيسكو سيستم للفترة الزمنية 2013-2004	[75]
209	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة سيسكو سيستم للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[76]
210	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة أوراكل للفترة الزمنية 2013-2004	[77]

210	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة أوراكل للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[78]
211	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة سامسونج للفترة الزمنية 2013-2004	[79]
212	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة سامسونج للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[80]
213	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة لونغو للفترة الزمنية 2013-2004	[81]
214	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة لونغو للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[82]
215	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة هيوليت باكارد للفترة الزمنية 2013-2004	[83]
215	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة هيوليت باكارد للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[84]
216	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة أي بي أم للفترة الزمنية 2013-2004	[85]
217	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة أي بي أم للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[86]
218	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة نوكيا للفترة الزمنية 2013-2004	[87]
219	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة نوكيا للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[88]
220	الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة دال للفترة الزمنية 2013-2004	[89]
220	التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة دال للفترة الزمنية 2013-2004 (بالنسبة المئوية)	[90]

## قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
267	تطور سعر الأسهم لكل من مايكروسفت، أي بي أم ونوكيا، حسب بورصة النازداك	الملحق رقم 1
270	حجم الصادرات والواردات الشهرية العالمية من جانفي 2000 حتى ديسمبر 2009	الملحق رقم 2
272	بيانات حول شركة جوجل	الملحق رقم 3
276	بيانات حول شركة مايكروسفت	الملحق رقم 4
280	بيانات حول شركة أبل	الملحق رقم 5
284	بيانات حول شركة أي تي تي	الملحق رقم 6
288	بيانات حول شركة تشاينا موبايل للاتصالات (شاينا موبايل)	الملحق رقم 7
292	بيانات حول شركة فودافون	الملحق رقم 8
296	بيانات حول شركة سيسكو سيستم	الملحق رقم 9
300	بيانات حول شركة أوراكل	الملحق رقم 10
304	بيانات حول شركة سامسونج الكترونيكس	الملحق رقم 11
308	بيانات حول شركة لونغفون	الملحق رقم 12
312	بيانات حول شركة هيليت باكارد	الملحق رقم 13
316	بيانات حول شركة أي بي أم	الملحق رقم 14
320	بيانات حول شركة نوكيا	الملحق رقم 15
324	بيانات حول شركة دال	الملحق رقم 16

## قائمة المصطلحات المترجمة

الكلمة/الجملة باللغة الأجنبية	الترجمة باللغة العربية
Advanced semiconductor technology	تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة
Analytics (oracle solution)	تحليلات/ أحد حلول أوراكل للتحليل
Android (système d'exploitation mobile développé par google)	نظام أندرويد (نظام تشغيل الهواتف المحمولة مطور من طرف قوقل)
Banking platforms	منصة بنكية/مصرفية
Broadband	النطاق العريض
Calendaring softwar	برنامج تقويم
Centre d'appel	مركز الاتصالات
Conditions d'interdépendance oligopolistique	شروط الاعتماد المتبادل
Contenu numérique	المحتوى الرقمي
Construction de matériels pour operateur réseaux	تصنيع التجهيزات لمزودي خدمة شبكات الاتصال
Cloud	السحابة/كلاود
Cloud computing	الحوسبة السحابية
Cloud storage	التخزين السحابي
Data	البيانات
Data base	مركز البيانات
Desktop	الحاسوب المكتبي
Desktop computing	حوسبة سطح المكتب
Digital appliances	الأجهزة الرقمية
Digital media	الاعلام الرقمي

Developer of intelligent application management and automation solution	مطور ادارة التطبيقات الذكية وحلول الأتمتة
Destruction créatrice	الهدم البناء
Diffusion par cable	البث عن طريق الكابل
DRAM (Dynamic Random Access Memory)	ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية (دram)
Earning per share	الربح القاعدي للسهم
Eco-friendly products	منتجات صديقة للبيئة
Ecran tactile	شاشة لمسية
Edition de logiciel	تحرير/صناعة البرمجيات
Environmental value	قيمة بيئية
Ethnocentrique	استراتيجية مركزية
Financiarisation	أمية /أمولة رأس المال أو الممولة
Flip video	كاميرا فليب
Global technology services	خدمات التكنولوجيا الشاملة
Good will Impairment	اهتلاك قيمة شهرة المحل
Greenpeace's quarterly	مجلة "السلام الأخضر" الفصلية
Green management strategy	استراتيجية الإدارة الخضراء/الصديقة للبيئة
Green solution	الحلول الخضراء/الصديقة للبيئة
3G	الجيل الثالث
Hardware	الهاردوير /أجهزة تكنولوجيايات الاعلام والاتصال
impairment of intangible assets	اهتلاك الأصول المعنوية
industry standard server	الخادم المعياري للصناعة
Internationalisation	التدويل
Internalisation	الاستيعاب الداخلي
Internet Protocol Data	بيانات بروتوكول الانترنت
IT/cloud management	ادارة تكنولوجيا المعلومات/السحابة

Itunes	آيتونز
Ipad	آيباد
Iphone	آيفون
Ipod	آيبود
La réaction oligopolistique	ردة فعل احتكار القلة
LCD	شاشات الكريستال السائل
Mac	ماك
Micro processeur	المعالج الدقيق
Mobile handset	الهاتف المحمول
Multidomestique	متعددة القومية
NAND memory	ذاكرة ناند
Note book computer	كمبيوتر محمول صغير الحجم
Oracle financing services software	برمجيات أوراكل لخدمات التمويل
Polycyclique	متعددة المراكز
Provider of presence and messaging software	مزود برمجيات التواجد والرسائل
Régiocentrique	جهوية
Routing	التوجيه
Software	البرمجيات/ السوفتوير
Semiconductor	أشباه الموصلات
Server	الخادم
Security solutions	حلول الأمن/الحلول الأمنية
Sous-consommation	قلة/نقص الاستهلاك
Sous-traitance	تعاقد باطني
Switching	التبديل
Systèmes informatique	أنظمة الإعلام الآلي

Tablet	جهاز لوحي
Taxes sur les profits détournés	ضريبة على الأرباح المحولة
Telepresence technology	تكنولوجيا التواجد عن بعد
Transistor	ترانزستور
U-Verse Video	خدمة الفيديو يوفارس
Unix	يونيكس
unified computing paltform	منصة الحوسبة الموحدة
unified communication	الاتصال الموحد
Visual display	العرض المرئي
VoiP (Voice over Internet Protocol)	بروتوكول الصوت عبر الانترنت
windows server platform	منصة خادم ويندوز/ويندوز سارفر
wireless	اللاسلكي
wireless data	البيانات اللاسلكية
wireline	سلكي
wireline data	البيانات السلكية
wireline voice	الهاتف السلكي
Xbox Live (console de jeux video)	منصة اكس بوكس لايف
Société Ecran	شركة خيالية

## جدول المواد

الصفحة	الموضوع
ii	التصريح الشرفي
iii	الملخص باللغة العربية
iv	الملخص باللغة الفرنسية
v	الملخص باللغة الانجليزية
vi	الاهداء
vii	شكر وتقدير
viii	قائمة الجداول
ix	قائمة الأشكال
xvi	قائمة الملاحق
xvii	قائمة المصطلحات المترجمة
xxi	جدول المواد
24	المقدمة
30	الفصل الأول: أوضاع الاقتصاد العالمي قبل تفشي الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة
31	المبحث الأول: العولمة المالية والجدل القائم حولها
32	المطلب الأول: تأصيل تاريخي للعولمة المالية
39	المطلب الثاني: العوامل المؤدية والمسرعة للعولمة المالية
39	الفرع الأول: على المستوى الفكر الاقتصادي
41	الفرع الثاني: على مستوى التطور التكنولوجي
48	الفرع الثالث: على مستوى التحرير المالي
51	المطلب الثالث: آثار العولمة المالية على الاقتصاد العالمي
56	المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي
57	المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، خصائصها ومرجعيتها التاريخية
64	المطلب الثاني: العوامل المؤدية لبروز الشركات متعددة الجنسيات وأهم النظريات المفسرة لذلك

74	المطلب الثالث: أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي
75	الفرع الأول: وزن الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي
76	الفرع الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة
77	الفرع الثالث: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاقتصاديات الوطنية
79	خلاصة الفصل الأول
81	الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)، الأسباب والنتائج
83	المبحث الأول: أدبيات حول مفهوم الأزمة والدورات الاقتصادية الطويلة (كوندراتيف)
84	المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها
91	المطلب الثاني: ماهية الدورات الاقتصادية
93	المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية الطويلة وأزمات الاقتصاد العالمي
104	المبحث الثاني: العوامل المفسرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)، التداعيات وأهم الإجراءات الدولية للحد منها.
104	المطلب الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)
104	الفرع الأول: جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)
109	الفرع الثاني: الأسباب الضمنية والظاهرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)
114	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة (2008-2009) على الاقتصاد العالمي
118	المطلب الثالث: أهم الإجراءات المتخذة دولياً للحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)
122	خلاصة الفصل الثاني
123	الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الرائدة عالمياً
125	المبحث الأول: منهج الدراسة
125	المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة
126	المطلب الثاني: تحديد عينة الدراسة والأدوات المستخدمة
130	المطلب الثالث: التعريف بشركات عينة الدراسة
145	المبحث الثاني: دراسة وتحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)

	على شركات عينة الدراسة والسياسات المتخذة من قبل هذه الشركات للحد منها
145	المطلب الأول: دراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على شركات عينة الدراسة
145	الفرع الأول: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على النتائج المالية
179	الفرع الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على العمالة
200	الفرع الثالث: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على نفقات البحث والتطوير
221	المطلب الثاني: السياسات المتخذة من قبل شركات عينة الدراسة للحد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)
228	المطلب الثالث: نتائج الدراسة
231	خلاصة الفصل الثالث
232	الخاتمة
237	قائمة المراجع
266	قائمة الملاحق

---

# مقدمه

---

“For historians each event is unique. Economics, however, maintains that forces in society and nature behave in repetitive ways. History is particular; economics is general.”

—Charles Kindleberger (1978, manias, panics and craches, chapter 2, p14)

## تمهيد:

أحدثت الثورة التكنولوجية خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية، أدت إلى حدوث نقلة نوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين، تسارعت وتيرتها في الألفية الثالثة. حيث زاد الوزن النسبي للخدمات في الاقتصاد والتي أصبحت تشكل أكثر من 50% من المبادلات التجارية، إضافة إلى تصاعد الاحتكارات الضخمة التي أخذت تنمو بشكل رهيب وتندمج فيما بينها للسيطرة على الاقتصاد العالمي في كل جوانبه الإنتاجية، التمويلية والتسويقية، وقد صاحب ذلك تصاعد في رأس المال المالي الدولي الذي كان يضمن تمويل تلك المشاريع الضخمة غير أنه سلك اتجاه آخر كونه أصبح -بالإضافة إلى تمويل تلك المشاريع - يضارب في الأسواق المالية. هذا ما أدى إلى أن تصبح أزمات الاقتصاد العالمي تبدأ من السوق المالية لتتقشى تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي وهذا ما بينته لنا الأزمات التي تفشت منذ ثمانينات القرن الماضي والتي توجت بالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ورغم اختلاف نقطة البداية ومدى تأثيرها على الاقتصاد إلا أن سيرورة تقشيتها متشابهة إلى حد ما بأزمة الكساد العظيم (1929) حيث كان هناك ابتكارات تكنولوجية (*innovation*) (*technologique de rupture*) تحدث تغييرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تتبعها ابتكارات مالية لتمويل الطلب المتزايد على القروض نتيجة المشروعات الجديدة مع ظهور مؤسسات مالية غير خاضعة للرقابة الحكومية تقدم قروض ميسرة، فتعم النشوة الاقتصادية والأسواق المالية لتتلاشى قواعد الحيلة والحذر، ومن تم تنمو الفقاعة وتتسع ومع حدوث ركود اقتصادي نتيجة تشبع الأسواق تنفجر الفقاعة التي تكونت طيلة فترة الرواج لتنفجر الأزمة محدثة آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

## إشكالية الدراسة:

من منظور التطورات والمستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، استدرجنا موضوع هام أردنا المساهمة في إثرائه من خلال هذه الأطروحة، يعنى بإيجاد العلاقة بين التغييرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والأزمة الاقتصادية الراهنة من جهة، وما مدى تأثير هذه الأخيرة على الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال من جهة أخرى، وقد تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الجوهرى التالي: كيف ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في انفجار هذه الأزمة وما

مدى تداعيات هذه الأخيرة عليها وعلى مستقبل نشاطها؟ ومن إشكالية هذه الدراسة تتبثق عدة أسئلة فرعية سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الأطروحة، أهمها:

- ما هي التغيرات الجوهرية التي حصلت في الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين والتي أدت إلى قفزة نوعية في طبيعة أزمات الاقتصاد العالمي؟
- ما هي جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وما مدى علاقة التطور التكنولوجي في تكنولوجيات الإعلام والاتصال بها؟
- ما هي آثار الأزمة الاقتصادية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما هي سياسات هذه الأخيرة لمواجهتها؟

### أهمية الدراسة ودوافع اختيار الموضوع:

تتبع أهمية هذا البحث من واقع التغيرات التي يشهدها العالم بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والوزن المتزايد لقطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي وبخاصة قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي تزايدت أهميته خلال الألفية الثالثة، إذ يعتبر أهم عامل في النقلة النوعية التي شهدتها الاقتصاد العالمي من تعميق انفصال الدائرة المالية عن الحقيقية، وأحد أسباب سرعة تفشي الأزمة في جميع أنحاء العالم وحدة تداعياتها على الاقتصاد العالمي.

ولقد اخترنا دراسة عينة من الشركات التي تنشط في هذا القطاع بغية معرفة مدى حدة تأثيرها بالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) والسياسات المتبعة لمواجهتها.

وسبب اختيارنا لهذا الموضوع هو من باب الفضول العلمي والذي يكمن في التساؤل الذي راودنا عام 2010 هل يمكن أن تكون للأزمة الاقتصادية تأثير إيجابي على شركات الاقتصاد الجديد -كشركة جوجل « google » وشركات الاتصالات- وبذلك محاولة إعطاء نظرة مغايرة للأزمة الاقتصادية وتبيان مدى مساهمتها في ترسيخ الابتكارات، وأن الشركات التي تقوم على الابتكار والتي تملك المرونة لمسايرة التغيرات يمكن أن تستفيد من الأزمة في توسيع نطاق نشاطها.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إعطاء نظرة على أوضاع الاقتصاد العالمي وأهم التغييرات الحاصلة فيه منذ سبعينيات القرن العشرين.
- الإلمام بإشكالية الشركات متعددة الجنسيات ودورها المتصاعد في الاقتصاد العالمي.
- تقديم تفسير للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتبيان دور الابتكارات المالية والتكنولوجية في سرعة تفشيها. وهذا من خلال دراسة الدورات الاقتصادية الطويلة.
- تقديم آفاق ما سيؤول إليه الاقتصاد العالمي بمؤسساته الاحتكارية في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال تحليل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على الشركات الناشطة في هذا القطاع.

## حدود ومنهجية الدراسة:

تتسم هذه الدراسة بحدود جغرافية وزمانية تجلت في:

**الحدود الجغرافية:** تعنى الدراسة بالاقتصاد العالمي وعلى الأخص بالشركات متعددة الجنسيات بخاصة الناشطة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

**الحدود الزمانية:** بالنسبة للجانب التطبيقي فان الحدود الزمنية تتحدد بالفترة ما بين 2004-2013 بينما الجانب النظري فهو يتحدد في النصف الثاني من القرن العشرين وبالأخص منذ سبعينيات القرن الماضي مع إشارة إلى الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)

## منهج الدراسة:

بما أنه لا يمكن فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة كانت ومعرفة العلاقات الموجودة بين الناشطين فيها إلا من خلال الإلمام بمعرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق، سنتبع المنهج التاريخي، الذي يعتمد على أساليب وصفية و تحليلية: وصفية لوصف أهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي من أميلة/أمولة الرأسمال (financiarisation) وتساعد دور الشركات متعددة الجنسيات فيه، إضافة إلى ظهور قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ثم تحليلية لتحليل البيانات المتاحة على مستوى تقارير المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات. بينما سنتبع منهج دراسة حالة فيما يخص الفصل الثالث.

## هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث ومختلف التساؤلات التي تحويها، قسمت هذه الأطروحة الى ثلاث

فصول :

**الفصل الأول: أوضاع الاقتصاد العالمي قبل تفشي الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)** -  
**2009**) أين سندرس أهم التغيرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية وكيف أدت إلى عولمة الاقتصاد  
وتصاعد الاحتكارات ومن ثم الإلمام بالقفزة النوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي وسنجيب من خلاله على  
السؤال الفرعي الأول. وبذلك سيتم التركيز على ظاهرتين العولمة بخاصة في شكلها المالي والشركات  
متعددة الجنسيات وهذا في مبحثين:

المبحث الأول: العولمة المالية والجدل القائم حولها

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي

**الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) الأسباب والنتائج:** أين سنتطرق  
إلى الإطار النظري للأزمة، الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هذه الأزمة مع تقديم تفسير لها من خلال  
الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيات الاعلام والاتصال والابتكارات المالية، وسيتم الإجابة على السؤال  
الفرعي الثاني. وقد قسمناه كذلك إلى مبحثين:

المبحث الأول: أدبيات حول مفهوم الأزمة الاقتصادية والدورات الاقتصادية الطويلة

المبحث الثاني: العوامل المفسرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)، التداعيات وأهم  
الاجراءات الدولية للحد منها

**الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على الشركات متعددة  
الجنسيات في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال:** والذي سنجيب فيه على الشطر الثاني من السؤال  
الجوهري وذلك من خلال أخذ عينة من الشركات متعددة الجنسيات الرائدة عالميا في هذا القطاع لدراسة  
مدى تأثير الأزمة الاقتصادية عليها وما هي مختلف السياسات المتخذة لتفادي آثارها السلبية. وقسم إلى  
مبحثين كذلك:

المبحث الأول: منهج الدراسة

المبحث الثاني: دراسة وتحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على شركات  
عينة الدراسة والسياسات المتخذة من قبل هذه الشركات للحد منها

### صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة هو عملية تصفية الكم الهائل من الأدبيات والإبقاء على تلك التي تخدم الدراسة، كما لقيت صعوبة في الترجمة فيما يخص الكلمات التقنية الخاصة بمنتجات وخدمات تكنولوجيايات الاعلام والاتصال، إضافة إلى أن جمع البيانات التي تحتاجها الدراسة من التقارير السنوية للشركات محل الدراسة تطلب منا جهد كبير جدا.

يجدر الإشارة الى أنه لم يتم ادراج حالة الجزائر في هذه الدراسة نظرا لعدم إمكانية الحصول على البيانات التي تحتاجها الدراسة من الشركات الناشطة في الجزائر حيث ذهبت الباحثة عدة مرات إلى الجزائر العاصمة من أجل التريص وجلب المعلومات الخاصة بالشركات إلا أنها قوبلت بالرفض من بعض الشركات لإدلاء البيانات المالية والاقتصادية الخاصة بالشركة التي تخدم الدراسة.

# الفصل الأول

أوضاع الاقتصاد العالمي

قبل تفشي الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

"فكر عالميا وأنشط محليا"

روني دوبوس (1972) René Dubos

## تمهيد:

إن ما يدور على الساحة العالمية منذ السبعينيات - نتيجة قرار تعويم الدولار 1971 وصدمة البترول الأولى 1973 نتيجة لقرار دول الأوبك المصدرة للبترول برفع أسعاره عام 1973 وقد كان هذا القرار بمثابة صدمة عنيفة زعزعت أركان النظام الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة والتي اعتادت الحصول عليه بأبخس الأثمان (إكرام مياسي، 2012) - من تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية والتطور التكنولوجي ومقتضيات الصناعة الحديثة التي أدرجت العلم كقاعدة أساسية فيها أين اتخذت الفكرة والمعلومة أهمية كبيرة في الاقتصاد، أدى إلى حدوث نقلة نوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي تركزت على تصاعد الرأسمال المالي العالمي نتيجة تحرير حساب رأس المال من خلال تكامل الأسواق وتشابكها وظهور الأسواق المالية العالمية، والبنوك والشركات دولية النشاط؛ وصاحب هذا التطور في الاقتصاد العالمي واتجاهه نحو العولمة وبخاصة في صورتها المالية إلى ظهور دور متميز وامتامي للشركات المتعددة الجنسيات، التي ساعدت على زيادة الترابط والاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد جاء هذا الفصل ليجيب عن السؤال التالي: ما هي التغيرات الجوهرية التي حصلت في الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي وتعمقت بظهور قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال كقطاع قائم بذاته في التسعينيات والتي أدت إلى قفزة نوعية في طبيعة أزمت الاقتصاد العالمي؟ وللإجابة على هذا التساؤل جاء تقسيم الفصل الأول كالاتي:

**المبحث الأول: العولمة المالية والجدل القائم حولها** أين سيتم تحليل المرجعية التاريخية للعولمة وأهم العوامل المؤدية والمسرعة لها وذلك لرؤية أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومن ثم رؤية آثار العولمة المالية على الاقتصاد.

**المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي** أين سيتم دراسة العلاقة الموجودة بينها وبين العولمة المالية من جهة وبين التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

## المبحث الأول: العولمة المالية والجدل القائم حولها

لقد اختلف الباحثون حول البعد التاريخي للعولمة الاقتصادية فهناك من شخصها على أنها ظاهرة قديمة قدم الرأسمالية، وهناك من نفي ذلك وأثبت أنها ظاهرة جديدة بدأت تظهر معالمها منذ سبعينيات

القرن الماضي بعد انتهاء فترة الثلاثين المجيدة (وهي الفترة التي عرفت فيها الدول الرأسمالية المتقدمة فترة نمو كبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية -1945- إلى غاية السبعينيات) وانهيار نظام برينتن وودز (1971 بعد قرار فك ربط الدولار بالذهب)، كما أن هناك من حصرها في الأمركة نظرا لسيطرة النموذج الأمريكي على الاقتصاد العالمي (حازم الببلاوي، 2000 ص 204)، غير أن الثابت فيها أنها ظاهرة تختلف في تطبيقاتها من مكان لآخر، تشير إلى مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد العالمي، تصاعدت مدياتها بعد الثورة التكنولوجية وبخاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ولذلك فقد خصص هذا المبحث لتقديم تأصيل تاريخي للعولمة، خاصة في صورتها المالية، فيه أهم ما كتب عنها، ومن ثم محاولة حصر لأهم العوامل المؤدية لها، بغية توضيح أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حسب التقسيم التالي:

المطلب الأول: تأصيل تاريخي للعولمة المالية

المطلب الثاني: العوامل المؤدية والمسرعة للعولمة المالية

الفرع الأول: على المستوى الفكر الاقتصادي

الفرع الثاني: على مستوى التطور التكنولوجي

الفرع الثالث: على مستوى التحرير المالي

المطلب الثالث: آثار العولمة المالية على الاقتصاد العالمي

## المطلب الأول: تأصيل تاريخي للعولمة المالية

إن العولمة ظاهرة مركبة تتمازج فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والتقانة والتغير المؤسسي وإن كانت ذات بعد اقتصادي-سياسي بالدرجة الأولى (حسن لطيف كاظم، 2006، ص 1) وكثيرا ما توصف بأنها توسيع للأسواق وإزالة الحواجز بين الدول حتى تصبح سوق عالمية.

فالعولمة كاصطلاح ظهر مع النصف الثاني من القرن العشرين، حيث استخدم لأول مرة عام

1983 من قبل تيودر ليفت Theodore Levitt في مقال تحت عنوان "عولمة الأسواق" the

globalization of markets نشر في مجلة الأعمال هارفارد Harvard Business Review في

1ماي 1983 وصف فيه التغييرات التي حدثت خلال الحقبين الماضيتين في الإقتصاد العالمي (ليفيت 1983 من موقع هارفارد تاريخ الاطلاع 2013/06/07).

غير أنها وفدت على دول الجنوب بعد انتهاء الحرب الباردة، بانهيار الاتحاد السوفياتي ليس فقط كدولة عظمى بل كنظام وإيديولوجية، فاسحا المجال للولايات المتحدة الأمريكية بالإنفراد بالعالم كقوة عسكرية، سياسية وإقتصادية من خلال "تحكم الدولار بالإقتصاد العالمي" (حازم الببلاوي، 2000)، الذي دعمه التحول من نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب إلى نظام الدولار الورقي، بعد قرار تعويم الدولار رسميا في أوت 1971 -منذ 1968 كان هناك تعويم جزئي للدولار- والصدمة الأولى للبترول 1973، وكنتيجة لذلك تم تعديل قواعد صندوق النقد الدولي، التي كانت تقتضي سعر ثابت للعملة، في جامايكا سنة 1976 حيث تركت الحرية للدول في اختيار نظام الصرف الذي يناسبها وقد جاء هذا القرار لإرضاء كل من فرنسا التي نادى إلى إبقاء نظام ثابت للصرف والولايات المتحدة الأمريكية والتي نادى إلى تعويم العملات.

وقد عرف كل من هارس مان مارشال Hares Man Marchall وروبرت ريتش Robert Retch ( يوسف سعدون، جوان 2010 ص 188) العولمة على أنها اندماج الأسواق العالمية في التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة وتمازج الثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، كذلك خضوع مختلف الاقتصاديات لقوى السوق العالمية واختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدولة من خلال سيطرت الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات والتي تعد العنصر الأساسي لهذه الظاهرة.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نقول بأن العولمة كانت مبتورة وفي اتجاه واحد لتتقل العمالة والثقافات حيث كان هناك تظميم لثقافات العالم تحت تظميم لثقافة الفرد الأمريكي، كما أن تتقل العمالة من دول الجنوب إلى الشمال يعتبر صعب لذلك فقد تركزت العولمة في الجانب المالي والتجاري لهذه الدول، كما بينا لنا حدود الدولة القومية التي انحصرت في حدودها الجغرافية نظرا لسيطرت الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمال المالي الدولي عليها ومثال ذلك ما حدث في الشيلي في سبعينيات القرن

الماضي حين أرادت تأمين مناجم النحاس والتي كانت تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية.

أما أريغي جيوفاني (Arrighi Giovanni) فعرف العولمة في صورتها المالية على أنها ذلك النمط الاقتصادي الذي يحدث من خلاله زيادة في الأرباح المحققة ليس من خلال التجارة والانتاج السلعي لكن من خلال القنوات المالية (مايكل ليفيت . 2010 . ص 111)، كما يرى بأن العولمة المالية هي آخر مرحلة للرأسمالية في البحث عن الأرباح.

فقد جاءت العديد من الأطروحات حول ظاهرة العولمة أشهرها ماجاء به فوكوياما (Fukuyama) عن نهاية التاريخ - في عام 1989 نشر فكرته كمقال في مجلة (the national interest) ليتم بلورتها سنة 1992 في كتاب تحت عنوان نهاية التاريخ وخاتم البشر، الطبعة العربية ترجمة حسين أحمد أمين 1993، ويقصد فوكوياما بالتاريخ العملية المتلاحمة والتطورية وليس التاريخ باعتباره سلسلة من الأحداث- أين رأى أن تطور الأنظمة الاجتماعية قد بلغ غايته في وحدانية النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يجمع بين نظام السوق والديمقراطية السياسية.

غير أن صامويل هنتجتون (Samuel Huntington) (1993) رأى أن العالم لا يتجه إلى الوحدة والتماثل بقدر ما ينحرف إلى صراع الحضارات، بينما حازم الببلاوي (2000) فرأى أن التساؤل الذي يجب أن يطرح هو: "هل نحن بصدد نهاية الجغرافيا؟ وليس التاريخ"، حيث لاحظ أنه مع تراجع الحدود السياسية وتقلص سطوة المكان قد اختفت أهمية الجغرافيا والتي لا تتمثل في الحدود السياسية بل في مواقع مكانية وموارد طبيعية وذلك كنتيجة للثورة التكنولوجية التي أدت إلى تقليص الأهمية النسبية للموارد الطبيعية، كما سمحت للمعلومات ورؤوس الأموال بالانتقال في لحظات دون حواجز وبتكلفة زهيدة (حازم الببلاوي 2000 ص 141).

وقد اختلف العلماء والباحثون حول البعد التاريخي للعولمة في كونها ظاهرة قديمة ترجع جذورها إلى الرأسمالية أم جديدة ظهرت منذ النصف الثاني من القرن العشرين وازدادت مدياتها منذ التسعينيات، غير أنهم يتفقون في كونها ظاهرة مركبة، كانت صورتها المالية هي الأكثر رواجاً.

فأصحاب الرأي الأول يجمعون بأن العولمة -في جوانب كثيرة منها- ليست بظاهرة جديدة بل تعود إلى أزمنة بعيدة، ويرتكزون في وصفهم وتحليلهم لها على أن الدول كانت أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وإنما لم تصل إلى ذلك المستوى الذي كانت عليه من الاندماج إلا مع نهاية القرن العشرين، كما جاء في دراسة كل من ألان تايلور وموريس أوبسفلد (Alan Taylor et Maurice Obsfeld) عام 2002، (ستيفان باكين 2008. ص 129).

ويقول جليان روبرت (Gilpin Robert) أن العولمة مبالغ في وصفها حيث أنه لا يوجد أي تغيير جذري في العلاقات الدولية منذ 1000 سنة (ستيفان باكين 2008. ص 128)، وفي هذا الصدد أكد والتز (Waltz) أن العولمة ليست ظاهرة جديدة حيث أن الدول الأوروبية كانت جد منفتحة على الخارج وذلك حتى عشية الحرب العالمية الأولى (ستيفان باكين 2008. ص 130)،

وقد أكد ستيفان كراسنر (Stephan Krasner) أن التدفقات ما بين الدول كانت موجودة منذ القدم، حيث لاحظ أنه بالرغم من وجود وسائل تحليل أكثر تطورا، لم يكن هناك تغيرات جوهرية في الإطار النظري ولا في النماذج المستخدمة (ستيفان باكين 2008. ص 128).

وبذلك فهم يرون بأن العولمة ظاهرة قديمة اتخذت شكلا جديدا، نتيجة الإستراتيجية المحكمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية -القوة القائدة في الاقتصاد العالمي- لأن مصلحتها القومية تتطلب ذلك. وهذا كما كان عليه الحال حين قررت بريطانيا الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

أما أصحاب الرأي الثاني فيرون أن العولمة ظاهرة جديدة ظهرت بفعل الثورة التكنولوجية، حيث لغوا جذورها القديمة وفصلوا بينها وبين العوامل التي أدت إليها، وأكدوا على وجود عولمتين الأولى منها كانت بفعل الثورة الصناعية أما الثانية فقد جاءت نتيجة الثورة التكنولوجية. وقد دعوا إلى إعادة النظر في النظريات ووسائل التحليل التي تحكم الاقتصاد وبالتالي إلى تطوير الاقتصاد السياسي (ستيفان باكين 2008. ص 127).

غير أن حازم الببلاوي رأى أن العولمة ما هي "إلا تفاعل بين عوامل قديمة راسخة وأخرى جديدة تبحث لها عن أرضية" (حازم الببلاوي، 2000، ص 204) وبذلك فهو يرى بأنها تفاعل بين ما هو قديم وما هو جديد تسارعت وتيرتها نتيجة التطور التكنولوجي.

وحسب ما جاء في قاموس العلاقات الدولية (سموتس وباتيسطلا، 2006) فإن العولمة ما هي إلا وصف للحظة من لحظات التطور التاريخي والاجتماعي، والتي تمثلت في كون أن السعي وراء الثروة لم يعد مرتبطاً بالاستيلاء على الأراضي ولا بالإنتاج الحقيقي، ومن ثم لم تعد الحاجة إلى القوى العسكرية وقيام الحروب -باستثناءات حيث هذا لا يعني أنه لم تعد هناك حروب بهدف الاستيلاء عن مصادر الموارد الأولية وتصدر العالم وهذا ما بينته لنا حرب العراق وليبيا وغيرهما-، حيث تزايدت حدة الصراعات التجارية والاقتصادية العالمية بدل الصراعات السياسية والاقليمية التقليدية، فقوى السوق أصبحت كفيلة لتحقيق الثروة والسيطرة على العالم.

وبذلك فهذا الرأي يتفق مع الرأي القائل بأنها فقط وسيلة للسيطرة على العالم من خلال السيطرة الاقتصادية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات بدلا من السيطرة العسكرية عن طريق الحروب. أما بالنسبة لأمير السعد (2007) فتمثلت العولمة في وصول الرأسمالية عند منعطف القرن العشرين تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل، التجارة، السوق والاستخراج إلى عولمة الإنتاج ذاتها؛ هذا الانتقال عبر عنه الكثير من الباحثين على أنه أعلى درجات الرأسمالية، فوجد مثلا لينين في كتابه "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (1916-1917)، قد توصل إلى أن تصدير رأس المال أصبحت له الأولوية على تصدير السلع لكن دون أن يقضي ذلك على تصدير السلع بل على العكس أصبح هو السبيل لتوسيع نطاق صادرات السلع وكسب أسواق جديدة، كما قام بتفسير الطابع الطفيلي الربيعي للرأسمالية من خلال تصدير رأسمال الدول الامبريالية والتي أصبحت دول ريعية يتزايد فيها عدد الذين يعيشون على عوائد رؤوس الأموال (فلاديمير لينين النسخة العربية/أمير السعد 2007، ص 78).

ومما سبق يمكن القول أن العولمة عبارة عن نظام عالمي جديد له أدواته، وسائله، عناصره وميكانزماته، تتمثل تجلياتها في تحرير الأسواق وتوسيعها، ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتراجع وظائف الدولة "لاسيما ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية" وتكامل اندماج الأسواق فيما بينها.

-تحرير الأسواق وتوسيعها لا يعني القضاء على اللوائح والتدخلات الحكومية بل يتسبب في زيادتها وتوسعها وذلك لوضع الضوابط في السوق، كما أن القول تراجع وظائف الدولة، لا يعني نقصان

هيمنتها بل يعني فقط إعادة هيكلة دور الدولة وذلك بجعل تدخلها يخدم مصالح رأس المال بدل أن يخدم المصالح الاجتماعية (الباحثة)-

والعولمة في الوقت الحالي أكثر رواجاً في صورتها المالية وبذلك فإن العولمة المالية تعتبر تدرجاً مرحلياً للوصول إلى سوق عالمية شاملة للموارد المالية من خلال تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق الخارجية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال برفع كل أشكال الضوابط التنظيمية والجغرافية، ومن ثم ظهور الأسواق المالية العالمية.

ويعتبر نيكولاي بوخارين (N.Boukharine) من الأوائل الذين تكلموا عن تكامل الأسواق المالية في كتابه "الاقتصاد العالمي والامبريالية" (1916/1915) حين ذكر أن تصدير رأس المال يؤدي إلى ميل معدل الربح وسعر الفائدة إلى التعادل على الصعيد العالمي، وإن هذا التساوي يمثل اليوم أحد المعايير العامة التي تقيس مدى اندماج وتكامل الأسواق المالية العالمية (بوخارين . منشورات أنتروبوس . باريس 1977/أمير السعد ص 77).

وتقوم العولمة المالية على عملية التحرير المالي لبنود حساب رأس المال، بهدف إزالة القيود والضوابط والرقابة المالية الحكومية على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة المدى مع منح السوق وآلياته مسؤولية ضمان وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية وتفويض البنوك والمؤسسات المالية باستقلالية وحرية تامة في تسيير أنشطتها في مجال صناعة الخدمات المالية. وترتكز العولمة المالية على قاعدة حروف دال الثلاثية (les trois D)، وقد فسر بومنجل السعيد (2008) الحروف الثلاثية في دراسة له حول "إدارة تحديات العولمة المالية من منطلق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة"، حسب ما يلي:

### 1- رفع القيود التنظيمية: (Déréglementation)

وتعني عملية إلغاء وتجديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية. وقد ظهرت بالتوازي مع السياسة النقدية الجديدة التي اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية السبعينيات من خلال عمليات تحرير حركة رؤوس الأموال حيث تم رفع العديد من الضوابط التنظيمية على تسيير الحسابات المالية، وقد أدى إتباع السياسة النقدية الأمريكية لنظام تعويم أسعار

الفائدة وأسعار صرف العملات إلى ظهور أدوات مالية مستحدثة لتسيير المخاطر المالية المترتبة عن تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، هذا ما أدى إلى رفع الضوابط التنظيمية التي وضعت لإستبعاد تلك المخاطر، كما تم رفع الحواجز الجمركية عند ثلاث مستويات كما جاء في دراسة لآكرام مياسي (2012، ص 65): تمثل المستوى الأول في التعامل التجاري والاقتصادي الثنائي، أما المستوى الثاني فتمثل في التعامل متعدد الأطراف مع كتل اقتصادية جهوية ودولية، بينما الثالث فتمثل في التعامل متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

## 2- تقليص دور الوساطة في التمويل: (Désintermédiation)

ويقصد بها إتباع أساليب التمويل المباشر للتوظيف والاقتراض المالي وذلك من خلال التعامل بالأوراق المالية في الأسواق المالية بدل التمويل غير المباشر عن طريق البنوك والوسطاء الماليين، هذا ما سمح للأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة للأسواق المالية بدلا من القروض المصرفية لتغطية عجزهم والحصول على السيولة اللازمة لنشاطاتهم من خلال عملية اصدار الأسهم والسندات.

ونتيجة الابتكارات المالية ظهرت العديد من الأدوات المالية للتمويل المباشر تضمن العقلانية الإقتصادية من خلال توفير أفضل تمويل وبأقل التكاليف. وبفعل الثورة التكنولوجية تصاعد التمويل عبر الأسواق المالية وقد تغيرت وظيفة البنوك من البنوك التجارية التي تعتمد على مدخرات الأفراد وتقوم على أساس مخاطر الائتمان إلى بنوك الأعمال الناشطة في الأسواق المالية والتي تقوم على أساس مخاطر السوق (أمير السعد، 2007، ص 91)، إضافة إلى ظهور مؤسسات مالية ذات طابع خاص تعمل عمل البنوك دون أن تكون عليها رقابة تضبط نشاطها والتي يطلق عليها مصطلح بنوك الظل (shadow bank). وبذلك تضاعف دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الضخمة.

## 3- إنفتاح الأسواق المالية وعملية إعادة توطين رأس المال أي ترحيل الشركات (déclouisonnement- Délocalisation)

وتمثل ذلك في انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض وانفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق وتوسعها (نادية عقون، 2013، ص 51)، وذلك على المستويين: المحلي (من خلال حرية الحركة من السوق المالية قصير الأجل إلى السوق المالية طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك

الأعمال، من أسواق الصرف إلى الأسواق المالية) والدولي (بفتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب لبيع وحياسة الأصول المالية). أين غدا الرأسمال المالي لا وطن له، ينتقل بكل حرية من منطقة إلى أخرى دون وجود قيود تعرقل حركته وبذلك صارت الشركات تستوطن وتغير مواطن استيطانها متى تطلبت مصلحتها ذلك.

كما تتميز العولمة بظهور مؤشرات جديدة (كأسواق العملات) وأدوات جديدة للتعامل (كالانترنت، الهواتف الذكية، الخ) وظهر لاعيين جدد على الساحة الدولية كالمنظمات الدولية، و قواعد التعامل كالاتفاقيات الدولية ( حازم الببلاوي، 2000 ص 206 ).

### المطلب الثاني: العوامل المؤدية والمسرعة للعولمة المالية

لقد تم جمع العوامل التي سرعت في العولمة المالية ضمن ثلاث مستويات حسب الأستاذ الدكتور عبد القادر الجبوري (2004) كما يلي:

- على مستوى الفكر الاقتصادي
- على مستوى التطور التكنولوجي
- على مستوى التحرير المالي

#### الفرع الأول: على مستوى الفكر الاقتصادي

لقد حقق الفكر الليبرالي الجديد انتشارا واسعا منذ سبعينيات القرن الماضي على حساب تراجع الكينزية وانحصر تأثيرها بعد أن عجزت من مواجهة الركود الذي أصاب الدول المتقدمة بعد صدمة البترول الأولى عام 1973، ودولة الرفاه التي لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها، مناديا للعودة إلى مبادئ السوق والتخلي عن فكرة التدخل الحكومي ونبذ الاقتصاد الموجه مركزيا ، غير أن الدولة كسلطة لا غنى عنها، فمع تطور الحياة الاقتصادية تزداد سلطة الدولة ولا تتناقص، وهذا ما تؤكد كل الشواهد، وما أكدته حديثا الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وتبلورت هذه السياسات منذ بداية الثمانينات في مصطلح "التخصيصية" والتي تعني خصخصة القطاع العمومي وبيعه للخواص.

- يرتبط مصطلح التخصيصية برئيسة وزراء بريطانيا "مارجريت تاتشر" التي هاجمت التوسع الشديد لدور الدولة بعد التأميمات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية على الكثير من الصناعات الأساسية للإقتصاديات الأوروبية (تأثرا بحزب العمال وأفكار كينز) حيث قامت "تاتشير" بالدعوة إلى

العودة إلى السوق وتخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج، وبيع صناعات القطاع العام إلى الأفراد والمشروعات الخاصة والتي كانت تمثل قرابة 12% من الناتج الداخلي الخام ، كما قلصت عدد العمال الذي كان يزيد عن 700 ألف عامل إلى أقل من 500 ألف عامل مابين عام 1979 و 1996 ، ومن هنا ظهر على الساحة تعبير جديد في السياسة الاقتصادية هو التخصيصية (الخصوصية أوالخصخصة). وقد دافع الرئيس الأمريكي رونالد ويلسون ريجان "Ronald Wilson Reagan" 1981-1989 " عن فكرة تقليص دور الحكومة وتخفيض القيود على التجارة الخارجية، حيث بالنسبة له: مشاكل الإقتصاد لا يمكن حلها من طرف الدولة، لأن الدولة في حد ذاتها المشكل (حازم الببلاوي 2000، ص 191) -

كما دعوا إلى تحرير حساب رأس المال بشكل مبكر كجزء متكامل ومندمج في عملية الإصلاح الاقتصادي، فيحين توجب أن يكون بشكل متدرج وأن يبدأ بالتدفقات طويلة الأجل لتفادي حدوث أزمات إذا ما تعجل تحرير التدفقات القصيرة قبل القيام بتقوية الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (أمير سعد . 2007 . ص86).

وقد تعززت مكانة الليبرالية الجديدة منذ تسعينيات القرن العشرين إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد كان دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 أكبر هزيمة للايديولوجية الشيوعية (عبد القادر الجبوري 2004، ص82)، فتصاعدت فكرة تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود على المبادلات الدولية. وهناك حرية مبتورة فيما يخص تنقل وسائل الإنتاج، حيث نجد أن العمالة والتكنولوجيا وكذا السلع الزراعية لا تنتقل بحرية كتتنقل السلع الصناعية ورأس المال وهنا تظهر المفارقة. وكما جاء في محاضرات الأستاذ بومنجل سعيد حول العولمة وديناميكية الرأسمالية (في طريق النشر)، ففي مؤتمر القاهرة سنة 1994 (Conférence du Caire)، قدر الرجال الذين يعيشون خارج بلدهم (expatriés) بحوالي 125 مليون نسمة، أي 3 ٪ فقط من سكان العالم. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة إذا ما قارناها بالتبادلات والتدفقات السلع ورؤوس الأموال.

وقد اعتمدت أفكار هذه المدرسة بشكل أساسي على المنهج الرياضي -إدخال الرياضيات في تحليلهم- وعلى مبدأ العقلانية للعون الاقتصادي، حيث وضحت أن الأسر تستهلك ليس على أساس الدخل المتاح وإنما على أساس الدخل المتوقع ما يفسر التوجه الكثيف نحو الاستثمار المالي والطابع الطفيلي للرأسمالية، غير أنه ما يعاب عليها هو كونها تؤمن بإمكانية السوق على تصحيح نفسه بنفسه،

وأن تدخل الدولة سيعمق الأزمة، هذا ما ترك المدرسة الكينزية الجديدة يبرز صداها مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. حيث انقسم الاقتصاديون في هذه المرحلة بين تيارين:

التيار الأول ظل متأثر بالكينزية الجديدة حيث دافع عن أهمية تقوية دور وحضور الشركات الأمريكية في الأسواق العالمية بشرط ألا يتحقق ذلك على حساب التراجع عن البعد الاجتماعي والسياسة الاقتصادية بمعنى دون التقليل من النفقات.

أما التيار الثاني: فيمثل دعاة الليبرالية الجديدة (مدرسة شيكاغو) وعلى رأسهم هايك و فريدمان اللذين دافعوا بحماس على ضرورة تقديم تسهيلات ودعم للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية للهيمنة على الاقتصاد العالمي تحت اسم المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال إدماج أسواق العالم تحت راية "الليبرالية الجديدة" (عبد القادر الجبوري، ص 82/ حازم الببلاوي، 1990، ص 190).

وما كان للفريق الثاني أن يسيطر على الفكر الاقتصادي العالمي لولا مساندته من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية وبخاصة منظمة التجارة العالمية -من خلال القواعد والسياسات التي ينبغي على الدول الأعضاء التقيد بها، وان كانت الدول لها الحرية في عدم الانضمام إلى هذه المنظمة إلا أنه من الناحية العملية تتضاءل هذه الحرية إزاء فتح أبوابها لحرية التجارة- وصندوق النقد الدولي -من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي فرضها على دول الجنوب بعد أزمة المديونية 1982 التي عانت منها تلك الدول بهدف إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي؛ وتُركز نصائحه للإصلاح الاقتصادي على ضرورة إستعادة دور إقتصاد السوق والقطاع الخاص، وتقليص دور الدولة خاصة في الإنتاج وحصره في مجال وضع وتنظيم السياسات الاقتصادية-.

فسياسات التحرير المالي الداخلي والخارجي -التي دعت إليها الليبرالية الجديدة وكرستها هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية- أدت إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر، ومن ثم التسارع نحو الإنفتاح المالي من خلال تقديم الإمتيازات للإستثمار الأجنبي المباشر وفتح حساب رأس المال على مصراعيه.

## الفرع الثاني: على مستوى التطور التكنولوجي

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية تغيرات جذرية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي منذ ربع قرن تقريبا، وقد تسارعت وتيرة هذه التغيرات في العشرية الأخيرة وذلك نظرا لتصادم المؤسسات الاحتكارية في الاقتصاد الجديد التي أخذت تنمو بشكل رهيب وتندمج فيما بينها، والتي رافقها صعود في الرأسمال المالي الدولي لتمويل هذه الاحتكارات كثيفة التكنولوجيا.

وأخذت الثورة التكنولوجية ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول يتمثل في الثورة المعلوماتية، وتمثل الثاني في الثورة التكنولوجية الحيوية والثالث الثورة تكنولوجيا المواد، ستركز هذه الدراسة خصوصا على الثورة المعلوماتية في تكنولوجيات الاعلام والاتصال وأهم التغيرات الناتجة عنها والتي أدت إلى تسارع العولمة المالية.

### أولاً- مميزات الثورة التكنولوجية:

شهد العقد الأخير من الألفية الثانية قيام الثورة التكنولوجية التي شكلت منعطفًا حاسمًا في تاريخ الاقتصاد العالمي، إذ ساهمت في تسريع الانتقال إلى اقتصاد المعلومات، وتعميق الصناعة وتعقيد العلاقات فيما بين القطاعات وتشابكها.

هذه الثورة لم تأت فجأة بل مهدت لها مجموعة من الابتكارات والانجازات التي حققها الإنسان من قبل في مجالي العلم والإنتاج، والتي يرجع تاريخها منذ عام 1866 أين تم تشغيل أول كابل للاتصالات التلغرافية عبر المحيط الأطلنطي، وبدء العمل بتوقيت غرينتش لتنسيق المواقيت عبر العالم عام 1884 وفي نفس العام حين قام توماس إديسون (Edison) بتحرير الإلكترون عن طريق تسخين أحد المعادن صدفًا، وفي عام 1891 كان أول اتصال هاتفي دولي بين لندن وباريس، 1899 التقاط أول رسالة لا سلكية عبر المحيط الأطلنطي، 1918 بدء خدمة البريد الجوي لأول مرة، 1919 نجاح أول رحلة طيران عبر الأطلنطي بدون توقف، 1926 أول اتصال هاتفي عبر المحيط الأطلنطي، وغيرها (جمال سالم، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة، 2010، ص 27-29)

إلا أن انفجارها كان في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك راجع إلى أن تلك الاكتشافات لم يتم تطبيقها إلا إبان الحرب العالمية الثانية، حيث أن ظروف الحرب شجعت عمليات الاختراع والابتكار بغرض مواصلة الإنتاج من موارد تتوافر تحت أيد الدول الرأسمالية، وقد ازدادت هذه العمليات أثناء

الحرب الباردة حين لم تعد البلدان الرأسمالية تحصل من مستعمراتها على الخامات الضرورية لمواصلة الانتاج، ولضمان التواصل فيما بين القواعد العسكرية فقد طورت شبكة الاتصالات اللاسلكية. وما يجب الإشارة إليه أن نواة الاختراعات كانت تذهب في بادئ الأمر لخدمة الجانب العسكري أولاً وفيما بعد يستفيد منها الجانب الاقتصادي المدني.

ويعتبر ظهور الالكترونيات واختراع أول حاسوب (1946) والذي لم يطبق في الصناعة إلا عام 1959 بعد اختراع الترانزيستر « transistor » عام 1954- وشبكات الحاسوب، الحدث التكنولوجي المفصلي(سالمي جمال، 2010، ص30).

غير أن هذه الاختراعات بقيت ضمن الأوتوماتية الجامدة وذلك حتى عام 1971 حين تم تسويق أول معالج دقيق (micro processeur) من قبل شركة أنتل (Intel) والذي كان صغير الحجم رخيص السعر واسع التطبيق، ومن ثم تم الانتقال إلى الأوتوماتية المرنة حيث أصبحت عمليات إعادة برمجة العمليات الصناعية أمر ممكن وبفضله أصبح الكمبيوتر أكثر نكاه وأقل حجم، وفي عام 1963 تم إدخال خدمة الاتصال الدولي المباشر بين لندن وباريس، كما أقامت وكالة المشاريع لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة الأوربانيت للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية، ضمنا للتواصل بين مراكز البحث ومتخذي القرارات السياسية والعسكرية في حالة حدوث هجوم سوفياتي مفاجئ، وفي 1976 أول بث تلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وفي 1983 عزلت وزارة الدفاع الأمريكية الجانب العسكري للشبكة وأدمجت الأوربانيت المدني في شبكة المؤسسة الوطنية للعلوم التي تكفلت بتمويل تنميته حتى منتصف التسعينيات.

وبغض النظر عن البداية الحقيقية للثورة الالكترونية فان اختراع شبكة الانترنت عام 1991 شبكة الاتصالات الدولية المعروفة بـ WWW (World Wide Web) هي التي أعطت الدفعة القوية للاقتصاد الجديد. حيث يقول مارك تاييلور (P.Marck Taylor) "أن السمة في عصرنا الحالي ليس انتشار الحاسوب بل تداعيات شبكات الحاسوب وتأثيرها على الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات" (مايكل ليفيت . 2010 . ص105). فقد ساعدت شبكات الحاسوب على فتح الأسواق المالية على عدد كبير من المتعاملين حيث أصبحت أسواق الكترونية افتراضية. ويعتبر سوق نيويورك أول سوق تعامل بالأوراق

الالكترونية والأتمية منذ عام 1976، وفي عام 1977 تم اعتماد نظام الكتروني (Computer Assisted Trading System) للتعامل مع أوامر البيع والشراء، ومن هنا تم التخلي عن الأساليب القديمة في التعامل في الأسواق المالية كاستعمال الألواح والطباشير، حيث تم تجريد الأسهم من صفتها المادية (بلز وسبيسر . منشورات فيبير . 2007 . ص 478-479).

وبذلك مكنت الثورة التكنولوجية من ربط الأسواق المالية فيما بينها وسهلت التعامل فيها وسرعت التدفقات المالية من سوق إلى أخرى.

### ثانيا. أهم التغيرات الناتجة عن الثورة التكنولوجية

لقد بين لنا تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بأن كل ابتكار تقني جديد يولد تغيرات اقتصادية واجتماعية تتعلق بعلاقة وسائل الإنتاج بعضها ببعض وكذا النمط الدولي لتقسيم العمل وطبيعة العمل ونمط المعيشة للأفراد وبخاصة الثقافة الاستهلاكية، حيث أن الرأسمالية تزدهر بتحطيم الأنظمة القديمة أين تجري إزاحة العلاقات الاجتماعية وعلاقات التجمعات والتكنولوجيات القديمة لصالح أخرى جديدة أكثر كفاءة (حسين كاظم . 2006 . العدد 18 . ص 6) وهذا ما أطلق عليه جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) الهدم البناء (destruction créatrice) حيث رأى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يتطور باستمرار من خلال عملية تهديم الأنظمة القديمة وخلق أخرى جديدة في عملية مستمرة بدون انقطاع وأن ذلك هو السمة البارزة في الرأسمالية والتي وجب دراستها (جوزيف شومبيتر 1942، الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية ص 83).

فكما أحدثت الثورة الصناعية تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي أين زاد الوزن النسبي للصناعة في الاقتصاد، فإن الثورة التكنولوجية أحدثت كذلك تغيرات جذرية في طبيعة الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذية أصبح اقتصاد رمزي زاد فيه الوزن النسبي للخدمات أين أصبحت المبادلات المالية تفوق بكثير المبادلات الحقيقية -التي تمثل فقط 2.2% من المبادلات الدولية-، وفيما يلي أهم هذه التغيرات:

#### 1. تغير هيكل الصناعة وإحلال العمل الأوتوماتي محل العمل الآلي:

مثل ما قامت به الثورة الصناعية باستبدال الجهد العضلي للإنسان بالآلات فإن الثورة التكنولوجية قامت بإحلال أجهزة أوتوماتية محل العمل العضلي تلقائيا وتقوم بوظائف العقل البشري.

-نقصد بالأوتوماتية إدماج المراحل الانتاجية لسلعة معينة في سلسلة متصلة على نحو آلي دون تدخل الانسان فيما بين المراحل أي احلال وسائل الانتاج الالكترونية التي تعتمد على الحاسوب الآلي محل الوسائل الآلية القديمة (فؤاد مرسي . 1990 . ص 25) فكما كانت الآلة البخارية هي رمز للآلة فان الحاسوب الالكتروني هو رمز الأوتوماتية، التي من شأنها تحقيق انتاجية عالية والوفرة في المواد الأولية حيث أصبح استخدام هذه التكنولوجيات شرطا للبقاء-

وقد تم إحلال وسائل الإنتاج الجديدة محل القديمة في الصناعة، كما ظهرت فروع اقتصادية جديدة كصناعة المعرفة التي أعطت دفعة قوية لقطاع الخدمات وبخاصة الخدمات المالية التي تضمن تمويل المشروعات الضخمة كثيفة التكنولوجيا ورأس المال، والتي تولت قيادة التقدم والنمو لما لها من مرونة لمسايرة الأوضاع واستقطاب العمالة وزيادة الإنتاج.

كل ذلك أدى الى أن تكون التجارة في المعلومات أكبر من التجارة في المنتجات والخامات، حيث فاقت تدفقات رؤوس الأموال انتقال السلع.

كما تم إلغاء مفهوم المصنع التقليدي الفوردي، إذ لم يعد العمل يستوجب مكان كبير أين تتجمع فيه حشد من العمال الذين يعملون في نفس الوقت وفي حلقة متسلسلة، وقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى تسمية هذه الظاهرة إلى فك الصناعة غير أنه في الحقيقة هناك تعميق وتعقيد للصناعة أكثر من قبل، حيث لم يسبق في تاريخ الاقتصاد العالمي أن ترابطت وتشابكت فروع الاقتصاد فيما بينها كما يحدث الآن، وذلك بفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي عملت على ترابط فروع الاقتصاد فيما بينها من خلال شبكة عنكبوتية.

## 2. تغيير هيكل قوة العمل:

إن التغيرات التي مست الصناعة أسفرت عن إعادة هيكلة العمالة حيث أن المهنيون والعمال العلميون قد أحلوا محل العمال اليدويين، وفي كثير من الصناعات أحل الإنسان الآلي محل الكثير من العمال وإن الأوتوماتية الجديدة أصبحت تتطلب عمال أقل مهارة وخبرة لكن على قدر كاف من التعليم لتشغيل الآلات الحديثة، حيث تم تسريح العديد من العمال في الصناعة التقليدية (كصناعة السيارات، النسيج واستخراج المواد الأولية وغيرها)، وبذلك تراخت العلاقة بين الانتاج والعمالة حيث لم تعد هناك صلة تربط العمال بالعمل كالسابق، كما أن البطالة لم تعد مرتبطة بفترات الكساد فقط بل تعمقت

وأصبحت بطالة هيكلية وبذلك لم يعد التوازن الاقتصادي يحدث عند مستوى العمالة الكاملة كما جاء به الكلاسيك بل يحدث عند مستوى معقول من البطالة.

### 3. اتخاذ رأس المال الطابع الدولي وصعود الاحتكارات الدولية:

أدت الثورة التكنولوجية إلى تدويل رأسمال، الانتاج والاستهلاك، حيث أصبح إعادة الإنتاج وبخاصة إنتاج رأس المال يتم على المستوى العالمي، غير أن تجديد رأسمال يتم في المراكز أين تتوفر التكنولوجيا اللازمة لمضاعفة القيمة بينما يتم الإنتاج نفسه في الأطراف (فؤاد مرسي . 1990 ص 30)، وذلك بفعل الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (مايكل ليفيت . 2010 . ص112) والتي سنتطرق لها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

كما تميز الاقتصاد الراهن بتصاعد الابتكارات بخاصة الابتكارات التكنولوجية والمالية.

### 4. العودة إلى اقتصاد العرض من خلال التأثير على الاستهلاك وتنميط ثقافة استهلاكية موحدة:

أصبح المستهلك مستهدف من قبل الشركات الاحتكارية وذلك بالضغط عليه وعلى نمط استهلاكه بما يناسبها لتحقيق أهدافها. فتكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال شركاتها المبتكرة أحدثت ثورة في التسويق للتأثير على نمط الاستهلاك ليس على المستوى الوطني فحسب بل العالمي أيضا، إذ أن عجز الأسواق المحلية في البلدان الصناعية لاستيعاب الانتاج أدى إلى أن يصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار

- يقول الأستاذ الدكتور عبد القادر الجبوري أن الزيادة الهائلة وبوتائر متسارعة للمنتجات الصناعية والخدمات بما يتجاوز حدود الطاقة الاستيعابية للسوق الرأسمالية تجعل المؤسسات الرأسمالية دائمة البحث على أسواق جديدة في الخارج لتصريف الفائض الإنتاجي-؛

وبظهور التجارة الالكترونية والأسواق الالكترونية أين تباع فيها مختلف المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية ويدفع ثمنها بالنقود الالكترونية (اكرام مياسي، 2012، ص53) أصبحت منتجات صناعة المعلومات ومركباتها تحتل المكانة الأولى في التبادل الدولي وغدت المنافسة الدولية تجري حول المعلومات والمعرفة والخبرة الإنتاجية والقدرة التسويقية والتي هي أساسا تحتكرها الشركات المتعددة الجنسية.

5. تفضيل الاستثمار المالي قصير الأجل على الاستثمار الحقيقي طويل الأجل:

أحدثت الثورة التكنولوجية تغيرا في طبيعة دورة الأعمال حيث أصبح الرأسمال يتجنب الاستثمارات طويلة الأجل التي تطبق تكنولوجيات دقيقة في الإنتاج خوفا من سرعة تقادمها.  
- لهذا يعتبر تدخل الدولة من أجل سد النقص بين رأس المال والتكنولوجيا أمرا حتميا وذلك من خلال النفقات على البحث والتطوير -

ويعتبر قسم البحث والتطوير أهم قسم بالنسبة للشركات في الوقت الحاضر، خاصة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال. ومن هنا تبرز العلاقة الوطيدة بين رأسمالية الدولة والرأسمال الخاص أكثر من ذي قبل.

6. تقارب أجزاء المعمورة وإزالة الحدود والحواجز:

بفعل الانترنت أصبح أمام الفرد إمكانات غير محدودة من المعرفة والمعلومات والأخبار في أنحاء العالم وفي الوقت الآني الذي تحدث فيه.

7. زيادة الأهمية النسبية للمعلومات:

بفضل تكنولوجيات الاعلام والاتصال أصبحت المعلومات المورد الرئيسي لثروة المجتمع كما كان عليه الحال بالنسبة للموارد الأولية في الثورة الصناعية، وأضحت القوى المنتجة للمعرفة هي مفتاح التجديد القوى المنتجة (فؤاد مرسي . 1990 . ص 61-68)، نظرا لقدرتها على إنتاج موارد جديدة لم تكن معروفة من قبل حيث أن استخدام التكنولوجيات الحديثة أدى إلى الوفرة في استخدام الطاقة والخامات وساهم في النقل من تلوث البيئة، كما تم التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الاصطناعية - إذ أوجدت منتجات وسيطة حديثة تحل محل الخامات الطبيعية كالألياف البصرية محل النحاس في الاتصالات السلكية واللاسلكية- وقد تم نقل الصناعات التقليدية القديمة كثيفة العمل والطاقة والخامات الملوثة للبيئة إلى بلدان الجنوب كصناعة النسيج، تجميع المنتجات الالكترونية ووسائل المواصلات والتي لقت ركود في البلدان المتقدمة استدعى إعادة توزيعها عالميا عن طريق الاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسيات.

8. التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي قاده الشركات متعددة الجنسيات:

ينتخذ التقسيم الدولي للعمل أشكالا جديدة تركز على التبادل العلمي والتكنولوجي والصناعي، تقتض نوعا من التعاون الدولي، حيث تجري عمليات مشتركة لتجميع والإنتاج كما أن تبادل وسائل

الإنتاج يكون مصحوبا بتبادل الخبرة الإنتاجية؛ فلم يعد بمقدور دولة بمفردها التخصص في إنتاج سلعة واحدة مهما كانت إمكاناتها، وأصبح المعروف هو أن يتم تجميع مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة تحت ما يسمى التخصص في إنتاج أحد مكونات السلعة أي تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة؛ كما أصبح من المعتاد رؤية نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة (إكرام مياسي، 2012، ص50). ولم يكن هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل ليكون لولا الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي التي قادته إذ أصبحت تنشط تحت شبكة عنكبوتية لتسيير نشاطاتها المختلفة في عدد من الدول بفعل التقنيات الحديثة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

#### 9. اندماج وتكامل الأسواق المالية:

بفعل الثورة التكنولوجية تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المالية الوطنية المختلفة، ودمجها في سوق عالمية مرتبطة بشبكات الاتصال الإلكترونية أين تركز فيها الرأسمال المالي، فتطورت بذلك من شكلها التقليدي معاصرة عصر السرعة، هذا ما ساعد على زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى أخرى، كما سهل على المستثمر متابعة التطورات التي تحدث في عشرات الأسواق المالية والمقارنة بينها وإتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء في ثوان ، نتيجة استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في حساب الخطر ومؤشرات السوق وكذلك في معالجة الأوامر، وتصفية المعاملات المالية، هذا ما فصح المجال للابتكارات المالية لتواكب هذه التطورات.

#### الفرع الثالث: على مستوى التحرير المالي:

أين تمت أميلة/أمولة رأس المال (financiarisation) -التي يقصد بها تغليب البعد المالي على الأبعاد الإنتاجية في القرار الاقتصادي، وسيطرت المنطق المالي في إدارة الإنتاج، وتمثل النقلة النوعية من التدويل إلى العولمة المالية (عبد الأمير السعد، 2007، ص 100/محاضرة الأستاذ الدكتور بومنجل سعيد) - وقد ساهمت عدة عوامل في هذا نذكر منها:

\* تصاعد الرأس المال المالي الدولي.

\* ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال

\* ظهور أدوات مالية جديدة

\* الثورة الالكترونية

\* فتح الأسواق المالية المحلية للرأس المال الأجنبي

\* إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

أولاً. تصاعد الرأس المال المالي الدولي: ويقصد بالرأس المال المالي تزاوج الرأس المال البنكي مع الرأس المال الصناعي، ويتمثل في النمو الكبير الذي حدث في رأس المال المالي الدولي وتتنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، إذ أصبحت الزراعة والصناعة والخدمات خاضعة لهيمنته، وأصبحت معدلات الربح الذي يحققها رأس المال المالي الدولي أعلى من معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وقد ارتبط ذلك بصعود الاقتصاد الرمزي أين أصبحت الاقتصاديات تحركها جملة من المؤشرات البورصة العالمية كمؤشر داوجونز، تتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبيانات وزارة المالية ومحاظفي البنوك المركزية، وصارت الثروة المالية مستقلة إلى حد بعيد عن الثروة العينية، وهذا بعد أن أصبحت الأوراق المالية في أسواق المال سلعا بحد ذاتها.

ثانياً. ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال: إن ظاهرة تصدير رؤوس الأموال إلى الأسواق الخارجية ظاهرة قديمة لازمت مراحل تطور الرأسمالية إلا أن الجديد في ذلك هو تعاضم حجم الإستثمارات المالية نتيجة تنوع الأدوات المالية، شدة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها، والإستقلالية النسبية لحركة رؤوس الأموال عن متطلبات حركة التجارة الدولية، وإن انخفاض معدلات الفائدة وتدهور معدل الربح في قطاع الإنتاج المادي داخل الدول المتقدمة (المراكز الصناعية المتطورة)، جعل رؤوس الأموال تصدر إلى الأطراف (دول الجنوب) أين معدلات الربح والفائدة مرتفعة نسبياً.

ثالثاً. ظهور أدوات مالية جديدة: لقد تركزت العولمة المالية بنمو أدوات مالية جديدة والتي استقطبت المستثمرين والمتمثلة في المشتقات المالية (الخيارات، المستقبلات، المبادلات وبخاصة التوريق)، إضافة إلى الأدوات التقليدية (الأسهم والسندات)، ما أتاح للمستثمرين مساحة كبيرة من الإختيار في مجال إتخاذ قراراتهم الإستثمارية وتنويع محافظهم المالية. وقد ظهرت هذه العوامل نتيجة عاملين (أمير السعد، 2007، ص 89):

1. العامل الأول: تمثل في الظروف غير المستقرة التي اتسمت بها أسواق الصرف الأجنبي بعد الإلتجاه من التثبيت إلى التعويم ما أدى إلى ظهور مخاطر الصرف وتقلبات أسعار الفائدة فتم اللجوء إلى إبتكار أدوات مالية جديدة للتحوط والحماية ضد هذه المخاطر، ولقد رأى كل من هانس بيتر مارتن (Hans Petter Martin) و هارالد شومان (Harald Schumann) (1996): " أن الحصيلة المدهشة لهذه العمليات تكمن في أنها قد جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية، من مخاطر تقلبات أسعار الصرف والأسهم أو من مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة، إذ صارت المخاطر نفسها سلعة متداولة في الأسواق" (هانس بيتر مارتن و هارالد شومان، 1998، ص 94).

2. العامل الثاني: فيتمثل في المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية وبخاصة تلك المؤسسات الجديدة التي دخلت السوق، ومن تم وفرت هذه الأدوات الجديدة تجزئة المخاطر وتوزيعها، وتحسين السيولة بما وفرته للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حالة حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

رابعا. الثورة التكنولوجية: كما سبق وأوضحنا أن التطور التكنولوجي في تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد ساهم بشكل كبير في اندماج الأسواق فيما بينها وسرعة حركية رؤوس الأموال فيها في الوقت الآني، وهذا ما دفع وساعد على التحرير المالي وما كان ذلك لولا منتجات شركات تكنولوجيات الإعلام والاتصال الأكثر ابتكارا والتي كانت الأساس في هذه النقلة النوعية.

خامسا. فتح الأسواق المالية المحلية للرأسمال الأجنبي: بعد أزمة المديونية التي عانت منها الدول وبخاصة دول الجنوب في ثمانينات القرن العشرين نتيجة الاقتراض المفرط من البنوك والمؤسسات المالية الدولية اتجهت الحكومات نحو تفضيل تمويل عجزها عن طريق التمويل غير المباشر في الأسواق المالية وذلك بإصدار سندات حكومية بدل الاقتراض من البنوك. هذا ما دفع بها إلى فتح أسواقها المالية المحلية أمام الأجانب والسماح لهم بالتعامل فيها. وبذلك فقد ظهرت أنماط جديدة من السندات إلى جانب الشكل الكلاسيكي (معدل ثابت)، كسندات بمعدل متغير، سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، وغيرها. فحتى الشركات الخاصة أصبحت تفضل التمويل بالسندات بدل طرح المزيد من الأسهم، وذلك للإحتفاظ بسيطرة

أكبر على إدارة شركاتهم، حيث أنه بعد تقادم الأزمة المالية العالمية 2008 هناك من انسحب من السوق المالية (مثل شركة دال كما سنراه لاحقا في الفصل الثالث).

سادسا. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: لقد حدثت تغييرات كبيرة في صناعة الخدمات المالية، لعبت دور هام في اتساع العولمة المالية، وتتمثل هذه التغييرات في ثلاث تحولات أساسية هي:

1. التغيير والتوسع في أعمال البنوك كنتيجة للتحرير المالي الذي أزال الكثير من القيود التي كانت تحد من نشاطها، مما أدى إلى تنوع مصادر أموالها وتنوع طرق إستخدامها، إذ لم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من عمليات الإقراض المصرفي للمشروعات بل أصبحت هناك عمليات أخرى خارج الميزان كإدارة المحافظ المالية والتعامل في الأسواق، والتي تدر أرباحا يمكن أن تفوق تلك التي يحققها من عمليات الإقراض.
2. دخول المؤسسات المالية غير مصرفية كشركات التأمين والتقاعد وصناديق الإستثمار في مجال صناعة الخدمات التمويلية وتحولها إلى منافس قوي للبنوك مما أدى إلى تراجع الدور التقليدي للبنوك في مجال الوساطة البنكية.
3. إنتشار وإستداد عمليات الشراء والاندماج بين البنوك والمؤسسات المالية على ضوء المنافسة الحادة، هذا الاندماج الذي كان يمس المؤسسات المحلية إتجه نحو مختلف المؤسسات المالية المتواجدة في مختلف الدول وهذا نظرا للتخفيض المتزايد للقيود والضوابط المفروضة على نشاط البنوك والمؤسسات المالية على الصعيد الخارجي.

وكمحصلة لما سبق، فالعولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرر المالي والتحول إلى الانفتاح المالي بالتخلي عن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتحديد المالي، وذلك بفسح المجال أمام القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) بإعتباره الأكثر كفاءة في تعبئة الموارد وتخصيصها نحو المشاريع المربحة لتساهم بذلك في رفع معدلات النمو الإقتصادي (بومنجل السعيد، 2008، ص2)، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) أثبتت حدود القطاع الخاص في ذلك كما سنراه في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، هذا ما أدى إلى قفزة نوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي الذي أصبح يتسم بتراكم الديون بدل التمويل الذاتي وبالمضاربة المالية بدل الإنتاج الحقيقي (ليفيت، 2010، ص117).

### المطلب الثالث: آثار العولمة المالية على الاقتصاد العالمي

إن تحرير حساب رأس المال -والذي يعتبر جوهر العولمة المالية- سلاح ذو حدين، يجلب العديد من المكاسب تنطوي تحتها على العديد من المخاطر. وفي هذا الصدد حلل عبد الأمير السعد في كتابه الاقتصاد العالمي ثلاث مؤشرات أساسية من خلالها يمكن معرفة حدود الإمكانيات المتاحة لكسب منافع العولمة المالية كما تحدد لنا مدى مخاطرها وتتمثل هذه المؤشرات في : أولا الحالة العامة للاقتصاد الكلي، ثانيا مستوى الارتباط بين عمليات التحرير المالي المحلي والدولي ومكونات الاقتصاد الوطني، وثالثا طبيعة أشكال تدفقات رؤوس الأموال على الاقتصاد الوطني، حيث أن التدفقات طويلة الأجل من شأنها إحداث تنمية بينما قصير الأجل في أغلب الأحيان تحدث هزات مالية عنيفة بدخولها وخروجها المفاجئ.

فالتحرير المالي سبيل ناجح للتقليص من ضغط النفقات الاجتماعية على خزينة الدولة عبر نقل جزء من العبء إلى رأس المال الخاص، بتوسيع دائرة الإستثمار وتحسين نوعية المؤسسات الناشطة في الاقتصاد، ومن ثم خلق وتوليد مناصب العمل وتحسين معدل الأجور، كما يضمن تدفق حر ودون أدنى عائق لرأس المال عبر مختلف مناطق العالم من خلال أسواق رأس المال، وبذلك يسد فجوة عجز التمويل المحلي ويحد من القروض المصرفية والاعتماد على الخارج ومن ثم حجم الديون الخارجية (أمير السعد 2007، ص 93-94). كما يساهم بشكل كبير في تنمية القطاع المالي حيث أن تدفقات رأسمال الأجنبي تحفز تنمية الأسواق المالية من حيث الحجم، الكفاءة، وكذا الإشراف والتنظيم، وإن تواجد البنوك الأجنبية يزيد من كفاءة الوساطة المالية، وجودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة (نادية عقون، 2013، ص 56).

إلا أن عالم العولمة المالية بإقتصادها الإفتراضي ، غير المرتبط بالقطاع الإنتاجي -والذي يصفه عبد الأمير سعد بأنه منظومة إقتصاد ترحيبي؛ ويقصد بالاقتصاد الترحيبي ذلك الاقتصاد الريعي الذي يجني الأرباح من الاستثمار في الأوراق المالية بدل الاستثمار الحقيقي؛ وعالم من تجارة بلا سلع و سلع بلا إنتاج- غالبا ما يؤدي إلى خلق مخاطر مالية نتيجة إخلال التوازن بين العمل ورأس المال منذ التسعينيات، والذي يعود إلى إدخال عامل "التكنولوجيا العالية" في الاقتصاد بخاصة في العمليات الصناعية، أدى إلى تقليص تكلفة عوامل الإنتاج وبخاصة عنصر العمل. ترتب عن ذلك مجموعة من المخاطر يذكر منها أمير سعد ما يلي:

### 1-المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال الأجنبي:

والتي تتجم من جراء الاستثمارات في المحفظة المالية قصيرة الأجل، ومن ثم فإن الدخول والخروج المفاجئ والواسع لرأس المال له العديد من الآثار السلبية على الإقتصاد الوطني، وهذا ما بينته لنا أزمات دول الجنوب منذ التسعينيات.

### 2-مخاطر تعرض البنوك للأزمات:

تعتبر أزمات النظام البنكي أحد أهم مخاطر العولمة المالية، حيث أن هذه الأزمات لا تؤثر فقط على النظام البنكي بل تتعداه إلى مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني لتشمل كل الإقتصاديات المجاورة وغير المجاورة نظرا لترابط مختلف القطاعات بالنظام البنكي واندماج الأسواق المالية المحلية والخارجية فيما بينها، وإن هذه الأزمات غالبا ما تحدث نتيجة سوء تقدير الخطر والإسراف في تقديم القروض للخواص دون ضمانات كافية خاصة في فترات الرواج، إضافة إلى التمويل الطويل المدى بمراد قصيرة الأجل. فبحسب المؤسسات الدولية، تعرض الإقتصاد الرأسمالي منذ 1970 حتى عام 2007 إلى 124 أزمة بنكية، 208 أزمة صرف، و63 أزمة دين (أورليون . جريدة العالم. مارس 2010).

### 3-مخاطر التعرض لهجمات المضاربة:

بفعل سياسات التحرير المالي أزيلت كل القيود التي كانت تحد من نشاط المضاربين، كما أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساعدت على سرعة انتشار هذا النشاط على نحو لم يسبق له مثيل، ورغم أن أنصار العولمة المالية يدعون بأن حرية انسياب رؤوس الأموال والمنافسة بين العملات تساعد على إجراء التصحيحات الضرورية (نادية عقون، 2013 . ص59) وأن المضاربين من شأنهم أن يساهموا في تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق المالية، إلا أن أزمات العولمة المالية التي انتشرت في البلدان الصناعية وبلدان الجنوب منذ نهاية الثمانينيات أثبتت عكس ذلك. وإن خطر المضاربة يكمن حين يتخذ المستثمر المالي قرار مفاجئ بمغادرة البلد الذي يستثمر فيه وذلك عندما يفقد ثقته باقتصاد البلد، كما حدث في سوق هونكونج (1997) لما قام جورج سوروس (Soros) بسحب مبلغ 20 مليار دولار ما أوقع البلد في أزمة مالية حادة

وقد أكد جورج سورس بأن المضاربين ليسوا دائما يساهمون في تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق المالية بل يمكنهم أن يؤديوا إلى انهيارها إذا تطلبت مصلحتهم ذلك - حيث إذا ما راهن المضاربون على ارتفاع السعر وحدث وانخفض السعر بدلا من صعوده فإن المضارب سيصبح مضطرا لحماية نفسه وذلك عن طريق البيع- وأن المشكل ليس في كون الأسعار في البورصة انخفضت لكن في تسارع الجميع نحو البيع مع عدم وجود مشترين مما يسهم في انهيار الأسعار (عمرو محي الدين . 2000 ، ص 205/206).

#### 4-مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج:

من أخطر ما أفرزته عولمة الأسواق المالية على إقتصاديات الجنوب هو ظاهرة تدويل مدخراتها الوطنية نتيجة تحرير حساب رأس المال، ودليل ذلك تدويل الفوائض النفطية لصالح الدول المتقدمة. ولعل من المفارقات المدهشة في هذا الصدد هو زيادة نسبة الأموال الوطنية المتدفقة نحو الخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100% وذلك كما حدث في فنزويلا في بداية الثمانينيات (نادية عقون، 2013 . ص 61). ومن هنا يتضح لنا التناقضات التي أخلقتها العولمة المالية ففي حين الدول تتسابق على منح الامتيازات والحوافز والاعفاءات لاستقطاب الرأسمال الأجنبي لم تستطع إبقاء الرأس المال الوطني للاستثمار محليا.

#### 5- مخاطر "تبييض/غسيل الأموال":

يقصد بعملية تبييض الأموال محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي وغير القانوني للأموال كتجارة المخدرات، تهريب الأسلحة وأعمال الفساد الإداري والرشوة واكسابها صفة جديدة مشروعة لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع (نادية عقون، 2013 . ص 57) وذلك من خلال الشركات الخيالية (Société Ecran).

وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع العولمة المالية نظرا لتلاشي الرقابة على رؤوس الأموال، وتطور الصيرفة الالكترونية (E-Banking)، اضافة إلى سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتبعة من قبل الكثير من الحكومات منذ الثمانينيات نظرا لحاجتها للعملة الأجنبية والتي أدت للسماح لرؤوس الأموال بالاندماج في السوق المالية المحلية بغض النظر عن مصدر هذه الأموال.

وتتجم عن عملية غسل الأموال العديد من المخاطر أهمها: انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي وإضعاف الثقة في النظام المالي المحلي، تشجيع انتشار الجريمة والاستثمارات غير المشروعة، زيادة معدلات التضخم والضغط على العملة الوطنية.

#### 6- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية وتراجع فعاليتها:

إذ أن سياسات الانفتاح المالي والتقنيات الحديثة للتعاملات المالية سمحت للأموال بالدخول والخروج بالمليارات عبر الحدود الوطنية خلسة دون أن تتمكن السلطات النقدية من مراقبتها أو معرفة اتجاهها والحد منه والتأثير فيها، نظرا لسرعة هذه التدفقات وحجمها الهائل، ومثال ذلك الأزمة الآسيوية حين عجزت البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف من التدهور بعد مهاجمة المضاربين له.

#### 7- مخاطر الإحتيالات المالية والمحاسبية:

والتي تحدث نتيجة تغطية القيمة الحقيقية للخطر المالي وحساب قيمة الأصول بأكثر من قيمتها الحقيقية، حيث أن تغطية الخطر المالي يجعل قيمته تتضخم نتيجة تصرفات الأعوان الاقتصادية التي لا يمكنها قياس مدى آثار أفعالهم الحقيقية لتجاهلهم قيمة الخطر الحقيقي، وخير مثال عن ذلك شركة انرون (Enron) عام 2001 وما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008 حين تم توريق الديون العقارية أين قدمت وكالات التتقيط علامة أأأ (AAA) لأوراق مالية منبثقة من أصول مشكوك فيها، ما سمح للمؤسسات المالية ببيع تلك المنتجات في الأسواق المالية العالمية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية لأعوان اقتصادية ليست لها أي فكرة عن هذه المنتجات ولا تملك حتى المعلومات الكافية لتسعيورها بشكل صحيح وإعطائها قيمتها الحقيقية (مايكل ليفيت . 2010 . ص107).

#### 8- سرعة انتقال الأزمات والصدمات المالية واشتدادها:

إذ أوضحت الأزمات المالية خلال التسعينيات قدرة التحرير المالي في نقل الصدمات بسرعة وبدرجات متفاوتة من سوق إلى أخرى، كأزمة المكسيك في ديسمبر 1994 وأزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 والأزمات الاقتصادية في روسيا والبرازيل عام 1998 وكذا أزمة الأرجنتين وتركيا

2001 انتهاء بأزمة الرهن العقاري 2007 التي أصبحت أزمة عالمية أدت إلى إفلاس الكثير من البنوك والشركات العالمية العريقة.

#### 9- عدم استقرار النظام المالي والنظام النقدي الدوليين:

لقد أدت العولمة المالية من تحرير تدفقات رؤوس الأموال واندماج الأسواق المالية فيما بينها وتشابك الاقتصاديات، إلى نشوء ما يسمى خطر النظام، وهو خطر التعرض لأزمة مالية على المستوى الدولي، والتي تحدث نتيجة المضاربات. إذ تؤدي المضاربة بالأوراق المالية إلى خلق اضطرابات تزداد بفعل الأدوات المالية الجديدة، والتي سرعان ما تؤثر على النظام المالي العالمي بأكمله وذلك بفعل أثر الدومينو، الذي تحفزه الأسواق المالية العالمية والسلوكيات المشتركة لدى عدد كبير من المستثمرين الماليين (نادية عقون، 2013 . ص 63).

#### المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي

أدت العولمة وبخاصة في صورتها المالية إلى تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي أين زادت أهمية الشركات متعددة الجنسيات فيه وزاد تأثيرها عليه.

- حتى زمن ليس بالبعيد كانت الدول تضع عوائق لدخول الشركات الأجنبية التي كانت ترى في دخولها مساس للمصلحة الوطنية غير أنه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي منذ الثمانينيات أصبحت الدول تتسابق لاستقطاب هذه الشركات في شكل استثمارات أجنبية مباشرة-

فحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية 2012، ارتفع التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2011 بنسبة 16% ليصل إلى 1500 مليار دولار وهذا رغم عدم استقرار الاقتصاد العالمي (هذه الزيادة كانت نتيجة الأرباح التي حققتها الشركات المتعددة الجنسيات نظرا للاندماجات العالمية فيما بينها، والنمو الاقتصادي المرتفع الذي حققته الدول النامية خلال سنة 2011) غير أنه عرف انخفاضاً سنة 2012 وصل إلى 1350 مليار دولار وذلك نتيجة للانتكاسات التي شهدتها الاقتصاد العالمي. ونصيب دول الجنوب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فاق ولأول مرة نصيب الدول المتقدمة (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية 2013)، وما دل هذا إلا على وزنها المتزايد في الاقتصاد العالمي.

ورغم كون ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ليست بالجديدة حيث أن التاريخ الاقتصادي العالمي يشهد تواجد مثل هذه الشركات منذ القرن السابع عشر (مثال ذلك شركة الهند الشرقية البريطانية 1600) إلا أن وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي وسرعة انتشارها وتأثيرها في الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء وكذا اعتبارها أهم عامل من عوامل العولمة جعلها تكون مركز اهتمام الكثير من الباحثين. ومن هنا جاء السؤال الجوهرى والذي سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء من البحث: ما علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي أي كيف أدت هذه الشركات إلى التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي وكيف سخرت أدوات العولمة لخدمة مصالحها وهل حقاً كما أشار تشارل ويلسون (Charles Wilson) ما هو جيد لوطني هو جيد لجنرال موتورز (General Motors) وما هو جيد لجنرال موتورز جيد لوطني (ستيفان باكين. 2008 ص182) ، بمعنى هل أن مصلحة الشركات متعددة الجنسيات والمصلحة العامة للبلد هي نفسها، أو أن المعادلة في الوقت الحالى اختلفت وصارت ما هو جيد للشركات المتعددة الجنسيات العالمية ليس بالضرورة جيد للبلد الأم؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، خصائصها ومرجعيتها التاريخية

المطلب الثانى: العوامل المؤدية لبروز الشركات متعددة الجنسيات وأهم النظريات المفسرة لذلك

المطلب الثالث: أهمية الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي

### المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، خصائصها ومرجعيتها التاريخية

تعتبر دولية الشركات مرحلة تطور المؤسسة في الخارج، والتي يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة منها الاستثمار المباشر في الخارج، الذي تمارسه الشركات منذ أمد بعيد. وبذلك فإن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ليست بالظاهرة الجديدة حيث تواجدت شركات شبيهة منذ القرن السابع عشر غير أن الباحثين والمختصين في هذا الموضوع أجمعوا بأن ظهور هذه الشركات كان منذ نهاية القرن التاسع عشر نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد العالمي في 1893 وأزمة 1909 التي مست الاقتصاد الأمريكى (مثال ذلك شركة أي بي أم التي فتحت فرع لها في فرنسا بعد ثلاث سنوات من نشأتها، وبعد 6 سنوات أصبحت متواجدة في عشر دول أوروبية).

غير أن تكاثر هذه الشركات وتعاضم دورها في الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين بفعل العولمة المالية التي سخرت كل الظروف المواتية لهذه الشركات للسيطرة على الاقتصاد العالمي، جعلها مركز اهتمام الكثير من الباحثين في جميع المجالات.

وعليه وجدت الكثير من التعريفات التي حاولت الإلمام بظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، نذكر منها ما جاء به جان لوي موشيلي (Jean-Louis Mucchielli) في كتابه الشركات متعددة الجنسيات والعولمة 1998 (ماير وشيار، 2005 ، ص8) والذي رأى بأن "الشركة متعددة الجنسيات هي كل شركة لها فرع إنتاج خارج الوطن الأم" ومن هذا التعريف فإن منطق الإنتاج هو الذي يميز الشركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد من خلال رغبة تلك الشركات في تقليل تكاليف الإنتاج، الإنتاج بالقرب من السوق المحلية المستهدفة، وبيع منتجاتها على المستوى العالمي. كما أنه حدد عدد البلدان بوجود فرع واحد فقط خارج حدود الدولة الأم.

نجد كذلك كل من بارنت (Richard.Jackson.Barnet) ومولر (Ronald.E.Muller) سنة 1974 واللدان سمياً هذه الشركات بالمشروع الكوني ويعرفانها بأنها: "أول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم" (فؤاد مرسي، 1990، ص 134)، ومن هذا التعريف نلاحظ بأنه أدخل منطق التخطيط المركزي الذي تقوم به هذه الشركات لتسيير فروعها على المستوى العالمي.

ومن وجهة نظر أكثر إستراتيجية عرفها كل من أوليفي ماير (Olivier Meier) و شيار قيوم (Guillaume Schier) 2005، على أنها: "كل شركة تملك أو تسيطر على مجموعة من المؤسسات أو مجموعة من الأصول المادية والمالية على الأقل داخل بلدين واعتمدت على استراتيجية متعددة القومية مبنية على أساس الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد" (ماير و شيار، 2005 ، ص8). وهذا التعريف يعتبر الأشمل حيث حددا سيطرتها إما على أصول مالية أو مادية داخل بلدين كما أدخل الاستراتيجية التي تعتمدها هذه الشركات والتي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد تنشط فيه والسياسة العامة للشركة.

ويرى العديد من الباحثين أن مصطلح الشركات متعددة الجنسيات فيه نوع من التقصير فبالرغم من كونها شركة لها عدة فروع في بلدان مختلفة وتنشط عالمياً غير أن انتماءها يبقى لبلد الشركة الأم فهي

مازالت تحتفظ بالهوية الوطنية ومجمل أرباحها تذهب هناك (للمقر الاجتماعي للشركة). لذلك يطلقون عليها اسم المشاريع الدولية أو المشاريع العابرة للقوميات كما جاء في تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن بين هؤلاء الباحثين نجد دريد محمود علي الذي يرى أن مصطلح الشركة متعددة الجنسيات من الناحية القانونية فيه نوع من الالتباس كوننا لسنا أمام شركة واحدة تتمتع بجنسيات مختلفة بل أمام مجموعة من الشركات تتسم كل منها بشخصية قانونية مستقلة تعمل في بلدان مختلفة وتخضع لعدة أنظمة قانونية (دريد محمود علي ، 2009، ص 34) غير أن هذا الاستقلال يعتبر وهمي لا يوجد إلا على الورق كون واقع الحال يجعل كل الفروع تخضع لسيطرة الشركة الأم. وبفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال أصبح يطغى على هذه الشركات الطابع العالمي منذ نشأتها بخاصة شركات الاقتصاد الجديد.

ومما سبق يمكن تعريف الشركة المتعددة الجنسيات على أنها: "كل شركة تقوم باستثمارات أجنبية مباشرة في أكثر من دولة، تتميز بضخامة الحجم، التفوق التكنولوجي الذي يضيف عليها الطابع الاحتكاري، مركزية الإدارة، وبالإضافة الى نشاطها الأساسي فهي تنشط في ميادين مختلفة".

كان ينظر لها سابقا بأنه يجب أن تكون ذات نشاط صناعي أما الآن فنلاحظ أن النشاط الخدمي قد فاق بكثير نشاطها الصناعي، خاصة بعد ظهور شركات الاقتصاد الجديد.

ومن خلال هذا التعريف يمكن الإلمام بأهم خصائص وسمات الشركات متعددة الجنسيات، فيما يلي:

**1- ضخامة الحجم:** والتي تقاس بإجمالي إيراداتها من مختلف نشاطاتها المتنوعة، والذي فاق إيرادات بعض الدول فمثلا نجد جنرال موتورز فاقت قيمتها المضافة المقدره بـ 56 مليار دولار أمريكي صافي الناتج المحلي للجزائر الذي قدر بـ 53 مليار دولار أمريكي عام 2001 (اكرام مياسي، 2011، ص 57).

**2- التفوق التكنولوجي:** إن تفوقها في المعرفة الفنية والتكنولوجية يضيف عليها الطابع الاحتكاري، حيث أن أكثر من 80% من الابتكارات التكنولوجية والاختراعات تتم داخل الشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات (رضا عبد السلام، 2003 ، ص 89) وإن هذه الشركات تلعب دور مهم في هجرة الأدمغة من مختلف الدول نحو المقر الاجتماعي للشركة والذي يتواجد في أغلب الأحيان في الدول

المتقدمة، ومثال ذلك ما تفعله شركة جوجل في استقطاب أفضل المهندسين حول العالم للعمل في مقرها الاجتماعي بسيليكون فالي (Silicon Valley).

3- **الطابع الاحتكاري:** بلغ حجم إنتاج الشركات متعددة الجنسيات في التسعينيات 3 أضعاف حجم التجارة الدولية ما جعلها تحتكر السوق الدولية. وتعمل معظم الشركات في إطار سوق احتكار القلة التي تسيطر عليه عدد قليل من الشركات الضخمة (دريد محمود علي، 2009، ص 43).

4- **تنوع الأنشطة:** بالإضافة إلى النشاط الرئيسي للشركة فهي تستثمر في عدة ميادين أخرى ما يضمن لها توزيع المخاطر ويحقق لها أرباحا وسيطرة اقتصادية أوسع. وعلى سبيل الذكر نجد شركة سامسونج بالإضافة إلى نشاطها الأساسي في الإلكترونيات فهي تنشط في مجال التأمينات، المالية، البناء، الكيمياء وصناعة السيارات سابقا من خلال شركة سامسونج إلكترونيكس (samsung electronics)، سامسونج لايف للتأمينات (samsung life insurance) و سامسونج سي تي (samsung c&t).

5- **الاستثمار في أكثر من دولة:** فهي تستحوذ وتندمج مع الشركات الوطنية في العديد من الدول، اذ بلغت متوسط عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود قبيل انفجار الأزمة المالية العالمية -الفترة ما بين 2005 و 2007) 703 عملية حسب ما جاء فيه تقرير الاستثمار العالمي 2013 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية. هذا ما يضمن لها توزيع مخاطر السوق الواحدة والسيطرة على التجارة الدولية.

6- **مركزية الإدارة:** تتولى الإدارة العليا للشركة وضع الإستراتيجية العامة والقرارات الهامة التي تمس مصلحة المجموعة وتترك لمجالس الإدارة داخل الفروع القرارات التنفيذية التي تكون في إطار الخطة العامة التي وضعتها الإدارة العليا، وبذلك فهي تتولى:

\* تحديد الخطة الاستثمارية (تحديد المواقع التي توجه إليها الاستثمارات الجديدة) حيث لا يمكن للفرع أن يقوم باستثمارات جديدة دون موافقة الإدارة العليا للمجموعة؛

- \* تحديد السياسة المالية لكل فرع (طريقة التمويل إن كان تمويل ذاتي، عن طريق القروض البنكية أو طرح أسهم وسندات في الأسواق المالية)؛
- \* وضع الخطة الإنتاجية لكل فرع (تحديد المنتجات التي يجب إنتاجها والتي يجب التخلي عن إنتاجها، حجم الإنتاج، أسعار السلع الوسيطة التي تتداول داخل المجموعة)؛
- \* تحديد أسواق التصدير وتوزيعها بين الفروع؛
- \* تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الفنيين؛
- \* تحديد برامج البحث والتطوير (حيث تحتكر الشركة الأم بشكل مباشر كل الابتكارات وبراءات الاختراع).

وقد ساعدت تكنولوجيات الإعلام والاتصال على حسن تسيير المجموعة إذ أصبحت الشركات تعمل ضمن شبكة عنكبوتية مترابطة ومتكاملة تضمن للإدارة العليا للشركة بالإحاطة بكافة المعلومات المتعلقة بمختلف فروعها والأسواق التي تنشط فيها بسرعة وبدقة متناهيتين (دريد محمود علي، 2009، ص 46 و 165-166).

ويقول شومبيتر في كتابه الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية، أنه: "ابتعدنا كثيرا عن مبادئ الرأسمالية دعه يعمل، وعلى الواقعة الإضافية المكملة والتي تقيد بأنه من الممكن تطوير المؤسسات الرأسمالية وتنظيمها لتكيف المشروع الخاص والناجح بطريقة لا تختلف الا قليلا عن التخطيط الاشتراكي الأصلي" (جوزيف شومبيتر، النسخة العربية، ص 37) وهذا ما نلاحظه فعلا في كيفية تسيير الشركة الأم لفروعها المنتشرة عبر مختلف الاقتصاديات.

مرت الشركات المتعددة الجنسيات في نشأتها بثلاث مراحل منذ نهاية القرن التاسع عشر (دريد محمود علي، 2009، ص 50-55) كما يلي:

**المرحلة الأولى: مرحلة التكوين (نهاية القرن التاسع عشر إلى سنة 1914)**

تمثل هذه الفترة مرحلة تبلور هذه الشركات حيث نمت بشكل تدريجي، غير أن أهميتها في الاقتصاد العالمي كانت محدودة وارتكز نشاطها في استخراج البترول، صناعة السيارات والألمنيوم. ويرجع الباحثين سبب ظهورها آنذاك إلى السياسات الجمركية التي بدأت تتبناها الدول الأوروبية لتدعيم صناعاتها المحلية ما دفع بالشركات إلى إنشاء وحدات إنتاج خارج حدودها القومية للحفاظ على حصتها السوقية.

المرحلة الثانية: مرحلة السبات (1914-1945)

تميزت هذه الفترة باضطراب العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، ولقد كان ظهور الشركات متعددة الجنسيات في هذه الفترة ذا أهمية ثانوية في الاقتصاد العالمي -رغم ظهور العديد من الشركات الكبرى- غير أن ظروف الحرب وعدم الاستقرار أدى إلى كبت نمو وتوسع هذه الشركات في الخارج، وكان النمط السائد للشركات ذات النشاط الدولي في تلك الفترة هو الكارتل (هو عبارة عن مجموعة من الشركات المسيطرة على قطاعات اقتصادية معينة تتوافق فيما بين مصالحها على أساس تعاقدي)، كان يحتكر الأسعار ومستوى الأرباح، كما أتاح لرجال الأعمال التدرب على التعاون الدولي والتفكير في مشكلاتهم الصناعية على المستوى العالمي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الازدهار (منذ 1945 )

تعتبر فترة نمو وازدهار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حيث تميزت بتوسع هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لعبت فيه الشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيسي كما أخذت زمام التقسيم العالمي للعمل وازداد حجم صادراتها ورقم أعمالها وأصبح لها مكانة محورية في الاقتصاد العالمي.

وللإلمام بماهية الشركة متعددة الجنسيات وجب التعريف بكل من الشركة الأم والشركة الوليدة، فالشركة الأم في تعريفها هي الشركة المسيطرة على المجموعة والتي تعطي اسمها لها وتملك أكبر نسبة من الأسهم تفوق 50% أما الشركة الوليدة أو الفرع فهي الشركة التابعة للشركة الأم والتي تخضع لقراراتها وتعمل تحت الأهداف الإستراتيجية العامة التي تضعها الشركة الأم (دريد محمود علي، 2009).

وحسب كل من دافيد هينان وفكتور بارلميتز Howard Victor et David A. Heenan 1979 Perlmutter، (ماير وشيار، 2005، ص ص 61-65 / ماري فرانس واكسين وكريستوف برماير، 2008، ص ص 34-37) فإن الشركات متعددة الجنسيات قد تتخذ إحدى هذه الاستراتيجيات لتسيير المجموعة:

1- إستراتيجية مركزية: (ethnocentrique)

تعتمد على ثقافة وقيم بلد الشركة الأم وتعممها على كافة فروعها دون الاهتمام بخصوصيات البلد المضيف، فهي بذلك تطبق نفس نظام التسيير الشركة الأم على مختلف الفروع وإن استراتيجيات المؤسسة تتخذ حسب مصلحة وأهداف الشركة الأم.

## 2- إستراتيجية محلية /متعددة المراكز: (polycyclique)

في هذه المقاربة القرارات الإستراتيجية للمؤسسة تتخذ على أساس ثقافات مختلف البلدان التي تنشط فيها، وذلك لتكون أقرب من حقيقة البلد المضيف وبذلك فإن الفروع تكون مستقلة عن الشركة الأم تنظيمياً وثقافياً. فكل فرع يعتبر كمؤسسة وطنية في البلد المضيف والمسؤولين المحليين هم من يتولون مسؤولية تسيير نشاطات الفرع.

## 3- إستراتيجية جهوية/اقليمية: (régiocentrique)

تقوم هذه الإستراتيجية بتقسيم البلدان إلى كتل/مجموعات جهوية، فالبلدان التي تنتمي لنفس المجموعة تكون متقاربة ثقافياً تاريخياً ولها نفس القيم، مثل أوروبا، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا الشمالية. وتكون إستراتيجيتها بين إستراتيجية محلية وعالمية، حيث تكون كل مجموعة مستقلة جهوياً أي أن تسيير الشركات يكون من قبل مقر المجموعة في تلك المنطقة. وحسب دراسة أجراها آلان روغان (Alan Rugman) (2005) على أكبر 500 شركة، لاحظ أن معظم تلك الشركات يتركز نشاطها في ثلاث كتل (أمريكا الشمالية، أوروبا، وآسيا) وعادة ما تتركز حول البلد الأم (كولوفيك مع مايروفير، 2008. ص 160).

## 4- إستراتيجية عالمية/ إستراتيجية الوسيطة الجغرافية (géocentrique)

تضع هذه المقاربة المؤسسة في سوق عالمية، والقرارات الإستراتيجية لها تدخل في إطار نظام عالمي لاتخاذ القرارات، وبذلك فهي تقوم على شبكة عالمية للفروع أين الشركة الأم ما هي إلا وحدة من وحدات الشبكة كغيرها من الفروع، وإن مبدأ التعاون مابين الوحدات هو أساس التعامل. ويعبر هذا النموذج على مرحلة متقدمة من عالمية الشركات، وفيه لا تأخذ الجنسية بعين الاعتبار في استقطاب الكوادر لمناصب الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة ولا المرجعية الثقافية لهم، بل يتم تعيينهم على أساس الخبرة والمؤهلات، وبالتالي يكون تحويلهم مابين الفروع ليس باتجاه واحد من الشركة الأم إلى فروعها بل في كل الاتجاهات من الشركة الأم إلى الفروع ومن الفروع إلى الشركة الأم ومابين الفروع.

وان اختيار الشركة أي من هذه الاستراتيجيات يتوقف على أساس مصلحتها فمثلاً نجد شركة إريكسون -شركة الاتصالات السويدية- قد بدأت الاستثمار في البحث والتطوير في الصين منذ

الثمانينيات لأن ذلك ساعد في حصولها على عقود حكومية وكان دليل على النية الحسنة والالتزام، وقد زادت من نفقات البحث والتطوير في أوائل التسعينيات من أجل الاستفادة من العمالة البحثية الرخيصة والمساعدة في اعتماد منتجات إريكسون في السوق المحلية سريعة النمو. ولإدراك شركة إريكسون لجودة الباحثين الصينيين وإمكاناتهم في كل من الشركة والجامعات المحلية أنشأت في أواخر التسعينيات مقر لها للبحث والتطوير في الصين. وفي أوائل القرن العشرين قامت الشركة بإغلاق بعض مجموعات البحث والتطوير التابعة لها في جميع أنحاء العالم ونقلها إلى الصين وأصبحت بذلك مجموعات الأبحاث الصينية التابعة لشركة إريكسون مكونات رئيسية في جهود البحث والتطوير العالمية للشركة (مارك دودجسون وديفيد جان، 2014، ص 97).

## المطلب الثاني: العوامل المؤدية لبروز الشركات متعددة الجنسيات وأهم النظريات

### المفسرة لذلك

يعتبر فلاديمير لينين في كتابه "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" من الأوائل الذين أشاروا إلى ميل الشركات إلى الاستثمار في الخارج، وذلك من خلال تمركز رأسمال الذي يؤدي إلى بروز احتكارات الشركات الصناعية والمالية، فنظرا لكون الأرباح على المدى الطويل تنخفض حسب الفكر الماركسي فإن هذه الشركات ستحاول الاستثمار خارج الحدود القومية، كما أشار بأن هذه الاحتكارات لم تقتصر فقط على المؤسسات الصناعية بل شملت كذلك البنوك ما أدى إلى ظهور الرأسمال المالي (اندماج الرأسمال الصناعي والرأسمال البنكي). وبذلك أرجع لينين سبب الاستثمار في الخارج إلى اقتناص فرص الربح التي انخفضت داخل المركز.

وفيما يلي سنذكر أهم النظريات التي ظهرت منذ ستينات القرن الماضي لتفسير ظاهرة تفضيل المؤسسة فتح فروع لها في الخارج بدل تصدير منتجاتها أو بيع براءات الاختراع (ماير و شيار، 2005، ص19-28):

### الفرع الأول- الاستفادة المثلى من دورة حياة المنتج :

ترتكز هذه النظرية في تحليلها على تطور المنتج وبخاصة التكنولوجيا المستعملة لإنتاجه وتأثيرها على الميزة التنافسية. فهي تقترض أن المنتجات الجديدة تظهر دائما في البلدان الأكثر ابتكارا، وتقوم هذه

البلدان بتصديرها للبلدان الأخرى، كما تفترض بوجود عدد قليل من البلدان التي تتمتع بقدرة تكنولوجية على الابتكار، وبذلك حين يصبح هذا المنتج في مرحلة النضج (تشبع السوق منه) فإن بإمكان دول أخرى إنتاجه لإشباع السوق المحلية وتصديره إلى الخارج. والبلد المتقدم تكنولوجيا في هذا الوقت يكون قد أخرج منتج جديد آخر وسيتمجه إلى التخصص في مجالات أخرى كثيفة التكنولوجيا.

وإن أول من تحدث عن حياة المنتج هو فرنون (Raymond Vernon) (1966) في مقاله الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية في دورة حياة المنتج (الجريدة الاقتصادية بأكسفورد . مجلد 80 . رقم 2 . ص 190-207 ) حيث فسّر لماذا تتخذ المؤسسة قرار الاستثمار في الخارج من خلال تقادم منتجها في دورة حياته.

حسب هذه النظرية يمر المنتج بأربعة مراحل: 1-مرحلة الانطلاق يكون المنتج جديد في السوق وإنتاجه محدود وذو تكنولوجيا متقدمة وكثيف المادة الرمادية والبحث والتطوير، 2- مرحلة التوسع أين يصبح المنتج معروف ويبدأ في الانتشار إذ يكون عليه طلب فعال من الداخل والخارج، وتتميز هذه المرحلة بتغيير في أساليب الإنتاج، في نهاية هذه المرحلة نقل الأرباح نتيجة ظهور منتجات مشابهة من قبل المنافسين، 3- مرحلة النضج أين يتشبع السوق بهذا المنتج فتتباطأ المبيعات وتقل الأرباح، وفي هذه المرحلة يتم الاستثمار المباشر بدل من التصدير حيث أن المؤسسة المبتكرة تكون قد فقدت ميزتها التكنولوجية على المنتج، وعليها الآن مواجهة المنافسة من قبل المؤسسات المقلدة في البلد الأصلي وكذلك في البلدان المستوردة لهذا المنتج. مما يجعل الشركة المبتكرة تتخذ قرار نقل إنتاجه إلى البلد المستورد لتخفيض التكاليف وزيادة حصتها السوقية في السوق العالمية، وتعتبر هذه الإستراتيجية دفاعية. 4-مرحلة الانحدار أو الشيخوخة في هذه المرحلة يكون المنتج قد قارب النهاية حيث أصبح منتج عادي، الطلب عليه قد انخفض كثيرا إلى غاية التوقف عن إنتاجه وهنا تكون المنافسة قائمة على السعر، وتتطلب إعادة تنظيم العمل حول يد عاملة غير ماهرة وذات تكلفة رخيصة، وعليه فإن إنتاجه سينتقل إلى البلدان الأقل تقدما، وعلى المؤسسة المبتكرة أن تحول نشاطاتها نحو التعاقد الباطني (sous-traitance) أو أن تبيع رخصة التصنيع إلى مؤسسات أخرى، كما قد تتخذ قرار التوقف النهائي عن إنتاجه ويتولى في هذه الحالة عملية إنتاجه منافسيها.

وبفعل التكنولوجيات المتقدمة تقلصت المدة الزمنية لدورة حياة المنتج، وفي بعض المنتجات تتداخل المراحل فيما بينها فيصبح من الصعب تحديدها ونجد هذا بارزا في الصناعة الحديثة كصناعة المعلومات وخدمات الاتصال. وفي هذا الصدد يقول دانييل بيل (1967): "أن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاما في الفترة ما بين 1880-1919 ثم انخفض إلى 16 عاما في الفترة ما بين 1919-1945 ثم إلى تسعة أعوام في الفترة ما بين 1945-1967" وقد انخفض هذا الرقم الآن إذ أضحت الدورات الإنتاجية في أكثر التكنولوجيات تقدما تقاس بالأشهر وربما بالأيام (رضا عبد السلام. 2003. ص 74).

ويبقى السؤال المطروح بما أن المؤسسة -حسب هذه النظرية- تقرر الإنتاج في الخارج حين يتشبع السوق من المنتج ويصبح قديم فما هو الحال بالنسبة لشركات تكنولوجيات الاعلام والاتصال؟

#### الفرع الثاني- البحث عن الميزة الخاصة :

يعتبر حيمر (Hymer) سنة 1960 من الأوائل الذين قدموا تفسير لظاهرة الاستثمار المباشر في الخارج الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات من خلال الميزة الخاصة (ميال وشيار، 2005، ص19)، إذ افترض أن المؤسسات الاحتكارية أو التي يمكنها الاستفادة من نقائص السوق يمكن أن تستفيد من الاستثمار في الخارج وذلك بتغطية المخاطر والتكاليف المترتبة على الاستثمار، كما يمكنها منافسة المؤسسات الأخرى الناشطة في البلد المضيف.

واعتبر حيمر وجود ميزة خاصة شرط أساسي لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، وغالبا ما تكون هذه الميزة عبارة عن أصول غير ملموسة (كالعلامة التجارية، قدرتها على التجديد، مدى تحكمها بالتكنولوجيا، كفاءة عمالها - والتي أصبحت في الوقت الحالي من أهم عوامل نجاح ونمو المؤسسات وبخاصة مؤسسات الاقتصاد الجديد-)، قدرتها التمويلية وخبرتها في التسيير). وإن أثر هذه الميزة يتضاعف بقرار الاستثمار الدولي الذي يسمح لها بنقل هذه الأصول الخاصة في جميع الأسواق ما يجعل الشركة متعددة الجنسيات تقوم بتغطية تكاليفها وتعظيم أرباحها في المدى الطويل.

وأقر كندلبرغر (Kindelberger) بأن عدم كفاءة السوق هي في حد ذاتها عامل مفسر لقرار المؤسسة للاستثمار المباشر في الخارج (ميال وشيار، 2005، ص 19-20)، وبالنسبة له وجب التفرقة

بين الشرط الأساسي لقرار الاستثمار في الخارج بمعنى الدافع إليه وبين الشرط الكافي (condition suffisante) الذي يتمثل في الميزة الخاصة كما شرحها حيمر. ويتمثل الشرط الأول في الفائدة التي تعود على المؤسسة من استثمارها في الخارج بدل من الاستثمار في البلد الأصل، وذلك يكون حين تقل فرص الربح في البلد الأم ففتجه المؤسسات نحو الاستثمار في الخارج أين فرص الربح مغرية (كالبحت عن أسواق جديدة أو الاقتراب من الأسواق المستهدفة ومن المواد الأولية وغيرها)، إلا أن دخول المؤسسة لأسواق جديدة فيه مخاطر كبيرة قد تكون عواقبها وخيمة على المؤسسة، وهنا يتطلب أن تتحلى المؤسسة بالشرط الثاني المتمثل في الميزة الخاصة.

- من بين المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة إذا ما اتخذت قرار الاستثمار المباشر في الخارج نذكر: صعوبة جمع المعلومات حول السوق وحول خصوصيات الطلب المحلي؛ التباعد الثقافي بين الشركة الأم والفرع الموجود في البلد المضيف؛ تكاليف الاتصال بين فروعها (بفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال تقلصت تكاليف الاتصال بين الشركة الأم وفروعها والتي تكاد تنعدم، هذا ما أدى إلى حرية نسبية في تغيير معابر تصديرها متى شاءت الشركة ذلك)؛ مخاطر اللااستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المضيف (والذي يفسر علاقة الشركة مع السلطات الوطنية)؛ كما يتعين عليها منافسة شركات متواجدة قبلا في تلك السوق وهذا ما يعتبر مجازفة بالنسبة لها-

وبذلك فالمؤسسة لا يمكنها اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج إلا إذا كانت تمتلك ميزات خاصة تسمح لها بتغطية وتجاوز تكاليف ومخاطر هذا القرار.

### الفرع الثالث - المقاربة الانتقائية لجون هاري دانيج :

جون هاري دانيج (1927 - 2009)، اقتصادي بريطاني اهتمت دراساته بالشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع نظريته حول المقاربة الانتقائية عام 1977 والذي حاول من خلالها أن يفسر على أي أساس تختار المؤسسة طريقة دخولها في البلد الأجنبي من خلال التفضيل بين أشكال مختلفة من العمليات الخارجية كالتصدير، أو عمليات داخلية من نوع هرمي مثل الاستثمار المباشر في الخارج أو عمليات من نوع تعاقدية كبيع رخص التصنيع، ويبقى اختيار أي نوع من هذه الأشكال مرتبط بثلاث شروط أساسية والتي رمز لها بـ (OLI) (ماير وشاير، 2005، ص 24-25):

أولاً-الميزة الخاصة (Ownership advantage) والتي تشمل كل الأصول المتنقلة غير الملموسة كرأسمال البشري (كوادر في التسويق والخبرات التقنية)، العلامة التجارية للمؤسسة، جودة المنتج، حقوق الملكية والتكنولوجيا،

ثانياً-ميزة الموقع (Location advantage): وتشمل الوضعية السياسية والاقتصادية للبلد (درجة الاستقرار)، مدى توفر وسائل النقل، إمكانية الوصول إلى بعض الموارد (كاليد العاملة، المواد الأولية، البنية التحتية)، وغيرها.

ثالثاً-الاستيعاب الداخلي (Internalization advantage) ويقصد به القدرة على تنفيذ عمليات دولية داخل نفس الشركة بدل اللجوء إلى الأسواق الخارجية وبفعل هذه العملية فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها تقليص التكاليف المترتبة عن عدم كفاءة/تشوهات السوق (imperfections du marché) من خلال استخدام فروعها في الخارج بدل التصدير، وبفعل هذه العملية تحافظ الشركة على ميزتها الاحتكارية. ويبقى قرار الاستثمار المباشر في الخارج مرتبط بتوافر الشروط الثلاثة سابقة الذكر (كولوفيك و مايروفير، 2008 . ص 156)

#### الفرع الرابع- نظرية رد فعل احتكار القلة :

جاءت هذه النظرية لتفسر لماذا الشركات بفعل المنافسة الدولية تقوم بالاستثمار في الخارج، وبذلك فإن جزء مهم من الإنتاج العالمي تحتكره الشركات المتعددة الجنسيات. وحسب هذه النظرية فإن المؤسسات الاحتكارية بإمكانها استغلال عدم كفاءة السوق وجعل المنافسة لصالحها وعلى حساب منافسيها الحاليين والمحتملين. فعلى المستوى الوطني تقوم الاحتكارات بمنع دخول أي مؤسسة منافسة وذلك لضمان حصتها السوقية والعوائد التي تجنيها من احتكار السوق، ولكن حينما تتجاوز شروط الاعتماد المتبادل (les conditions d'interdépendance oligopolistique) الحدود الوطنية فإن إستراتيجية المؤسسات تكون ذات بعد دولي كذلك، إذ أن المؤسسات ستقوم بتقليد سلوك المؤسسة الرائدة وتستثمر في الخارج لتضمن حصتها السوقية حتى وإن لم تكن لدى المؤسسات المقلدة أي ميزة من الميزات الثلاث التي ذكرها دانينج (بمعنى أن هناك مؤسسة احتكارية منافسة قررت الاستثمار المباشر في الخارج فإن منافسيها سيحاولون تقليدها ويستثمرون كذلك في الخارج ليس للاستفادة من المزايا التي ذكرها دانينج لكن للسباق نحو أخذ حصة من السوق العالمية).

وبالتالي فإن الشركات قد تتخذ قرار الاستثمار المباشر في الخارج كإستراتيجية دفاعية أين الوضعية السوقية التي تصبو إليها تسبق المردودية بمعنى أن هدف المؤسسة هنا هو أخذ حصص سوقية دون النظر إلى المردودية فهي تأتي لاحقاً، ومثال ذلك ما قامت به شركة فودافون خلال السنوات الماضية لتعزيز مكانتها السوقية إذ لم تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية ولا الربح القاعدي للسهم الذي عرف نتائج سلبية لسنوات كما سنراه في الفصل الثالث.

### الفرع الخامس- نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة لكروغان (1991)

تحاول هذه النظرية أن تفسر على أي أساس تختار الشركة المتعددة الجنسيات منطقة استيطانها ولماذا بعض المناطق تستقطب أكثر عدد من الشركات المتعددة الجنسيات من المناطق الأخرى.

لاحظ كل من كروغان وفنابل (Krugman et Venable) (1995) أن العلاقات الأفقية والعمودية التي تربط الشركات فيما بينها وبخاصة فيما يخص المواد الوسيطة يجعلها تتمركز في نفس المنطقة، وإن قرار الاستيطان في منطقة دون أخرى قد يكون نتيجة اتساع السوق المحلي (هناك حصة سوقية كبيرة يمكن أن تستفيد منها المؤسسة)، انخفاض تكاليف الإنتاج (اليد العاملة الرخيصة، القرب من المواد الأولية ومن المستهلك، تقليل تكاليف النقل، الخ)، عدم وجود منافسين كثيرين في المنطقة، إضافة إلى سياسات جذب الاستثمار التي تتبعها البلدان من مختلف الامتيازات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

ويرى آلان روغان (Rugman) (2005) أن اختيار منطقة الاستيطان وطريقة الدخول تعتبر ذات إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للشركة المتعددة الجنسيات (كولوفيك و مايروفير، 2008، ص160)، فبالنسبة له ورغم عولمة الأسواق فإن البعد الجغرافي يلعب دوراً هاماً في اختيار الشركة منطقة الاستيطان والتي تحبذ أن تكون قريبة من البلد الأم وأن معظم الشركات تستوطن نشاطاتها الإنتاجية في الأقطاب الثلاث الكبرى -أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا-. وقد وضع جان لوي موشيلي (J.L.Muchielli) (1998) أربعة محددات لاختيار منطقة الاستيطان (كولوفيك و مايروفير، 2008، ص 157)، هي:

1- سوق الطلب على المنتجات التي تريد الشركة استغلالها في المنطقة المستهدفة؛

2- تكاليف مدخلات الإنتاج التي سيتكفلها الفرع ( يد عاملة، مواد أولية، مواد وسيطة، تكاليف نقل،

الخ) ؛

3- عدد المؤسسات الوطنية والأجنبية التي سبق وأن استثمرت في المنطقة المستهدفة والتي تعتبر منافس محتمل إذا ما قررت الشركة الاستثمار في تلك المنطقة؛

4- السياسات المتبعة من طرف الدول لجذب الاستثمار.

وعليه فإن قرار الاستثمار في الخارج مرتبط بالمزايا الداخلية التي تتمتع بها المؤسسة وكذلك بعوامل خارجية مرتبطة بالبيئة الخارجية للمؤسسة منها المزايا التي يقدمها البلد المضيف كحجم السوق، الإعفاءات الضريبية، الإعانات، الخ، إضافة إلى المنافسة الخارجية وما يتخذه منافسيها من قرارات للاستثمار في الخارج.

وحسب دراسة أجريت على 180 شركة عالمية كبيرة وجد أن هناك خمس دوافع أساسية لاستثمار المؤسسة بالخارج (ماير و شيار، 2005، ص 30-36)، هي:

**1- تطوير مراحل نمو جديدة:** يقول أحد مسؤولي إحدى الشركات محل الدراسة بأنه مقابل الأسواق التقليدية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) والتي هي في حالة ركود من الأساسي بالنسبة لتطورنا أن نستثمر في آسيا وبخاصة في الصين وذلك من أجل استمرار بقاء المؤسسة.

**2- توزيع أفضل للمخاطر** السياسية الاقتصادية والمالية التي قد تتعرض لها المؤسسة إذا ما حصرت نفسها في بلد واحد، ويقول أحد المسؤولين في هذه النقطة: لمواجهة بيئة غير مستقرة ومعقدة وجب على المؤسسة ضمان تواجدها في بلدان مختلفة، والذي من شأنه تقليل التبعية لدولة واحدة.

**3- رد فعل لعولمة الأسواق** حيث أن عولمة الأسواق فرضت على الشركات أن تتواجد في أكثر من بلد لتنفيذ معاملاتها الدولية، إذ يقول أحد المدراء أنه حين يكون لنا زبائن عالميين وجب علينا أن نتبعهم أينما كانوا وحلوا إذا ما أردنا الاستمرار في العمل معهم.

**4- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة** وذلك من خلال السماح للمؤسسة بتنمية عائداتها عن طريق إعادة توظيف رأسمالها بحثاً عن اليد العاملة المؤهلة الرخيصة، واقتصاديات السلم عن طريق الإنتاج الكبير، وكذلك تنمية قدراتها التقنية، التجارية، الإدارية، والتنظيمية عن طريق التعاون والتعامل بشكل وثيق مع موردين وزبائن وشركاء من الخارج، والوصول إلى موارد خاصة كالمواد الأولية وغيرها من المميزات، ويقول أحد المدراء على أنه يجب أن نكون صينيين في الصين وهنديين في الهند وأمريكيين

في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون لنا فرصة بيع منتجاتنا في هذه الأسواق، أي أن على المؤسسات أن تكون كأحد أفراد المجتمع وتتولى بتقاليدهم وثقافتهم. وقال آخر بأن نشاط المؤسسة على المستوى العالمي له الكثير من المزايا للمؤسسة من بينها الاقتصاد في التكلفة، السماح باندماج المؤسسة في الثقافة المحلية للبلد الذي تنشط فيه، وأن تكون لها علاقات أساسية مع السلطات المحلية التي بإمكانها إما أن تعيق أو أن تشجع تطور المؤسسة بحسب الإجراءات التي تتخذها، ومن هنا تظهر لنا أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كإستراتيجية لضمان بقائها في عالم متغير وواع.

5- الاستفادة من بيانات تشريعية ومؤسسية أكثر مواءمة: منذ الثمانينيات تسارعت الدول إلى استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات وذلك بتقديم أحسن الامتيازات لها هذا ما شجع المؤسسات على نقل بعض من نشاطاتها إلى الخارج خاصة بعد أن كثرت في الدول المتقدمة المناداة إلى حماية البيئة والمطالبة بحقوق العمال. ومن بين تلك الامتيازات الإعفاءات الضريبية لمدة معينة من الزمن، تقديم إعانات للمؤسسات، رسوم جمركية منخفضة عدم وجود تشريعات صارمة للعمالة حيث تترك للمؤسسة مرونة في التصرف، الخ. وفي هذا الصدد يقول أحد المدراء أن الحواجز السياسية والتنظيمية هي أقل صرامة في بعض البلدان هذا ما يجعلنا أكثر مرونة في سياسات التنمية لدينا. ويقول آخر بأن اختيار مواطن التصدير مرتبط أساسا بالحواجز التنظيمية والإدارية للبلد، وكذلك مرتبط بعلاقة الشركة بالسلطات المحلية إذا ما أرادت المؤسسة الاستيطان بصفة دائمة في ذلك البلد.

ومما سبق يمكن الإلمام بأهم العوامل التي دفعت وساعدت على نمو هذه الشركات (دريد محمود علي، 2009، ص 65-66):

1. السعي إلى زيادة الأرباح، حيث تسعى الشركات دوما إلى اقتناص فرص الربح أينما كانت
2. تقليص مخاطر الاعتماد على سوق واحدة وذلك من خلال توزيع أنشطتها في أكثر من سوق.
3. ظهور سوق احتكار القلة، حيث تتجه الشركات نحو الاستثمار في الخارج نظرا لعدم قدرتها على التوسع في السوق الداخلية أين تحتكر مجموعة من الشركات تلك السوق.

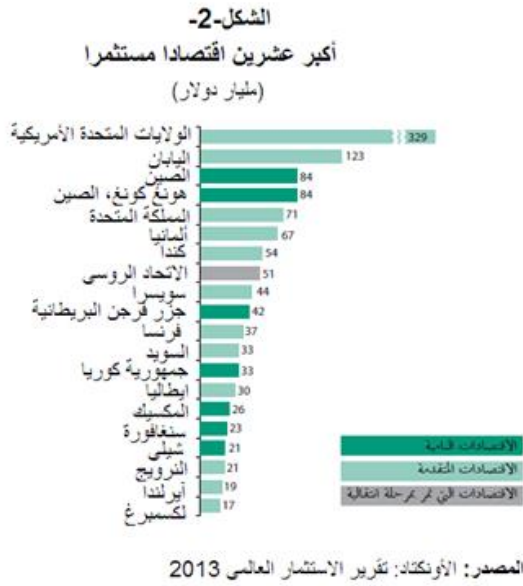
4. قابلية العملات للتحويل، إذ كان لقرار الدول الأوروبية في قابلية عملاتها للتحويل عام 1960 أثرا كبيرا في نمو وتوسع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في أوروبا وخارجها - قبل هذا القرار كان يتعسر عليها أن تستثمر خارج الدولة التي تنتمي إليها-
5. رفع القيود الجمركية بين الدول وتحرير حساب رأس المال، يعتبر هذا من أهم العوامل التي دفعت وبقوة عجلة تكاثر هذه الشركات حيث رفعت جميع القيود التي كانت تحد من نشاطها الدولي.
6. سياسات جذب الاستثمار التي تبنتها الدول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لجذب رؤوس الأموال الأمريكية بغية بناء ما خلفته الحرب، ودول الجنوب بعد أزمة المديونية في ثمانينات القرن الماضي.
7. المنظمات الاقتصادية الدولية والتي شجعت الدول على فتح أسواقها أمام المستثمر الأجنبي (الرأسمال المالي الدولي).
8. الاستقرار السياسي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة بعد اتفاقية الحد من الأسلحة النووية وانتشار الأسلحة الذرية عام 1957. غير أن الأحداث التي تجري في القرن الحادي عشر وبخاصة بعد انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) وما تبعها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى بروز الاضطرابات السياسية والأمنية في أنحاء العالم.
9. ارتفاع المستوى المعيشي لجل الدول، وبخاصة دول الجنوب نتيجة اكتشاف البترول فيها، أدى إلى إيجاد أسواق استهلاكية ضخمة أمام الشركات متعددة الجنسيات ما دفع بها إلى نقل العملية الإنتاجية بالقرب من المستهلك لمعرفة حاجاته وتلبيتها. كما أن وعي المستهلك في استهلاك السلع المحلية بدل السلع المستوردة دفع هذه الشركات إلى الاستثمار الأجنبي وعلى سبيل المثال اكسون اضطرت إلى فتح فرع إنتاج لها في ألمانيا نظرا لأن الألمان يفضلون الصناعة المحلية على الصناعة المستوردة - وربما هذا ما يفسر عدم قدوم هذه الشركات للاستثمار المباشر في الجزائر إلا لتتقرب على البترول وذلك لأن المستهلك الجزائري يفضل السلع المستوردة على السلع المحلية (الباحثة)-.

قد تتخذ الشركة أن تكون ذات نشاط دولي كمرحلة أولى لانفتاحها على الخارج، وذلك بتصدير منتجاتها للخارج إلى بلدان مستهدفة تكون متقاربة من حيث ثقافة المستهلك للبلد الأم. وتعتبر هذه الإستراتيجية نحو العالمية إستراتيجية حذرة ودفاعية للدخول إلى أسواق جديدة حتى تتفادى مخاطر ذلك (كمخاطر سعر الصرف، اللااستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المستهدف).

كما قد تتخذ الشركة أن تكون عالمية وذلك خاصة في ظل التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والتي دفعت مختلف المؤسسات إلى الاندماج والاتحاد فيما بينها لتفادي تأثيرات العولمة السلبية حيث لم يعد بمستطاع شركة واحدة القيام بكل خطوات إنتاج سلعة واحدة في بلد واحد. وتعرف الشركة العالمية ذات إستراتيجية عالمية على أنها شركة تستهدف السوق العالمية من أجل تعظيم أرباحها، وذلك من خلال تنسيق وثيق لوظائفها على الصعيد العالمي (التسيير، الرقابة، التمويل، البحث والتطوير، وكذلك الإنتاج والبيع) وبذلك فإن العلاقة بين الشركة والبلد الأم الأصلي تميل إلى الزوال مع ظهور منطوق آخر أكثر تعقداً يربطها بين البحث عن ميزة تنافسية عالمية يجعلها تتخطى مفهوم الحيز الوطني. وتقوم الشركة العالمية على الخصائص التالية: الاعتماد المتبادل، زوال الحدود الداخلية والخارجية للشركة (الحدود ما بين ما هو محلي وما هو عالمي تصبح غير واضحة المعالم، وبذلك يصعب تحديد ما هو داخلي وما هو خارجي عن الشركة)، الاعتماد المتبادل ما بين فروع الشركة العالمية تجعل تحديد انتماء الشركة إلى بلد معين أكثر صعوبة، إضافة إلى تعقيد نشاطها. ونظراً لذلك فإن وضع شبكة اتصالات عالمية داخلية للمجموعة (تربط جميع فروع المجموعة فيما بينها وبين الشركة الأم) يعتبر أمر حتمي من أجل إستراتيجية عالمية. وإن اختيار إستراتيجية عالمية لا ينفي وجود سياسات خاصة بكل بلد، وأخذ خصوصيات كل سوق لتقديم منتجاتها. وبذلك إتباع سياسات مرنة تتماشى ومتطلبات كل بلد.

وفيما يلي أهم الاقتصاديات المضيفة والمصدرة للشركات متعددة الجنسيات لعام 2012 (تقرير

الاستثمار العالمي 2013، ص 4)



من الشكلين الأول والثاني يتضح لنا المكانة التي تتخذها اقتصاديات الجنوب في الاقتصاد العالمي وبخاصة الصين فهي لم تعد مستقطب رئيسي للاستثمارات الأجنبية فحسب بل أصبحت كذلك مصدراً له.

ومما سبق وفي ظل المستجدات الطارئة على الاقتصاد العالمي وبخاصة الآونة الأخيرة التي اتسمت بالأزمة الاقتصادية العالمية، فإنه لم يعد خياراً للشركات أن تكون عالمية بل إجباراً عليها، ولا يجب عليها فقط أن تكون عالمية بل توجب عليها أيضاً الاندماج فيما بينها لتقادي المخاطر التي قد تترتب عليها إن نشطت لوحدها وذلك حتى يمكنها الاستمرار في نشاطها فكما يقال فكر عالمياً وأنشط محلياً.

### المطلب الثالث: أهمية الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي

يتحدد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي حول المؤشرات التالية:

الفرع الأول-وزن الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي:

- أهميتها في التبادلات الدولية
- أهميتها في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
- أهميتها في استقطاب العمالة

- أهميتها في الإنتاج العالمي

الفرع الثاني- دور الشركات متعددة الجنسيات في التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة

الفرع الثالث- علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاقتصاديات الوطنية

الفرع الأول- وزن الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي

لقد تعاضم الوزن النسبي للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، ففي عام 1999 من بين 100 أكبر عون اقتصادي على المستوى العالمي نجد 55 منهم شركات متعددة الجنسيات حيث فاقت مداخيل هذه الشركات مداخيل الدول فعلى سبيل المثال نجد أن حجم جنرال موتورز (General Motors) قد فاق النورفاج (Norvege) (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1999، ص 32) وللاستدلال على ذلك نأخذ كل من أهميتها في:

أولاً- أهميتها في التبادلات الدولية:

ارتفاع نسبة التدفقات الدولية للسلع داخل المجموعة (فيما بين الفروع والشركة الأم)، فحسب جاكسون (جاكسون بيار، 1990، ص 246) نجد أن صادرات الشركات الأمريكية في الخارج قد زادت من 5.8% عام 1957 إلى 10.3% عام 1984 وفي نفس الفترة انخفضت الصادرات الأمريكية بـ 14% غير أنه إن أخذنا في عين الاعتبار مجموع الصادرات التي تراقبها الشركات الأمريكية داخل وخارج أمريكا نلاحظ أنه خلال كل تلك الفترة كانت تمثل ربع التجارة العالمية. وبذلك فإن هذه الشركات من خلال فروعها المتواجدة في مختلف أنحاء العالم تحتكر المبادلات الدولية. حيث وصلت صادرات السلع والخدمات عام 2012 إلى 22432 مليار دولار.

ثانياً- أهميتها في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال:

لقد ظهرت البنوك الدولية كنتيجة حتمية لظهور الشركات متعددة الجنسيات وذلك لتسهيل عملية تمويلها غير أنه بفعل العولمة المالية فقد اتجهت مختلف المؤسسات المالية منذ السبعينيات نحو الاستثمار في الخارج. ولم يعد نشاطها اليوم مقتصرًا على تمويل الشركات متعددة الجنسيات بل أصبحت تصدر أوراقاً مالية لتمويل المشاريع غير الإنتاجية وقد سيطرت هذه البنوك والمؤسسات المالية دولية النشاط على الرأسمال المالي الدولي.

### ثالثاً- أهميتها في استقطاب العمالة:

إن للشركات المتعددة الجنسيات أهمية ليس فقط في توفير مناصب العمل في البلد الذي تستثمر فيه بل كذلك تساهم في كفاءة العمالة وفي هيكله وتنظيم العمل. ومن هذا المبدأ فإن قيام الشركات متعددة الجنسيات متوقف على منطقتين الأولى مرتبط باستغلال التقنيات الجديدة وتطوير جودة العمالة والثاني مرتبط بالبحث عن أفضل الشروط للعائد وذلك بتبني هيكل تنظيم موحد يوفر لها القدرة على التأقلم مع مختلف الدول والعمالة الأقل مهارة وهذا ما له أن يغير بنية العمل في البلد (جاكمون بيار، 1990، ص252). ولقد قامت هذه الشركات عام 2012 بتوظيف 72 مليون شخص حسب ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي 2013.

### رابعاً- أهميتها في الإنتاج العالمي:

حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي فقد استمر الإنتاج الدولي للشركات المتعددة الجنسيات في التوسع عام 2012 بمعدل نمو مطرد، بسبب تراكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وحققت فروع الشركات المتعددة الجنسيات مبيعات بقيمة 26 تريليون دولار. وسجل نمو الإنتاج الدولي لمائة شركة متعددة الجنسيات الأولى (أغلب هذه الشركات تنتمي للاقتصاديات المتقدمة) ركوداً في عام 2012. ومع ذلك، فإن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات المائة الأولى والتي لها مقر في بلدان الجنوب، قد زادت أصولها الأجنبية بنسبة 22 %، مواصلةً بذلك توسع شبكاتها الإنتاجية الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2013، ص 9).

### الفرع الثاني- دور الشركات متعددة الجنسيات في التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة

إن قيام الشركات متعددة الشركات قد أدى إلى إلغاء العديد من القيود التي كانت تعيق حركة رؤوس الأموال على النطاق الدولي (فؤاد مرسي، 1990، ص135)، ومن هنا يمكن استنباط أن هذه الشركات كان لها دور فعال في دفع عجلة العولمة المالية بتحرير حساب رأس المال، وجراء ذلك ظهرت البنوك دولية النشاط لتوفير آليات المدفوعات وتسهيلات الاقتراض والتصرف في الموارد الفائضة والمساعدة على تخصيص الموارد وتحريك رأس المال في الدول.

ولقد دفعت هذه الشركات عجلة العولمة وبخاصة العولمة المالية من خلال التمويل في الأسواق المالية العالمية، وكذلك الإنتاج على الصعيد العالمي، وبالتالي فإن العولمة بفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال والشركات المتعددة الجنسيات تدفع إلى تكامل الأسواق المالية وأسواق السلع ومن ثم تحرير حساب رأس المال الذي يمثل جوهر العولمة المالية.

ومما سبق نلاحظ وجود علاقة سببية بين العولمة والشركات المتعددة الجنسيات فكل منهما دفع بالآخر للبروز إذ أصبحت العولمة بخاصة في شكلها المالي السمة البارزة في الاقتصاد العالمي وأصبحت الشركات المتعددة الجنسية العامل الأساسي فيه.

### الفرع الثالث - علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالاقتصاديات الوطنية

إن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثير على السياسات الاقتصادية للبلد الذي تنشط فيه سواء كان البلد الأم أو البلد المضيف، فهي تضغط على المسؤولين لصياغة سياسات تتماشى ومصالحهم وذلك عن طريق التهديد بترحيل صناعتها من البلد إلى بلد آخر يكون أكثر مرونة وأكثر استجابة لمطالبها (كما فعلت في أوروبا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة 2008-2009) أو من خلال المحاصرة التجارية كما فعلت في الشيلي (حين قررت الدولة تأمين شركات النحاس).

كما أن قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على تقليل مسؤولياتها الضريبية والتهرب تماما منها تداعيات كبيرة على الهيكل المالي للدول مما يسفر عن نظم ضريبية أكثر تصاعدا أو عجز كبير في الميزانية، أو خفض في الخدمات العامة وقد يكون لضرائب الدخل الشخصية وضرائب القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو كل منهما أن تعوض التراجع في إيرادات الدول (عقون نادية، 2013، ص 63). فنجد مثلا بريطانيا في أواخر سنة 2014 قررت إصدار ضريبة على الأرباح المحولة (taxe sur les profits détournés) أو ما تعرف باسم "ضريبة جوجل"، تقدر بـ 25% من الأرباح التي تحققها شركات متعددة الجنسيات في الإقليم البريطاني والتي ستطبق ابتداء من أول أبريل 2015 (طوماس بونتيرولي، 2014).

وحسب ما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد . تقرير 2012) فإن فروع الشركات الأجنبية تساهم بشكل ايجابي في اقتصاد البلد المضيف في دول الجنوب (خاصة في إفريقيا)

وذلك من خلال خلق القيمة المضافة، فرص عمل، عوائد الضرائب، زيادة الصادرات وتكوين رأس المال، حيث أن إقامة مشاريع جديدة سيوفر مناصب عمل اضافية كما أنه من خلال احتياجه لعناصر الإنتاج والمدخلات، ويفعل أثر مضاعف الاستثمار سيخلق مزايا اقتصادية غير مباشرة من خلال الصناعات والخدمات المغذية التي ستتسأ (رضا عبد السلام، 2003، ص94)، هذا ما يفسر تهافت دول الجنوب في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك عن طريق تحرير اقتصادياتها وتبني اقتصاديات السوق، غير أن خيار الاستثمار للشركة المتعددة الجنسيات يكون نتيجة عدة اعتبارات اقتصادية (الوضع الاقتصادي ومعدلات النمو في البلد) اجتماعية (الوضع الاجتماعي وعنصر العمل إذا ما كانت عمالة ماهرة أم لا) وسياسية راجعة للأوضاع السياسية والاستقرار الداخلي.

## خلاصة الفصل الأول:

فرضت التكنولوجيا نفسها بقوة كعامل أساسي في الاقتصاد العالمي وهذا راجع لتغير نمط الإنتاج من إنتاج موجه للسوق المحلية إلى إنتاج موجه للسوق العالمية، ما انجر عنه العديد من التغيرات سابقة الذكر أدت إلى تعديل استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات بما يتماشى والظروف الجديدة الراهنة. وأحدثت تأثيراً في ظروف الإنتاج وأنماط الاستهلاك أدت إلى دخول الاقتصاديات في دورة كوندراتيف (Kondratiev) جديدة كما سنراه في الفصل الثاني.

فالثورة التكنولوجية قامت بإعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على المستوى العالمي وتدويل هذه القوى الإنتاجية التي من أجل أن تتجدد وتتوسع لابد من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد (مرسي فؤاد . 1990 . ص 93) وهذا ما قامت به الشركات المتعددة الجنسيات. وقد أدت تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى تغيير نمط الاستهلاك، وتنظيم الشركات أين لعبت الأنترنت وبرامج الحاسوب الدور الريادي فيها، فعلى سبيل المثال نجد شركة إيزي جيت (easyjet) للطيران (من بين أكبر شركات البيع بالتجزئة عبر الأنترنت في أوروبا حيث تقوم ببيع 95% من رحلاتها عبر الأنترنت)، تقدم خدمة واسعة النطاق وفقاً لطلبات عملائها، كما تقوم بتقديم خدمات فندقية وتملك شراكة لتأجير السيارات، يعتبر استخدام الأنترنت جوهرياً في نموها، حيث أن جميع وثائق هذه الشركة تحفظ على أجهزة خادم يعرف باسم السحابة (cloud)، يمكن الوصول إليها من أي مكان في العالم (مارك دودجسون و ديفيد جان، 2014، ص 102).

كل هذه التغيرات جعلت الاقتصاد ينتم بصعود الديون بدل التمويل الذاتي وبالمضاربة على الأوراق المالية بدل الإنتاج الحقيقي (ليفيت مايكل 2010 . ص 117) أين طغى الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي حيث أصبح الربح على الربح والرسمة على العائد السنوي هو السمة الغالبة فيه.

وقد كانت الشركات متعددة الجنسيات أداة للعولمة كما كانت العولمة أساساً لها فهناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات المتعددة الجنسيات فكل منهما غذى الآخر وكان ركيزة لبروزه وأداة له: فلقد ساهمت العولمة في توغل الشركات متعددة الجنسيات في مختلف الاقتصاديات من خلال إزالة القيود التي وضعت لحماية السوق المحلية؛ كما ساهمت الشركات متعددة الجنسيات بشكل

فعال في الاتجاه نحو العولمة من خلال تأثيرها على الاقتصاد العالمي وعلى مختلف الاقتصاديات الوطنية.

هذه التغيرات والتحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي منذ ريع قرن تقريبا جعلته يدخل في اضطرابات أدت إلى أزمات مالية حادة كانت تنتشر هنا وهناك مؤدية به إلى أزمة نظام شاملة منذ 2008.

# الفصل الثاني

## الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) الأسباب والنتائج

يقول إسحاق نيوتن حين انفجرت فقاعة شركة بحار الأرض في عام 1720 : "يمكنني قياس حركة الأجسام ولكن ليس جنون البشر".

« *Je peux mesurer le mouvement des corps célestes mais pas la folie humaine* »

ISAAC Newton (1720)

## تمهيد:

عرف الاقتصاد الرأسمالي منذ نشأته أزمات متعاقبة كانت السبب في تأقلمه وتطورات الاقتصاد العالمي؛ فمع النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد سقوط نظام بريتن وودز في 15 أوت 1971 (نتيجة تجميد الرئيس الأميركي "نكسون Nixon" قابلية تحويل الدولار إلى الذهب وقرر تعويمه، وبالتالي أعلن انتهاء عهد أسعار الصرف الثابتة) والثورة التكنولوجية خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حدثت نقلة نوعية في طبيعة الاقتصاد العالمي (أصبح اقتصادا رمزيا مرتبط بشكل وثيق بالأسواق المالية العالمية)، جعلت أزماته تنتقل من أزمة فائض إنتاج إلى أزمات مالية تبدأ من السوق المالية لتعكس تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي.

واتسمت فترة نهاية الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بأزمات مالية انتشرت في كثير من الدول، كانت تنبئ بمدى التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، لتؤكد الأزمة المالية العالمية 2008 ذلك والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية أدخلت دول الاتحاد الأوروبي في أزمة ديون سيادية. فمع تصاعد الرأسمال المالي الدولي أصبحت الأزمات المالية الدولية السمة البارزة لأزمات الرأسمالية.

**فماهي جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؟ وما مدى علاقة تكنولوجيات الإعلام والاتصال بها؟** والاجابة على هذا السؤال ستكون عن طريق تحليل أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) من خلال دراسة الدورات الاقتصادية الطويلة المرتبطة بالابتكارات التكنولوجية والمالية الجديدة التي تصحبها تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، وذلك حسب التقسيم التالي:

المبحث الأول: أدبيات حول مفهوم الأزمة الاقتصادية والدورات الاقتصادية الطويلة (كوندراثيف)

المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها

المطلب الثاني: ماهية الدورات الاقتصادية

المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية الطويلة وأزمات الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني: العوامل المفسرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)، التداعيات وأهم الاجراءات الدولية لحد منها.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة (2008-2009) على الاقتصاد العالمي

المطلب الثالث: أهم الإجراءات المتخذة دوليا للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009).

### المبحث الأول: أدبيات حول مفهوم الأزمة والدورات الاقتصادية الطويلة (كوندراتيف)

تحدث الأزمة من جراء اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وكذا جراء تعاملات مالية على مستوى مرتفع من الخطر.

مصطلح الأزمة في اللغة الصينية (wēijī) مكون من كلمتين (wēi) وتعني الخطر و (jī) وتعني الفرصة، فهم يشيرون بذلك إلى ما تحتويه الأزمة من مخاطر وكيف يمكن تحويلها إلى فرص من خلال القدرات الإبداعية (نادية عقون، 2013، ص 34).

ويمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها نقطة تغير اتجاه المسار الاقتصادي من مرحلة الانتعاش والنمو إلى مرحلة الركود والكساد، تبدأ عادة بركود اقتصادي يليه انهيار الأسواق المالية فالنظام البنكي والمالي لتتفاقم هذه الأحداث على الاقتصاد الحقيقي من خلال شح القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الثقة في الاقتصاد ومؤسساته وكننتيجة سببية لذلك يتدهور النشاط الاقتصادي (انخفاض الاستثمارات، انهيارات المؤسسات الاقتصادية وافلاسها، زيادة نسبة البطالة، التوترات الاجتماعية، انخفاض النمو الاقتصادي، الخ).

وفيما يلي أهم النظريات التي حاولت تفسير الأزمات ما بين تلك التي حاولت نفي حدوثها ووصفتها بأنها اضطرابات عابرة لن تخل بالنظام، وتلك التي بينت حتميتها وملازمتها للنظام الرأسمالي وأعطتها الطابع الدوري.

### المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها

قبل أزمة الكساد عام 1929 لم يهتم الاقتصاديون كثيرا بالبحث عن أسباب الأزمات، حيث كان الاعتقاد السائد بأنها اضطرابات عابرة سرعان ما تحوينا قوى السوق، غير أنه مع تفاقم أزمة الكساد العظيم 1929 أولى الاقتصاديون اهتماما أكثر بدراسة أسباب الأزمات الاقتصادية، فتضاربت بذلك المحاولات لتفسير الأزمات من مختلف الجهات (أزمة 1929 لم تبين فقط بأنها ليست أزمة عابرة كما كان معتقدا والسوق غير قادر على تصحيح نفسه بنفسه، بل أكدت مدى تأثير الأسواق المالية في تعميق الأزمة من ركود اقتصادي إلى كساد).

فقد ورد عن مالك بن نبي فيما يخص الأزمة (مالك بن نبي، 1986، ص 61) بأنه لا يجب أن ننظر إلى الأزمات على أنها سلسلة من الأحداث يعطينا التاريخ قصتها بل على كونها ظاهرة يرشدنا التحليل إلى جوهرها.

- ويقصد مالك بن نبي بمصطلح الأزمة المشكلة التي تمر بها الأمة الإسلامية على العموم والجزائر على الأخص من انحطاط وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث دعا إلى تحليل ذلك تحليلا منهجيا علميا وليس فقط سرد لما ذكره المؤرخون في كتبهم ومدوناتهم. ولقد تم استخدام هذه الجملة لما لها من حقيقة وأثر لخدمة موضوع البحث حيث لا يجب الأخذ فقط بعرض سيرورة الأزمة بقدر ما توجب علينا الخوض داخل أسبابها الجوهرية المؤدية لها-.

فكالاقتصاديين وجب البحث في جوهر الأزمة وتحليل أسبابها لا الوقوف على الحوادث في تاريخها دون دراسة وتحليل وكأنها مسلمة من المسلمات وجب القبول بها، كما كان عليه الحال عند الكلاسيك الذين يرون بأن الأزمة ما هي إلا اضطرابات عابرة تمس فقط قطاع واحد في الاقتصاد ولا تتعدى إلى القطاعات الأخرى، وسرعان ما يحويها السوق الذي يمكنه تصحيح نفسه بنفسه.

ويرجع اعتقاد الكلاسيك باستحالة حدوث الأزمات، إلى: 1- "قانون المنافذ" لجون باتيست ساي (*J.B.Say*) الذي يقوم على مبدئين: كل عرض يولد الطلب عليه وذلك بصفة تلقائية وآنية، وعدم امكانية حدوث اكتناز حيث أن الادخار يذهب مباشرة للإنتاج، 2- حيادية النقود التي يعتبرونها وسيط للتبادل فقط (يقول ج.ب.ساي بأن النقود كنقود لا تساوي شيئا فوظيفتها كوسيط للتبادل أي إمكانية مبادلتها بسلعة هي التي تعطي النقود قيمتها (فيليب جيل، 2009)).

- غير أنه في الوقت الراهن لم تعد النقود وسيط للتبادل ولا مخزون للقيمة بل تعدت ذلك لتصبح سلعة في حد ذاتها تباع وتشتري في الأسواق المالية ما يفسر لنا تغلب الطابع المالي في الاقتصاد-

وبذلك فإن حدوث أزمات اقتصادية نظامية في الفكر الكلاسيكي أمر شبه مستحيل، وحتى وان حدثت فهي ستكون فقط اضطراب خارجي عابر يحدث في قطاع معين لا يتعدى إلى القطاعات الأخرى ويكون نتيجة عدم التوزيع الجيد للقدرات الإنتاجية مقابل التغير في الطلب فيكون هناك فائض إنتاج في منتج معين فقط وليس في كل المنتجات (فيليب جيل، 2009، ص 16).

كما نجد هناك من يرى بأنها اضطراب ناتج عن عوامل خارجية تحدث اختلال في عمل السوق تأخذ به إلى مستوى آخر من التوازن، وفي هذا الإطار نجد كل من سيسموندي (*Sismond*) ومالتوس (*Maltus*) اللذان يرجعان أسباب حدوث أزمة فائض إنتاج إلى نقص الاستهلاك (*sous-consommation*) غير أنهما يختلفان في تفسيرها.

يرجع مالتوس أزمة فائض الإنتاج إلى فائض الادخار (*Excès d'épargne*) مشيراً إلى مشكلة الرغبة في الاستهلاك بمعنى وجود قدرة شرائية لدى الأفراد دون أن تكون هناك رغبة في الاستهلاك وبهذا فهو يؤسس نظرية نقص الاستهلاك الرأسمالي (*sous-consommation capitaliste*) - فحسب مالتوس كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة في الأجر غير أن هذه الزيادة في مستوى الأجور لا تؤدي إلى زيادة في الطلب الفعال، فالعامل حين يصل إلى مستوى أجر معين لا يزيد في استهلاكه بزيادة أجره، بذلك فإن مستوى الطلب لا يزيد مع زيادة الإنتاج فتحدث أزمة فائض إنتاج. وبهذا فهو يختلف عن كل من آدام سميث وج.ساي واللذان يعتقدان بأن كل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الطلب الفعال أما بصفة مباشرة من خلال استهلاك العامل مباشرة للمنتجات الرأسمالية أو بصفة غير مباشرة عن طريق الادخار الذي يذهب إلى الاستثمار ومن تم تشغيل عمال جدد يقومون بدورهم بالاستهلاك (فيليب جيل 2009، ص 36)-.

أما سيسموندي فقد أرجعها إلى قلة الاستهلاك العمالي، مشيراً إلى مشكلة عدم القدرة على الاستهلاك بمعنى وجود الرغبة في الاستهلاك مع غياب القدرة على ذلك، وقد لاحظ وجود ثلاث حالات لانخفاض القدرة الشرائية للعمال: أما لفائض العمل، أو عدم وجود ما يلبي احتياجات الرأسمالي من السلع الكمالية والصناعية، أو استثمار جزء من الدخل في اقتناء الآلات التي ستعمق أزمة فائض الإنتاج نتيجة زيادة إنتاج السلع الكمالية والاستهلاكية وزيادة البطالة (التي ستؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية الآتية) (فيليب جيل. 2009. ص 38-40)، ورأى سيسموندي بأن أزمة فائض إنتاج هي أزمة نظام غير أنه لا يدعو إلى ازاحة النظام الرأسمالي بل إلى إلزامية وجود قوة اجتماعية تعمل على المحافظة على المصلحة العامة.

ومن بين رواد نظرية قلة الاستهلاك نجد كذلك هولاي Howley (1882) في كتابه الرأسمال والشعب والذي تطرق إلى أن الأزمات تحدث حين يكون إنتاج السلع الاستهلاكية لا يكفي لتلبية الطلب عليها، وهوبسون Hobson (1889) "بسيكولوجية الصناعة" والذي ذهب إلى أن مستوى الإنتاج يعتمد

على وسائل الإنتاج المتوفرة وأن هذا المستوى يكون أدنى من مستواه الأعلى نتيجة وجود ادخار مرتفع (قلة الاستهلاك) (تشيكو فوزي، 2010، ص 84)

أما كارل ماركس (Karl Marx) فقد أرجع أسبابها إلى التناقضات الموجودة في النظام الرأسمالي بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الشخصي والفردى للملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج حيث أكد على أن الأزمات هي صفة ملازمة للنظام الرأسمالي، وقد تأثر كارل ماركس بأفكار هيجل (Friedrich Hegel) ونظرية داروين (Charles Darwin).

بالنسبة لداروين ما الإنسان إلا كائن عضوي كسائر الكائنات في المجرة وهو فقط يختلف عنهم في الدرجة فقط لا في النوع وأن النظام السائر على مختلف الكائنات سائر على الإنسان أيضا- وبما أن الكائنات العضوية لا تنتصر بالعقل والإرادة وإنما بالنضال والنقاوة، فإن النضال من أجل الوجود هو أساس التقدم ومن ثم كان الصراع الطبقي من أجل الثروة هو المعادل الاجتماعي حسب كارل ماركس (جيمس بيرك، 1994، ص 286 و 292).

وفي البداية أوضح ماركس حتمية حدوث الأزمات من خلال تحويل رأس المال من "سلعة-نقود-سلعة" في حالة البيع من أجل الشراء ومن "نقود-سلعة-نقود" في حالة الشراء من أجل البيع وتكمن حتمية حدوثها في اختلاف وقت ومكان إنتاج السلعة عن وقت ومكان تداولها ، حيث لاحظ أن لا أحد يستطيع أن يبيع إن لم يكن هناك من يشتري، ولكن ليس على الذي يبيع أن يشتري مباشرة بعد أن يبيع إذ يمكنه أن يبقى على النقود لفترة معينة من الزمن، كما أنه ليس مجبرا أن يشتري من نفس المكان الذي باع فيه (فيليب جيل، 2009، ص 54-55).

وأرجع كارل ماركس سبب حدوث الأزمات إلى طبيعة الإنتاج الرأسمالي، حيث أن الهدف الأساسي للرأسمالي ليس إشباع حاجات المجتمع وإنما خلق فائض القيمة الذي هو نتيجة العمل الزائد للعامل غير مدفوع الأجر، ونتيجة لذلك فإن مستوى الإنتاج يتحدد من خلال مردودية رؤوس الأموال وليس احتياجات المجتمع من السلع الرأسمالية، حيث يقول إن الذي يتحكم في مستوى الإنتاج ليست العلاقة بين الإنتاج واحتياجات المجتمع من السلع بل يتحدد من خلال مستوى الأرباح. وهذا ما يؤدي إلى اختلال بين الإنتاج والاستهلاك - فالإنتاج يزيد بوتيرة أسرع من زيادة حجم الأسواق لتصريف الإنتاج ويرجع ذلك أساسا إلى فقر الطبقة الكادحة نتيجة الضغط على الأجور نحو الانخفاض- حيث يقابل فائض الإنتاج نقص

الاستهلاك نتيجة فقر الطبقة العاملة التي تمثل أغلبية المجتمع (فيليب جيل 2009 ص58). فبالإضافة إلى أن الرأسمالي لا يدفع سوى الأجر الطبيعي للمعاش للعامل فإن إدخال التقنية الحديثة في العملية الإنتاجية يصدر عنها كم هائل من العاطلين عن العمل (يسميه كارل ماركس جنود الاحتياط) وحسب قانون العرض والطلب في سوق العمل فإن ارتفاع نسبة جنود الاحتياط سيؤدي بالأجور نحو الانخفاض مما يزيد من حدة أزمة فائض الإنتاج كنتيجة سببية لقلة الاستهلاك.

وبذلك يعتبر كارل ماركس أزمات فائض الإنتاج ملازمة للنظام الرأسمالي وكنتيمة حتمية للتناقضات الموجودة فيه، ولا بد من حدوثها ليعود إلى توازن جديد غير أنه يؤكد على أن هذه الحتمية ستؤدي إلى حدوث أزمة نظامية حادة تكون السبب في زواله ليحل محله نظام أكثر كفاءة ينادي بالمصلحة الجماعية لا المصلحة الشخصية.

غير أن بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك فسروا الأزمة من خلال تفسير نقدي للدورة أي من خلال قلة النقود الصادرة من القروض البنكية في نهاية فترة الازدهار (التوسع) وقد دافع عن هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي فيشر (Irwing Fisher) في نظريته الديون-الانكماش 1933 (Debt/Deflation) والتي كانت في ظروف تتسم بتراجع في الأسعار مقابل ارتفاع شديد للبطالة مع انتشار عدم الثقة في قطاع الأعمال على المستوى العالمي، وقد فسّر - في بادئ الأمر - الارتفاع في أسعار البورصة بالإنتاج الكبير وأن القيمة المضافة كانت نتيجة التكنولوجيا الجديدة والطرق الجديدة للإنتاج، وبذلك فقد كاد يجزم بأن هذا الركود الذي عرفه الاقتصاد في تلك الفترة سيكون عابر وسرعان ما يعود النشاط الاقتصادي كما كان وأحسن، غير أن توقعاته لم تكن على صواب واستمر الركود لفترة طويلة، جعله يتبنى الفكر الكينزي في تفسيره للأزمة.

وقد بين فيشر أن تبلور الأزمة المالية يمر بعدة مراحل، فأول مرحلة تبدأ بانهيار المستثمرين الكبار الذين يتواجدون في وضعية دين حاد دون وجود أرباح لتغطية هذه الديون ويكون ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار القيم المالية فيعم التشاؤم في الأسواق. وتتسم هذه المرحلة بانخفاض عرض النقود البنكية نتيجة عزوف البنوك عن تقديم القروض. وبعدها تأتي مرحلة بيع الأصول الحقيقية لتسديد الديون والتراجع الشديد في الأسعار، فيما أن المستثمرين غير قادرين على تسديد الديون من خلال الأرباح فسيضطرون إلى بيع الأصول التي في حوزتهم ونظرا لأنهم في تزايد وحسب قانون العرض والطلب فإن قيمة هذه الأصول تصبح في تناقص مستمر مما يؤدي إلى عدم كفاية

قيمتها لسداد الدين وبذلك يضطرون إلى البيع المزيد منها مما سيزيد من حدة انخفاض قيمتها ، إضافة إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية والخدماتية من أجل الإبقاء على السيولة، لتأتي مرحلة الانكماش الذي يصاحبه ارتفاع في قيمة الديون، بعدها تأتي فترة يعتدل فيها سعر الفائدة غير أن ذلك يكون متأخر مما يؤدي إلى الوقوع في الركود وانهيار النظام البنكي الذي يؤدي إلى اضطراب السوق المالي والنقدي، هذا ما يؤدي إلى تعمق الركود وارتفاع مستوى البطالة مع وجود جو من التشاؤم وعدم الثقة يسود الأسواق؛ وإن لم تتدخل السلطات المالية والنقدية فإن هذا التدهور يستمر طويلا، لذلك دعى فيشر السلطات النقدية أن تضع نظام لمواجهة الانكماش (*systeme de reflation*) من خلال إصدار النقود الورقية والقروض البنكية (تشيكو فوزي 2010، ص 89-93).

وبذلك بين فيشر أنه عكس السيرورة التي تؤدي بالاقتصاد إلى التوازن فإن تراكم الديون سيؤدي إلى انهيار الأسعار الذي يستمر مدة طويلة ما لم تتدخل السلطات للحد من ذلك، وعليه فإن الاستدانة تعتبر أحد العوامل المفسرة لمدى خطورة الأزمة.

أما جون مينار كينز (John Maynard Keynes) فقد أرجع أسبابها إلى عدم كفاية الاستثمار الذي يقابله نقص في الطلب في كتابه معاهدة النقود (*traité de la monnaie*) (1930). وقد اعتمد في تحليله على تقسيم ماركس لقطاع الإنتاج إلى انتاج معدات الإنتاج وانتاج سلع الاستهلاك وقد افترض أن القطاع الأول (انتاج معدات الإنتاج) لا يعاني من اختلال العرض والطلب لأن هذه المعدات تنتج من خلال الطلب عليها وبذلك توجب فقط إحداث التوازن في سوق السلع الاستهلاكية (عبد القادر الجبوري، ص 154-155/مصطفى عبد اللطيف، 2012، ص 16). ويقول كينز: "إننا نعاني ليس من روماتيزم الكبر بل من اضطرابات النمو الناتجة عن التغيرات السريعة الناتجة عن إعادة التأقلم لمرحلة اقتصادية جديدة" (فيليب جيل 2009، ص 149) حيث أن العائد التقني نمت بسرعة أكبر من الإمكانيات المتوفرة لامتصاص اليد العاملة، كما تحسن المستوى المعيشي بسرعة كذلك أما النظام البنكي والنقدي العالمي فلم يسمح لأسعار الفائدة بالانخفاض بنفس السرعة التي يتطلبها مستوى التوازن. وهذا ما يفسر لنا بداية الأزمة من السوق المالية لتتعدى إلى الاقتصاد الحقيقي.

وحسب المدرسة النمساوية (ايمون باتلر، 2013، ص 57) فإن الأزمة تحدث حين يدفع محافظي البنوك المركزية بأسعار الفائدة نحو الانخفاض ويحاولون الإبقاء عليها منخفضة لأطول فترة ممكنة وذلك لتجنب فترات الكساد ودفعها إلى أبعد ما يكون، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تباطؤ النمو ومن

ثم التقدم. ولكن رغم أن كل شيء يبدو على ما يرام وأن حركة النمو والانتعاش في الاقتصاد سليمة إلا أن واقع الحال غير ذلك حيث أن أسعار الفائدة المنخفضة المصطنعة لمدة طويلة تخل باستقرار التوازن الدقيق بين الاستثمار في الأصول الإنتاجية وتفضيلات الناس الزمنية، وتخلق انتعاشا مدفوعا بأسعار فائدة منخفضة يجعل رجال الأعمال يستثمرون في الأوراق المالية وسوق الرهن العقاري بدل الاستثمار الحقيقي طويل الأجل، وما أن تنتهي مرحلة الانتعاش حتى تحدث الأزمة.

وأرجع جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) سبب الأزمات إلى ديناميكية النظام الاقتصادي الناتجة عن التطور التكنولوجي من خلال الابتكارات التكنولوجية والذي يتبعه ابتكار مالي لتغذية الطلب المتزايد على الائتمان لتمويل هذه الابتكارات، حيث لاحظ منذ عشرينيات القرن العشرين أن الابتكار يؤدي إلى النمو نتيجة الأرباح المحققة من الاحتكار المؤقت الذي يخلقه هذا الابتكار، وأن هذه الأرباح التي تحققها المؤسسات المبتكرة تدفع بالأعوان الاقتصادية إلى محاكاة تلك المؤسسات، فتعم النشوة والتفاؤل الأسواق، ما يؤدي إلى زيادة نسبة القروض البنكية على مستوى الصناعة، الزراعة وكذلك المؤسسات المالية، وتحدث الأزمة حين تعم تلك الابتكارات.

وبذلك فهو يوافق كارل ماركس في كونها ملازمة للنظام الرأسمالي غير أنه لا يتفق معه في كونها عاملا لفناء النظام وإنما اعتبرها شرطا مسبقا لتطوره (دايفيد ريسمان، 2004، ص 12)، كما أن تحليله قائم على المنافسة الحرة وليس الاحتكارية حيث يرى بأن الاحتكارات لا تحد فقط من عمل المبادر المبدع بل وستعطل الابتكارات لصالحها وبذلك فإن دراسته تلقي حدود مع صعود الاحتكارات. كما انه يرى بأن الأرباح عبارة عن مكافأة المبادر المبدع على تحمله خطر الابتكار.

وقد قام جوزيف شومبيتر بدراسة أزمات الاقتصاد الرأسمالي التي تتدرج ضمن الدورات الاقتصادية طويلة المدى والناتجة عن تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، ويرى أن الخروج من مثل هذه الأزمات يتوجب ابتكارات جديدة أخرى ومؤسسات جديدة لإدراج هذه الابتكارات في السوق حيث يضع شرطان مهمان للابتكار هما: وجود اختراعات تسمح باستغلالها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وقبول السوق لهذه الابتكارات أي إحداثها لتغيير أنماط الاستهلاك و/أو الإنتاج، وحسب ما جاء في كتاب فهم النظريات الاقتصادية (أحمد سيلم و ألبرتيني، 2011، ص 487-488) فإن الخروج من الأزمة حسب أتباع شومبيتر يتطلب تغيير في النمو وذلك عن طريق مجموعة من التدابير أهمها:

- **تقديم الأولوية للبحث العلمي والتكنولوجي:** وذلك لأنه دون وجود ابتكارات تكنولوجية جديدة - بمعنى دون تطوير نتائج البحث العلمي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي - لا يمكن الحصول على القيمة المضافة اللازمة للنمو وزيادة الانتاج والعمالة.
- **البحث عن تركيبة جديدة للعمل ورأسمال** وذلك بايجاد خطوط تكنولوجية جديدة تعمل على تقليص التكاليف المرتبطة برأسمال وتساعد على تحسين ظروف العمل وتقتصد في الطاقة وذلك بتطوير مجتمع قائم على تبادل المعلومات. حيث لابد من ربط الابتكارات التكنولوجية بابتكارات اجتماعية سواء في مجال تنظيم العمل أو في الحياة اليومية للأفراد. وبذلك فهم يرون أن العلوم الاجتماعية من شأنها أن تساهم في الخروج من الأزمة وذلك بشرط ألا يكون البحث العلمي يقتصر فقط على مجموعة معينة من الباحثين وإنما أن يكون نتيجة حوار كل الفاعلين.
- **تعزيز أعمال جديدة ونمط حياة جديد**

وفي هذا السياق يعرف الأستاذ الدكتور سعيد بومنجل (2003) الأزمة من خلال الانكماش الاقتصادي الناتج عن الانتقال من مرحلة التوسع إلى مرحلة الاكتئاب في الدورة الاقتصادية، وبالتالي فالأزمة تكون متعددة الأوجه: إذ يمكن أن تكون أزمة بنكية أو أزمة صرف أو أزمة مالية وأزمة اقتصادية، أزمة عامة أو قطاعية، أزمة نفطية أو أزمة الطاقة، أزمة محلية، جهوية أو عالمية وما إلى ذلك (بومنجل سعيد، 2003، ص168/174).

ومن خلال ما سبق نجد أن السبب الجوهري للأزمات الاقتصادية العالمية هو وجود تغيرات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن الخروج منها يتطلب ابتكارات جديدة، وهذا ما سنحاول التركيز عليه.

### **المطلب الثاني: ماهية الدورات الاقتصادية**

تعتبر الدورة الاقتصادية مجموعة المراحل التي يمر بها الاقتصاد في تطوره من توسع وازدهار إلى انكماش وكساد، ويقول فؤاد مرسي (1990) في كتابه "الرأسمالية تجدد نفسها" أن الاقتصاد الرأسمالي مازال يخضع لقانون التطور الدوري ومازالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش. فهو يعتبر الأزمة أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة وبما أن التصحيح لا يحدث في البداية وإنما يقع في النهاية فإنه يبدو مفاجئاً

ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد تؤدي إلى تدمير كميات هائلة من الثروات والمداخيل ليسود الركود ثم يعود الاقتصاد بعدها في الانتعاش من خلال البدء مرة أخرى في عملية شاملة لتجديد وتوسيع الرأسمال الثابت.

وبذلك فالدورة الاقتصادية تمثل المدة الزمنية ما بين أزميتين (مصطفى العبد الله الكفري، 2012، ص 22) وتنقسم حسب مدتها إلى أربع أنواع:

1. **الدورة الاقتصادية قصيرة المدى كيتشن (Kitchin):** تتراوح مدتها ما بين 3 إلى 5 سنوات. جاءت

تسميتها نسبة إلى الاقتصادي جوزيف كيتشن (J.Kitchin) الذي حددها عام 1923 حين درس الاقتصاد الأمريكي، والذي أرجعها إلى التدفقات قصيرة المدى للإنتاج وبالأخص إلى تسيير المخزون في القطاع الصناعي والتوزيع، ناتجة أساساً عن التخزين والتخلص من المخزون stockage / destockage (فيليب جيل، 2009، ص 87)

2. **الدورة الاقتصادية متوسطة المدى جوغلار (Juglar):** تتراوح مدتها ما بين 7 إلى 11 سنة، نسبة

للاقتصادي الفرنسي كليمون جوغلار (Clément Juglar) والذي قام بدراسة هيكله المحافظ البنكية لكل من إنجلترا، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دراسة مستوى القروض والاحتياطيات المعدنية لدى البنوك في الفترة الزمنية ما بين 1800 إلى 1862، وقد لاحظ أن مرحلة الانتعاش من الدورة الاقتصادية تتميز بتسارع نمو القروض مع انخفاض الاحتياطيات المعدنية لدى البنوك أما مرحلة الكساد فتتميز بانخفاض القروض ووفرة السيولة.

3. **دورة كيزناتس (Kuznets):** نسبة للاقتصادي الأمريكي سيمون كيزناتس Simon Kuznets تتراوح مدتها ما بين 15 إلى 25 سنة.

4. **دورة طويلة المدى كوندراتييف (Kondratiev):** تتراوح مدتها ما بين 45 إلى 70 سنة، سميت

كذلك نسبة إلى نيكولاي د.كوندرايتييف (Nikolai D.Kondratiev) الذي درس مؤشرات الاقتصاد الكلي (الأسعار، معدلات الفائدة، الأجور الاسمية، التجارة الخارجية) لكل من إنجلترا، فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال الفترة الزمنية ما بين 1780-1925، وتعتبر دورة كوندرايتييف أطول دورة اقتصادية مرتبطة بالابتكارات التكنولوجية والمالية الجديدة تصحبها تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، غير أن كوندرايتييف بنى نظريته حول الادخار أي حول إعادة استثمار رؤوس الأموال، أما جوزيف شومبيتر فقد أرجع الدورات الاقتصادية الطويلة

المدى إلى عامل الابتكار وخلق الائتمان/القروض البنكية وقد درس جوزيف شومبتر ثلاث دورات كوندراثيف (1780-1842) / (1842-1897) / (1897-1942) والتي كانت ضمن الثورة الصناعية في مراحلها الثلاثة.

وتتكون الدورات الاقتصادية من مرحلتين:

**أولاً- مرحلة الصعود (الانتعاش والإشباع):** تكون نتيجة ابتكارات جديدة، حيث تحقق المؤسسة المبتكرة في هذه المرحلة أرباحاً مرتفعة وتقوم بالاستثمار عن طريق القروض البنكية كما تقوم بتوظيفات مالية. وتقوم الابتكارات الجديدة هذه بتحريض الطلب على سلع الإنتاج والاستهلاك وذلك بتحطيم أنماط الاستهلاك الموجودة من خلال تلبية طلبات غير مشبعة أو خلق احتياجات جديدة. وان القروض الممنوحة ستخلق تضخم في أسعار سلع الإنتاج ثم سلع الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى الهدم البناء: ظهور أسواق جديدة تستغلها المؤسسات المبتكرة لتحقيق أرباح أما الأقل ابتكاراً والتي لم تتبع موجة الابتكارات الجديدة فستحقق خسائر وتبعد من السوق في أغلب الأحيان.

**ثانياً- مرحلة النزول (الركود والكساد)،** أين تحدث الأزمة، تكون فيها الابتكارات الجديدة قد عممت والتقنيات الجديدة قد أُجيد استخدامها والأسواق الجديدة تم اشباعها فتصبح المنافذ نادرة، والطلب على سلع الإنتاج والاستهلاك في تراجع كذلك الطلب على القروض، فتتخفض الأسعار وتشتهر المؤسسات الأقل كفاءة إفلاسها فتنتشر البطالة وتتفاقم الأزمة. ويصبح إيجاد ابتكارات جديدة أمر حتمي للخروج من الأزمة والبدء في دورة اقتصادية أخرى.

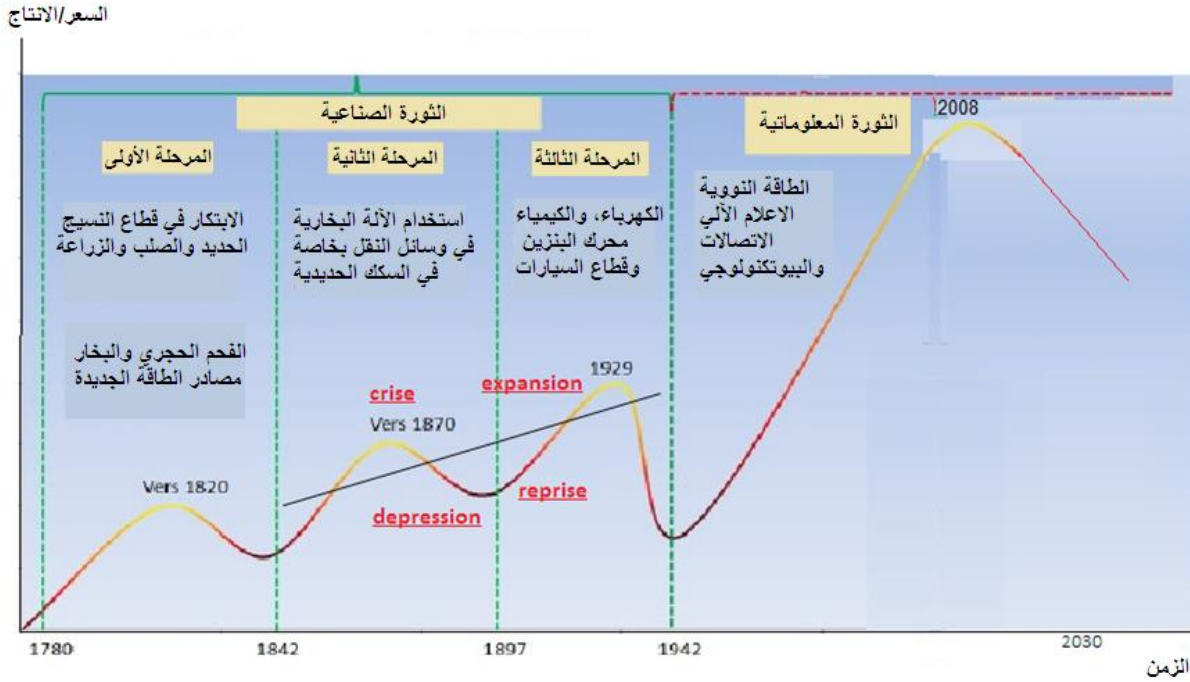
وبذلك فإن الأزمات الاقتصادية ترتبط بشكل وثيق بالدورات الاقتصادية التي تكون نتيجة الابتكارات التكنولوجية والمالية الجديدة. فكل أزمة تحدث هي نقطة نهاية لدورة مضت ونقطة بداية لدورة مقبلة.

### المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية الطويلة وأزمات الاقتصاد العالمي

فيما يلي شكل رقم (3) يبين الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية إلى الثورة المعلوماتية، وعلاقة الابتكارات التكنولوجية بالدورات الاقتصادية طويلة المدى.

شكل رقم (3): الدورات الاقتصادية طويلة المدى (كوندرايتيف)، عناقيد الابتكار والأزمات الاقتصادية العالمية ما بين

1780 - 2030



المصدر: فابريس مازرول (2008)، ص 122، بتصرف

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ وجود علاقة بين الابتكارات التكنولوجية والأزمات الاقتصادية حيث أن أول أزمة عرفها الاقتصاد العالمي كانت سنة 1820 نتيجة تطور قطاع النسيج غير أنها لم تكن عنيفة وسرعان ما احتوتها قوى السوق نتيجة اختراع الآلة البخارية واستخدامها في وسائل النقل فتطورت بذلك السكك الحديدية ما انجر عنه أزمة 1870 ليعيد بعدها الاقتصاد في الانتعاش نتيجة اكتشاف الكهرباء واختراع محرك البنزين فظهر بذلك قطاع السيارات ليعرف الاقتصاد الرأسمالي أكبر أزمة اقتصادية أدت إلى تغيير المعتقدات التي كانت راسخة أكثر من قرن حيث كانت أعظم أزمة مر بها آنذاك من حيث المدة ومن حيث الدول التي تأثرت بها وحتى الخسائر التي خلفتها. ليعيد الاقتصاد مرة أخرى انتعاشه بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة الثورة التكنولوجية فقد عرف الاقتصاد أطول فترة رواج لتعصف به أكبر وأعظم أزمة من حيث مداها إذ عصفت بكل اقتصاديات العالم نظرا للتشابك فيما بينها.

### الفرع الأول-الثورة الصناعية والأزمة الاقتصادية 1873-1895

أدت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية المستندة على استعمال الآلة البخارية لتحريك المصانع ووسائل النقل المختلفة (بطرس لبكي، 2009، ص 128) إلى إحداث تغييرات جذرية في قوة العمل،

-كان أول استخدام للآلة البخارية لوات (Watt) سنة 1807 من قبل الأمريكي فوطون (Futon) في السفينة المتجهة نحو هودسن (Hudson) (لويك بالز وفيليب سبيسر، 2007، ص 336)- فبادخال هذا الابتكار للمصانع لم يعد استخدام تقنيات أكثر تعقيدا في الإنتاج بحاجة إلى يد عاملة تعمل في المنزل (حرفيين) بل أصبحت تحتاج إلى حشد من العمال يعملون في مكان واحد هو المصنع، ومن ثم فقد تم إحلال الصناعة الآلية محل اليدوية حيث اختفى العمل اليدوي ذو الإنتاجية الواطئة من المصانع المانوفاكشورية (عبد القادر الجبوري، الموصل، ص150).

وقد أحدث الثورة الصناعية تغييرا جذريا ليس فقط في الجانب الاقتصادي بل مس الجوانب الاجتماعية والثقافية، أدى إلى توطيد العلاقات التجارية الدولية من خلال تسهيل عملية نقل وسائل الإنتاج وكذلك السلع الاستهلاكية، وازداد عدد المؤسسات الصناعية التي دخلت البورصة لرفع رأسمالها فوجد مثلا في بريطانيا كان هناك 156 شركة مسجلة في البورصة سنة 1822 ليزيد العدد بـ 624 شركة جديدة بعد 18 شهرا (لويك بالز وفيليب سبيسر، ص 336) هذا ما جعل بريطانيا تكون قلب الاقتصاد العالمي، وهكذا عم التفاؤل الاقتصادي، ولكن ونظرا للأوضاع الاقتصادية الحرجة التي ميزت تلك الفترة حيث كان الحصاد ضعيفا نتيجة النزوح نحو المصانع الجديدة التي استقطبت كم هائل من العمالة، بالإضافة إلى زيادة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة نتيجة الطلب المتزايد عليها لإنشاء السكك الحديدية، فقد انهارت بورصة نيويورك عام 1837 - اثر انتشار اشاعة تفيد أنه لن يكون هناك توزيع للأقساط من قبل شركات النقل البخاري على المدى القصير- ولكن سرعان ما عم التفاؤل مرة أخرى الاقتصاد منذ 1840 نتيجة مؤسسات السكك الحديدية التي تضاعف عددها لتصبح 66 مؤسسة عام 1842 ثم وفي عام 1844 زادت بـ 48 مؤسسة جديدة لتصل إلى 120 مؤسسة سنة 1845 ثم 272 مؤسسة عام 1846 و 190 عام 1847 (لويك بالز وفيليب سبيسر، ص 337)، غير أنه عام 1847 انهارت بورصة نيويورك نتيجة توقع المضاربين أن تكلفة بناء السكك الحديدية أكبر من المتوقع لتتأثر البورصات في أوروبا نتيجة البيع الكثيف لأوراق السكك الحديدية الفرنسية من قبل الأعوان البريطانية.

وعاد الانتعاش للاقتصاد في خمسينيات القرن التاسع عشر نتيجة الأوضاع الاقتصادية الجيدة التي تميزت بـ: تضاعف السكك الحديدية والخطوط التيليغرافية، تواجد العديد من البنوك انتهجت سياسة سهلة في تقديم القروض، وتطوير تقنيات جديدة للإنتاج نتيجة تراكم المعرفة. أدى إلى اشتداد لمضاربة على مؤسسات السكك الحديدية.

ليعرف بعد ذلك سلسلة من التوترات أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية مست قطاع الزراعة، صناعة القطن، الصناعات الثقيلة و صناعة المواد الغذائية أين انهارت أسعارها، نتيجة عدم قدرة المزارعين في أوروبا على مواجهة منافسيهم من أمريكا- فالتطور الصناعي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنتج بكميات هائلة وبتكاليف أقل القمح -، و في الوقت الذي تمر فيه السوق الأوروبية بتوترات تم التوجه إلى الاستثمار في الأسواق المالية لتمويل العقارات، ففي عام 1870 في كل من الامبراطورية النمساوية، فرنسا وبروسيا تم تشجيع الرهون العقارية ضمن مشروع البناء المدني والسكني، أدى إلى انفجار القطاع العقاري في كل من فيينا، باريس و برلين، لتزداد قيمة الأرض التي كانت تعطي انطبعا بزيادة لا منتهية وقد أخذ المقرضون لهذه القروض العقارية المباني غير المبنية أو غير مكتملة البناء كضمان لهذه القروض، وفي عام 1871 قررت بريطانيا (أول مستورد للقمح الأوروبي) استيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من السوق الأوروبية ما أحدث توترا كبيرا في السوق الأوروبية، وفي 12 فيفري 1873 قرر الكونغرس الأمريكي الغاء قيمة النقود المعدنية فانهارت أسعارها عالميا رغم استخدامها من قبل العديد من الدول الأوروبية كقاعدة نقدية، فانجر عن ذلك أزمة بنكية في فيينا يوم الجمعة 9 ماي 1873 أدت إلى افلاس العديد من البنوك النمساوية نتيجة عدم استحقاق البنوك لديونها العقارية، انهارت على إثره بورصة فيان لتنتشر بعد ذلك في باريس وبرلين أدت إلى حدوث أزمة سيولة وثقة بين البنوك جعلت الاقتراض مابين البنوك مكلف جدا، و في خريف 1873 انتقلت الأزمة إلى بورصة نيويورك أين انفجرت فقاعة السكك الحديدية أدت إلى اغلاق بورصة وول ستريت لمدة عشر أيام منذ 20 سبتمبر 1873 اثر اشهار افلاس جاي كوك Jay Cooke -أكبر ممول للسكك الحديدية- لعدم قدرته على سداد ديونه. هذه الأزمة كان لها أثر كبير على صناعة الفولاذ في أوروبا والسكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية إذ أشهرت 89 مؤسسة للسكك الحديدية من أصل 364 افلاسها، ولقد استمر الركود الاقتصادي إلى غاية منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر.

مست هذه الأزمة الاقتصادية على الأخص القطاع الزراعي - أين انهارت أسعار المحاصيل الزراعية - وكذلك صناعة القماش، الحطب والمواد الغذائية. واثر هذه الأزمة ونتيجة الديون المتراكمة لدى الامبراطورية البريطانية خاصة للدفاع عن مستعمراتها أدت إلى افلاس العديد من البنوك البريطانية وانهايار بورصة لندن التي لم تعد تمثل مركز الاقتصاد العالمي، لتحل محلها بوستن، وتصبح وول ستريت

المركز المالي العالمي. ولمواجهة هذه الأزمة قامت المؤسسات الكبرى بالتمركز والاندماج فيما بينها للحفاظ على مكانتها وأرباحها فظهر الكارتل بألمانيا، والترستات بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومما سبق نلاحظ أن الثورة الصناعية أدت إلى زيادة انتاجية الفروع الانتاجية خاصة الصناعة القطنية والثقيلة بأسرع من نمو حجم أسواق تصريفها، ضف إلى ذلك نشوء طبقة العمال الصناعيين على حساب المزارعين (حيث تم توجه المكثف لهم نحو المراكز الصناعية) ما عمق التناقض بين العمل-الذي اتخذ طابع جماعي- ورأسمال -ذو الطابع الفردي-، لتقع الدول في أزمة فائض انتاج، ولقد استمر التنارع على مناطق النفوذ لينتهي باندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، ليتباطأ النشاط الإقتصادي أثناء الحرب اثر تدمير طاقات إقتصادية هامة في أوروبا ما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على البروز كقوة إقتصادية الأولى في العالم؛ وأعاد الإقتصاد إنطلاقه بعد الحرب بشكل سريع.

### الفرع الثاني- الثورة الصناعية وأزمة الكساد العظيم 1929

انفجرت عام 1929 أعظم أزمة في الاقتصاد الأمريكي في القرن العشرين، مست جوهر النظام الرأسمالي، وشملت أهم الفروع والقطاعات الانتاجية. هذه الأزمة التي بدأت بركود اقتصادي أصاب القطاع الزراعي سرعان ما تحولت إلى أزمة بنكية إذ بغض النظر عن تطور النشاط الانتاجي وارتفاع معدلات الاستهلاك حتى عشية الأزمة، فقد لوحظ ظواهر التشبع الاقتصادي منذ نهاية سنة 1928 حيث أخذت أسعار الكثير من السلع تتخفص بوتائر سريعة وعلى الأخص السلع الزراعية ما أدى إلى انخفاض مداخيل المزارعين، ليرتب عن ذلك تدهور الطلب على المنتجات الصناعية وبالتالي انخفاض حاد في معدلات الإنتاج الصناعي ومعدلات الاستهلاك ما أدى إلى ركود اقتصادي، هذا الركود أدى إلى عجز المزارعين على تسديد ديونهم لترتفع نسبة الديون المشكوك فيها لدى البنوك، مؤدية إلى حدوث أزمة بنكية (الجبوري، ص 229-230) سرعان ما انعكست آثارها على السوق المالية، أين انخفضت أسعار الأسهم والسندات بسرعة كبيرة مؤدية إلى انهيار السوق المالية وتعميق الأزمة الاقتصادية، حيث شل النشاط الإنتاجي وأغلقت المصانع، وتفشيت البطالة في الدول الصناعية، التي وصلت في منتصف عام 1932 إلى حوالي 30 مليون عاطل عن العمل من بينهم 12 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الوضع لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل تعدى حتى الدول الأوروبية نظرا لأن بورصة نيويورك تتداول فيها الأوراق المالية لجميع الشركات العالمية فبانهار بورصة نيويورك انهارت تلك الشركات العالمية والتي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للودائع لمختلف الجنسيات، ما أدى إلى انتقال الأزمة إلى الدول الأخرى خاصة الأوروبية، فانخفضت القدرة الشرائية للأعوان الاقتصادية وبالتالي انخفض الطلب الكلي والاستثمارات، لتتعمق الأزمة أكثر فأكثر.

وقد أدت هذه الأزمة إلى إفلاس 1325 بنك عام 1930 لترتفع نسبة الإفلاسات إلى 2294 عام 1931، و هذا نظرا لعدم قدرة البنوك على تلبية طلبيات الأفراد في تحويل ودائعهم إلى ذهب نتيجة فقدان الثقة في العملات.

فظهر الفكر الكينزي المنادي إلى ضرورة تدخل الدولة، وفك ربط العملات بالذهب لتنتهي الأزمة بإندلاع الحرب العالمية الثانية والتي انتهت بخروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقتصادية عسكرية وسياسية الأولى في العالم؛ و الإتحاد السوفياتي القوة الثانية، وانقسم العالم إلى قطبين، القطب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والقطب الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي.

وأعيد صياغة النظام الإقتصادي الدولي عام 1944 في مؤتمر برينتن وودز، ضمن مشروع مساعدة الدول التي أنهكتها الحرب، و ظهر على إثره صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و ذلك بهدف إعادة إنعاش اقتصاديات هذه الدول.

لقد بينت لنا هذه الأزمة مدى تأثير البورصة على الاقتصاد، إذ أدى انهيار البورصة إلى تعميق الركود الذي أصاب القطاع الزراعي وادخال الاقتصاديات الدول في كساد عميق (بول كروغمان، 2009، ص 165) انتهى بإندلاع الحرب العالمية الثانية، كما تم التغيير من اقتصاد القائم على العرض إلى اقتصاد الطلب.

### الفرع الثالث - الثورة التكنولوجية والأزمة الاقتصادية (2008-2009)

لقد حاول لويك عبادي (Loic Abadie) في كتابه الأزمة المالية 2008-2010 (2008) تفسير الأزمة الراهنة من خلال الدورات الاقتصادية طويلة المدى (لويك عبادي. 2008)، حيث قام بتحليل

المراحل الأربعة للدورة مع تبيان مؤشرات بداية ونهاية كل مرحلة، وإسقاطها على الدورة الراهنة، وسنعرض ذلك فيما يلي:

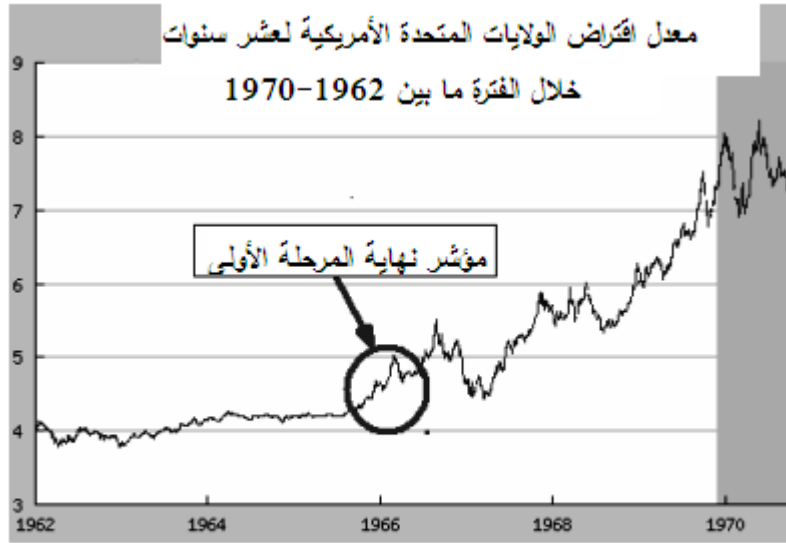
**أولاً: مرحلة البناء** (مثال ذلك الفترة الممتدة ما بين 1945/1968 في الدول المتقدمة)

تتميز في بادئ الأمر بوجود تضخم ونمو ضعيف فهي تأتي مباشرة بعد حدوث أزمة اقتصادية واجتماعية شديدة أين يبدأ الاقتصاد في الانتعاش بحذر: فالأسواق ما زالت تحت وطأة الأزمة الحادة التي مرت بها لذا فهي تكون حذرة في تعاملاتها، فيتم الاتجاه نحو الإنتاج والعمل المكثف بدل الاستهلاك والترفيه، وتستمر الأوضاع كذلك لمدة 12 إلى 20 سنة.

من بين أهم المؤشرات التي تدل على هذه المرحلة نذكر:

- حدوث أزمة في الماضي القريب.
- أسعار الفائدة تكون جد منخفضة وكذلك بالنسبة للتضخم.
- انخفاض نسبة تدين الأسر نتيجة اتخاذ إجراءات ائتمانية جد صارمة

ومن مؤشرات نهاية هذه المرحلة هو انتعاش الاقتصاد: تقاؤل الأعوان الاقتصادية وزيادة الاستهلاك، ارتفاع الأجور، ظهور فقاعات مضاربية على الأسهم، غير أن أهم مؤشر يدل على نهاية هذه المرحلة هو تسارع ارتفاع مستوى أسعار الفائدة طويلة الأجل والتي تحدد من خلال سعر فائدة اقتراض الدولة على مدى 10 سنوات، فطيلة المرحلة الأولى يعرف هذا السعر استقرار ثم ارتفاع بطيء جدا ومع انتهاء المرحلة الأولى يبدأ هذا السعر بالارتفاع بوتائر سريعة، كما يبينه الشكل رقم (4).



المصدر: لويك عبادي، ص 46 مأخوذ من FED St Louis

يمثل الشكل أعلاه معدل اقتراض الولايات المتحدة الأمريكية لعشر سنوات خلال الفترة ما بين 1962-1970، ونلاحظ من خلال هذا الشكل أنه خلال الفترة ما بين 1962-1965 عرف سعر الفائدة على المدى الطويل ارتفاع بطيء جدا لكنه منذ 1966 بدأ هذا الارتفاع يتسارع، وحسب لويك عبادي فإن هذا يدل على انتهاء المرحلة الأولى. ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الرأسمال المالي الدولي اتجه إلى الاستثمار خارج البلدان المتقدمة خلال فترة الثمانينات إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي.

#### ثانيا: مرحلة الانتعاش: تسارع التضخم (الفترة ما بين 1966/1980)

خلال هذه المرحلة تصبح الأسواق الاقتصادية أكثر تفاؤلا من المرحلة السابقة، حيث يزيد الاستهلاك وتتزايد الأجور على نحو أسرع، إضافة إلى زيادة في أسعار السلع والفائدة نتيجة الطلب الديناميكي عليها.

وبذلك فإن القيم الاجتماعية التي حكمت طيلة المرحلة الأولى (إنتاج وعمل) بدأت تترك مكانا للاستهلاك والترفيه نتيجة مستوى من التفاؤل المفرط للأعوان الاقتصادية وبدء المرحلة الثانية سيؤكد ارتفاع الأسعار الطويلة، التي تؤثر سلبا على قيمة الأسهم والسندات والعقار. وان نهاية هذه المرحلة وبداية المرحلة الثالثة مرتبطة بثلاث مؤشرات أساسية هي:

1. الصعود المفاجئ والقوي لسعر الذهب أين يكاد المنحنى أن يكون عموديا (*hausse parabolique*)

\* مؤشر "داونجونز /سعر الذهب": وهو حاصل قسمة الداونجونز على سعر الذهب، حيث إذا كان حاصل القسمة أقل من 3 فإننا في وضعية تدل على أن سعر الذهب مسعر بأكثر من قيمته بالنسبة للداونجونز وهو قريب من الذروة وينبئ على اقتراب نهاية المرحلة الثانية.

\* مؤشرات حدوث ركود اقتصادي (تراخيص البناء، مستوى البطالة، وسعر الفائدة) تكون في الأحمر.

### ثالثا: مرحلة القضاء على التضخم (*Désinflation*) (الفترة ما بين 1982/2007)

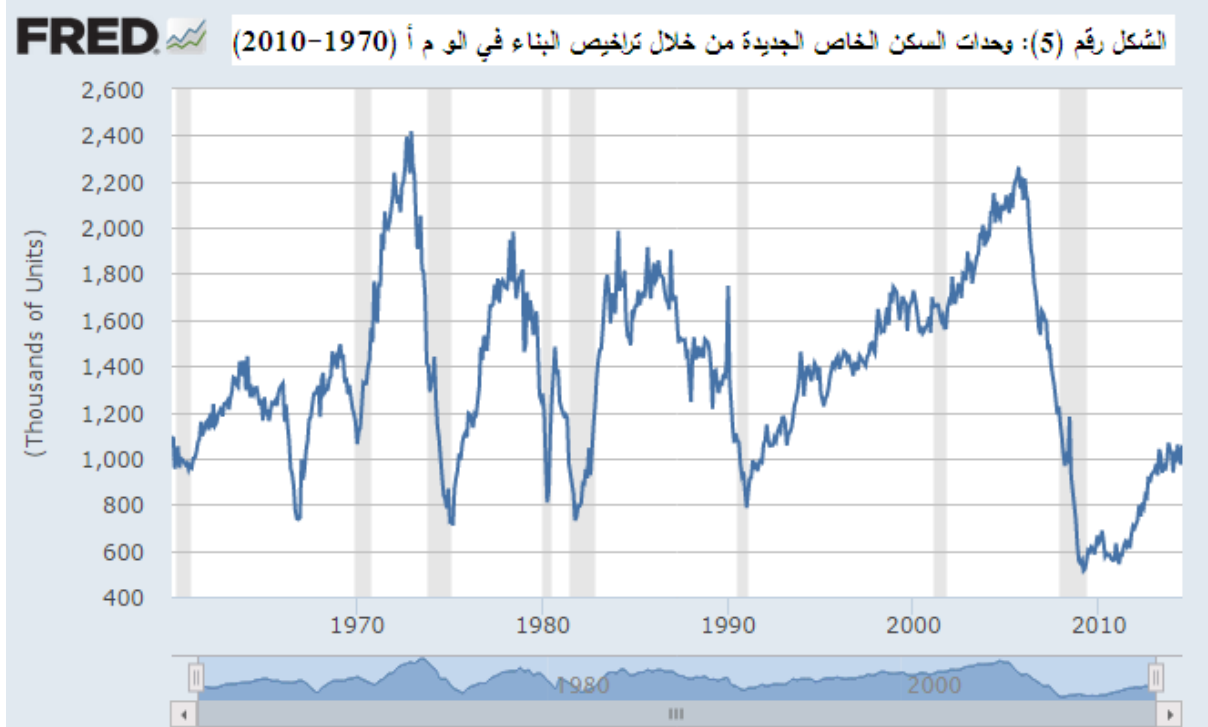
تبدأ هذه المرحلة بانهيار في أسعار الذهب والمواد الأولية متبعة بارتفاع عمودي لكل من سعر الصرف، تراخيص البناء، أسعار الفائدة ثم انخفاض في أسعار الفائدة. الطلب يصبح أقل ديناميكية فتعمل الحكومات على تخفيض الأسعار لتشجيع الاستهلاك من خلال القروض البنكية، كما تعرف مؤشرات البورصة ارتفاعا كبيرا خلال هذه المرحلة فمثلا الداونجونز ارتفع من 850 نقطة إلى 14000 نقطة خلال الفترة ما بين 1982/2007 (لويك عبادي، 2008) أما بالنسبة للتضخم فيكون في بداية هذه المرحلة مرتفعا ثم ينخفض تدريجيا؛ وتلجأ الحكومات إلى تخفيض أسعار الفائدة لدعم الاستهلاك وتحريض الاستثمار عن طريق تشجيع الاقتراض غير أن ذلك سيؤدي إلى تراكم الديون في جميع قطاعات الاقتصاد وبين مختلف الأعوان الاقتصادية، فيتضاءل حساب الخطر نظرا للتفاؤل المفرط في الاقتصاد، يجعل تصرفات الأعوان الاقتصادية غير حذرة وأكثر خطورة وتصبح السمة الأساسية لها هي المضاربة.

ومادامت الأسر قادرة على الاستدانة مرة أخرى فإنه يمكن إطالة مدة هذه المرحلة كما حدث في 2001 حين انفجرت فقاعة الانترنت. لكن المشكلة تبدأ حين تصبح الأسر عاجزة على سداد ديونها وغير قادرة على الاستدانة مجددا فتصبح نسبة القروض المشكوك في تحصيلها مرتفعة ما يؤدي إلى تكسير الديناميكية السابقة. وتدوم هذه المرحلة ما بين 10 إلى 27 سنة.

ومن بين أهم مؤشرات نهاية هذه المرحلة هو وجود فقاعات مضاربة ضخمة مصحوبة بمؤشرات الركود الاقتصادي الآتية:

**1-تراخيص البناء:** إن كانت هناك تراخيص بناء كثيرة فإن هذا دليل على الثقة الجيدة في مستقبل مزدهر أما إن لم يكن هناك تراخيص بناء فإن هذا دليل على القلق والتوتر من المستقبل، وبذلك فإن

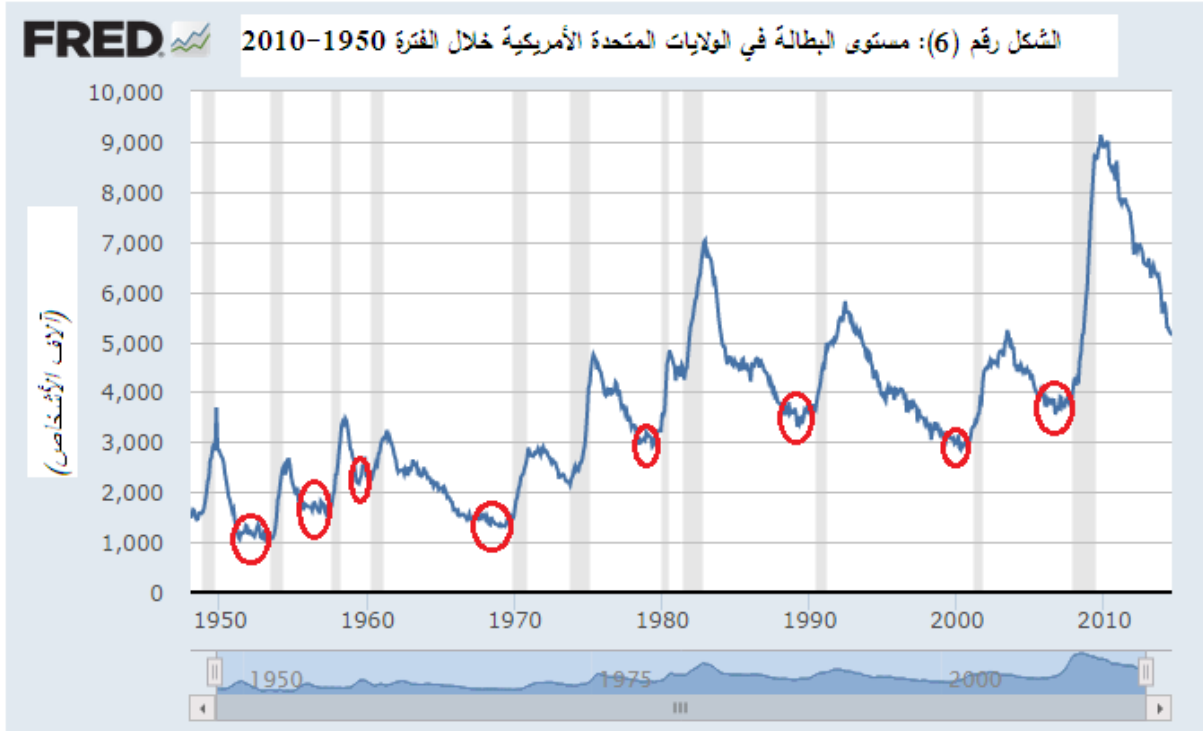
الركود يأتي دائما مباشرة بعد الانخفاض المفاجئ لتراخيص البناء بعد أن بلغت ذروتها وهذا كما يوضحه الشكل رقم (5) (لويك، 2009، ص 69)



المصدر: أبحاث سان لوي فاد، غرفة التجارة الأمريكية

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تراخيص البناء في الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفت ارتفاعا منذ التسعينيات غير أنها عرفت ذروتها سنة 2007 لتعرف بعدها انهيارا حادا نتيجة انفجار فقاعة الرهن العقاري.

**2- مستوى البطالة:** قبل كل ركود يتوقف مستوى البطالة عن الانخفاض لمدة تتراوح بين سنتين إلى 3 سنوات ثم يبدأ بالصعود تدريجيا كما هو موضح في الشكل رقم (6)، الذي يبين مستويات البطالة وفترات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1950 إلى 2014.

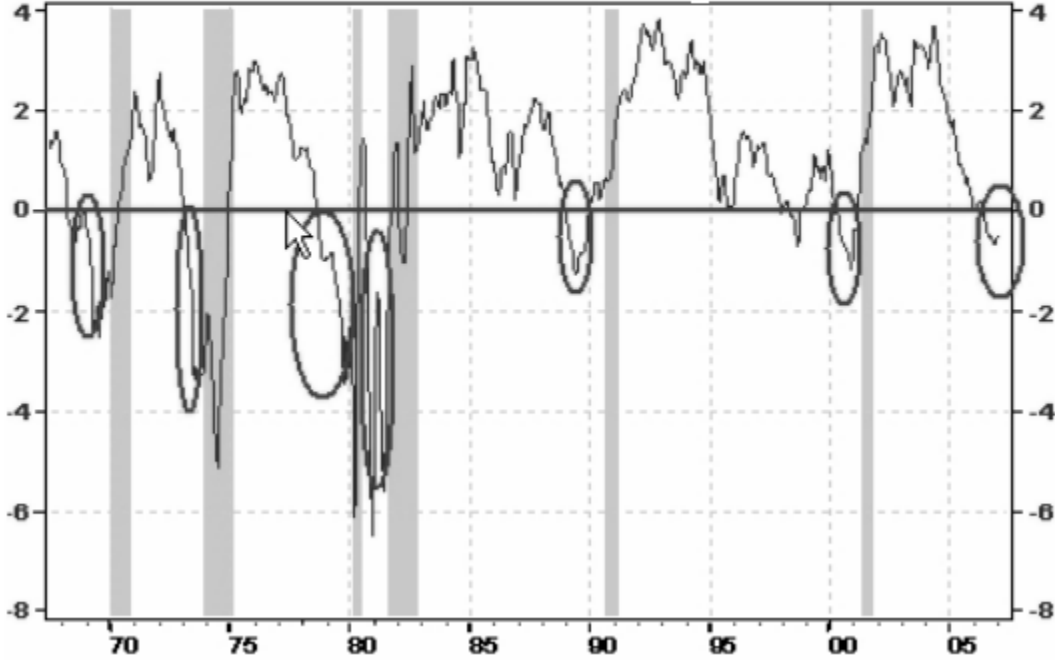


من خلال الشكّل نلاحظ بأن مستوى البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قد عرف استقراراً منذ 2005-2007 ليعرف بعدها ارتفاعاً كبيراً عرف ذروته سنة 2010.

**3- منحنى سعر الفائدة:** في الأوقات العادية يكون دائماً سعر الفائدة على المدى الطويل أكبر من سعر الفائدة على المدى القصير، لأن البنك يتحمل خطر أكبر على المدى الطويل منه على المدى القصير، غير أنه قبل فترة الركود فإن سعر الفائدة على المدى الطويل يصبح أقل منه على المدى القصير وهذا ما يسمى بانعكاس منحنى أسعار الفائدة. كما يبيّنه الشكّل رقم (7).

الشكل رقم (7) الفرق بين سعر الفائدة الطويل وقصير المدى وعلاقته بالركود الاقتصادي في م. أ

(1970-2005)



من خلال الشكل رقم (7) نلاحظ بأن سعر الفائدة طويل الأجل كان أكبر من سعر الفائدة قصير الأجل خلال الفترة مابين 2002-2006 غير أنه منذ 2007 نلاحظ انقلاب في منحنى سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة طويل الأجل أصبح أقل من سعر الفائدة قصير الأجل.

وإن تحليل مؤشرات الركود الثلاثة يقودنا إلى ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: إذا ما تحقق أحد هذه المؤشرات لوحده فهذا دليل على الدخول في ركود طفيف.
- الحالة الثانية: أما إذا تحقق اثنين فإن خطر حدوث ركود عن قريب يكون جد مرتفع
- الحالة الثالثة: وفي حالة تحقق المؤشرات الثلاثة معا فإن ركود عميق سيحدث قريبا وهذا ما حدث سنة 2007. وتكون الخطابات في هذه الحالة متفائلة جدا وذلك راجع إلى أن الحكومات ورجال الأعمال قد أخذوا بعين الاعتبار ما حدث خلال عامين أو ثلاثة فقط دون الاكتراث للمؤشرات سابقة الذكر.

#### رابعاً: مرحلة الأزمة (أزمة الائتمان والانكماش) (منذ 2007)

تعتبر أصعب مرحلة ولا تأتي إلا مرة كل 50 إلى 80 عام، نتيجة الديون المتركمة للأعوان الاقتصادية خلال المراحل الثلاث السابقة. تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسبة الأسر غير قادرة على السداد ولا يمكنها الاستدانة أكثر لتغطية ديونها المتركمة ونفقاتها نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، ما يجعل البنوك تتخذ إجراءات جد صارمة في منح القروض وذلك لحماية نفسها والإبقاء على السيولة؛ فيتباطأ نمو القروض ويدخل الاقتصاد في ركود حاد، يقل فيه استهلاك الأسر التي تضطر إلى بيع أصولها لتسديد ديونها ما يزيد من حدة الأزمة، أين يكون هناك انهيار عام للأسعار ولكل الأصول حتى أسعار المواد الاستهلاكية تعرف انخفاضاً. وهذا ما يعرف بـ"التضخم بالمقلوب".

ولم يشهد الاقتصاد العالمي مثل هذه الظاهرة منذ أزمة الثلاثينيات (تقريباً 70 سنة) حتى وان شهدت اليابان هذه الظاهرة منذ التسعينيات نتيجة أزمة الائتمان غير أن ذلك لم يتعد ليكون أزمة اقتصادية عالمية إلا بعد أزمة الرهن العقاري 2007 .

#### المبحث الثاني: العوامل المفسرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-

#### 2009)، التداعيات وأهم الإجراءات الدولية للحد منها

بعد أن تطرقنا إلى القراءة الأدبية حول أزمات الاقتصاد العالمي ودرسنا العلاقة ما بين الدورات الاقتصادية، الابتكارات التكنولوجية والمالية والأزمات الاقتصادية سنحاول في هذا المبحث دراسة أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) وأهم تداعياتها على الاقتصاد العالمي.

#### المطلب الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)

في هذا الجزء سنحاول دراسة العوامل الضمنية التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) والمتعلقة أساساً بالتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي نتيجة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وأهم أسبابها الظاهرة والمتعلقة أساساً بالاقتصاد الأمريكي.

#### الفرع الأول: جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)

ترتبط جذور الأزمة الاقتصادية العالمية 2009 بشكل وثيق بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حيث عرفت الفترة الممتدة منذ الخمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي والتي يطلق عليها عهد

"الثلاثين المجيدة" (les trente glorieuses) استقرارًا في النظام الاقتصادي الدولي، لكنها شهدت كذلك موجة من التغيرات التي أدت إلى اضطراب هذا الهدوء مرة أخرى منذ نهاية الثمانينيات، حيث أحدثت الثورة المعلوماتية تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة في طبيعة الاقتصاد العالمي -وذلك كما رأيناه في الفصل الأول-، تسارعت وتيرتها مع بداية الألفية الثالثة، أدى ذلك إلى اتخاذ أزمات الاقتصاد العالمي منحى يختلف عن سابقه، كونها أصبحت تنطلق من السوق المالية لبلد معين أو مجموعة معينة من البلدان، لتمد آثارها إلى القطاعات الأخرى مسببة بدورها أزمة اقتصادية شاملة.

فالتطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال قد لعب دورًا كبيرًا في اندماج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المالية الوطنية المختلفة، وتم دمجها في سوق عالمية مرتبطة بشبكات الإتصال الإلكترونية أين تركز فيها الرأسمال المالي، ما أدى إلى زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى أخرى، كما سهل على المستثمر متابعة التطورات التي تحدث في عشرات الأسواق المالية والمقارنة بينها، واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء خلال ثوان معدودة، حيث تم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في حساب الخطر ومؤشرات السوق، وكذلك في معالجة الأوامر وتصفية المعاملات المالية، مما ساعد على ظهور ابتكارات مالية تواكب هذه التطورات. غير أن ذلك سمح لرؤوس الأموال بالتدفق بالمليارات عبر الحدود الوطنية خلسة دون أن تتمكن السلطات النقدية من مراقبتها أو معرفة اتجاهها والحد منها والتأثير فيها، مما أدى إلى حدوث أزمات مالية كانت تنتقل من بلد إلى آخر محدثة هزات اقتصادية منذ الثمانينيات.

وسيمت التركيز على دراسة أزميتين وضحتا لنا مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الحياة الاقتصادية، ومدى عمق تلك التغيرات وارتباطها بالأزمة الحالية، وهما أزمة "وول ستريت" (Wall Street) 1987 -التي بينت لنا مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال في البورصة بسرعة تفشي الأزمة- وأزمة فقاعة الانترنت -التي لو لا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه الرأسمال المالي نحو الاستثمار في سوق العقارات لتفاقمت الأوضاع أكثر حيث أنها لم تؤثر فقط على شركات تكنولوجيات الإعلام والاتصال بل أثرت كذلك على الشركات الإنتاجية التي تبنت هذه التكنولوجيات-.

### أولاً- أزمة "وول ستريت" (Wall Street) عام 1987:

تعتبر أول أزمة مالية في الاقتصاد الجديد، كانت نتيجة إدخال تكنولوجيايات الإعلام والإتصال في عمليات البورصة، مما أدى إلى تعقد التعامل فيها وصعوبة تسيير المحافظ المالية من قبل المستثمرين الصغار، ما دفعهم إلى اللجوء إلى المؤسسات الكبيرة، وبخاصة "المستثمرين المؤسستيين" (investisseurs institutionnels) لتوظيف أموالهم. ونظرًا للابتكارات المالية ذات "الرافع المالي" (Effet de levier) المرتفع فقد زاد عدد المستثمرين في البورصة، وبذلك اشتدت المضاربة فيها بكتل مالية ضخمة زادت من حدة تقلبات الأسعار، فزادت الرسمة في كل البورصات العالمية، حيث ارتفع مؤشر "داو جونز" (Dow Jones) في بورصة نيويورك بـ 197 %، وفي بورصة فرنسا تضاعف مؤشر "الكاك أربعين" (CAC40) بـ 3.8 مرة مابين 1982-1987، ووصل مؤشر البورصة في اليابان إلى 70، بمعنى قيمة السهم تساوي 70 مرة الأرباح السنوية للشركة (لويك بالز وفيليب سبيسر، 2007، ص 493-494).

غير أن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث كما هو معروف في الاقتصاد، فإن أي قرار تتخذه السلطات النقدية في البلد سيتحول إلى معلومة يستخدمها المستثمرون في اتخاذ احتياطاتهم قبل تنفيذها -فمن يملك المعلومة مسبقاً هو من يمكنه الخروج من السوق بأرباح أو على الأقل بأقل الضرر-. ولكن ما يشهده العالم اليوم بفعل تكنولوجيايات الإعلام والإتصال هو سرعة تفشي المعلومة، وسرعة اتخاذ قرارات الشراء أو البيع التي أصبحت تتخذ أوتوماتيكياً فلم يعد من الممكن التحكم في توجه الأسواق-يجدر الإشارة إلى أن الأسواق لأجل والتي نشأت عام 1982 في بوستن هي التي جعلت الطفرة في طبيعة الاقتصاد العالمي، وأعطت الفرصة لمثل هذه البرامج لتتطور، كما فسحت المجال للمستثمرين للمضاربة نظراً للتكاليف المتدنية والأرباح الكبيرة فيها-.

وبفعل العولمة المالية فإن أي قرار يتخذ في بلد ما سيؤثر حتماً في البلدان الأخرى. وهذا ما حدث، فمع استمرار العجز في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض ألمانيا ضريبة على الأسهم في 14 أكتوبر بهدف الحد من ارتفاع الأسعار، تحولت هذه البيانات إلى معلومة تقيد أنه سيتم مواجهة ارتفاع سعر صرف المارك الألماني عن طريق تخفيض قيمة الدولار الأمريكي، بالرغم من أن هذه المعلومة لم تكن إلا اعتقاد وإشاعة حيث أن السلطات الأمريكية لم تتخذ أي إجراء لتخفيض قيمة الدولار، غير أن المضاربين قد اتخذوا هذه الإشاعة كمعلومة وفي 16 أكتوبر تم الهجوم على الدولار في سوق الصرف بـ "وول

ستريت" (wall street) أين فقد 108 نقطة، ما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية لموجودات المستثمرين الأجانب بالدولار الأمريكي، هذا ما دفع المستثمرين للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، ونتيجة لبرامج الإعلام الآلي التي تعمل بصورة آنية تم اتخاذ أوامر البيع أوتوماتيكياً، فانهارت الأسعار في أهم المراكز المالية العالمية بسرعة لم يسبق لها مثيل آنذاك، حيث عرفت أسعار الأسهم هبوطاً في أسواق كل من فرنسا ونيوزلندا واسبانيا يوم الأربعاء 14 أكتوبر 1987 لتنتقل إلى الأسواق الأمريكية بعد ذلك بساعات، ليستمر الانخفاض في كافة الأسواق حتى نهاية الأسبوع وعند الافتتاح يوم الاثنين كان الانخفاض كبيراً، حيث بلغت الخسائر 800 مليار دولار أمريكي موزعة بنسب 26%، 17%، 22%، 15% و 12% على كل المراكز المالية الآتية: نيويورك، لندن، طوكيو، فرنكفورت، وأمستردام على التوالي (عبد الغاني بن علي، 2010/2009، ص 22).

غير أن هذه الأزمة لم تستمر طويلاً لترجع المؤسسات المالية والإنتاجية إلى العمل والاستثمار من جديد، غير أن الرأسمال المالي الدولي توجه نحو الاستثمار خارج المراكز الرأسمالية أين وجد فرص ربح مغرية. وبالتحديد توجه إلى بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق وشرق آسيا. غير أنه في النصف الثاني من التسعينيات نتيجة انتعاش الاقتصاد الأمريكي -بفعل مؤسسات الاقتصاد الجديد وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف المؤسسات- عاد الرأسمال المالي الدولي للاستثمار مجدداً في نيويورك، وبخاصة في "بورصة النازداك" (Nasdaq Stock Market) والذي أدى إلى أزمة فقاعة الانترنت، 2001، كما سنوضحه فيما يلي.

وما كانت أزمة 1987 إلا إنذاراً عن أزمة في قلب الرأسمالية المالية التي تريعت على قمة الاقتصاد الرأسمالي.

### ثانياً- أزمة فقاعة الانترنت 2001:

يعتبر قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قطاعاً فتي وواعد، عرف نمواً مزدهراً مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بمرדودية تقارب 15% (فرانسوا دوبيوي وفيليب أرنو، سبتمبر 2001)، وهذا ما دفع بالمؤسسات إلى الاستثمار في هذا القطاع لجني المزيد من الأرباح. ففي عام 1998 لاحظ الأعدان الاقتصاديون أن كل من استثمر في أسهم شركات تكنولوجيات الإعلام والاتصال ك"ميكروسوفت" (Microsoft) قد حققوا أرباحاً خيالية غير مسبوقة، وحتى المؤسسات التي تبنت هذه التكنولوجيات كانت لها مردودية أكبر من تلك التي مازالت تستعمل الوسائل التقليدية، فيحين أن من بقي

حذرا ومتريدا في الاستثمار قد أبعد من السوق؛ فاندفع الجميع نحو المضاربة على هذه الأوراق المالية في بورصة النازداك متبعين مبدأ علاوة الخطر، محققين أرباحا لم يسبق لها مثيل دافعين بالأسعار نحو الارتفاع (كروغمان، 2009، ص 152/ لويك بالز وسبيسر، 2007، ص 496)

ومع نهاية التسعينيات، بدأت تتشكل فقاعة مالية في قطاع الانترنت، فمثلا نجد أن سعر أسهم كل من اي بي ام، نوكيا ومايكروسفت قد عرفت ارتفاعا كبيرا نهاية التسعينيات كما يبينه الملحق رقم 1، وقد وصلت الرسملة السوقية لمايكروسفت سنة 2000 الى 261 مليون دولار أمريكي والتي اعتبرت أكبر رسملة سوقية آنذاك فاقت شركة جنرال موتورز (لويك بالز وسبيسر، ص 499).

هذه الفقاعة كانت نتيجة عمليات المضاربة والإحتيالات المحاسبية والمالية التي جعلت قيمة المؤسسات تتضخم ليس نتيجة مردودية حقيقية بل نتيجة الفقاعة المالية التي تشكلت، وما أن تلاشت مصداقية تلك الشركات حتى فقدت الثقة في تلك الأوراق المالية وانهارت أسعارها، فأدى ذلك إلى إفلاس الشركات الافتراضية، وقد وصل أكبر احتيال محاسبي إلى 180 مليار دولار (لويك بالز وسبيسر، 2007، ص 501) أدى إلى انهيار شركة الاتصالات العالمية كوم ( télécommunication World Com) حيث فقدت الشركة 90% من قيمة أسهمها في البورصة، أدى بها إلى تغيير اسمها إلى MCI كرمز للتغييرات الجذرية التي قامت بها غير أنها في 2006 تم شراؤها من قبل (Verizon)، وبفعل "أثر الدومينو" (Effet Domino) انتقلت العدوى إلى الشركات التي تبنت هذه التكنولوجيات، إذ ما أن انفجرت الفقاعة المالية بداية القرن الواحد والعشرون حتى انهارت أسهم الانترنت بحوالي 88% منذ فيفري 2000، ولحقت بها أسهم الشركات الأخرى التي فقدت 48% من قيمتها مؤدية إلى انهيار البورصة (فرنسوا دوبوي وفيليب أرنو، 2001). كما أسفرت هذه الأزمة على الإحتيالات المالية والمحاسبية التي قامت بها بعض الشركات، كشركة انرون (Enron) أكبر شركة متعددة الجنسية للطاقة التي أشهرت إفلاسها في الثاني من ديسمبر 2001 أين وصلت قيمة أسهمها إلى الصفر بعد أن حققت أرقاما خيالية، أدى بها إلى تسريح حوالي 20.000 عامل وفقدان 200 مليار دولار أمريكي، ما أدى إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود اقتصادي دفع بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة الرئيسية، بغية تحفيز الاقتصاد للخروج من هذا الركود. وبذلك أكدت هذه الأزمة أن للثقة قيمة وأثر كبيرين في الاقتصاد الجديد القائم على المعلومات.

ولو لا اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تخفيض أسعار الفائدة وتوجيه الاستثمارات نحو قطاع العقارات لعصفت هذه الأزمة بالاقتصاد الأمريكي فالعالمي.

## الفرع الثاني - الأسباب الضمنية والظاهرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)

منذ مطلع التسعينيات عرف الإقتصاد الأمريكي تهاوتا كبيرا في مجال الإستثمار في الأوراق المالية وقروض الرهن العقاري، الذي تزايد مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وأزمة فقاعة الانترنت، ولمواجهة الكساد النسبي الذي أصاب الإقتصاد الأمريكي قم الاحتياط الفدرالي الأمريكي بتخفيض سريع لسعر الفائدة من 3.5% أوت 2001 إلى 1% أوت 2003 من أجل تحفيز الإستثمار، غير أنه تم توجيهه نحو قطاع العقارات. وقد استمر العمل بهذا المعدل لمدة أطول مما كان ينبغي.

وجراء ذلك ولتشجيع الأفراد على الاستهلاك قامت البنوك بتقديم تسهيلات كبيرة للمقترضين من الأسر، جعلت الملايين من العائلات الأمريكية تتهاوت على اقتناء العقارات من خلال قروض الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة، والتي تميزت بكونها قروض ميسرة جدا، لا تحمل أي شروط فالضمان الوحيد هو العقار في حد ذاته، إذ لم تكثر المؤسسات المالية كثيرا لنوعية المقترض وما إذا كان قادرا على تسديد القرض وخدماته، إضافة إلى أن سعر الفائدة على هذه القروض مرتبط بشكل مباشرة مع سعر فائدة الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما أن المقترض بإمكانه إعادة الإقتراض بنسبة الزيادة في العقار المرهون وبسعر فائدة متغير (فرنسوا لونغلي، 2007، ص59)، غير أن تهاوت الأسر لاقتناء عقار لم يكن بغرض شراء منزل بل كان في الأغلب لغرض المضاربة، هذا ما أدى إلى زيادة أسعار العقارات بشكل جنوني من 2001 إلى 2006 محققة بذلك نمو بلغت قيمته 12 تريليون دولار، ما جعل هذا النشاط مغريا ومربحا. إذ زادت أسعار العقار ب 100% في الولايات المتحدة الأمريكية، 127% في فرنسا، 192% في بريطانيا، 252% في إيرلندا، و327% في جنوب إفريقيا (فرنسوا لونغلي، 2007، ص57).

ولحماية البنوك والمؤسسات المقرضة لمثل هذه القروض مصالحهم، قاموا بتوريق قروض الرهن العقاري، وبيعها في السوق الثانوية، ما أدى إلى خلق فقاعة لقيم العقارات الأمريكية، وهكذا تم إهمال تقييم الخطر والنتائج المترتبة عليه وتجاهل القوانين التي يركز عليها الإقتصاد.

وبما أنه تم العمل بمعدلات الفائدة المنخفضة لمدة أطول مما ينبغي، فقد ضغط ذلك على قيمة الدولار، فاضطرت السلطات الأمريكية إلى رفع أسعار الفائدة في منتصف عام 2006، لترتفع معها فوائد الرهن العقاري وأعباء الديون على المقترضين من الأسر ذوي الدخل المحدود. ومع بداية 2007 أعلن 12 مليون من أصل 20 مليون أسرة عدم قدرتهم على تسديد قيمة القرض، فحجزت البنوك عقاراتهم وعرضتها للبيع. ومع تزايد الأسر العاجزة عن التسديد زاد عرض تلك العقارات من دون وجود مشتريين، ما أدى إلى تدهور أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار سوق الرهن العقاري فيها؛ لانتشر حالة عدم الثقة بين كل البنوك والمؤسسات المالية، لتعم كل الأعوان الاقتصاديين.

ويفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال وسياسات التحرير المالي، فإن سندات القرض العقاري الأمريكي ذات القيمة المجهولة كانت تتداول في الأسواق المالية العالمية؛ وما أن انفجرت أزمة قطاع العقار في السوق الأمريكية، حتى فقدت القروض الخاضعة للتوريق قيمتها، وانتشرت حالة عدم الثقة في النظام المالي الأمريكي فالعالمي، ما دفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، مؤدية إلى تدهور قيمة الأوراق المالية وانهيار الأسواق المالية العالمية. لتتحول إلى أزمة مالية عالمية منذ 2008 هزت أركان النظام المالي العالمي، فجمدت البنوك عمليات الإقراض حتى للمؤسسات السليمة، وبذلك تم تعطيل عجلة النمو الاقتصادي وانسحاب رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة، مسببة إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية التي اضطرت إلى إغلاق معاملها وإشهار إفلاسها ابتداءً من السادس الأول من 2009؛ وامتداد كل هذه الآثار إلى جميع القطاعات الاقتصادية، أدى إلى تبلورها في شكل أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل.

ومما سبق يمكن استنباط أهم أسباب الأزمة وعوامل تفشيها دولياً، والتي تم تقسيمها إلى أسباب ظاهرة -لها علاقة مباشرة بالفقاعة العقارية- وأسباب ضمنية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي، والتي أدت إلى تفشيها عالمياً.

#### أولاً- الأسباب الظاهرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009)

من بين الأسباب الظاهرة التي أدت للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالفقاعة العقارية ما يلي (بديعة لشهب، 2010، ص 67-68/ فرانسوا موران، 2009، ص 5-7):

1. التوسع في تقديم القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة خلال الفترة 2001-2006 ، ما أدى إلى عدم توزيع مخاطر القروض البنكية المتعلقة بمخاطر عدم القدرة على السداد ومخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

2. عملية التوريق والابتكار المالي: ظهر التوريق منذ سبعينيات القرن الماضي لغرض التحوط من مخاطر أسعار الفائدة وسعر الصرف المتغير، ويرتكز على تجزئة القرض (الأصل القاعدي) إلى مجموعة من الأصول المشتقة تتداول في السوق المالية، وبذلك ينتقل الأصل القاعدي من ميزانية البنك إلى المحفظة المرجعية (خارج الميزان)؛ غير أن الابتكار المالي في هذه العملية يكمن في تقسيم المحفظة المرجعية إلى عدة أجزاء تدعى شرائح، يتضمن كل منها مستوى معين من المخاطر: الشرائح الدنيا (نجد فيها الخسائر المتوقعة للمحفظة المرجعية، وليس لحاملها المطالبة بالدخل) الوسطى والممتازة (أقل الشرائح مخاطرة ولحاملها الأولوية في الدخل المتولد عن سداد أقساط الدين) (ضياء مجيد الموسى، 2010 ، ص 13)

ولقد قامت البنوك والمؤسسات المالية المقرضة للرهون العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة بتوريق 81% من هذه القروض. وقد قسمت هذه الأوراق إلى فئتين: فئة سينيور (Senior) والتي لها الأولوية في السداد، وفئة جونيور (Junior). حيث قدمت وكالات التصنيف الائتماني للفئة الأولى نقطة "AAA" والتي تعني أنها أوراق مالية ممتازة رغم كونها منبثقة من أصل مشكوك فيه.

3. ارتفاع أسعار الفائدة بشكل فجائي في أوت 2006 من 1% إلى 5% عام 2007، أدى إلى ارتفاع قيمة أعباء الديون، ما دفع الكثير من ذوي الدخل المحدود إلى إعلان عدم قدرتهم على السداد.

4. تشكل الفقاعة العقارية: يقصد بظاهرة الفقاعة ارتفاع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، ويحدث هذا حينما يكون القصد من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار طويل الأجل، حيث لاحظ "روبرت شيلر" (Robert Shiller) أن الفقاعة المالية ما هي إلا عبارة عن هرم بونزي طبيعي (بول مروغمان، 2009، ص 154)، حيث بالإمكان تحقيق أرباح طالما هناك القدرة على الامتصاص، لكن السوق ليس بإمكانها استقطاب رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح إلى ما لانهاية، وعليه يصبح انهيار الأسعار مسألة وقت فقط، ومرتبطة بالاتجاه الكثيف لبيع تلك الأصول دون وجود مشتريين، فتبدأ حالات

الذعر في الانتشار لتترجم بانهيار الأسعار في السوق المالية وامتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي. ولقد تشكلت الفقاعة العقارية نتيجة الثقة العمياء في الاقتصاد، التي جعلت الأعوان الاقتصاديين يؤمنون بأن الأدوات والتقنيات الحديثة يمكنها التنبؤ بتلك المخاطر وبالتالي تفاديها، غير أن واقع الحال أثبت عكس ذلك.

### ثانيا- الأسباب الضمنية للأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)

والتي لها علاقة وطيدة بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وتمثل أهم عوامل تفشي الأزمة عالميا، يمكن ذكرها فيما يلي (منصوري عبد الله، 2009، ص 2-3 / عمروش أحسن 2009 ص 11) :

1. التناقض الموجود في النظام المالي العالمي بين تطبيقاته العالمية وتشريعاته المحلية، نتيجة النمو السريع للأدوات المالية في الآونة الأخيرة، دون أن يقابلها تغييرات في التشريعات التي تضبط التعامل بهذه الأدوات.

2. عدم استناد النظام المالي على قاعدة من الأصول بقدر استناده على أهرامات من الديون التي دعمتها الابتكارات المالية والتطور التكنولوجي، خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

3. انفصال الدائرة المالية عن الدائرة الحقيقية: نتيجة للتحرير المالي وإتباع السياسات الانكماشية التي من شأنها تشجيع الاستثمار المالي قصير الأجل، وبالتالي لم يعد الإدخار يوجه للإستثمار الحقيقي طويل المدى بقدر توجهه نحو استثمارات المحفظة المالية، أين غدت الأدوات المالية سلعا بحد ذاتها تسعر في الأسواق المالية، وصارت المبادلات الحقيقية تمثل أقل من 2% من حجم المبادلات ما بين البنوك-ففي 2005 وصل حجم المبادلات ما بين البنوك فيما يخص الاقتصاد الحقيقي (سوق السلع والخدمات) إلى 44800 مليار دولار أمريكي ما يمثل 2% فقط أما فيما يخص الاقتصاد الرمزي (الأسواق المالية) فقد وصل حجم المبادلات فيها إلى 2024800 مليار دولار أمريكي، أين تحتل سوق المشتقات المالية المرتبة الأولى بحوالي 1406900 مليار دولار ما يمثل 68% من حجم المبادلات ما بين البنوك وهذا ما يفسر لنا انهيار النظام المالي العالمي إثر انفجار فقاعة العقارات في سوق الرهن العقاري الأمريكية (جاك أتالي، مجلة ماريان 2008، ص 17)-.

فمنذ أواخر الستينات إلى أوائل السبعينات أخذت معدلات نمو الاستثمار في التراجع أين أخذ الاستثمار في الأوراق المالية يحل محل الاستثمار المنتج، فأخذت معدلات نمو الاستثمار المالي تفوق

معدلات النمو الحقيقي. وأخذ جوهر الأزمة يتمثل في ظهور فائض في الادخار عن الاستثمار (فؤاد مرسي، ص 369).

4. الإحتيالات المالية واحتكار القلة: يقول "شارل كندلبرغر" (Charles Kindleberger): "أن النزعة إلى الإحتيال تتطور بتطور النزعة إلى المضاربة، والتي وصلت إلى أقصاها خلال السنوات القليلة الماضية متجاوزة بذلك القوانين والأخلاق" (ألبن ميشال، قاموس الاقتصاد، 2007، ص 286). فالمضاربة تؤدي إلى خلق نوع من الإحتيالات غالبا ما تنتهي بحدوث أزمات مالية حادة، وهذا ما أوضحتها الأزمة الراهنة، فتقديم نقطة "أأأ" (AAA) لأصول مشتقة منبثقة من أصل قاعدي مشكوك فيه، لا يدل إلا على تواطؤ وكالات التصنيف الائتماني مع البنوك المقرضة لهذا النوع من القروض الرديئة. وما كان هذا ليحدث لو لا احتكار فئة قليلة من المؤسسات عملية التصنيف الائتماني وتقديم تلك النوعية من القروض. - توجد ثلاث مؤسسات تنقيط عالمية تحتكر عملية التصنيف الائتماني هي: موديز (Moody's)، ستاندار اند بوروز (Standard & Poor's) و فيتش رايتينغز (Fitch Ratings) هذه المؤسسات الثلاثة تحتكر أكثر من 90% من عملية التنقيط هذا ما جعل عملية التواطؤ مع المؤسسات المالية سهل، ونجد أن موديز وستاندار اند بوروز تحتكر الأغلبية المطلقة-

5. اختلال التوازن بين العمل ورأس المال: يعتبر العامل الأساسي في أزمات العولمة المالية، وهذا راجع إلى إدخال التكنولوجيا والتحول التقني ضمن نطاق سيطرة رأس المال، إذ أصبح الإنفاق الرأسمالي الإستثماري في ميدان التكنولوجيا يؤدي إلى تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج وبخاصة عنصر العمل، ومع عدم قدرة السوق على استيعاب كل المنتجات إلى ما لا نهاية - ما لم يكن هناك تدني مستمر للأسعار - وبالتالي تراجع معدلات العائد المنتظر، ما يعني تراجع في قيمة رأس المال من خلال انخفاض ما يحققه، وللمحافظة على قيمة هذا الأخير ومتطلبات المساهمين الجدد، وجب تقليص عدد العمال -والذي يعتبر أسهل لأنه توجد عدة طرق لذلك - أو تقليص الأجور - من الصعب على المؤسسة تقليص أجور العمال نظرا للنقابات العمالية - أو الإثنيين معا. هذا الإخلال أدى إلى حدوث نقلة نوعية في طبيعة الإقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ما دفع بأغلبية المستثمرين إلى الاستثمار في الأسواق المالية.

## المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة (2008-2009) على الاقتصاد

### العالمي

إن الأزمة المالية العالمية لـ2008 والتي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، سرعان ما انتشرت في جميع بورصات العالم - نتيجة للتداخلات والتشابكات بين فروع الإقتصاد من جهة و بين إقتصادات مختلف الدول من جهة أخرى- وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل في حداثها وسرعة انتشارها، تمثلت تجلياتها في:

1. تدهور التجارة الدولية بحوالي 12% سنة 2009 لتعود إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2006 (تقرير منظمة التجارة العالمية 2010) وذلك كما يبينه الشكل في الملحق رقم (2).
2. إفلاس وانهيار واستحواذ بنوك وشركات ومؤسسات مالية عالمية عريقة (زايد عبد السلام ومقران يزيد، ص13-15) ، أهمها:

- صندوق التحوط "بير ستيرنز" (Bear Stearns Companies) الذي سجل في 20 جوان 2007 خسائر وخيمة كادت أن تؤدي به إلى إشهار إفلاسه لولا تدخل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بحوالي 29 مليون دولار لمنع ذلك (فرانسوا لونغلي، ص 28). وفي 17 مارس 2008 تم شراؤه من قبل البنك "جي بي مورغان تشايز" (JP Morgan Chase) بقيمة 236 مليون دولار.

- فيفري 2008 تم تأميم البنك البريطاني "نورثون روك" (Northern Rock) بعد أن لم تكفه المساعدات المالية التي قدمت له من طرف البنك البريطاني، والذي كان يحتاج إلى حوالي 50 مليار أورو .

- في 7 سبتمبر 2008 تم إنقاذ "فريدي ماك وفاني مي" (Freddie Mac et Fannie Mae) من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بقيمة 200 مليار دولار، وبعد 10 أيام تم انهيار أكبر شركة تأمين أمريكية (American International Group) (تعمل في أكثر من 130 دولة ولديها 106 مليون عامل) والذي تم تأميمه بنسبة 80%. غير أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سمح بإنهيار بنك "الأخوة لهمان" (Lehman Brothers) في 15 سبتمبر 2008 - يعتبر رابع أكبر بنك إستثماري في أمريكا يرجع تاريخ تأسيسه إلى 1850، والذي إستطاع تجاوز أزمة الكساد الكبير 1929، له دور كبير

في مجال التمويل العقاري- واثرا انهياره انهارت بورصة وول ستريت وتراجعت البورصات في أوروبا بشدة.

• في 1 أكتوبر أعلنت "مجموعة سيتي" (Citigroup) عن فقدان 5.9 مليار دولار من قيمة أصولها، كما أعلنت السلطات البريطانية تأمين أكبر 8 بنوك في المملكة وذلك بقيمة 50 مليار دولار أمريكي (سانمرتن أوليفي وبوست فرانسوا، 2009، ص 8).

• في 19 جانفي 2009 تم دمج أكبر بنك بريطاني (Halifax-Bank of Scotland) مع مجموعة "لويدز البنكية" (Lloyds Banking Group) بمساعدة السلطات البريطانية، وأيضا انهيار "بنك واشنطن" (Washington Mutual) وبيعه لمؤسسة "جي بي مرغان" (Jp Morgan) مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي.

3. هذه الأزمة أدت أيضا إلى تعطيل عجلة الصناعة خاصة صناعة السيارات والحديد والصلب. ففي الولايات المتحدة الأمريكية عرفت مبيعات هذا القطاع عام 2008 انخفاضات إلى أدنى المستويات منذ ربع قرن، إذ عرفت "فورد" (Ford) انخفاض بنسبة 2.2%، و"جينرال موتورز" (General Motors) بـ 4.5%. أما في أوروبا فقد سجلت انهيار المبيعات لهذا القطاع بـ 15% في المتوسط، ما أدى إلى تسريح العمال في عدد من كبار المستثمرين في هذا القطاع: "رونو" (Renault) تم تسريح 6000 عامل، كذلك "فولفو كارز" (Volvo Cars) 6000 عامل، و"دايمر" (Daimler) طرد حوالي 3500 عامل، وفي اليابان سجلت تسريح حوالي 1700 عامل من شركة "نيسان" (Nissan). هذا ما أدى إلى تراجع الاستثمار في البلدان المتقدمة بأكثر من 3%، إضافة إلى انسحاب رؤوس الأموال منها.

4. ارتفاع مستوى البطالة عالميا، والتي بلغت أرقاما قياسية منذ 2008، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تم تسريح 240.000 عامل في عام 2008 ليرتفع عام 2009 إلى 27 مليون شخص، ويصل بذلك مستوى البطالة العالمي إلى أعلى مستوياته حوالي 200 مليون شخص عاطل عن العمل. لتزيد بذلك نسبة الفقر في العالم بمعدل 64 مليون شخص نهاية 2010، كما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد العالمي 2010.

5. تباطؤ النمو الإقتصادي على المستوى العالمي والذي وصل إلى 3% سنة 2013، كما يبينه الجدول الموالي حسب تقارير الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (2010، 2012 و 2014):

الجدول رقم (1): معدلات النمو الاقتصادي في العالم للفترة ما بين 2008-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	معدلات النمو الإقتصادي
3.0	3.2	3.9	5.3	0.5	3.4	الإقتصاد العالمي
1.3	1.4	1.6	3.2	2.0-	1.0	الدول المتقدمة
4.7	5	6.2	7.5	3.3	6.3	الدول الناشئة

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية حول الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي للسنوات 2010، 2012 و 2014 .

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن الدول الناشئة قد حققت أداء أفضل من الدول المتقدمة، سنوات بعد تفشي الأزمة الاقتصادية.

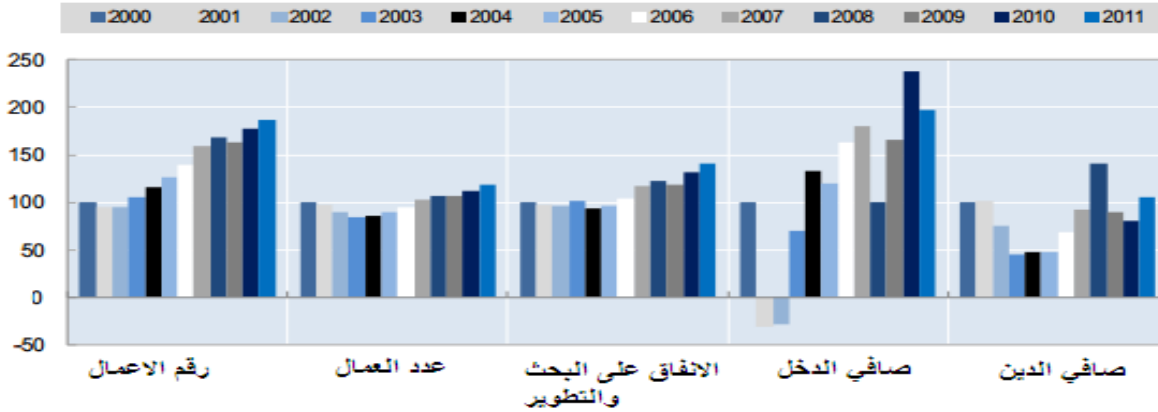
6. انخفاض أسعار المواد الأولية وبخاصة أسعار النفط الخام، حيث تراجعت أسعاره إلى 40 دولار أمريكي في جانفي 2009 بعد أن بلغ أعلى مستوياته 140 دولار أمريكي في جويلية 2008 .

7. إرتفاع الدين العمومي في العالم بشكل رهيب، خاصة في البلدان المتقدمة، حيث وصل الدين العمومي في نهاية 2009 إلى 35.1 تريليون دولار أمريكي، أدخل دول الاتحاد الأوروبي في أزمة دين عمومي رهيبه تهدد وحدة عملتها منذ 2010 (فرانسوا موران، ص 21)

8. رغم هذه النتائج السلبية التي تم تسجيلها منذ 2008، غير أن قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال قد استطاع تخطي هذه الأزمة، وسجل نتائج جد مرضية على العموم، وبخاصة شركات الانترنت التي تحتل المراتب الأولى من حيث النتائج المحققة، بخاصة بعد إيصال الهاتف الذكي بخدمة الجيل الثالث. فقد سجلت الشركات الأكثر نجاحا في هذا القطاع معدل نمو سنوي يقدر بـ 6% لرقم الأعمال ما بين 2000 و 2011، كما أن خدمات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال سجلت نمو إنتاج ما بين 5-10% عام 2012 وأظهرت أداء أفضل من الصناعة المانوفاكنتورية لهذه التكنولوجيايات. كما عرف هذا القطاع استقطاب معتبر للعمالة، حيث أن الشركات الكبرى في هذا القطاع سجلت استقطاب حوالي

14 مليون عامل عام 2011، ما يمثل زيادة بأكثر من 6% مقارنة مع 2010. والشكل رقم (8) يوضح لنا ذلك (حسب ما جاء في التقرير السنوي حول تكنولوجيات الاعلام والاتصال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE 2012).

شكل رقم (8): تطور أداء أكبر 250 شركة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال مابين 2011/2000



المصدر: تقرير حول توقعات اقتصاد الانترنت لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2012

من خلال الشكل رقم (8) نلاحظ أن قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال يعتبر قطاع واعدًا لتخطي الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وإعادة الانتعاش للاقتصاد العالمي، وبخاصة شركات الانترنت التي تعتبر عنصرا مهما وأساسيا للنمو في الاقتصاد الجديد.

9. نظرا للتبعية التي تعاني منها دول الجنوب والتي جعلتها تتأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية التي تحدث على الصعيد العالمي، كان هناك آثار سلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ليس فقط على البلدان المتقدمة بل حتى على اقتصاديات دول الجنوب، وذلك بصفة مباشرة: نتيجة عشوائية العولمة وإفلاس الشركات متعددة الجنسية -الذي جعلها تتخذ إجراءات في مختلف البلدان التي تستثمر فيها، كتسريح العمال وإغلاق بعض من مصانعها- وكذلك نتيجة هبوط المواد الأولية التي تعتبر مصدر دخلها الأساسي. وبطريقة غير مباشرة: من خلال التجارة الخارجية لها، حيث أدت هذه الأزمة إلى اضطراب الأسواق المالية الناشئة، نظرا لتدفقات رؤوس الأموال الكثيفة وارتفاع أسعار العملات مما زاد من مخاوف الانخفاض المفاجئ والسريع للعملات، وبخاصة الريال البرازيلي والروبية الهندية.

فمثلا شهد الإقتصاد الصيني تباطؤ في معدلات النمو (9% في 2008 مقابل 13% في 2007) كذلك الإقتصاد الهندي (7.3% في 2008 مقابل 9.3% في 2007)، وبلدان أمريكا اللاتينية (4.2%

في 2008 مقابل 5.7% في 2007) والذي كان مقرونا بالضغوطات الاقتصادية المتزايدة والتقلبات المالية. كذلك كان الحال بالنسبة للدول الأفريقية حيث كان هناك تباطؤ في معدل النمو (5.2% في 2008 مقابل 6.2% في 2007، مع إرتفاع في معدل التضخم بوتيرة رقمين سنة 2008 (10.1%) بعد أن شهد حالة من الإستقرار (6.3%) ما بين 2006 - 2007. أما الجزائر وكدولة مصدرة للنفط (بنسبة 97% من إجمالي صادراتها)، لم تكن في منأى عن تداعيات هذه الأزمة حيث أن الزيادة المطردة في عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، ومادامت 98% من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار، بينما 50% من الواردات تقيم بالأورو، فإن النتيجة ستكون تراجعاً حاداً في مداخل الإقتصاد الوطني من العملة الصعبة.

### المطلب الثالث: أهم الإجراءات المتخذة دولياً للحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية

#### العالمية الراهنة (2008-2009)

لقد تضافرت الجهود الدولية بخاصة في البلدان الأكثر تقدماً لإيجاد حلول مشتركة لتداعيات الأزمة منذ نشوبها، إلا أن ذلك لم يمنع من تراجع البورصات العالمية وتوسع الأزمة وامتدادها إلى جميع القطاعات في كل أنحاء العالم، لأن جل الحلول التي قدمت خلال السنوات الأولى للأزمة (2007-2009) كانت حلولاً مؤقتة، تجلت في ضخ السيولة في شرايين الاقتصاد لمحاولة إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة التي أدت لتلك الأزمة. وبذلك توجب أن تأخذ الحلول المقدمة بعين الاعتبار الأسباب الضمنية للأزمة لا الظاهرة منها.

وقد تم عقد العديد من الإجتماعات بين الدول بخاصة دول العشرين لإيجاد حلول مشتركة لتداعيات الأزمة ووقف تعمقها نحو الأسوء، ومن بين هذه الاجتماعات نذكر (ضياء مجيد الموسوي، 2010، ص 107-127 / فرانسوا موران، 2009، ص 16-18):

1- اجتماع واشنطن (Washington) في 15 نوفمبر 2008 يعتبر أول اجتماع لمجموعة العشرين بعد تفشي الأزمة حيث قام على تشخيص أسباب هذه الأزمة ومناقشة الإجراءات المتخذة واللازم إتخاذها في أقرب وقت ممكن، مع طرح المبادئ المشتركة الخاصة بإصلاح الأسواق المالية، والإلتزامات تجاه الإقتصاد العالمي. أين أرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى تجاهل تقييم الخطر من قبل الأعوان

الاقتصادية العاملة في السوق، مع رغبتهم في الحصول على عوائد أكبر بإستعمال رافع مالي مبالغ فيه. وقد تم إقرار تنظيم الحوافز المقدمة للأعوان الإقتصادية كالقواعد التي تحكم المكافآت؛ غير أنه تم رفض فكرة إنشاء سلطة عليا لضبط النظام المالي الدولي، وذلك لإعفاء الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الصناعية الكبرى من مسؤولياتها في الأزمة.

2- إجتماع لندن (London) في 02 أفريل 2009، و على إثره تم إنشاء مجلس للإستقرار المالي الذي وكلت إليه مهمة وضع القواعد التنظيمية الدولية المتعلقة بالأسواق والأدوات المالية، والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية؛ وكان أول إجتماع لهذا المجلس في 15 سبتمبر 2009، للتحضير لإجتماع المجموعة العشرين الذي سيقام في بيتسبرغ.

وما يثير الإنتباه في هذا الإجتماع هو عدم ذكر كلمة بنك في البيان الطويل الذي خرجت به المجموعة، إلا مرة واحدة وذلك لإظهار الدعم الواسع الذي قدمته هذه الدول للقطاع البنكي لإستعادة النمو؛ وهذا رغم ما لعبته هذه المؤسسات المالية من دور هام في إنفجار الأزمة (عن طريق التوريق، وتهميش تقييم المخاطر).

3- إجتماع بيتسبورغ (Pittsburg) 29 سبتمبر 2009، تم الخروج من هذا الاجتماع بمعايير عامة (غير دقيقة) تنص على تنظيم أسواق المشتقات المالية و على مراجعة المعايير الخاصة برأسمال الخاص للبنوك والمكافآت، مع ترك المجال مفتوح أمام الدول في ضبط تلك المعايير. كما أقرت زيادة حصص الدول الناشئة (ممثلة بالصين، الهند، والبرازيل) في حق التصويت في صندوق النقد الدولي بـ 5% ما يعزز مكانة هذه الدول في الإقتصاد العالمي.

وما نلاحظه في الإجتماعات الثلاثة للمجموعة أنه لم يتم طرح قضية إخلال توزيع القيمة المضافة للمساهمين الجدد على حساب أجور العمال التي لم تعرف زيادة كما عرفته رسملة السوق (فرانسوا موران، 2009، ص 19/ ميشال هوسون، 2009، ص 19).

4- إجتماع تورونتو (Toronto) في 26 جوان، والذي تمت فيه مناقشة مشكلة البطالة والدين العمومي كما تم رسم خطة تمهيدية لعملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين، حيث جاء في تحليل الصندوق لهذه العملية حسب تصريح الرئيس السابق للصندوق دومينيك ستروس كان (Dominique Strauss-Kahn) بأن الإجراءات الجماعية بإمكانها رفع إجمالي الناتج المحلي العالمي مما يؤدي إلى

زيادة فرص العمل وتقليص نسبة البطالة والفقر (دفتر صندوق النقد الدولي 24 أبريل 2010، ص 2) ، و تتبثق من هذه العملية 3 آليات: حتمية ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان المتقدمة، دعم الطلب المحلي، وإجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو.

5- اجتماع واشنطن (Washington) في أبريل 2011، تم الخروج منه بمبادئ توجيهية تستند عليها دول مجموعة العشرين لتقييم المتبادل لسياساتها الاقتصادية وذلك لمعالجة الاختلالات الكبيرة و دعم أهداف النمو. وتعتبر هذه المبادئ بمثابة جزء من برنامج عمل أوسع حيث قالت لاغارد (Christine Lagarde) في هذا الصدد: " إن الاتفاق على المبادئ التوجيهية كان خطوة كبيرة على الطريق نحو وضع السياسات الصحيحة؛ وتتمثل المؤشرات التي تستند عليها في: الدين العام وعجز المالية العامة، معدل الادخار الخاص والرصيد الخارجي؛ وسيتم تقييم هذه المؤشرات وفق كل بلد غير أنها ستطبق بصرامة على اقتصاديات البلدان السبع الكبرى والتي لها تأثير كبير في النظام المالي العالمي. أما فيما يخص النظام النقدي الدولي ركزت المجموعة على : تقلب التدفقات الرأسمالية، ادارة السيولة، دور حقوق السحب الخاصة وتعددية عملات الاحتياطي (نشرة صندوق النقد الدولي 16 أبريل 2011).

من خلال ما سبق نلاحظ أن حل الحلول التي قدمت للأزمة خلال السنوات الأولى كانت حلول مؤقتة تجلت في ضخ السيولة في الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الحكومي، بغية دعم وإنعاش الأسواق المالية مع إعادة الثقة فيها، على سبيل المثال نذكر برنامج السيولة للتجارة الدولية (Global Trade Liquidity Programme) الذي تم تنفيذه بدءاً من 31 جانفي 2010، وعلى إثره تم ضخ 1 مليار دولار لدعم التجارة الدولية، ليقرب بذلك إلى ثلاث مليار دولار.

غير أن تعمق الأزمة وإطالها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية جعل الدول تهتم بموضوع البطالة والدين العمومي الذي أدت إليه تلك التدخلات - فمن غير المنطقي التركيز على الجانب المالي مع إهمال المشكل الحقيقي للأزمة، وهو إخلال التوازن بين العمل ورأسمال وعدالة توزيع القيمة المضافة- ولإعادة الانتعاش للاقتصاد العالمي يستلزم العديد من الإصلاحات الجذرية. ولقد أثيرت في هذا المجال ثلاث نقاط أساسية من قبل مجموعة العشرين وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي (بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في 24 أبريل 2010):

• إصلاح القطاع المالي:

لقد تم اتخاذ إجراءات لتقوية التنظيم والرقابة في القطاع المالي ودعم الإنعاش الإقتصادي ملائمة لكل بلد، وذلك حسب درجة إندماجه وهيكله الصناعي، بشرط ألا تؤثر على البلدان الأخرى، لتغطية أعباء الدعم الحكومي الإستثنائي، والحد من المخاطرة المفرطة، والمساهمة في تشجيع تكافؤ الفرص مع الإنتقال من مجرد وضع المعايير إلى وضع القواعد وتطبيقها، لكي تكون الجهود موحدة ومتناسقة.

• إصلاح صندوق النقد الدولي:

لقد تمت مناقشة السبل الكفيلة بتحسين فعالية أعمال الرقابة والوقاية من الأزمات، وتحسين شبكة الأمان المالي العالمية بالإستناد إلى حوافز سليمة غير مبالغ فيها، واستعادة حركية مشروعية النظام المالي والنقدي العالمي، من خلال وضع قواعد لتقييم أسعار الصرف وأسعار الفائدة على المدى القصير، والتخلي عن سيادة معيار الدولار مقابل سلة من العملات، وإشراك جميع الدول لمواجهة تحديات التنمية المستدامة والفقر واللاتكافؤ (فرانسوا موران، 2009، ص 19). كما تمت مراجعة الحصص العضوية إذ أقرت زيادة في الحصص بنسبة 100%، وذلك لتعكس تطورات الوزن الإقتصادي لكل بلد عضو، وخاصة منها البلدان الصناعية الحديثة وعلى رأسها الصين، الهند، البرازيل وروسيا، وتعتبر هذه الزيادة الأولى من نوعها، كما ستكون هناك إصلاحات هيكلية خاصة بالإدارة العليا، والمشاركة الوزارية، وحجم المجلس التنفيذي، وما هذا إلا دليل على الأهمية النسبية التي تتخذها بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي.

• عملية التقييم المتبادل لدول مجموعة العشرين: وذلك من خلال عملية تقييم السياسات الحالية لدول

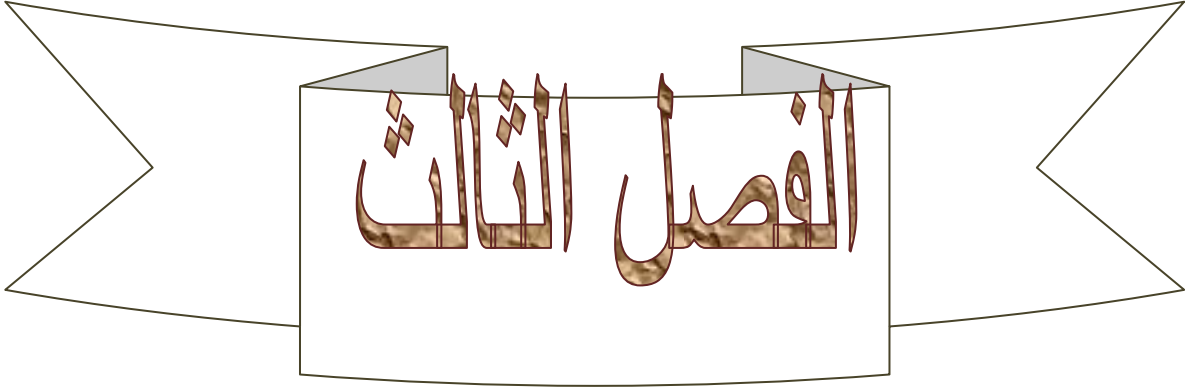
مجموعة العشرين لمعرفة إن كانت تدعم الإستئناف بصفة متكافئة أم لا، مما سيساعد على توجيه الأعضاء نحو نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للإستمرار وبشكل متناسق.

كما أقر الصندوق على مواصلة جهوده للوصول إلى أهدافه الرامية إلى تحقيق الإستقرار والتوازن في الإقتصاد العالمي، والعودة إلى إنشاء فرص العمل، والتوصل إلى إستقرار الأسعار مع تجنب الحمائية بكل أنواعها.

## خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق نستنتج أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لا تعدو كونها أزمة نظام كسابقتها -أزمة 1873-1895 والتي كانت نتيجة الثورة الصناعية الأولى الناتجة على استعمال الآلة البخارية والسكك الحديدية، وأزمة 1929 نتيجة الثورة الصناعية الثانية الناتجة عن استعمال محرك البنزين، الكهرباء والسيارات- ناتجة عن الدورة الاقتصادية الرابعة طويلة المدى، والتي كانت نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. فكما كان عليه الحال بالنسبة للدورة السابقة في ترسيخ عهد البترول فان هذه الأزمة سترسخ عهد التكنولوجيات الجديدة وذلك كما جاء في كتاب الثورة الصناعية الثالثة لجيريمي رفكين (Jermy Rifkin). وعليه فإن الأزمة ما هي إلا إعلان عن قرب نهاية الدورة الاقتصادية وإن الابتكارات التكنولوجية والمالية السبب الرئيسي في حدوثها والحل للخروج منها. وتعتبر الحكومات القائد الأساسي لهذه الابتكارات والمحفز لها حيث تستطيع تشجيع الابتكار من خلال قوتها الشرائية (مارك دودجسون و ديفيد جان (2014)، ص 73). وبذلك يمكن إيجاز أسباب الأزمة في عاملين أساسيين أديا إلى سرعة تفشيها عالميا وحدة تأثيرها على مختلف الاقتصاديات، وهما الابتكارات التكنولوجية بخاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والابتكارات المالية التي صاحبها.

وقد أثبتت هذه الأزمة مدى خطورة العولمة المالية، ليس فقط على اقتصاديات دول الجنوب بل حتى على الدول الأكثر تقدما، وبينت مخاطر الثقة العمياء في فعالية الأسواق المالية ومصدقية مؤسساتها، دون أي حذر أو اعتبار لمخاطر ذلك، وبينت مدى عمق التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وأنه وجب تغيير السياسات المعمول بها بما يتماشى وهذه المستجدات.



---

تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

على

الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

---

### تمهيد:

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 تداعيات كبيرة على المؤسسات المالية والإنتاجية أدت بالبعض إلى إشهار إفلاسهم والبعض الآخر إلى إغلاق بعض مصانعهم وتغيير مناطق الإنتاج وتقليص عدد العمال إضافة إلى أن هناك من تم تأمينهم من قبل الحكومات خاصة في الدول المتقدمة، وذلك كما رأيناه في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، ولكن ما هو الحال بالنسبة لشركات تكنولوجيا الإعلام والاتصال أي: ما هي آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما هي السياسات المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهتها؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: منهج الدراسة

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة

المطلب الثاني: تحديد عينة الدراسة والأدوات المستخدمة

المطلب الثالث: التعريف بشركات عينة الدراسة

المبحث الثاني: دراسة وتحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) على شركات عينة الدراسة والسياسات المتخذة من قبل هذه الشركات للحد منها

المطلب الأول: دراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على شركات عينة

الدراسة

الفرع الأول- تأثير الأزمة على النتائج المالية

الفرع الثاني- تأثير الأزمة على العمالة

الفرع الثالث-تأثير الأزمة على نفقات البحث والتطوير

المطلب الثاني: السياسات المتخذة من قبل شركات عينة الدراسة للحد من تداعيات الأزمة

الاقتصادية العالمية (2008-2009)

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

### المبحث الأول: منهج الدراسة

من أجل دراسة تأثير الأزمة على الشركات الناشطة عالميا في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال سواء فيما يخص صناعة أجهزة هذه التكنولوجيات أو صناعة البرمجيات سنقوم بتحليل تطور خمس متغيرات: رقم الأعمال، النتيجة الصافية، الربح القاعدي للسهم، عدد العمال ونفقات البحث والتطوير لعينة مكونة من 14 شركة خلال الفترة الزمنية ما بين 2004-2013، اعتمادا على منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل مضمون التقارير السنوية للشركات محل الدراسة.

### المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة

منذ تسعينات القرن العشرين ظهر قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال كقطاع رابع في الاقتصاد بجانب كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، فأصبحت صناعة المعلومات، تجهيزها وتوزيعها نشاطا أساسيا في الاقتصاد الجديد (ابراهيم بختي، 2004-2005).

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أنه ذلك القطاع الذي يشمل المعدات والخدمات المتعلقة بالإذاعة والحوسبة والاتصالات التي تنطوي على إدخال المعلومات ومعالجتها وعرضها الكترونيا (تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات مارس 2004)

بمعنى هو ذلك القطاع الذي يجمع بين أجهزة وخدمات الإعلام الآلي والاتصال، حيث يتمثل جانب الهاردوير في: صناعة الأجهزة الالكترونية، أجهزة الحاسوب الآلي، أجهزة الهواتف الذكية وأجهزة الاتصالات وشبكات الحاسوب، أما جانب السوفتوير فينقسم إلى 6 أنشطة أساسية (جيل لوبلون، 2001):

\* تحرير البرمجيات (اختراع وتطوير وبيع ودعم البرمجيات)

\* البث عن طريق الكابل (صناعة، توزيع ومتاجرة البرامج عبر الشبكات أو من خلال الأقمار الصناعية)

\* خدمات الاتصال (الهاتف الجوال و الهاتف الثابت)

\* معالجة البيانات (مركز البيانات، جمع ومعالجة المعلومات الكترونيا، مركز الاتصال )

\* أنظمة الإعلام الآلي

\* خدمات عبر الانترنت (تزويد خدمة الانترنت، محركات البحث، البوابة)

وقد اهتمت دراستنا بهذا القطاع لما له من أهمية بالغة في الاقتصاد وكذلك على المستوى الجيوستراتيجي التنموي، وبما أن مدى تطور هذا القطاع يختلف من اقتصاد إلى آخر حيث نجده أكثر تطوراً في البلدان المتقدمة وحديثة التصنيع، فقد ارتأينا دراسة فقط الشركات المتعددة الجنسيات الناشئة فيه والتي في أغلبها شركات تابعة للدول المتقدمة بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

### المطلب الثاني: تحديد عينة الدراسة والأدوات المستخدمة

لقد تم اختيار عينة الدراسة على أساس العينة غير الاحتمالية العمدية -والتي يدخل فيها حكم الباحث بما يراه مناسباً لأهداف الدراسة- ونظراً لما يعاب على هذا النوع من العينات غير الاحتمالية من تغلب الذاتية في الاختيار، وحتى يكون اختيارنا لهذه العينة اختيار موضوعي فقد اعتمدنا في ذلك على مجموعة من المعايير الموضوعية التي تخدم الدراسة هي:

- مجال النشاط: والذي تم تحديده بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بمعنى أخذ فقط الشركات الناشئة في هذا القطاع
  - وزن الشركة: من خلال رقم أعمالها، وذلك استناداً على ترتيب فورتون لأكبر 500 شركة لسنة 2014
  - شركة متعددة الجنسيات: أن تكون الشركة قيد الدراسة متواجدة في أكثر من دولة، إضافة إلى تنوع نشاطها.
  - وآخر معيار تم أخذه في اختيار عينة الدراسة والذي يعتبر جوهري هو مدى توفر البيانات التي تحتاجها الدراسة، حيث تم تصفية الكثير من الشركات التي لم نتمكن من الحصول منها على جميع البيانات اللازمة للدراسة.
- وقد تم ذلك وفق المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** تم فيها اختيار أكبر الشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، اعتماداً على ترتيب فورتون لأكبر 500 شركة عالمياً لسنة 2014 حيث تم الأخذ فقط بالشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وتم الخروج بـ 49 شركة.

**المرحلة الثانية:** تم الأخذ بعين الاعتبار معيار أن تكون شركة متعددة الجنسيات، وبذلك فقد تم تصفية القائمة المبدئية التي خرجت بها المرحلة الأولى والبقاء على الشركات متعددة الجنسيات فقط. حيث تم تصفية العينة المكونة من 49 شركة من أصل 500 وأخذنا منها فقط 28 شركة.

**المرحلة الثالثة:** بعد أن أخذنا أكبر الشركات المتعددة الجنسيات لتكنولوجيا الإعلام والاتصال فقد قمنا بتصنيفتها مجددا على أساس إمكانية توفر البيانات اللازمة للدراسة، وكذلك حسب معيار مجال النشاط (البرمجيات أو المعدات) وبذلك فقد أصبح العدد 13 شركة، إضافة إلى شركة دال فعلى الرغم من عدم ظهورها في ترتيب فورتيون لأكثر 500 شركة لعام 2014 ، نظرا لخروجها من السوق المالية كما سنراه لاحقا، إلا أنها تعتبر أهم صانع حاسوب في الولايات المتحدة الأمريكية كما احتلت المرتبة 165 في ترتيب فورتيون 500 لعام 2013 .

وبذلك فالشركات التي تم اختيارها لاجراء هذه الدراسة هي: جوجل Google ، مايكروسفت Microsoft، أبل Apple ، آي تي تي AT&T، تشاينا موبايل للاتصالات China Mobile، فودافون Vodafone، سيسكو سيستم Cisco systems، أوراكل Oracle، سامسونج الكترونيكس Samsungs Electronics، لونوفو Lenovo، هيوليت باكارد Hewlett Packard (hp) ، أي بي أم IBM، نوكيا Nokia و دال Dell.

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فقد تم اختيار خمس متغيرات هي: رقم الأعمال، النتيجة الصافية، الربح القاعدي للسهم، عدد العمال، نفقات البحث والتطوير وذلك للأسباب التالية:

### 1- رقم الأعمال:

يبين لنا مدى تطور نشاط الشركة، وبذلك معرفة إن كان للأزمة تأثير مباشر على الشركة في حالة ما إذا عرف رقم الأعمال انخفاض سنوات الأزمة وهل أن هذا الانخفاض كان نتيجة تراجع الطلب على منتجات الشركة أي انخفاض في حجم المبيعات أو نتيجة انخفاض سعر المبيعات لاشتداد المنافسة من جهة أم كان هذا الانخفاض نتيجة لتذبذبات سعر الصرف، أما في حالة ما إذا لم يعرف رقم أعمال الشركة انخفاضا فهذا يدل في بادئ الأمر على أنه لم يكن هناك تأثير مباشر للأزمة على الشركة.

## 2- النتيجة الصافية:

والتي تبين لنا ما أن حققت الشركة ربح أم خسارة بمعنى هل استطاعت الشركة الإيفاء بجميع مستلزماتها وحققت ربح أم أنها لم تستطع الالتزام وحققت خسارة، وأين يكمن ذلك هل هو نتيجة لانخفاض رقم الأعمال أم لزيادة التكاليف التشغيلية والضرائب.

ومن خلال النتيجة الصافية يمكن معرفة إن كان للأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 تأثير غير مباشر على الشركة من خلال زيادة التكاليف وسياسات الدول المتخذة كزيادة نسبة الضرائب أو إلغاء الإعفاءات الضريبية، الخ.

## 3-الربح القاعدي للسهم:

يبين لنا ما تقدمه الشركة لمساهميها، ومن ثم معرفة مدى العلاقة التي تربطها بمساهميها وهل أن الاستثمار في هذه الشركة مربح أم لا. وهل أن الأزمة قد أثرت على الربح القاعدي لسهم الشركة أي هل أثرت على الاستثمار في أسهم الشركة أم على العكس من ذلك.

وبمعرفة تطور الربح القاعدي للسهم يمكن معرفة قيمة المؤسسة ومدى تأثير الأزمة على قيمتها وعلى الاستثمار في أسهمها. حيث يعتبر كل من الربح القاعدي للسهم ورقم أعمال الشركة المتغيرين الأساسيين للتعبير عن قيمة الشركة ودراسة تطورها توضح لنا تطور قيمة الشركة ومدى تأثير الأزمة عليها.

ومن خلال دراستنا لتطور النتائج المالية (المتثلة في رقم الأعمال، النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم) يمكننا معرفة مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عليها.

## 4-عدد العمال:

والذي يبين لنا تطور حجم الشركة ومدى مساهمتها في التوظيف، إضافة إلى جودة العمالة داخل الشركة ما يجعلنا ندرك مدى مساهمة الشركة في التنمية البشرية للمجتمع من خلال دور تدريب وتنمية العمال وهل أن الأزمة أثرت على استقطاب العمالة أم لا.

وهذا ما سيبين لنا سياسة الشركة في مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بمعنى هل اتخذت الشركة إجراء لإلغاء مناصب الشغل أم لتجميد استقطاب العمالة أم على العكس لم تتخذ الشركة

أي إجراء لتقليص عدد العمال أو لعدم استقطاب العمالة وبذلك يمكن معرفة مدى تأثير الأزمة على استقطاب العمالة في هذا القطاع.

#### 5-نفقات البحث والتطوير:

يعتبر قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال قطاع حساس بالنسبة للشركات الناشطة فيه حيث أن التغيرات السريعة في التكنولوجيات المستعملة وكذلك في احتياجات العملاء تجعل هذه الشركات في تحديات مستمرة وأي تأخر منها لمواكبة هذه الابتكارات الجديدة يمكن أن يؤدي بها إلى الخروج من السوق، كما حدث لأكبر شركة للهواتف الذكية نوكيا حين تأخرت بالاستثمار في الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا، وبذلك يعتبر قسم البحث والتطوير أهم قسم في هذه الشركات لهذا فقد تم اختيار نفقات البحث والتطوير كمتغير لرؤية مدى تأثير الأزمة على نشاط الشركة.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن هناك دراسة قد بينت أن نفقات البحث والتطوير ليست دليلا على مدى ابتكار الشركة (ماتيو دوباس 2010 Mathieu Dubas) غير أن هذا المؤشر سيوضح لنا مدى أهمية الابتكار في نشاط هذه الشركات ومدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على ذلك.

وبذلك فإن دراسة تطور هذه المتغيرات خلال سنوات قبل وبعد تفشي الأزمة الاقتصادية العالمية التي حددنا وقوعها خلال نهاية عام 2008 بداية 2009 سنحدد مدى تأثير الأزمة على نشاط الشركة من خلال مؤشر 100 لسنة الأساس 2004 والذي يبين لنا الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة، والتغير السنوي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية 2004-2013.

-فصيح أن الأزمة الاقتصادية العالمية كانت في السداسي الأول من سنة 2009 إلا أن قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونظرا لتعامله الكبير مع الحكومات والمؤسسات المالية فإنه ما إن نشأت الأزمة المالية 2008 حتى أخذت الشركات قرار تقليص النفقات وبهذا القرار فقد تراجعت نفقاتها على معدات وبرمجيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بخاصة الكمبيوتر وبذلك فقد كان هناك تأثير للأزمة على هذا القطاع منذ أواخر سنة 2008 / بداية 2009، إضافة إلى الانعطاف الذي عرفه سوق الهواتف الذكية والذي زامن حدوث الأزمة، لذلك تم اختيار الفترة 2008-2009 كفترة حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية. الباحثة-

وعليه فإن كان هناك انخفاض للاتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال سنتي 2008-2009 فهذا يعني مبدئيا أنه كان هناك تأثير للأزمة الاقتصادية على نتائج الشركة ومن خلال التحليل سنؤكد أم نفني أن هذا الانخفاض كان نتيجة لهذه الأزمة أم نتيجة لأزمة داخلية خاصة بالشركة. أما إن عرف الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة ميلا نحو الارتفاع سنوات تقشي الأزمة فهذا يعني مبدئيا أنه لم يكن هناك تأثير سلبي للأزمة على الشركة.

وهذا كتحليل أولي ثم سنقوم بدراسة تطور التغيرات السنوية لمتغيرات الدراسة وذلك لرؤية مدى تأثير الأزمة عليها فإن كان هناك ميلا نحو الارتفاع سنوات الأزمة فهذا يعني أنه كان هناك تأثير ايجابي للأزمة على الشركة، أما إن كان هناك تباطؤ (ميلا نحو الانخفاض) فهذا يعني أنه كان هناك تأثير طفيف للأزمة وأما إن عرف انخفاضا سالبا فهذا يدل على أن الأزمة الاقتصادية كان لها تأثير سلبي على الشركة.

### المطلب الثالث: التعريف بشركات عينة الدراسة

لقد تم اختيار عينة مكونة من 14 شركة من الشركات الرائدة عالميا في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك لدراسة مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على نشاط هذه الشركات من خلال تحليل مجموعة المتغيرات سابقة الذكر والسياسات المتبعة من قبل هذه الشركات.

وفيما يلي سنقوم بتعريف كل شركة من شركات عينة الدراسة.

#### 1- شركة جوجل:

تعتبر جوجل (*google*) شركة أمريكية الأصل رائدة عالميا في مجال الانترنت ونظم تشغيل الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا والتطبيقات الخاصة بها.

كانت في البداية عبارة عن مشروع بحث قام به كل من لاري باج *Larry Page* وسرجاي برين *Sergey Brin* بجامعة ستانفورد الأمريكية *Stanford* حول محرك البحث باك راب *Back Rub* عام 1996 غير أنهما قاما بتطوير محرك بحث أفضل أطلق عليه جوجل وهي كلمة مشتقة من الكلمة الانجليزية *gogol* والتي تشير في الرياضيات إلى الرقم واحد المتبوع بـ 100 صفر، وهذا ليبيينا مجموعة المعلومات اللانهائية على الواب الذي يوفرها محرك البحث جوجل، والذي يعمل على تنظيم المعلومات

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالمياً

على المستوى العالمي بطريقة تجعلها سهلة المنال من الجميع، وبذلك فلدى شركة جوجل قاعدة بيانات ومعلومات كبيرة جداً.

لقد تأسست الشركة في 4 سبتمبر 1998 غير أنها لم تسعر في بورصة النازداك الا في 19 أوت 2004 ، بدأت بشيك قدر بـ 100000 دولار لتصل رسملتها السوقية عام 2014 إلى 360 مليار دولار، ويستحوذ مؤسسوا ومديروا الشركة على حوالي 67.5% من رأسمال الشركة ويمتلك مؤسسوا الشركة أغلبية أسهم الشركة مما يعطيهم الحق في التسيير واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وقد عملت جوجل على تغيير عقلية الشركات من عقلية الشركة الربحية التي تروج سلعها عن طريق الإشهار وبيعها إلى المستهلك الأخير إلى عقلية الشركة التي تروج سلعها من خلال مجانيته للمستهلك الأخير (جاف جارفي، 2009).

وقد ساهم جوجل في نمو وازدهار العديد من المؤسسات من خلال خدماته خاصة خدمة الإشهار عبر الأنترنت أدوردز *AdWords* وهي خدمة تسمح للشركات بخلق وكالتهم الخاصة بالإشهار عبر الأنترنت ولقد قدمت هذه الخدمة دفعة كبيرة بالنسبة لمؤسسات الاقتصاد الجديد، وإن مداخيل جوجل تعتمد بشكل أساسي على مداخيل خدمة الإشهار التي يقدمها للمؤسسات الاقتصادية، وبذلك فإن الشركة تصبو إلى أن يستخدم أكبر عدد ممكن من المستخدمين محرك البحث جوجل. ولهذا الغرض تستخدم جوجل أكثر من 40 ألف شخص لتطوير أدوات البحث يطلق عليهم مصطلح *googleurs*.

وتعتمد ثقافة المؤسسة الداخلية على الحوار الحر والمباشر بين العمال والمسؤولين وفيما بين العمال، فهو مثال على المؤسسة العالمية الحديثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى كما أنها تستخدم عمالة ذات كفاءة من كل أنحاء العالم، ويرتكز رأسمالها أساساً على الرأسمال البشري فهم على استمرار يبحثون على الكوادر والشباب ذوي الكفاءة على الإبداع والابتكار.

فطبيعة عمل جوجل لا تحتاج إلى يد عاملة كبيرة بقدر ما تحتاج إلى يد عاملة ذات كفاءة عالية لذلك فهي لا تدخل ضمن الشروط القديمة لتكون شركة متعددة الجنسيات. غير أنها اليوم ومن خلال الاستثمارات التي تقوم بها في مجال التكنولوجيا العالية يمكن أن ندخلها ضمن الشركات المتعددة الجنسيات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار رقم أعمالها، قيمة الشركة ووزنها الاقتصادي في قطاع تكنولوجيا

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

الإعلام والاتصال وأماكن تواجدها، فلدى الشركة أكثر من 70 مكتب في 48 بلد في جميع أنحاء العالم -أمريكا الشمالية والجنوبية، أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا-.

وبهذا فتعتبر جوجل اليوم أحد أكبر شركة في مجال بوابة الانترنت ونظم تشغيل الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا، فهي غيرت ومازالت تغيير مفهوم وعمل الشركات في عصر المعلومات. وإن طموح مؤسسيها من أعطى هذه الدفعة الكبيرة للشركة وهما اليوم يهتمان بالطاقات المتجددة النظيفة حيث أطلقا مشروع حول توليد الكهرباء من مصادر متجددة تكلفتها أقل من تكلفة الفحم سنة 2007 غير أنه تم تجميد هذا المشروع لوقت لاحق. هذا ما يبين لنا مدى طموح وحماس كل من لاري وبايج للمساهمة في بناء المستقبل.

### 2- شركة مايكروسفت

تأسست شركة مايكروسفت عام 1975 على يد كل من بيل قايتس *Bill Gates* و بول ألان *Paul Allen* وفي عام 1978 قامت الشركة بأول نشاط دولي في اليابان تحت اسم أسبي مايكروسفت *ASCII Microsoft* وان اختراع نظام *MS DOS* في 1981 شكل بداية نجاحات الشركة في مجال البرمجيات حيث قام بيل قايتس ببيع فقط الترخيص باستخدام النظام واحتفظ بالملكية وبذلك حقق فرصة مضاعفة المكاسب على عكس الشركات الأخرى التي كانت تبيع جميع الحقوق لعملائها. وقد عقدت الشركة مع اي بي أم *IBM* الرائدة في ذلك الوقت في مجال الكمبيوتر وذلك لتطوير برنامج *MS-DOS* و *PC-DOS* في نفس العام (بونوا روسو، 2013).

واليوم تعتبر مايكروسفت الشركة الرائدة عالميا في مجال البرمجيات وخدمات تكنولوجيا الإعلام، فهي تحتكر سوق برمجيات تشغيل الحاسوب، وباستحواذها على نوكيا موبايل (فرع نوكيا لصناعة الهواتف الذكية) عام 2013 فهي بذلك تتوجه بالإضافة إلى صناعة البرمجيات، إلى صناعة الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا.

أسهم الشركة مسعرة في بورصة النازداك (*Nasdaq*) تحت مؤشر (*MSFT*) منذ مارس 1986. ولقد اتهمت مايكروسفت من قبل منافسيها من سوء استخدام وضعيتها الاحتكارية وقد رفعت الكثير من الدعاوي القضائية بشأن ذلك غير أن مايكروسفت استطاعت تخطيها والإبقاء على مكانتها السوقية كلاعب أساسي في السوق.

### 3- شركة أبل:

وهي شركة رائدة في صناعة الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا بالإضافة إلى الحاسوب المحمول وبرامجه، تأسست في أبريل 1976، في كاليفورنيا من قبل جوبز ستيف *Jobs Steve*، ستيف ووزنيك *Steve Wozniak* و رونالد جيرالد وايني *Ronald Gerald Wayne*، في بادئ الأمر كانت الشركة تحت اسم أبل كمبيوتر *Apple computer* ولكن نظرا لتنوع منتجاتها فقد قررت إلغاء كلمة كمبيوتر لتصبح فقط أبل وذلك سنة 2007، من أهم منتجات الشركة نجد *Iphone, Ipad, Ipod, Mac* و *Apple tv* وكذلك *Icloud* و *I tune, Mac store*، وقد حققت الشركة أكبر رسمة سوقية عرفها التاريخ حيث وصلت إلى 700 مليار دولار نهاية 2014. وتعتبر الشركة رائدة عالميا في مجال الهواتف الذكية فبفضل منتجاتها قامت باحداث تغيير عميق في سوق الهواتف الذكية وخدماتها وكذلك في سوق الاتصالات.

### 4- شركة أي تي تي :

شركة اتصالات عريقة أمريكية رائدة عالميا في مجال الاتصالات، ترجع جذور نشأتها إلى اختراع أول هاتف من قبل ألكسندر بال *Alexander Graham Bell* عام 1876، وفي عام 1877 تم تأسيس شركة بال التكنولوجية *Bell Telephone Company* من قبل كل من بال و توماس سندانز *Thomas Sanders* و غاردينر هوبارد *Gardiner Hubbard* (توماس سندانز و غاردينر هوبارد هما من قاما بتمويل أبحاث بال لاختراع الهاتف وبذلك فقد أسسا هذه الشركة لاستغلال هذا الابتكار الجديد)، والتي أصبحت معروفة تحت اسم أميركان بال *American Bell*، وفي 1882 قامت بالاستحواذ على شركة *Western Electric Company* لتصبح فيما بعد تحت اسم *Bell system* و في 1885 أسست بال سيستام الشركة الأمريكية للهاتف والتلغراف *American Telephone and Telegraph Company*، لتتخصص في شبكات الهاتف وقد حققت نجاحا كبيرا لتصبح فيما بعد الشركة الأم لشركة بال سيستام عام 1899، ومنذ نشأتها كانت الشركة تحت حماية الفدرالية الأمريكية كاحتكار للدولة الأمريكية، غير أنه منذ 1974 سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بدخول منافسين جدد في سوق الاتصالات وبذلك واجهت مجموعة بال سيستام دعاوي قضائية بخصوص استغلال وضعيتها الاحتكارية و في 1982 قررت الشركة تقسيم أعمالها إلى مجموعة مكونة من 7 شركات اقليمية معروفة

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

تحت اسم بايبي بال Baby Bells، وفي جانفي 1984 بدأت شركة اي تي تي العمل كشركة جديدة في بيئة أعمال تسودها المنافسة، حيث أنه منذ تأسيس شركة اي تي تي وهي تتمتع بالحماية ولم تكن تعمل في إطار تنافسي، فقد كانت تحتكر سوق الاتصالات الأمريكية غير أنه بداية عام 1984 حررت الولايات المتحدة الأمريكية قطاع الاتصالات وسمحت بدخول منافسين جدد، وبذلك كان إلزاما على شركة اي تي تي أن تتخذ استراتيجية لمواجهة هذه التحديات، اعتمدت أساسا على تقديم منتجات مبتكرة لما يحتاجه العملاء في الوقت المناسب.

وفي عام 1995 قررت الشركة أن تقسم أعمالها إلى 3 شركات: لوسانت تكنولوجيا *Lucent Technologies* والتي تهتم بصناعة المعدات الأصلية للاتصالات (ولقد اندمجت *Lucent Technologie* مع ألكاتل *Alcatel* سنة 2006 وفي عام 2015 تم الاستحواذ عليها من قبل نوكيا)، *NCR (National Cash Register)* لصناعة أجهزة الاعلام الآلي، و اي تي تي مزود خدمات الاتصال وفي عام 2005 استحوذت شركة *SBC Communications* على *AT&T* لكنها أبقّت على اسم الشهرة اي تي تي . ولقد عرفت الشركة توسعا ملحوظا في مجال الاتصالات خاصة بعد إدخال تقنية الجيل الثالث 3G في السوق الأمريكية، وبذلك فإن أهم منتجات الشركة هي الخدمات اللاسلكية *wireless* والتي تمثل حوالي 54 % من رقم أعمال الشركة، ووصل عدد مستخدميها إلى 120 مليون مستخدم، والخدمات السلكية *Wireline* والتي تمثل حوالي 46% من رقم أعمال الشركة لعام 2013. وتغطي خدماتها 225 دولة أما خدمة الجيل الثالث فقد غطت 170 دولة.

### 5- شركة تشاينا موبايل للاتصالات:

شركة اتصالات صينية تعتبر أكبر شركة عالميا، وصل عدد زبائنها في نهاية عام 2011 إلى 650 مليون زبون ليصل عام 2013 إلى 801 مليون زبون، تستحوذ على 62.5% من السوق الصيني، لديها اكبر شبكة لخدمة الجيل الرابع 4G، تأسست في 3 سبتمبر 1997 بهونغ كونغ كانت تحمل اسم تشاينا موبايل للاتصالات *China Telecom* وفي 28 جوان 2000 غيرت اسمها إلى *China Mobile*.

## 6- فودافون:

شركة بريطانية ، تأسست في 1 جانفي 1985، رائدة عالميا في مجال الاتصالات خاصة في أوروبا، الشرق الأوسط ، آسيا وأفريقيا، من خلال فروعها واستثماراتها في تلك المناطق، متواجدة في أكثر من 30 بلد ولديها فروع في كل من ألبانيا، النمسا، الجمهورية التشيكية، مصر، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، مالطا، هولندا، نيوزيلندا، البرتغال، قطر، رومانيا، أفريقيا الجنوبية، إسبانيا، تركيا، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أين يوجد المقر الاجتماعي للشركة، كما أن للشركة اتفاقات شراكة مع شركات مزودي خدمة الاتصالات في أكثر من 50 بلد ( ولقد أبرمت الشركة شراكة مع مزودي خدمة الاتصالات بدل فتح فروع لها كاستراتيجية للتوسع وللتواجد مع زبائنها أينما ذهبوا )، وصل عدد زبائنها إلى أكثر من 400 مليون زبون في أنحاء العالم، منهم 68% في الأسواق الناشئة. من بين خدماتها نجد خدمة الهاتف الثابت والنطاق العريض، وهي تعمل على تطوير خدماتها بما يتماشى ومتطلبات زبائنها، كخدمة فودافون لتحويل النقود *Vodafone Money Transfert* والتي تسمح لعملائها في الأسواق الناشئة بتحويل الأموال بكل سهولة وأمان من خلال هواتفهم الذكية. وتهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية المستدامة في البلدان الناشئة من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة تتماشى ومتطلبات السوق الناشئة، كما قامت باستثمارات من أجل ذلك نذكر على سبيل المثال برنامج التعليم في الهند *Learning with Vodafone*. فهي تعمل على إدخال تكنولوجيا الاتصالات لمساندة التنمية في الأسواق الناشئة، واستغلال تلك الأسواق لصرف منتجاتها وتوسيع نطاق أعمالها.

## 7- شركة سيسكو سيستام:

شركة رائدة عالميا في شبكات الاتصال *Networking* تأسست سنة 1984 من قبل كل من ليونارد بوزاك *Leonard Bosack* و ساندر لارن *Sandra Lerne* تعتبر أول شركة غيرت طريقة اتصال الأفراد من خلال منتجها المبتكر الذي بواسطته استطاعت أن تربط شبكات تستخدم بروتوكولات مختلفة، جوهر عملها هو التوجيه *routing*، التبديل *switching* وخدماتها. احتلت المرتبة 14 من بين الشركات الأكثر ابتكارا عام 2014. مسعرة في بورصة الناذاك تحت مؤشر *CSCO*.

## 8- شركة أوراكل:

شركة أمريكية متخصصة في تقديم البرمجيات للمؤسسات المالية والانتاجية، من أهم زبائنها البنوك حيث أنها تعمل على وضع منصة بنكية لتعاملاتهم، تأسست عام 1977 من قبل كل من لاري إليزون *Larry Ellison* و بوب مينر *Bob Miner* و آد أواتس *Ed Oates* عام 1977 بمبلغ يقدر بـ 2000 دولار أمريكي، وقد كانت عبارة عن شركة استشارية تحت اسم مختبر تطوير البرمجيات *Software Development Laboratories (SDL)*، مع بداية نشاطها عقدت اتفاق مع وكالة الاستخبارات الأمريكية سي أي أي CIA وذلك لتطوير برنامج خاص لمركز البيانات حمل اسم أوراكل، والذي لم يسوق للقطاع التجاري إلا منذ جويلية 1979، وهذا ما يبين لنا مدى احتكار القطاع العسكري و الأمني للتكنولوجيا العالية والمتقدمة، وبعد اكمال هذا المشروع مع سي أي أي طورت أول نظام لإدارة مركز البيانات العلائقية *Relational Database Management System* للسوق التجارية. وفي عام 1978 غيرت اسم الشركة إلى رولاشيونل سوفتوير *Relational Software Inc. (RSI)* وذلك لتبين بدقة جوهر عملها، وقد بقيت تحت هذا الاسم حتى عام 1982 حين غيرته إلى أوراكل *Oracle*. وفي عام 1987 قامت بإنشاء وحدة للاستشارة ودعم خدماتها لترافق زبائنها وتمكنهم من الاستغلال الأمثل لبرامجها. وكان منتجها أوراكل 8 والذي طوره عام 1998 أول مركز بيانات يتحمل تكنولوجيا الويب مثل جافا وبروتوكول نقل النص التشعبي *(http) Hypertext Transfer Protocol*، وقد عملت على تطوير برمجيات العميل/الخادم منذ 1985 من خلال منتجها أوراكل 5 الذي كان يسمح للعديد من المستخدمين الاتصال بخادم مركز البيانات من خلال الشبكة، والذي طوره فيما بعد ليواكب التغيرات ومتطلبات عملائها.

وبهذا يمكن القول أن أوراكل تعتبر شركة رائدة في مجال مراكز البيانات وتكنولوجيا السحابة حيث أنها عملت على تطوير منتجاتها وجعل استخدامها أكثر سهولة مع متطلبات العصر. وبذلك فقد ساهمت في الثورة الالكترونية من خلال منتجاتها المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ولتعزيز مكانتها فقد قامت الشركة بالعديد من الاستحواذات حتى سنوات الأزمة، نذكر منها: *AdminServer* في ماي 2008، *Virtual Iron Software* في ماي 2009، *ClearTrial* في مارس 2012 وهي مختصة في مجال صناعة الحل للقطاع الصحي، *Big Machines* في اكتوبر 2013 و *TOA Technologies* في 31 جويلية 2014 في مجال التطبيقات.

## 9- شركة سامسونج إلكترونيكس

تأسست شركة سامسونج والتي تعني بالكورية "النجوم الثلاثة" عام 1938 على يد لي باينغ شول *Lee Byung-chul* وفي عام 1969 تأسس فرع سامسونج إلكترونيكس وتطورت لتصبح شركة عالمية بفضل البرنامج الحكومي الكوري الذي دعم الشركات الوطنية منذ عام 1960، بدافع البحث عن الأمن القومي والتصنيع السريع، حيث قامت الحكومة الكورية بخلق مجموعة من المؤسسات الخاصة لتنشط على المستوى العالمي تعرف باسم "تشيبول" *chaebols* - يقصد بالتشيبول مجموعة المؤسسات الاحتكارية التي تنشط في ميادين مختلفة، وتحمل أسهم متقاطعة فيما بينها-، غير أنه فيما بعد قامت الحكومة الكورية بجعل كل تشيبول متخصص في ميدان معين، (غرفة التجارة الأمريكية واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، التجربة الكورية)، وقدمت لها دعم ليس له مثيل، ومقابل ذلك تقوم التشيبول بدورها بمساندة الحكومة من خلال توفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية. غير أن أزمة التسعينيات التي مرت بها الحكومة الكورية أدت إلى إصلاحات اقتصادية عنت بإعادة هيكلة هذه الشركات، من خلال إستراتيجية الاندماج الرأسي كما تم تحويل المجمعات الكورية الخمس الكبرى إلى شركات عالمية عملاقة متخصصة وذلك لإمكانية الاستمرار في السوق العالمية، وبذلك فقد قامت شركة دايو على التنازل عن فرع الإلكترونيات التي تملكها إلى شركة سامسونج مقابل تنازل سامسونج عن ملكية فرع السيارات لها؛ هذا ما يعنى سيطرت سامسونج على سوق الإلكترونيات في كوريا.

وفي عام 2009 ورغم الأزمة الاقتصادية العالمية احتلت شركة سامسونج المرتبة الثانية عالمياً في صناعة الهواتف الذكية، لتصبح عام 2012 الرائدة عالمياً في صناعة الإلكترونيات عالية التكنولوجيا خاصة الهواتف الذكية ذات الشاشة اللمسية عالية التكنولوجيا برقم أعمال 178.6 مليار دولار فاقت بذلك كل من مايكروسفت، أي بي أم و أبل. وحسب تصنيف 500 شركة الأكثر مردوداً عالمياً لعام 2014 احتلت المرتبة 13 وبقيت محافظة على كونها الرائدة عالمياً في صناعة الإلكترونيات.

ولمجموعة سامسونج إلكترونيكس الكثير من المنتجات التي يمكن تصنيفها في أربع مجموعات كما يلي:  
شبكات الاتصال، وسائل الإعلام الرقمية، أشباه الموصلات، وشاشات الكريستال السائل *LCD*.

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

وتعتمد استراتيجية الشركة للتقدم والريادة في مجال الالكترونيات على الابتكار الخلاق وروح المبادرة التقدمية. أسهم المجموعة مسعرة في بورصة كوريا للأسهم *the Korea Stock Exchange* منذ عام 1975 .

### 10- شركة لونوفو:

وهي شركة صينية رائدة في صناعة الحاسوب الشخصي، تأسست عام 1984 من قبل ليو شوانزي *Liu Chuanzhi* قامت بتمويلها الأكاديمية الصينية للعلوم وكانت معروفة باسم *New Technology Developer Inc* في بادئ الأمر كانت رائدة في السوق الصينية ثم عرفت توسعا على المستوى العالمي اثر استحواذها على فرع اي بي أم لأجهزة الحاسوب الشخصي في 30 أبريل 2005، وفي 2011 استحوذت على ميديون *Medion* (ميديون شركة ألمانية لصناعة الحاسوب الشخصي والأجهزة الالكترونية وبذلك فقد توسعت إلى السوق الأوروبية) كما قامت بالدخول في شراكة مع الشركة اليابانية *NEC* واقتحمت السوق البرازيلية من خلال استحواذها على شركة *CCE* عام 2012 واستحوذت على *Stoneware* واشترت موتورولا في 29 جانفي 2014. ويعتبر الكمبيوتر المحمول صغير الحجم *note book computer* المنتج الجوهري للشركة والذي ساهم بشكل كبير في رقم أعمالها بالإضافة إلى الهاتف المحمول *mobile handset* وحوسبة سطح المكتب *Desktop computing*. أسهمها مسعرة في بورصة هونكونج.

### 11- هيوليت باكارد:

اسم الشركة مأخوذ من اسمي مؤسسيها بيل هيوليت *Bill Hewlett* ودايف باكارد *Dave Packard*، تأسست عام 1939 وكانت عبارة عن مؤسسة صغيرة *Startup* لتزدهر وتصبح شركة رائدة عالميا في صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال من الحاسوب الشخصي والجهاز اللوحي إلى أجهزة السحابة والبيانات والبرمجيات مع تقديم خدمات الصيانة ما بعد البيع. وقد كان أول منتج للشركة متمثل في مذبذب الصوت نموذج 200 أ *Model 200A audio oscillator* وكان جد مبسط وفعال وبسعر جد تنافسي "55 دولار" ففي ذلك الوقت كان مذبذب الصوت غير مستقر و يكلف 550 دولار، وفي سنة 1961 استحوذت الشركة على شركة *Sanborn Company* وبذلك أصبحت تصنع المعدات الطبية التي كانت تمثل مصدرا هاما لدخل الشركة. لتحقيق بعدها نجاحات كبيرة في مجال الإعلام الآلي من

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالمياً

خلال مجموعة منتجاتها المبتكرة والمتنوعة التي ساهمت على تغيير بيئة الأعمال حيث قامت بصناعة أول كمبيوتر عام 1966 تحت اسم *HP 2116A* وأول حاسوب شخصي *HP 9100A* عام 1968 لتدخل سنة 1972 حوسبة الأعمال مع منتجها *HP 3000* الذي من شأنه معالجة البيانات، وفي نفس السنة قامت بصناعة أول آلة حاسبة علمية صغيرة الحجم تحمل اسم *HP-35* وفي 1982 صنعت أول حاسوب محمول تحت اسم *HP-75C* وفي 1983 اخترعت أول شاشة لمسية *HP-150* وفي 1984 صنعت طابعة الليزر *HP LaserJet* والتي حققت نجاحاً كبيراً على المستوى العالمي، وفي 2001 عملت على إدخال مركز البيانات لخدمة المؤسسات إذ بينت أهمية استخدام تكنولوجيا الحوسبة *Computing technology* بالنسبة للمؤسسات من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، وفي 2002 ساهمت في تطوير تكنولوجيا النانو *Nanotechnology*، وعام 2006 قامت بتطوير منتجها *OpenCall* والذي ساعد على نقل الوسائط المتعددة *Multimédia* من خلال شبكة الجيل الثالث. وفي 2007 قامت بصناعة أول حاسوب شخصي نكي بشاشة لمسية *TouchSmart* وفي 2010 قامت بتطوير الطباعة المتنقلة *Mobile printing* من خلال تطوير أول حلول النقل للطباعة *mobile print solution*، فباستخدام السحابة يمكن للمستخدم الطباعة من أي جهاز متصل بالانترنت (سواء هاتفه الذكي، الحاسوب اللوحي، الخ) وذلك من خلال إرسال بريد إلكتروني تحت شعار ان كان بإمكانك إرسال بريد إلكتروني فيمكنك طباعته *HP ePrint: if you can email it, you can print it*، وكل هذه الابتكارات كانت نتيجة مخابرها البحثية.

كما اهتمت الشركة بإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، حيث قامت سنة 2007 بإعادة تدوير 453 طن من الإلكترونيات وتعتبر هيوليت باكارد أول شركة تكنولوجية قامت بالافصاح عن معلومات حول انبعاثات الغاز المرتبطة بتصنيع منتجاتها.

دخلت بورصة نيويورك في 17 مارس 1961 وكانت أول شركة تكنولوجية تكتتب في بورصة نيويورك. ولقد تم تقسيم الشركة في 2 نوفمبر 2015 إلى شركتين مستقلتين تماماً هيولت باكارد الخاصة بالحاسوب الشخصي والطابعة، وهيولت باكارد للبنى التحتية والخدمات والتي ستسعر كشركة جديدة في البورصة.

## 12- شركة اي بي ام IBM:

وهي شركة رائدة عالميا في صناعة أجهزة الاعلام الآلي وكل ما يتعلق بها، غير أنها في الآونة الأخيرة أصبحت تركز على نشاط البيانات والسحابة أكثر من الهاردوير. تأسست في 16 جوان 1911، نتيجة اندماج ثلاث شركات: (the International Time (the Tabulating Machine Company) (the Computing Scale Company of America) و Recording Company) والتي نتجت عنهم شركة كانت تحمل اسم *the Computing-Tabulating-Recording Company (CTR)*، لكن ما أن ترأس توماس وايستون *Thomas J. Watson* الشركة عام 1914، حتى جعلها رائدة عالميا في التكنولوجيا والابتكار حيث فتحت فرع لها في فرنسا سنة 1914، وبعد 6 سنوات أنشأ فروع في 10 بلدان أوروبية، وفي 1925 امتدت اعمالها إلى اليابان والصين و سنة 1930 فتحت مصنع في البرازيل، و في الصين عام 1934، واعتبرت كنموذج أولي عن شركة متعددة الجنسيات، وفي 1924 قام بتغيير اسم الشركة إلى الشركة العالمية للبيزنيس ماشينز *International Business Machines Corporation* وباختصار عرفت بـ *اي بي ام IBM* -لقد كانت تحمل هذا الاسم في كندا منذ عام 1917 غير أنها استخدمته في جميع فروعها وفي الشركة الأم منذ 1924-، ومنذ نشأتها اهتمت اي بي ام بالعنصر البشري كاستراتيجية للحفاظ على استمراريتها وريادتها حيث كانت تهتم كثيرا بالتفكير في الغد وكيف سيكون من خلال الابتكارات التي تقدمها والتي تخدم مجتمع اليوم والغد حيث أنها وحتى في سنوات الكساد العظيم قامت بتوظيف العمال بخاصة المهندسين لدعم تطوير منتجاتها كما أنها اعتمدت على ثقافة المؤسسة بشكل أساسي لا على منتجاتها .

## 13- شركة نوكيا:

وهي شركة اتصالات فنلندية رائدة عالميا، تأسست عام 1865، حين قرر مهندس التعدين فريديريك ادستام *Fredrik Idestam* فتح مطحنة لصناعة الورق، و بعد أعوام قام بفتح مصنع ثاني على ضفاف نهر نوكيانفيرا *Nokianvirta* وبذلك قرر أن يسمي مصنعه بنوكيا عام 1871. وقد عرفت نوكيا منذ نشأتها بريادتها وتغييرها لمجالات نشاطها فمن صناعة الورق إلى صناعة المطاط (من أحذية، عجلات سيارات ودراجات الخ) فصناعة الكابلات ( كابلات الاتصالات، الكهرباء الخ) فتوليد الكهرباء وصناعة الالكترونيات (أجهزة الالكترونيات، الكمبيوتر الشخصي) ومن القطاع التجاري إلى القطاع

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

العسكري، فكما جاء في جريدة لابراس الفرنسية *lapresse* فان نمو نوكيا شبيه بنمو الرأسمالية من المبادر إلى العالمية.

ومنذ التسعينيات قررت الشركة أن يكون جوهر عملها منصب في قطاع الاتصالات (الهواتف الذكية وشبكات الاتصال) إذ كانت بدايتها في هذا المجال من خلال تطبيقات مخصصة للقطاع العسكري في بادئ الأمر ثم إلى عامة الناس من خلال هواتف السيارات وبذلك فقد كان منتجها الأساسي هو الهاتف الذكي منذ 1992 ، ومنذ ذلك الحين وهي رائدة في هذا القطاع إلى غاية 2007 حين عجزت عن تلبية متطلبات العصر في مجال صناعة الهواتف الذكية حيث قررت عام 2013 بالتخلص من قسم الهواتف الذكية وبيعه لمايكروسفت والتركيز على قسم شبكات الاتصال، وبذلك اتجهت نحو صناعة معدات شبكات الإتصال لمزودي الخدمة. حيث قامت سنة 2015 بالاستحواذ على شركة ألكاتل لوسنت.

### 14- شركة دال:

وهي شركة أمريكية رائدة في صناعة أجهزة الكمبيوتر، تأسست الشركة عام 1984 من قبل ميكال دال *Michael Dell* وهو في السن التاسعة عشر ورأسمال قدر بـ 1000 دولار، وكانت تحت اسم *PC's Limited*، وفي عام 1985 قامت بتطوير نظامها الأول للكمبيوتر عرف بتوربو بي سي *Turbo PC* وفي 1987 قامت بفتح أول فرع لها في المملكة المتحدة وفي سنة 1989 أطلقت أول حاسوب شخصي نموذج 316 ل ت *modèle 316LT* وفي عام 1990 قامت بفتح مركز للتصنيع في أيرلندا لتكون قريبة من زبائنها في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وعام 1993 قامت بفتح فروع في كل من اليابان وأستراليا، وأصبحت من بين خمس الشركات العالمية الرائدة في صناعة الكمبيوتر، وعام 1994 دخلت سوق خوادم الشبكة من خلال خادم باور ادج *PowerEdge* وعام 1996 دخلت عالم التجارة الالكترونية من خلال إنشاء موقعها لتحتل بذلك المرتبة الأولى في و م أ في مبيعات الحاسوب الشخصي والأولى عالميا في مبيعات الكمبيوتر الخاص بالشركات الكبيرة والمتوسطة وذلك عام 1999، كما فتحت مصنع في البرازيل. لتصل مبيعاتها عبر الانترنت عام 2000 إلى 40 مليون دولار يوميا، وأدخلت تكنولوجيا الويفي في أجهزة الحاسوب الشخصي. لتحتل المرتبة الأولى عالميا كمزود لأنظمة الكمبيوتر، وضمن استراتيجيتها للحفاظ على البيئة فقد قامت بإنتاج مكونات الكمبيوتر من دون رصاص، كما قامت باعادة تدوير منتجاتها مجانا وفي سنة 2010 توجت كأفضل شركة صديقة للبيئة في الولايات المتحدة

الأمريكية كما عززت مكانتها في مجال تكنولوجيا المعلومات بخاصة في البرمجيات والحوسبة السحابية من خلال حلول دال للأنظمة الافتراضية المتكاملة (les solutions dell SVI (Systèmes Virtuels Intégrés) وكذلك من خلال الاستحوادات التي قامت بها في هذا المجال والتي نذكر منها: شبكات أوكارينا Ocarina Networks في 19 جويلية 2010 ، ان سايت وان InSite One في 22 ديسمبر 2010 وكومبلانت تكنولوجي Compellent Technologies في فيفري 2011 .

وبذلك فقد دخلت دال بالاضافة إلى صناعة أجهزة الحاسوب الآلي والأنظمة الخاصة بها مجال الحوسبة السحابية والحلول المتعلقة بها وذلك حتى تبقى في المنافسة.

أسهم الشركة مسعرة في بورصة نازداك من 1988 إلى غاية نهاية 2013

وفيما يلي جدول رقم 2 يلخص أهم البيانات المتعلقة بعينة الدراسة.

الترتيب	اسم الشركة	تاريخ النشأة	جنسية الشركة	النشاط الأساسي للشركة	ترتيب الشركة حسب fortune 500/2014	السنة المالية	البورصة المسعرة فيها الشركة	قيمة العلامة التجارية لسنة 2013 حسب ترتيب أنتربراند global interband100	
								المرتبة	القيمة (م.دولار)
1	جوجل Google	1998	أمريكية	انترنت	162	31 ديسمبر	نازداك	2	93,291
2	مايكروسفت Microsoft	1975	أمريكية	الاعلام الآلي	104	30 جوان	نازداك	5	59,546
3	أبل Apple	1976	أمريكية	الحاسوب والهواتف الذكية وخدماته	15	30 سبتمبر	نازداك	1	98,316
4	هيوليتباكارد (hp) Hewlett Packard	1939	أمريكية	الاعلام الآلي	50	31 أكتوبر	بورصة نيويورك	15	25,843
5	أي بي أم IBM	1911	أمريكية	الاعلام الآلي	71	31 ديسمبر	بورصة نيويورك	4	78,808
6	أوراكل Oracle	1977	أمريكية	البرمجيات	306	31 مارس	نازداك	18	24,088

الفصل الثالث: تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والرائدة عالميا

29,053	13	نازداك و هونكونج	31 جويلية	214	شبكات الحاسوب	أمريكية	1984	سيسكو سيستم	7
6,845	61		جانفي/بداية فيفري	/	الاعلام الآلي	أمريكية	1984	دال Dell	8
/	/	بورصة هونكونج	31 مارس	286	الاعلام الآلي	صينية	1984	لنوفو Lenovo	9
39,610	8	بورصة كوريا للأسهم	31 ديسمبر	13	الالكترونيك والهواتف الذكية	كوريا الجنوبية	1969	سامسونج الكترونيك Samsungs Electronics	10
/	/	بورصة نيويورك	31 ديسمبر	3	الاتصالات	أمريكي	1984	آيتي تي AT&T	11
/	/	بورصة لندن بورصة نيويورك بورصة فرانكفورت	31 مارس	141	الاتصالات	بريطانية	1984	فودافون Vodafone	12
7,444	57	بورصة نيويورك بورصة فرانكفورت بورصة هلسنكي	31 ديسمبر	392	الهواتف النقالة	فنلندية	1865	نوكيا Nokia	13
/	/	بورصة نيويورك بورصة هونكونغ	31 ديسمبر	55	الاتصالات	صينية	1997	شاينا موبايل China Mobile	14

## المبحث الثاني: دراسة وتحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)

### على شركات عينة الدراسة والسياسات المتخذة من قبل هذه الشركات للحد منها

في هذا المبحث سنقوم بدراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على كل شركة من عينة الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2013 من خلال المتغيرات التالية: رقم الأعمال، النتيجة الصافية، الربح القاعدي للسهم، عدد العمال ونفقات البحث والتطوير. ومن ثم استخلاص أهم سياسات هذه الشركات في مواجهة هذه الأزمة الاقتصادية العالمية والخروج بأهم النتائج.

### المطلب الأول: دراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على شركات

#### عينة الدراسة

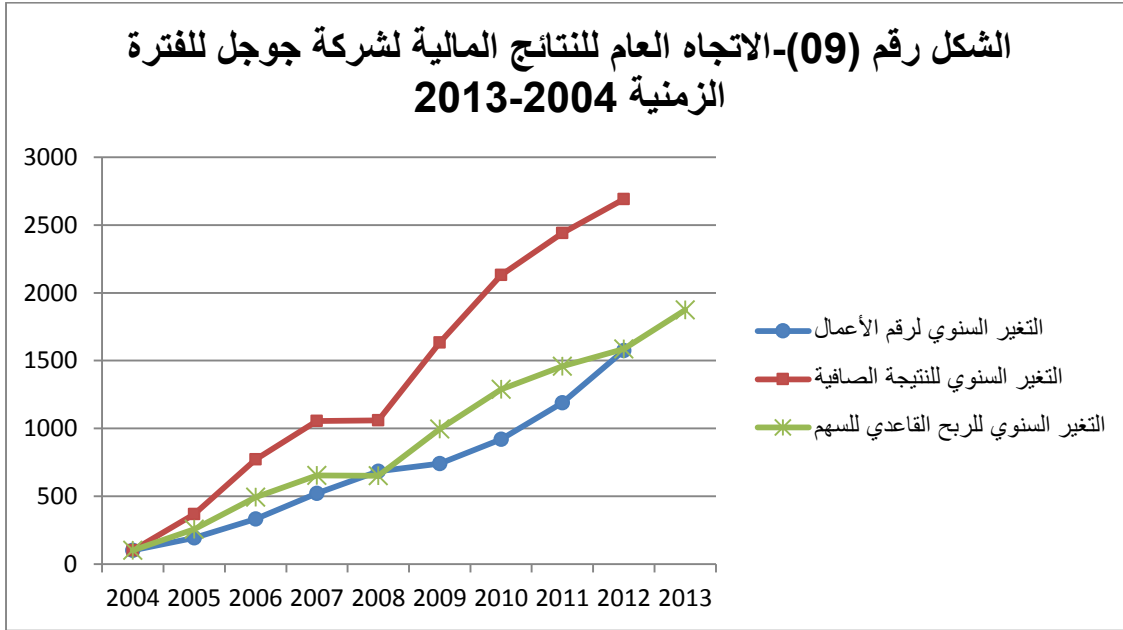
يعنى هذا المطلب بدراسة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على عينة الدراسة من خلال ثلاث مستويات هي: النتائج المالية للشركة، عدد العمال، ونفقات البحث والتطوير.

#### الفرع الأول- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على النتائج المالية:

ولتحليل تأثير الأزمة على النتائج المالية لعينة الدراسة فقد قمنا بدراسة تطور كل من رقم الأعمال، النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم لكل شركة خلال الفترة الزمنية ما بين 2004-2013.

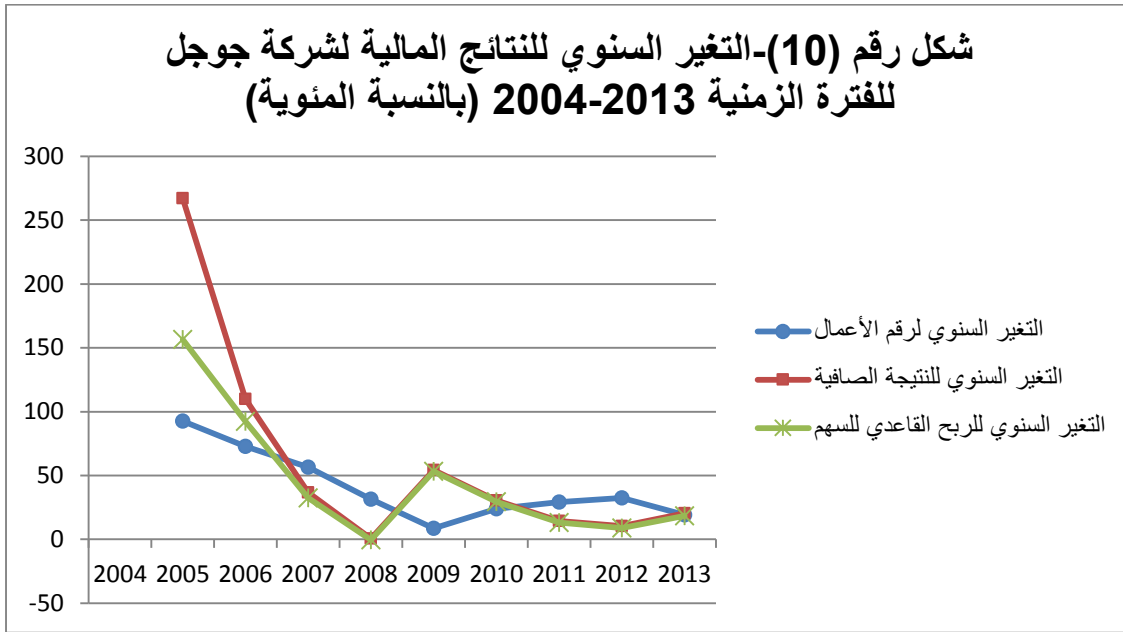
#### 1- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على النتائج المالية لشركة جوجل:

فيما يلي شكل رقم 9 يوضح لنا الاتجاه العام لكل من رقم الأعمال، النتيجة الصافية، والربح القاعدي للسهم لشركة جوجل خلال الفترة المنيية 2004-2013، أما الشكل رقم 10 فهو يوضح لنا تطور التغير السنوي للنتائج المالية في نفس الفترة.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 3-2 ، الملحق 3

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة جوجل خلال فترة الدراسة نلاحظ أنه قد عرف ارتفاعا ملحوظا مع وجود انخفاض طفيف بالنسبة للربح القاعدي للسهم عام 2008 . وللتأكد من عدم تأثير الأزمة على النتائج المالية خاصة رقم الأعمال فقد قمنا بدراسة أيضا التغير السنوي للنتائج المالية كما يوضحه الشكل رقم 10



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 3-3 ، الملحق 3

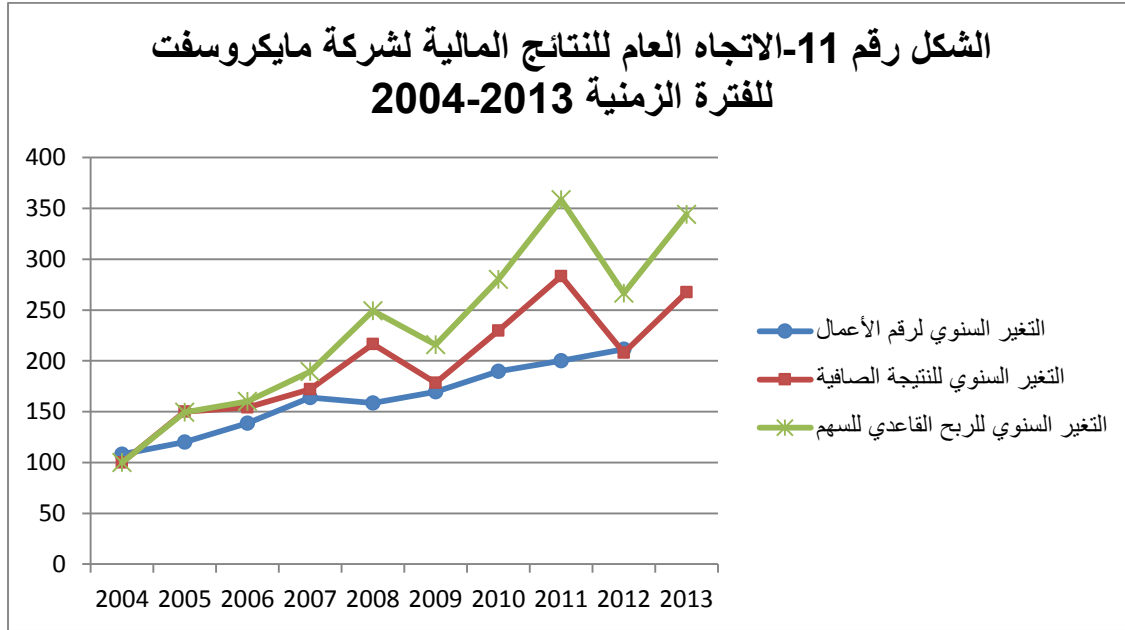
من خلال تطور التغير السنوي للنتائج المالية نلاحظ بأنه على الرغم من الارتفاع التي عرفته النتائج المالية للشركة إلا أن التغير السنوي قد عرف انخفاضا نظرا للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي خاصة الاقتصاديات المتقدمة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)

ومن خلال الشكلين 9 - 10 نلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة قدر بـ 1776% من 3186 عام 2004 إلى 59825 عام 2013 ، غير أننا نلاحظ أن تطوره قد عرف تباطؤ سنوات الأزمة . كذلك عرفت النتيجة الصافية ارتفاعا قدر بـ 3138% من 399 مليون دولار عام 2004 إلى 12920 مليون دولار عام 2013 غير أنها عرفت تباطؤ سنوات التي أعقبت تفشي الأزمة الاقتصادية، أما بالنسبة للربح القاعدي للسهم: هو الآخر عرف ارتفاعا مستمرا قدر بـ 1775% من 2.07 دولار إلى 38.82 دولار سنة 2013 غير أنه عرف انخفاض طفيف عام 2008 قدر بـ (0.52%)

وبذلك فقد تطورت شركة جوجل خلال 10 سنوات بشكل كبير وهذا ما يوضح الأهمية التي تأخذها تكنولوجيايات الاعلام والاتصال في الآونة الأخيرة.

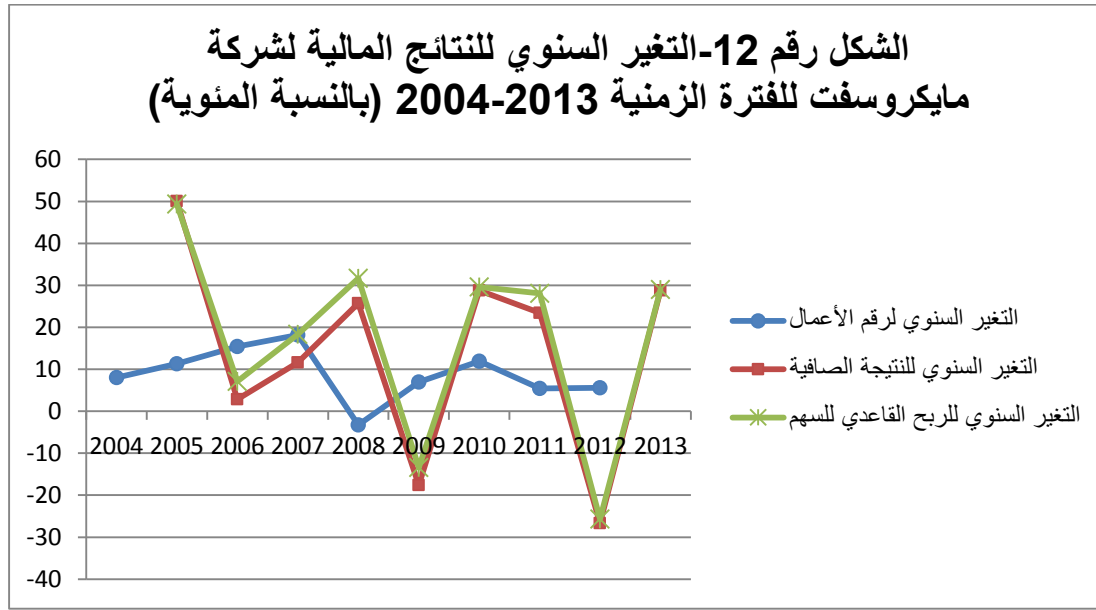
## 2- تداعيات الأزمة على شركة مايكروسفت

فيما يلي الشكل رقم 11 يوضح لنا الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة مايكروسفت أما الشكل رقم 12 فهو يوضح لنا تطور التغير السنوي للنتائج المالية خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 4-2 ، الملحق 4

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية نلاحظ أنه يميل نحو الارتفاع على الرغم من أنه عرف بعض التذبذبات خاصة بالنسبة للنتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم سنة 2009 و 2012 والشكل رقم 12 يؤكد لنا ذلك.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 3-4 ، الملحق 4

إن تطور التغير السنوي يبين لنا بأن النتائج المالية للشركة قد عرفت انخفاض طفيف عام 2009 وحادا عام 2012 خاصة بالنسبة للنتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم وصل إلى (20%).

ومن خلال الشكلين السابقين نلاحظ بأن رقم أعمال الشركة قد عرف ارتفاعا خلال الفترة ما بين 2004-2013 بنسبة 110% من 36835 مليون دولار عام 2004 إلى 77310 مليون دولار عام 2013 غير أنه عرف انخفاضا عام 2009 مقارنة بـ 2008 بحوالي 3% وذلك نتيجة تراجع الطلب في سوق الكمبيوتر الشخصي، هذا ما أدى إلى تراجع مبيعات أنظمة التشغيل وينداوز الموجهة للشركات، وكذلك انخفاض إيرادات أنظمة تشغيل اكس بوكس 360 (Xbox) والألعاب الالكترونية نظرا للتخفيضات التي عرفت خلال 12 الشهر الماضية والتي أدت إلى زيادة مبيعات اكس بوكس لايف (Xbox Live) واستطاعت الشركة تغطية هذا الانخفاض من خلال إيرادات الخادم وتطبيقاته (server) ما عزز استخدام منصة وينداوز سارفر (windows server platform).

أما النتيجة الصافية فقد عرفت هي كذلك ارتفاعا خلال الفترة ما بين 2004-2013 بنسبة 171% من 8168 مليون دولار عام 2004 إلى 22120 مليون دولار عام 2013 غير أنها عرفت انخفاضا عام 2009 مقارنة بـ 2008 بحوالي (18%) راجع في الأساس إلى انخفاض رقم أعمال الشركة وكذلك إلى

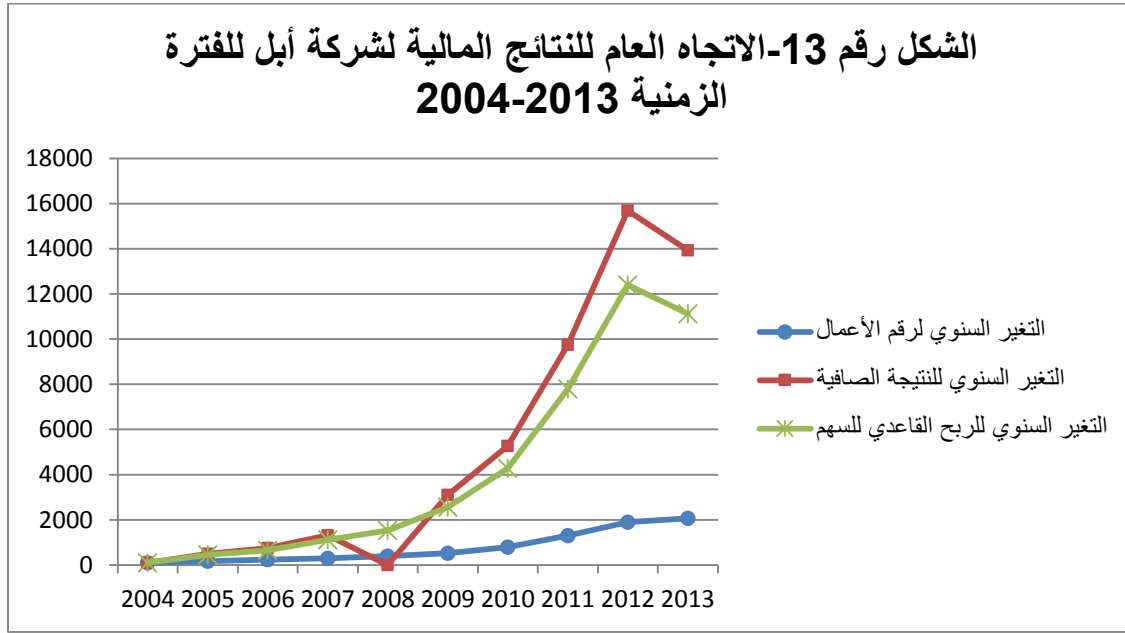
زيادة التكاليف خاصة تكاليف الإيرادات وتكاليف العمالة التي زادت بنسبة 7% والتي كانت نتيجة زيادة عدد العمال بنسبة 2% وكذلك زيادة الأجور والمزايا للعاملين داخل المؤسسة وتكاليف انتهاء الخدمة للموظفين. كما زادت تكاليف المبيعات إلى 5% (557 مليون دولار أمريكي) ناتجة أساسا عن زيادة تكاليف الخدمة عبر الأنترنت (online). مع انخفاض في تكاليف العامة والإدارية بنسبة 28% وذلك راجع أساسا إلى انخفاض التسويات القضائية والالتزامات (حيث تكبدت الشركة تكاليف قدرت بـ 283 مليون دولار عام 2009 مقابل 1.8 مليار دولار عام 2008)، كذلك كان هناك انخفاض في تكاليف البيع والتسويق بنسبة 3% من خلال برنامج تسيير الموارد والذي قام على تقليص نفقات التسويق والإشهار.

كما عرفت الشركة انخفاض في النتيجة الصافية لعام 2012 راجع إلى زيادة في تكاليف المبيعات والتسويق بنسبة 10% نتيجة تسويق وينداوز 8 ( windows 8 ) وكذلك زيادة في تكاليف البحث والتطوير بنسبة 8% (حوالي 768 مليون دولار) ناتجة عن العمالة في قسم الأجهزة والترفيه، كذلك زيادة في تكاليف العامة والإدارية بنسبة 8% (347 مليون دولار) راجع أساسا إلى زيادة التكاليف القضائية. إضافة إلى زيادة الضرائب المدفوعة من 4921 مليون دولار عام 2011 إلى 5289 مليون دولار عام 2012، وتكاليف اهتلاك قيمة شهرة المحل (حسب معيار الإقرار المالي الدولي رقم 3 حول اندماج الأعمال) بحوالي 6193 مليون دولار نتيجة استحواذها على شركة سكايب Skype في ماي 2011 بقيمة 8.5 مليار دولار وإدماجها ضمن أعمالها وهذا ما يفسر لنا الانخفاض الكبير للنتيجة الصافية عام 2012 رغم ارتفاع رقم الأعمال.

وقد عرف الربح القاعدي للسهم هو الآخر ارتفاعا بنسبة 244% خلال 10 سنوات من 0.75 دولار كربح قاعدي للسهم عام 2004 إلى 2.58 دولار عام 2013 كما عرف بعض التذبذبات (حيث عرف انخفاض سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وكذلك سنة 2012 مقارنة بسنة 2011) كنتيجة لانخفاض النتيجة الصافية.

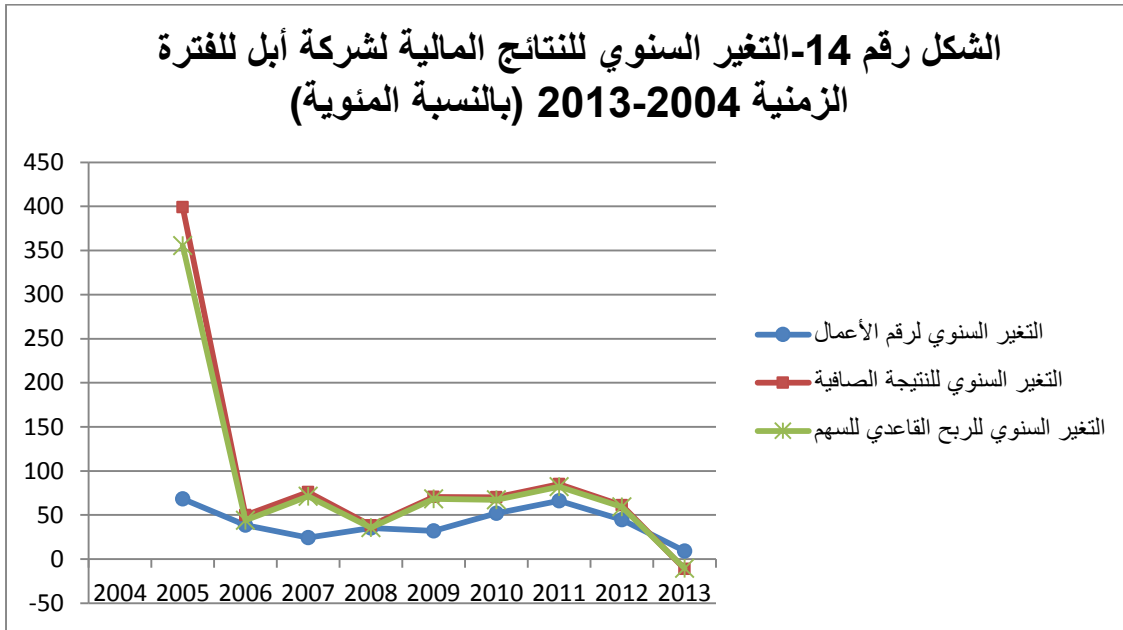
### 3- تأثير الأزمة على شركة أبل:

فيما يلي سندرس تأثير الأزمة على شركة أبل فهل عرفت النتائج المالية للشركة انخفاضا نتيجة الأزمة أم لا وهذا ما سنراه من خلال الاتجاه العام والتغير السنوي للنتائج المالية، في الشكلين (13) و(14) على التوالي.



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 5-2 ، الملحق 5

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أبل نلاحظ أنه قد عرف ميلا نحو الارتفاع غير أنه عرف ميلا نحو الانخفاض منذ 2013، كما نلاحظ بأن هذا الارتفاع كان ملحوظا سنوات بعد تفشي الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009).



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 5-3 ، الملحق 5

أما التغير السنوي للنتائج المالية فنلاحظ أنه عرف تباطؤ سنوات الأزمة ثم ارتفاعا منذ 2010 ليعرف بعدها انخفاضا عام 2013.

ومن خلال الشكلين نلاحظ أن:

رقم الأعمال قد عرف ارتفاعا ملحوظا خاصة السنوات التي أعقبت نقشي الأزمة، حيث خلال عشر السنوات زاد ب 1964% من 8279 مليون دولار عام 2004 إلى 170910 مليون دولار عام 2013 وذلك راجع بشكل أساسي إلى النجاح الذي عرفه أيفون منذ دخوله سوق الهاتف الذكي عالي التكنولوجيا في جوان 2007 والذي أدى بالشركة إلى احتكار سوق الهواتف الذكية ذات التكنولوجيا العالية أما النتيجة الصافية فقد زادت خلال 10 سنوات بنسبة 13824% والتي تعتبر نسبة كبيرة، من 266 مليون دولار عام 2004 إلى 37037 مليون دولار عام 2013. والانخفاض الذي عرفته النتيجة الصافية عام 2013 كان نتيجة لزيادة في تكاليف البحث والتطوير بنسبة 32% والتي مثلت 3% من إجمالي صافي المبيعات وكذلك تكاليف العمالة.

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع

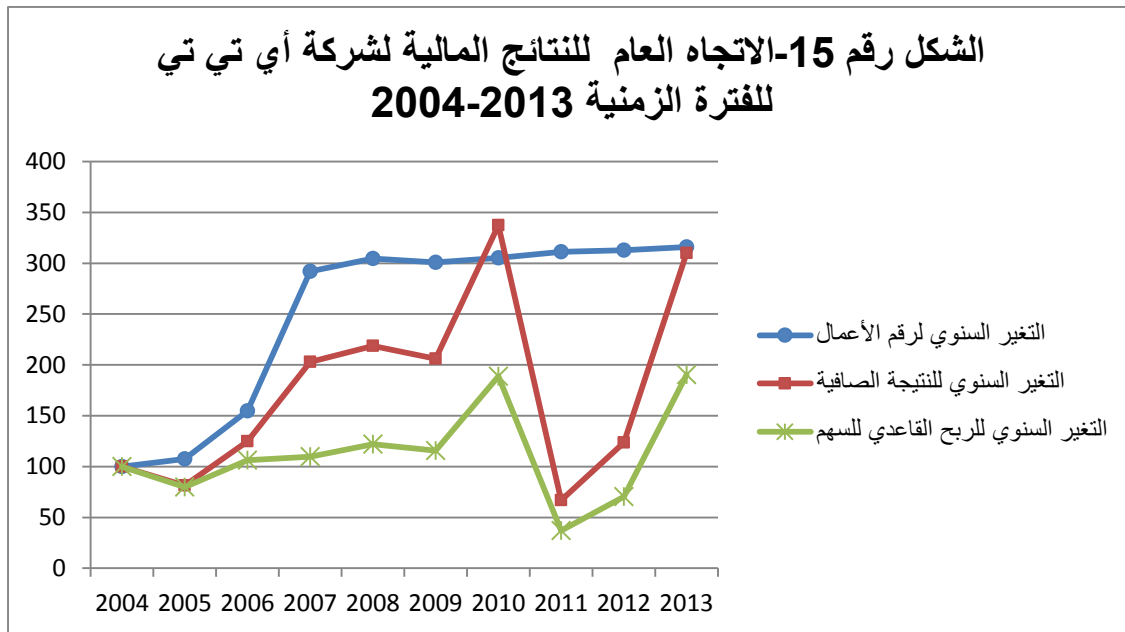
### تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

وقد عرف أيضا الربح القاعدي للسهم ارتفاعا ملحوظا بحوالي 11019 % خلال سنوات الدراسة من 0.36 دولار أمريكي عام 2004 إلى 40.03 دولار أمريكي عام 2013. وهذا ما يبين لنا مدى زيادة قيمة الشركة نظرا لمنتجاتها المبتكرة.

وبذلك عرفت النتائج المالية تباطؤ سنوات تعشي الأزمة على الرغم من أن الاتجاه العام كان يميل نحو الارتفاع ماعدا سنة 2013 بالنسبة للربح القاعدي والنتيجة الصافية. غير أنها استطاعت امتصاص وطأة الأزمة من خلال النجاحات التي حققتها منتجاتها المبتكرة بخاصة الهاتف الذكية عالي التكنولوجيا وتطبيقاته.

#### 4- تأثير الأزمة على شركة أي تي تي

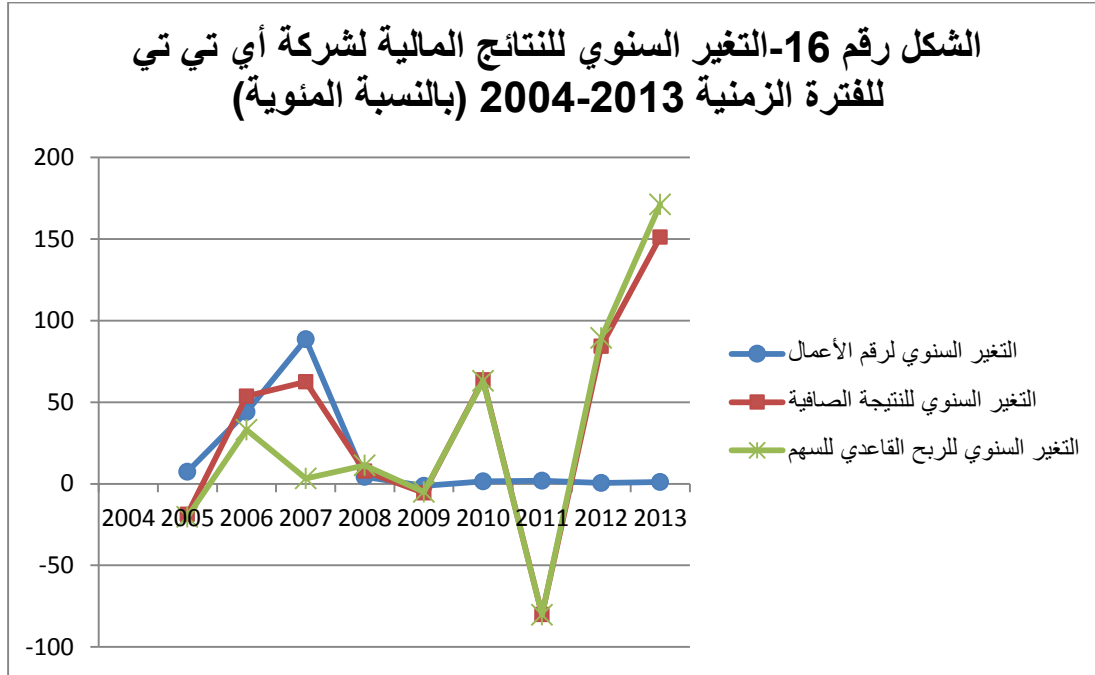
فيما يلي الشكل رقم 15 يوضح لنا الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أي تي تي خلال الفترة الزمنية 2004-2013.



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 6-2 ، الملحق رقم 6

لقد عرف الاتجاه العام للنتائج المالية على العموم ارتفاعا بخاصة بالنسبة لرقم الأعمال الذي عرف ارتفاعا كبيرا خاصة عام 2007، بينما عرفت النتيجة الصافية والربح القاعدي انخفاضا كبيرا عام

2011. ولمعرفة مدى تأثير الأزمة على شركة أي تي تي سنقوم بدراسة تطور التغير السنوي للنتائج المالية خلال فترة الدراسة وهذا كما يبينه الشكل رقم (16).



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 6-3 ، الملحق رقم 6

من خلال تطور التغير السنوي للنتائج المالية نلاحظ أنه قد عرف ميلا نحو الانخفاض خاصة سنوات الأزمة وهذا ما يوضح لنا تأثير هذه الأزمة على نشاط الشركة. كما نلاحظ بأن النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم قد عرفا زيادة كبيرة جدا عام 2013 قدرت بـ 151.23% و 171.2% على التوالي.

وبذلك من خلال الاتجاه العام الذي على العموم عرف اتجاه تصاعدي وتطور التغير السنوي فإننا نلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف تطورا بنسبة 216% خلال 10 سنوات الماضية من 40733 مليون دولار عام 2004 إلى 128752 مليون دولار عام 2013. كما أنه عرف زيادة كبيرة عام 2007 بنسبة 88% لتعرف بعدها ارتفاعات طفيفة مع انخفاض بسيط عام 2009. هذه الزيادة راجعة أساسا إلى شراكة الشركة مع أبل التي جعلتها تكون المورد الوحيد والرسمي لخدمة الاتصال اللاسلكي للأيفون -الذي دخل سوق الهواتف الذكية منذ جوان 2007-، إذ أن كل من يشتري أيفون عليه استبدال خادم الهاتف النقال

لديه ب أي تي تي. ففي 30 ساعة منذ اعلان تسويق الأيفون كان هناك 146 ألف مشتر للأيفون وبذلك زبون اضافي لشركة الاتصالات اي تي تي ومع نهاية سنة 2007 وصل عدد مستخدمي خدمات الاتصال اللاسلكي لشركة اي تي تي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2 مليون أمريكي.

أما فيما يخص الانخفاض في رقم الأعمال لعام 2009 فهو راجع أساسا إلى انخفاض في إيرادات الصوت الأساسية voice revenue وإيرادات الأشهر directory print advertising revenue، ناتج أساسا عن استمرار الضغوطات الاقتصادية على عملاء الشركة، وكذلك جراء المنافسة الشديدة في سوق الاتصالات حيث انخفض عملاء الاتصالات الصوتية لشركة اي تي تي بنسبة 11% سنة 2009، وهذا ما يفسر انخفاض رقم أعمال الشركة وكذلك النتيجة الصافية. وقد تم الحد من هذا الانخفاض من خلال زيادة عدد عملاء الشركة خاصة مستخدمي اللاسلكي نتيجة النجاح الذي حققه الايفون وكذلك النجاحات التي حققته البيانات اللاسلكية الناتجة عن تطوير بروتوكل الانترنت IP وكذلك التوسع في النطاق العريض.

وبذلك فرغم الركود الذي عرفته الشركة في خدمات الاتصالات الصوتية إلا أنها عرفت توسعا ملحوظا في مجال الخدمة اللاسلكية وسلكية البيانات، وكذلك في خدمة الاتصالات عبر الانترنت VoIP من خلال خدمة U-Verse Video.

أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد زادت بنسبة 210% خلال 10 سنوات من 5887 مليون دولار إلى 18249 مليون دولار عام 2013 كما عرفت تذبذبات سنوات الأزمة حيث عرفت انخفاض طفيف سنة 2009 بنسبة (5.7%) مقارنة بسنة 2008 راجع أساسا إلى انخفاض رقم الأعمال إضافة إلى زيادة التكاليف خاصة تكاليف مبيعات معدات قسم اللاسلكي، إضافة إلى تكاليف العمالة (زيادة منح العمال وفوائد ما بعد العمل). ثم عرفت بعد ذلك ارتفاع معتبر عام 2010 بنسبة 63.7% مقارنة بـ 2009 ليليه انخفاض كبير عام 2011 بنسبة 80.1%. كان راجع أساسا إلى زيادة التكاليف التشغيلية بـ 13 مليار دولار -من 104 مليار دولار عام 2010 إلى 117 مليار دولار عام 2011 - جراء اهتلاك الأصول المعنوية بحوالي 2.9 مليار دولار أمريكي إضافة إلى 4.18 مليار دولار لاستكمال اجراءات الاستحواذ

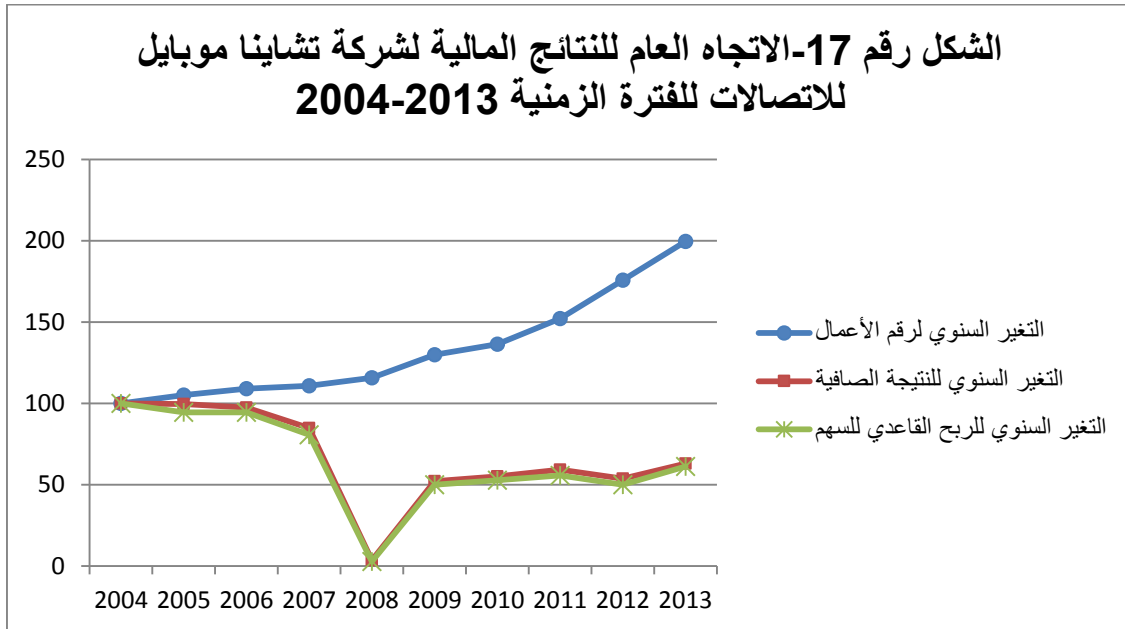
## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

على شركة تي موبايل الأمريكية (T-Mobile US inc.) إضافة إلى زيادة في الضرائب قدرت بـ 3,694 مليار دولار أمريكي عام 2011.

وقد عرف الربح القاعدي للسهم كذلك انخفاضا عام 2009 بنسبة (5.07%) عام 2009 مقارنة بـ 2008 ثم ارتفاع بنسبة 63.11% عام 2010 مقارنة بـ 2009 ليعرف بعدها انخفاض بنسبة (80.36%) عام 2011 مقارنة بـ 2010 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية.

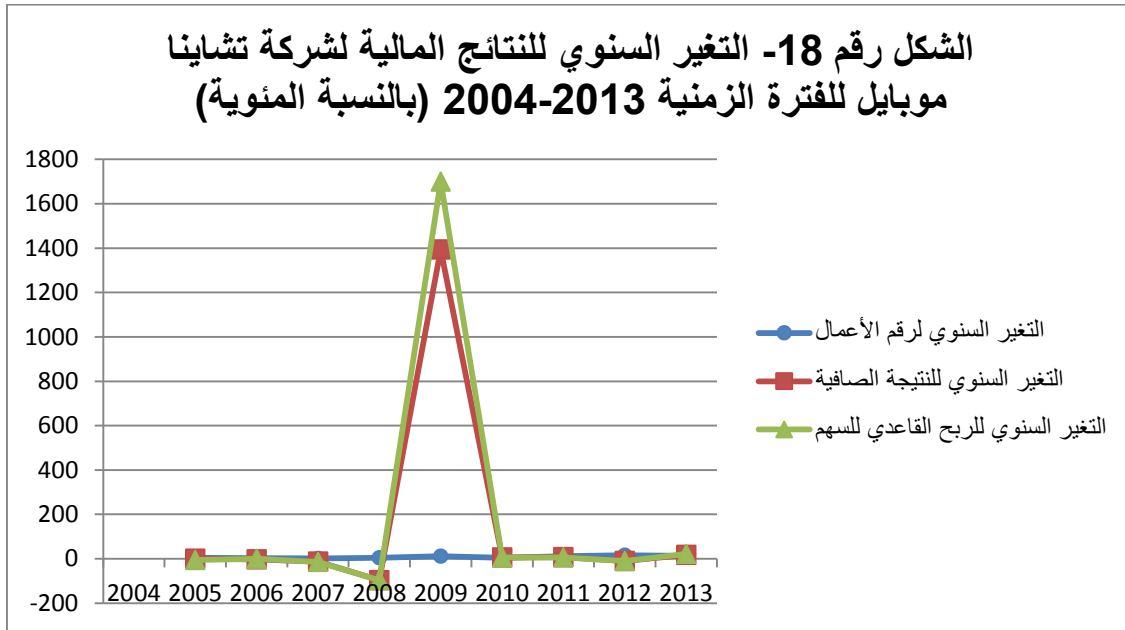
### 5- تأثير الأزمة على شركة تشاينا موبايل للاتصالات:

فيما يلي الشكل رقم 17 يوضح لنا الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة تشاينا موبايل للاتصالات.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 7-2 ، الملحق رقم 7

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أن هناك ميلا نحو الارتفاع للنتائج المالية للشركة حيث نلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف ارتفاعا محتشما منذ 2004 الى غاية 2010 ليعرف بعدها زيادة معتبرة، أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا ميلا نحو الانخفاض عرف أدنى قيمة له سنة 2008 ليعرف بعدها ارتفاعا غير أنه لم يصل إلى ما كان عليه قبل تفشي الأزمة.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 7-3 ، الملحق رقم 7

أما من خلال التغير السنوي لرقم الأعمال نرى بأنه قد عرف انخفاضا حتى سنة 2007 ليعرف بعدها ارتفاعا حتى عام 2009 ليعيد الانخفاض عام 2010 و 2013 وقد عرف أكبر زيادة سنوية عام 2012. أما فيما يخص النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فنلاحظ أن أكبر زيادة سنوية كانت عام 2009 بعد أن عرفت انخفاضا سالبا عام 2008 بنسبة (95.89%) و (96.55%) على التوالي.

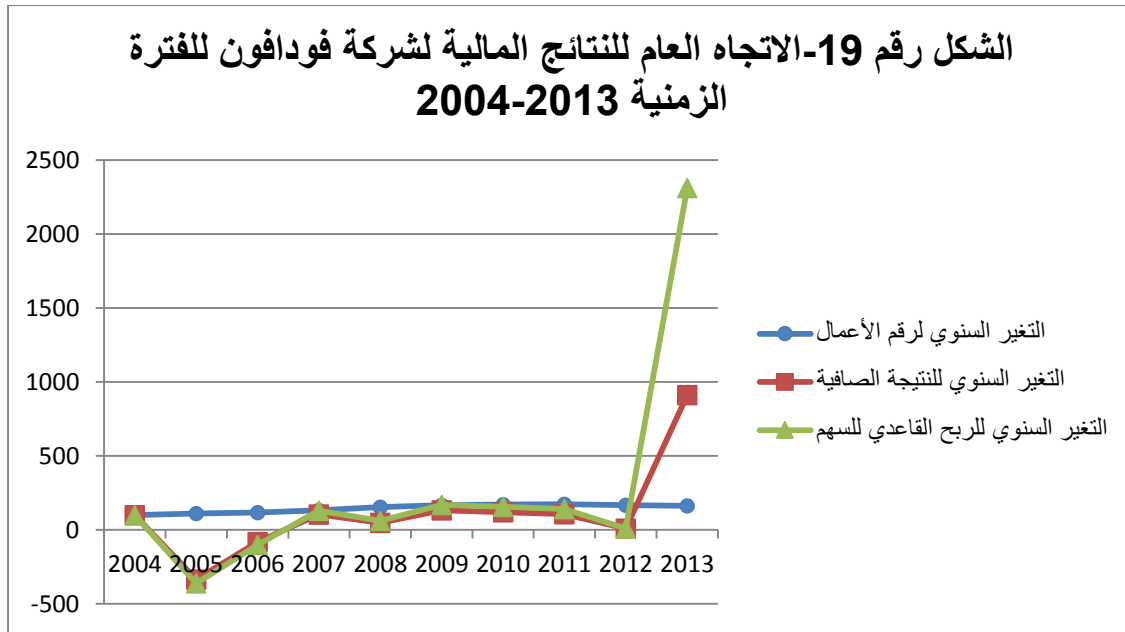
وبذلك من خلال الشكلين 17 و 18 نلاحظ بأن رقم الأعمال قد عرف ارتفاعا مستمرا منذ 2004 إلى غاية 2013 بنسبة 99.5% من 161212 مليون وان صيني عام 2004 إلى غاية 321584 مليون وان صيني عام 2013.

أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فبعكس رقم الأعمال عرفا انخفاضا طفيفا منذ 2005 لتصل إلى أقصاها سنة 2008 بقيمة 979 مليون وان صيني و 0.01 وان صيني على التوالي لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع غير أنها لم تصل إلى مستوياتها قبل تفشي الأزمة. هذا الانخفاض الكبير كان نتيجة لزيادة التكاليف بنسبة 26.9% (من 143141 مليون وان صيني إلى 181656 مليون وان صيني) وكانت هذه الزيادة في التكاليف ناتجة أساسا على الخسائر المادية التي تكبدتها الشركة اثر

الزلزال الذي حدث في مقاطعة سيشوان Sichuan في 12 ماي 2008 والتي كانت بقيمة 24167 مليون وان صيني.

#### 6- تأثير الأزمة على شركة فودافون

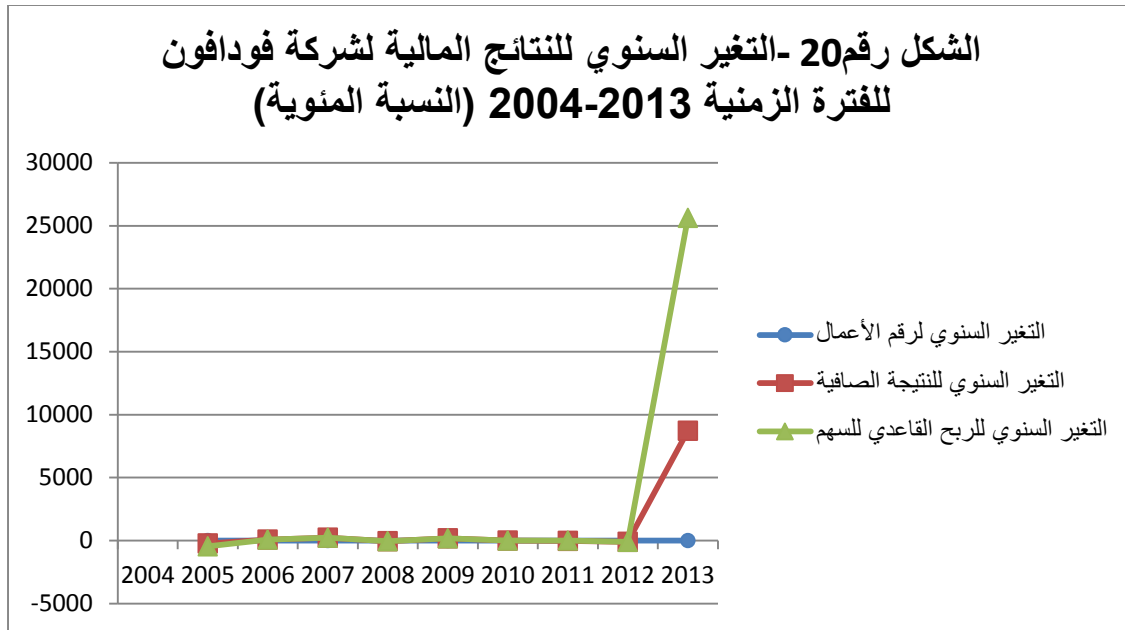
الشكل رقم 19 يمثل لنا الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة فودافون للفترة الزمنية 2004-2013



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 8-2 في الملحق رقم 8

من خلال الاتجاه العام نلاحظ بأن رقم أعمال الشركة قد عرف ميلا نحو الارتفاع غير أنه عرف انخفاضا طفيفا منذ 2012 راجع إلى الأوضاع السيئة التي تمر بها أوروبا، إذ أن أغلب رقم أعمالها يأتي من أوروبا بخاصة كل من ألمانيا والمملكة المتحدة من خلال خدمة الهاتف الجوال.

أما بالنسبة للنتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا تذبذبات سنوات الدراسة وذلك راجع إلى سياسة الشركة في الدفع وإستراتيجيتها لتعزيز مكانتها من خلال جملة الاستحوادات- حيث كانت أدنى خسارة سنة 2005 بقيمة (21821) مليون جنيه إسترليني مقابل (35.01) سنت إسترليني للربح القاعدي للسهم، أما أعلى ربح فقد كان عام 2013 بقيمة 59420 مليون جنيه إسترليني مقابل 223.84 سنت إسترليني بالنسبة للربح القاعدي للسهم.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 8-3 في الملحق رقم 8

من خلال التغير السنوي نلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف انخفاضا منذ 2009 وقد كان أعلى تغير سنوي له في 2008 بقيمة 15% ليعرف بعدها انخفاضا مستمر وهذا ما يبين لنا مدى تراجع مردودية الشركة في هذا القطاع منذ 2009 كما نلاحظ بأنه سنة 2009 عرفت النتيجة الصافية ارتفاعا قدر بـ 179% مقارنة بسنة 2008 التي عرفت انخفاضا بـ (54.41%) بالنسبة لسنة 2007. كذلك عرف الربح القاعدي للسهم كذلك ارتفاعا قدر بـ (181.51%) مقارنة بسنة 2008 التي عرفت انخفاضا بنسبة (53.5%)

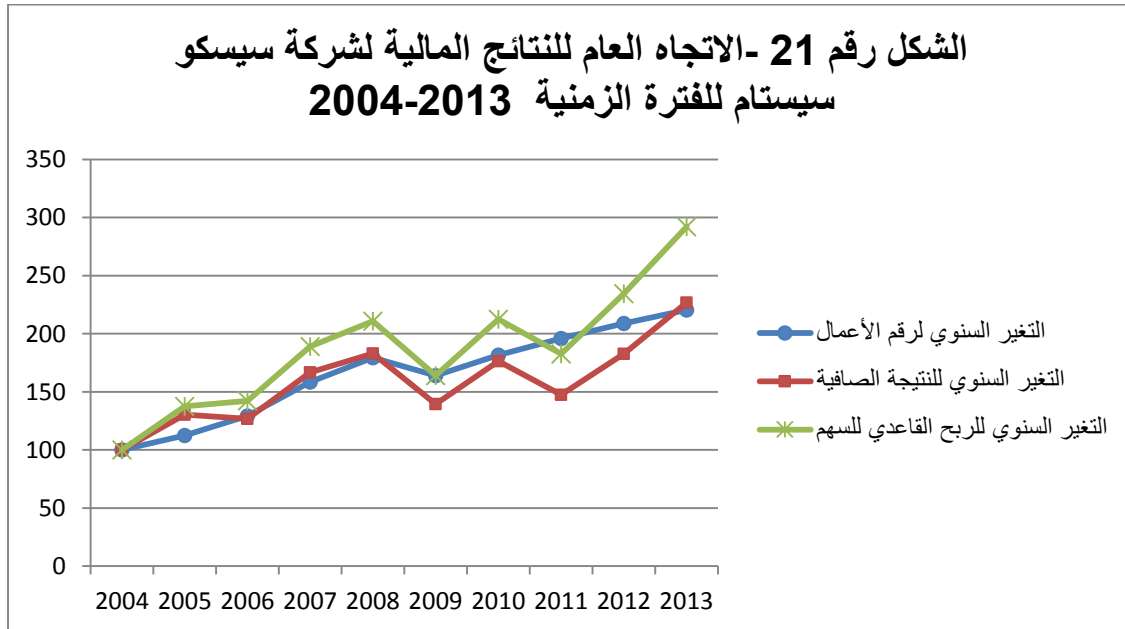
مما سبق نلاحظ أن الشركة استطاعت إلى حد ما امتصاص الركود الذي عرفته الأسواق المتقدمة بخاصة الأوروبية من خلال أعمالها في الأسواق الناشئة. أما بالنسبة للنتيجة المالية والربح القاعدي للسهم والذي عرف أكبر ارتفاعا له عام 2013 نتيجة الأرباح المالية التي حققتها الشركة من خلال بيع حصتها في Verizon wireless الأمريكية (والتي تأسست سنة 2000 نتيجة شراكة فودافون مع فاريزون الأمريكية) بقيمة 130 مليار دولار والتي وزعت منها 85 مليار دولار للمساهمين أي بنسبة 70% وهذا مكافأة منها لهم على تحملهم استراتيجية الشركة لتعزيز مكانتها في السوق الأوروبية، وبذلك ونظرا لهذه

الأرباح فقد استطاعت الشركة من جهة توطيد العلاقة مع مساهميها من خلال توزيع 70% من أرباحها السنوية عليهم، ومن جهة أخرى استطاعت اسراع استراتيجيتها في تعزيز مكانتها في السوق الأوروبية رغم الظروف الاقتصادية السيئة في أوروبا من خلال مجموعة من الاستثمارات حيث قامت بـ : الاستحواذ على شركة كابل دوتش لاند الألمانية Kable DeutschLand (أكبر مزود خدمة الاتصال في ألمانيا) كما قامت باكمال شبكة الألياف في البرتغال واسبانيا وتخطط إلى إنشاء شبكة ألياف في ايطاليا من خلال الاستحواذ على كابل أند وايرلاس وورلد وايد البريطانية cable and wireless worldwide ومن خلال كل هذه الاستثمارات فقد أصبحت فودافون الأولى على مستوى السوق الأوروبية في خدمة الاتصالات الموحدة unified communication (أنظر التقرير السنوي لشركة فودافون 2014).

#### 7- تأثير الأزمة على شركة سيسكو سيستام:

الشكل رقم 21 يبين الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة سيسكو سيستام خلال الفترة الزمنية

2013-2004.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 9-2، الملحق رقم 9

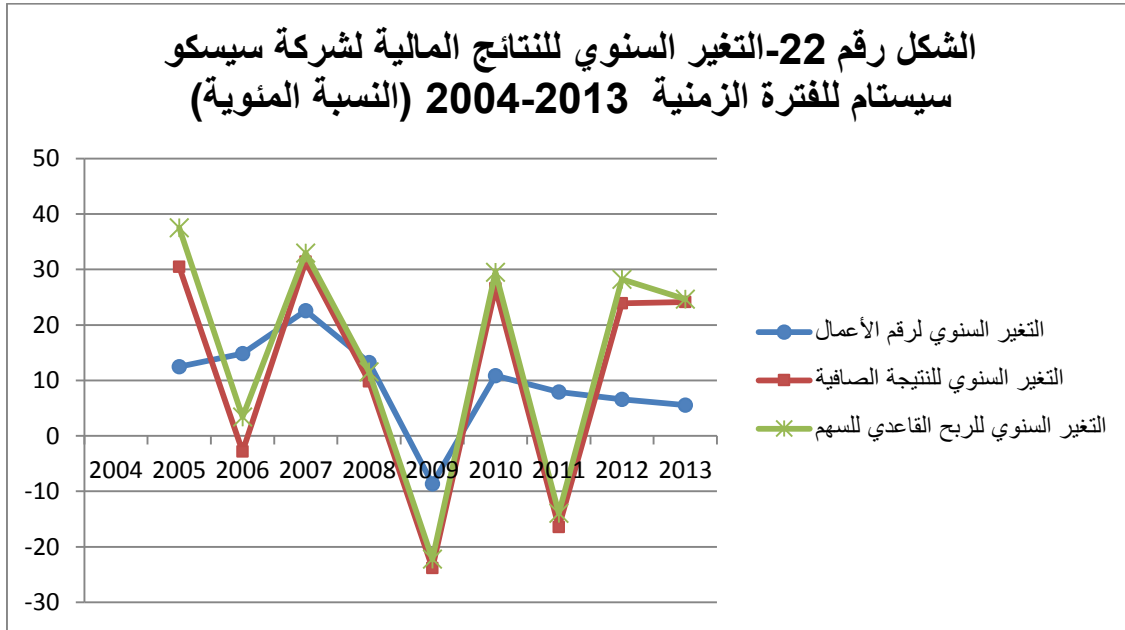
من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية للشركة والمتمثلة في رقم الأعمال، النتيجة الصافية والربح

القاعدي للسهم نلاحظ بأنها على العموم تميل نحو الارتفاع.

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع

### تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

غير أن رقم الأعمال قد عرف انخفاضا عام 2009 أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا 3 انخفاضات سنوات 2006، 2009 و 2011 وهذا ما يبين لنا تأثير الأزمة على النتائج المالية ولرؤية نسبة هذه الانخفاضات فقد ارتأينا أن نقوم بدراسة التغير السنوي للنتائج المالية كما هو موضح في الشكل رقم 22.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 9-3 ، الملحق 9

من خلال التغير السنوي للنتائج المالية نلاحظ أن رقم الاعمال قد انخفض عام 2009 بنسبة 8.66% مقارنة بعام 2008 اما النتيجة الصافية انخفضت بنسبة 23.82% والربح القاعدي للسهم انخفض بنسبة 22.22% اما بالنسبة لسنة 2011 فقد انخفضت النتيجة الصافية بنسبة 16.44% اما الربح القاعدي للسهم فقد انخفض ب 13.97% في نفس العام.

وبذلك ومن خلال الشكلين فقد عرفت البيانات المالية للشركة انخفاضا عام 2009، خاصة في

السداسي الأول من السنة المالية 2009، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث نجد:

أن الانخفاض الذي عرفه رقم أعمال الشركة عام 2009 كان نتيجة انخفاض الطلب على منتجات الشركة من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، وذلك نظرا لسياسة التقشف وتقليص النفقات التي اتبعتها جل المؤسسات جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع

### تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

عرفت سيسكو سيستم انخفاض في المبيعات خاصة في كل من التوجيه والتبديل، كما عرفت الخدمات ارتفاعا وكذلك تقنية الاتصال الموحد (unified communication). وبذلك فإن هذا الانخفاض في رقم الأعمال كان نتيجة تراجع الطلب وليس انخفاض الأسعار. وما يجدر الإشارة إليه أن إيرادات الشركة من القطاع الحكومي كانت أفضل من إيراداتها من بقية العملاء.

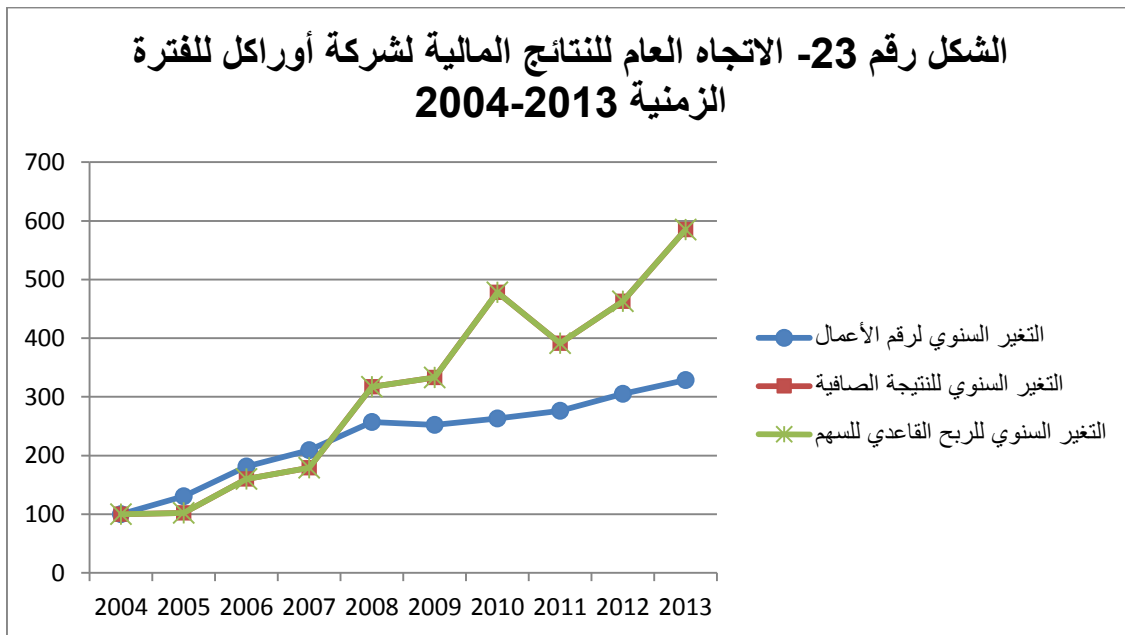
وفي سنة 2012 عرف مركز البيانات نموا كبيرا بنسبة 44% مقارنة بسنة 2011 وهذا ما يدل على التغير الذي يحدث في البنى التحتية للمؤسسات وحاجتها إلى هذه التكنولوجيات كحلول لنشاطها.

أما الانخفاض في النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم سنة 2009 فراجع إلى انخفاض رقم الأعمال نتيجة الركود الاقتصادي العالمي أما الانخفاض في سنة 2011 فراجع أساسا إلى الزيادة في تكاليف البحث والتطوير بقيمة 550 مليون دولار إضافة إلى وجود تكاليف إعادة الهيكلة قدرت بـ 799 مليون دولار أمريكي.

#### 8- تأثير الأزمة على شركة أوراكل:

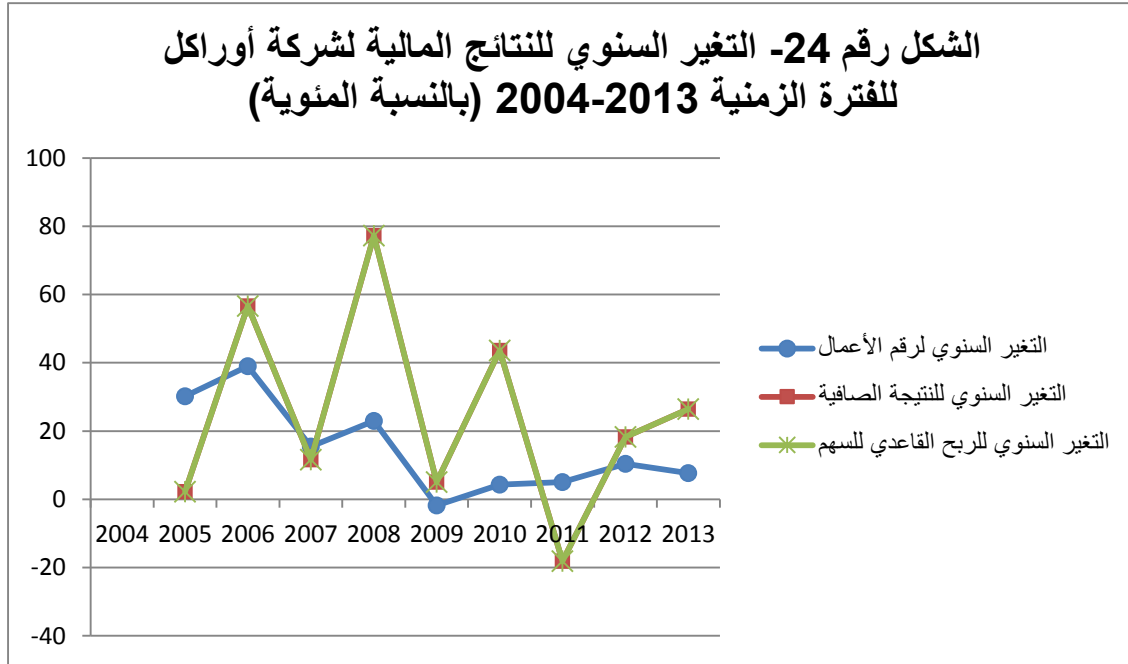
فيما يلي شكل رقم 23 يوضح لنا الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة أوراكل للفترة ما بين 2004-

2013



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 10-2، الملحق رقم 10

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية نلاحظ أنه يميل نحو الارتفاع مع تطابق منحنى النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم. غير أن رقم أعمال الشركة قد عرف انخفاضا سنة 2009 ، بينما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم لم يعرفا انخفاضا عام 2009 بل عرفا انخفاضا عام 2011 .



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 10-3، الملحق رقم 10

أما بالنسبة للتغير السنوي للنتائج المالية فنلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف تباطؤ منذ 2007 وصل إلى أدناه سنة 2009 بنسبة (1.83%) أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفت تذبذبات كبيرة عرفت أكبر نسبة زيادة عام 2008 قدرت بحوالي 77% لتعرف أكبر انخفاض لها في 2011 نظرا لزيادة الضرائب، قدر بـ 26.4%.

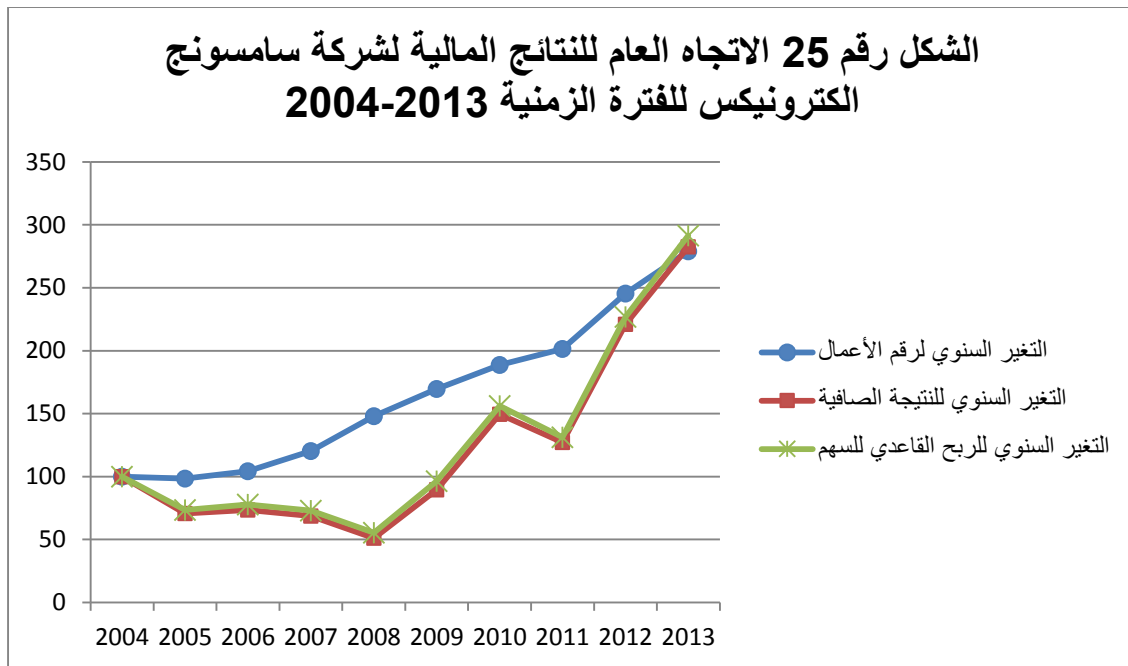
وعليه و من خلال الشكلين نلاحظ بأن انخفاض رقم أعمال الشركة سنة 2009 كان نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ما جعل الشركة تقدم منتجات جديدة ومتطورة لمواجهة المتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال. بينما لم تعرف كل من النتيجة الصافية ولا الربح القاعدي للسهم انخفاضا سنة 2009 نظرا إلى انخفاض التكاليف الكلية للشركة والتي كانت نتيجة تقليص عدد العمال منذ 2009.

أما الانخفاض الذي عرفه كل من النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم سنة 2011 راجع في الأساس إلى الزيادة الكبيرة في الضرائب من 1370.12 مليون دولار عام 2010 إلى 5076.29 مليون دولار عام 2011 نظرا لعدم تقديم الإعفاءات الضريبية منذ 2011 والتي كان ينص عليها بند U/S 10A من القانون الضريبي لسنة 1961 ما يفسر الزيادة الكبيرة للضرائب للسنة المالية 2011. وهذا يوضح لنا تأثير السياسات التي تتبعها الدول على نشاط هذه الشركات بخاصة السياسات الضريبية.

#### 9- شركة سامسونج الكهرونيكس:

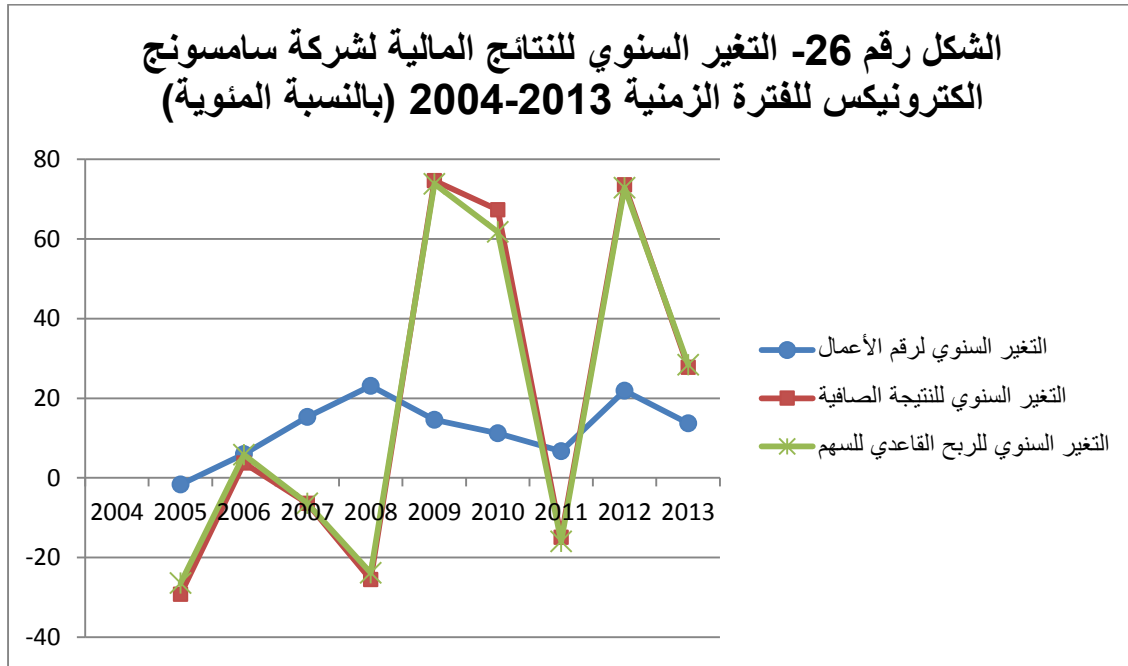
الشكل رقم 25 يمثل الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة سامسونج الكهرونيكس للفترة ما بين

2013-2004



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، انظر الجدول رقم 11-2 ، الملحق 11

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة سامسونج الكهرونيكس نلاحظ أنه قد عرف اتجاها نحو الارتفاع طوال سنوات الدراسة بخاصة رقم الأعمال الذي عرف ارتفاعا مستمرا وملحوظا خلال سنوات الدراسة بينما عرفت كل من النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم انخفاضين سنتي 2008 و 2011 وهذا ما يؤكد لنا التغير السنوي للنتائج المالية الموضح في الشكل رقم (26).



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 11-3، الملحق رقم 11

أما من خلال التغير السنوي للناتج المالية نلاحظ أنه بالنسبة للتغير السنوي لرقم الأعمال قد عرف انخفاضاً منذ 2008 إلى غاية 2011 بمعنى أن الزيادات السنوية قد عرفت تباطؤاً وهذا ما يبين لنا مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على أعمال الشركة وذلك بالرغم من أن الاتجاه العام كان في ارتفاع مستمر، أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا تذبذبات حادة جداً حيث عرفا انخفاضين ساليين سنة 2008 و 2011 و (25.54%) و (14.94%) بالنسبة للنتيجة الصافية و (23.87%) و (15.96%) بالنسبة للربح القاعدي للسهم على التوالي وبذلك نلاحظ بأنهما عرفا أكبر نسبة انخفاض سنة 2008.

ومن خلال الشكلين رقم (25) و (26) نلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف زيادة بنسبة 179% خلال عشر سنوات، من 81963 مليار وون كوري سنة 2004 إلى 228693 مليار وون كوري سنة 2013، وذلك نتيجة الجهود المبذولة للحد من التكاليف وكذلك التوسع في شبه الموصلات وسوق الهواتف الذكية حيث وصلت مبيعاتها إلى 200 مليون وحدة سنة 2008، أما في ما يخص أجهزة التلفزيون ورغم تباطؤ الطلب والمنافسة الشديدة في هذا المجال إلا أن الشركة استطاعت تخطي ذلك

والمحافظة على الريادة عالميا في هذا المجال من خلال أجهزة التلفزيون ذات الحجم 40 بوصة، حيث وصلت حصتها السوقية العالمية إلى 20%.

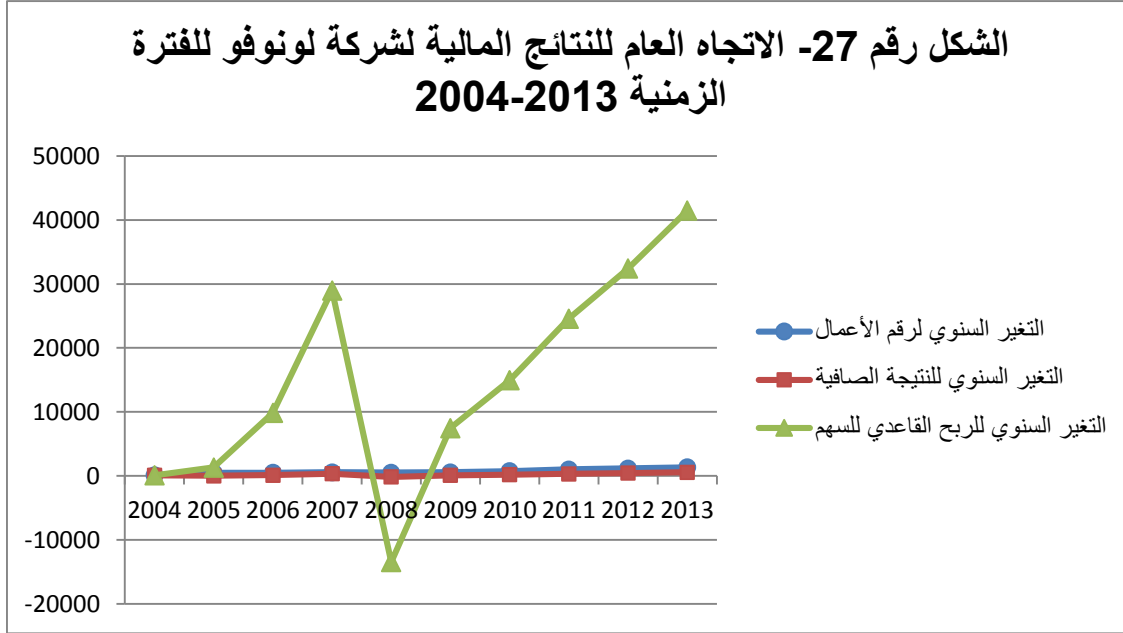
ولقد عرفت النتيجة الصافية على العموم ارتفاعا بنسبة 182% خلال سنوات الدراسة من 10790 مليار وون كوري عام 2004 إلى 30475 مليار وون كوري عام 2013، وان الانخفاض الذي عرفته النتيجة الصافية سنة 2008 كان نتيجة لزيادة التكاليف العامة والادارية للشركة بنسبة 36.7% مقارنة بسنة 2007 إضافة إلى الخسائر التي تكبدتها نتيجة تذبذبات أسعار الصرف (foreign exchanges losses) والتي قدرت بحوالي 7 ترليون وون كوري، أما الانخفاض في النتيجة الصافية لسنة 2011 فقد كان نتيجة لزيادة التكاليف بخاصة تكاليف البحث والتطوير التي زادت بحوالي 9 ترليون وون كوري.

أما بالنسبة للربح القاعدي للسهم فقد عرف هو الآخر ارتفاعا بنسبة 191% خلال 10 سنوات من 67.9 وون كوري للسهم عام 2004 إلى 197,84 وون كوري عام 2013، والانخفاض الذي عرفه ناتج أساسا عن انخفاض النتيجة الصافية، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أنه بالرغم من الظروف الاقتصادية غير الملائمة وكذلك الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض معظم أسهم شركات التكنولوجيا إلى أكثر من النصف من قيمتها إلا أن سامسونج الكترونيكس استطاعت الحفاظ على قيمتها وهذا ما يدل على العلاقة القوية والثقة التي تربط الشركة بمساهميها.

ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن سامسونج الكترونيكس استطاعت تخطي التحديات التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) من انخفاض الطلب وأسعار المواد الاستهلاكية، وذلك من خلال قدرتها على تحويل تلك التحديات إلى فرص، كما استطاعت المحافظة على مكانتها وزيادة رقم أعمالها من خلال تقليص التكاليف ومحاولة الحفاظ على الزبائن الرئيسيين وكذلك من خلال زيادة التميز عن طريق الكفاءة التكنولوجية العالية وعلى مستوى الهاتف الذكي حيث حققت زيادة بنسبة 40% نتيجة منتجاتها الجديدة واستحواذها على أسواق جديدة.

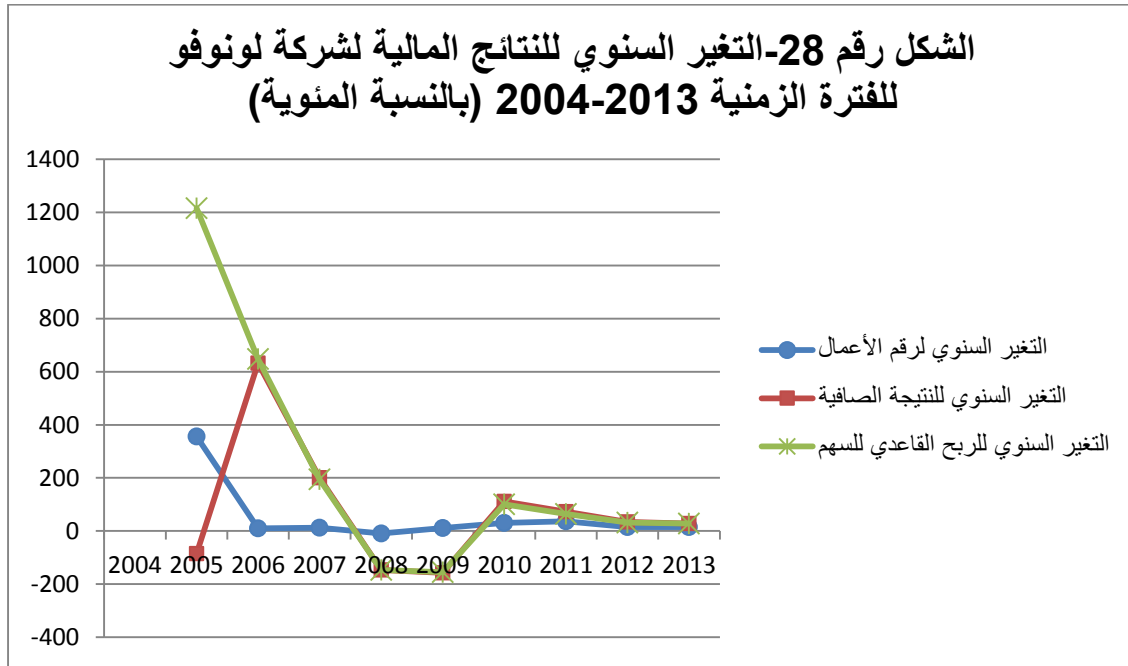
## 10- تأثير الأزمة على شركة لوفوفو Lenovo

فيما يلي شكل رقم (27) يوضح لنا الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة لوفوفو للفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 12-2 الملحق رقم 12

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أنه عرف على العموم ميلا نحو الارتفاع مع وجود انخفاض سنة 2008، ونلاحظ بان الاتجاه العام للربح القاعدي للسهم مرتفع جدا بالنسبة لسنة الأساس أين كان يمثل فقط 0.019 دولار لذلك يتضح لنا في الاتجاه العام انه زاد بنسب عالية مقارنة مع كل من رقم الأعمال والنتيجة الصافية.



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 12-3 الملحق رقم 12

من خلال التغير السنوي نلاحظ بأن رقم الأعمال قد عرف تباطؤًا منذ 2006 وميلا نحو الانخفاض منذ 2008 أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد عرفت أكبر زيادة سنوية لها عام 2006 بنسبة 631.82% لتعرف بعدها أدنى انخفاض سنة 2009 بنسبة (157%)، بينما عرف الربح القاعدي للسهم أعلى زيادة له سنة 2005 ليعرف كذلك أدنى انخفاض سنة 2009 بنسبة (155%).

ومن خلال الشكلين نلاحظ بأن رقم الأعمال قد عرف تطورا ملحوظا خلال عشر سنوات بحوالي 1231% من 2908 مليون دولار أمريكي عام 2004 إلى 38707 عام 2013 ، وذلك راجع أساسا إلى توسع الشركة عالميا حيث قبل 2005 لم تكن الشركة تسوق منتجاتها في الخارج بل كانت ترتكز استراتيجية تسويقها داخل الصين وبعد أن قررت الشركة أن تصبح عالمية باستحواذها على قسم الكمبيوتر لشركة اي بي ام، عرفت توسع عالمي كبير وهذا ما يفسر لنا الزيادة الكبيرة في رقم أعمال الشركة وكذلك في التكاليف.

غير أن رقم أعمال الشركة عرف انخفاضا في أواخر سنة 2008 بداية سنة 2009 نتيجة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على مبيعات الشركة التي انخفضت بحوالي 9% نظرا لتراجع الطلب الكلي على الحاسوب الشخصي -الذي يمثل المنتج الأساسي للشركة- حيث تراجع عملاء الشركة على اقتناء

أجهزة الكمبيوتر في إطار سياسة تقليص النفقات، كذلك تباطؤ نمو السوق الصيني والذي يعتبر السوق الأساسي لتسويق منتجات الشركة، إضافة إلى اشتداد المنافسة في سوق الحاسوب الشخصي، وبذلك انخفضت الحصة السوقية للشركة إلى 7.6% لتحتل المرتبة الرابعة عالميا.

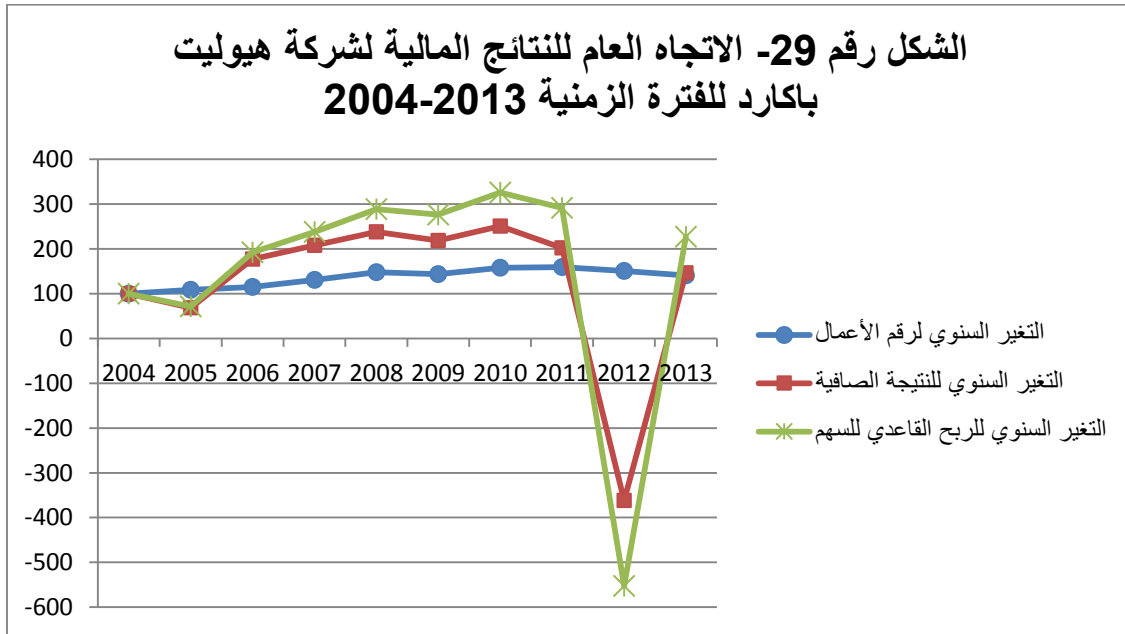
أما في ما يخص النتيجة الصافية فقد عرفت نموا بحوالي 466 % خلال عشر سنوات من 144 مليون دولار أمريكي عام 2004 إلى 817 مليون دولار أمريكي عام 2013 غير أنها عرفت انخفاضا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 راجع إلى زيادة التكاليف التشغيلية وتكاليف إعادة الهيكلة بنسبة 584.4% نتيجة استحوادها على فرع اي بي ام .

أما النتيجة السلبية التي عرفت عام 2008 فهي نتيجة تأثير الأزمة الاقتصادية المباشر على الشركة إضافة إلى تكاليف إعادة الهيكلة التي قدرت بـ 146 مليون دولار أمريكي، و 71 مليون دولار كرسوم استثنائية.

كذلك عرف الربح القاعدي للسهم خلال سنوات الدراسة زيادة بحوالي 41374% من 0.19 دولار عام 2004 إلى 7.88 دولار عام 2013 غير أنه عرف خسارة تقدر بـ (2.56) دولار عام 2008 نتيجة الأزمة الاقتصادية.

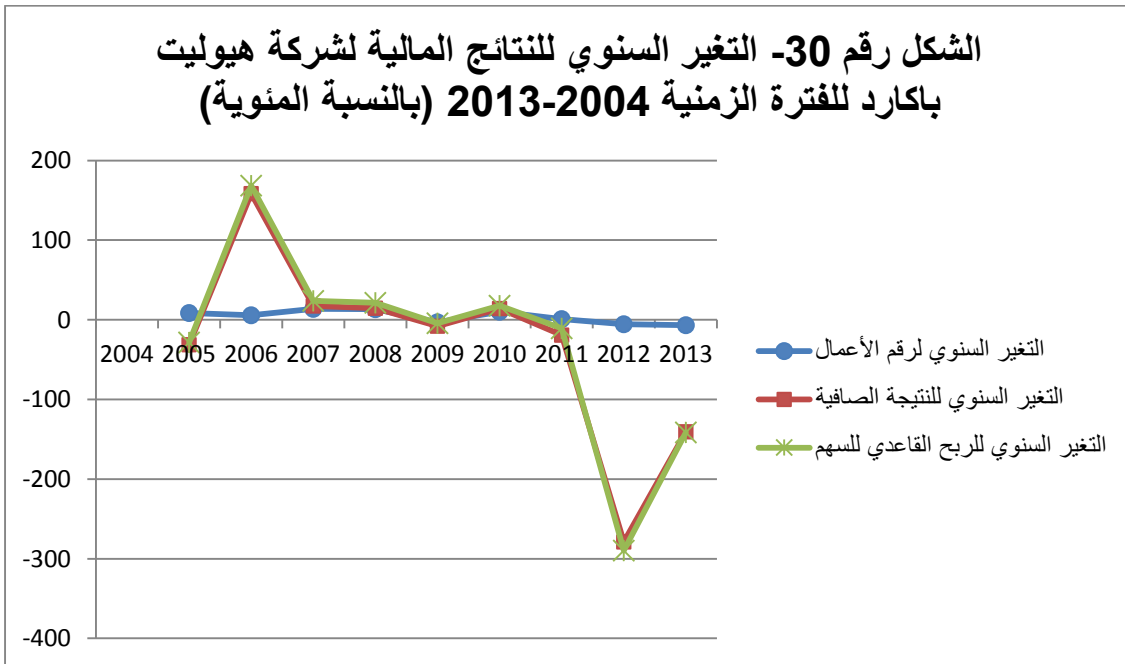
#### 11- تأثير الأزمة على شركة هيوليت باكارد:

فيما يلي الشكل رقم 29 يمثل الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة هيوليت باكارد خلال الفترة الزمنية 2013-2004.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 13-2، الملحق رقم 13

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة هاويليت باكارد نلاحظ أنه على العموم قد عرف ميلا نحو الارتفاع مع وجود انخفاض حاد للنتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم سنة 2012.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 13-3، الملحق رقم 13

من خلال تطور التغير السنوي للنتائج المالية والموضح في الشكل رقم 30 نلاحظ بأن رقم الأعمال قد عرف استقرارا مع انخفاض سنة 2009 و ميلا نحو الانخفاض منذ 2012 عرف أدناه عام 2013 بنسبة (6.7%)، اما بالنسبة لكل من النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا أعلى زيادة سنوية سنة 2006 بنسبة 158.47% و 168.67% على التوالي، لتعرف بعدها ميلا نحو الانخفاض عرف أدناه سنة 2012 بنسبة (140%).

ومن خلال الشكلين نلاحظ بأن رقم أعمال الشركة قد عرف زيادة قدرت بـ 40% سنوات الدراسة وهي زيادة محتشمة مقارنة بالشركات الأخرى، غير أنه عرف انخفاضا عام 2009 راجع أساسا إلى الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي اثر الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ اتخذت الشركة إجراءات بخصوص تقليص التكاليف لمواجهة الانخفاض في الطلب الكلي بخاصة النفقات الهيكلية ونفقات الإنتاج للإبقاء على أسعار تنافسية تمكنها من الاحتفاظ على حصتها السوقية.

كما كان هناك انخفاض عامي 2012-2013 راجع إلى انخفاض في حجم مبيعات الشركة وأسعار منتجاتها وخدماتها وذلك نظرا لـ:

\* ركود سوق أجهزة الحاسوب الشخصي نظرا لتغير أذواق المستهلكين وتفضيلهم اقتناء الحاسوب اللوحي على شراء الحاسوب الشخصي.

\* تراجع طلب المؤسسات وضعف الانفاق الحكومي على أجهزة تكنولوجيا الاعلام والاتصال

\* تراجع أسعار الخدمات التي تقدمها الشركة لزيائنها.

\* الضغط على الأسعار نحو الانخفاض نتيجة اشتداد المنافسة خاصة في سوق الخادم المعياري

للصناعة Industry standard server

\* تراجع نشاط الطباعة نظرا للتأثير السلبي للعملة الصعبة خاصة اليورو على مبيعات الشركة والى

تراجع منتجي وتجار الطباعة

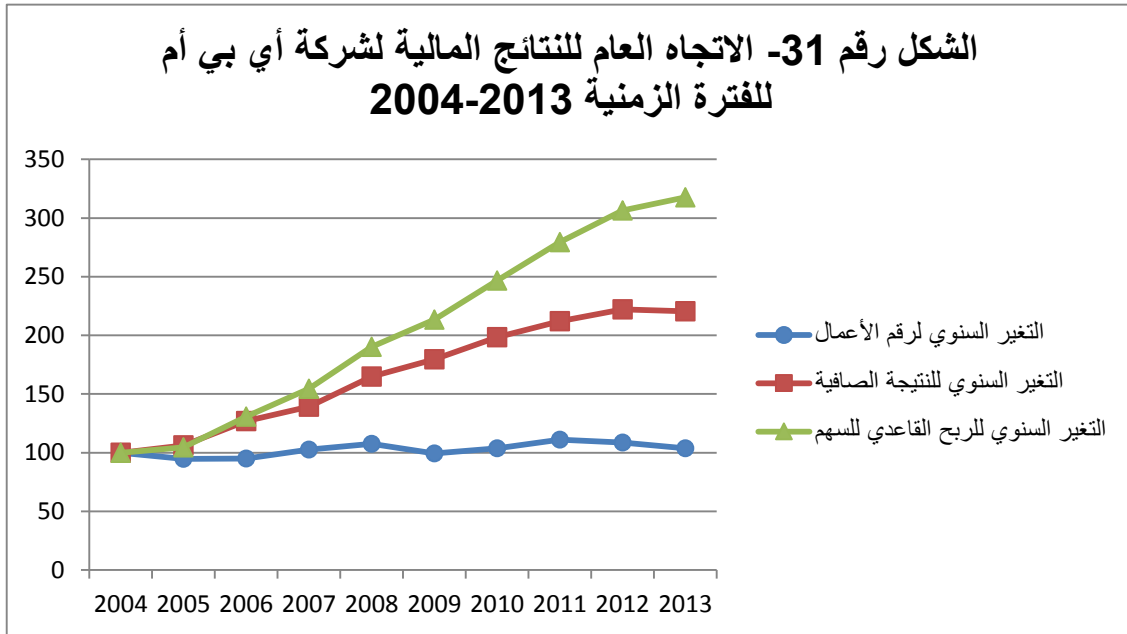
\* انخفاض في عائدات البرمجيات نتيجة انخفاض خدمات الرخص والخدمات المهنية لبرامج ادارة

تكنولوجيا المعلومات وادارة السحابة IT/Cloud Management

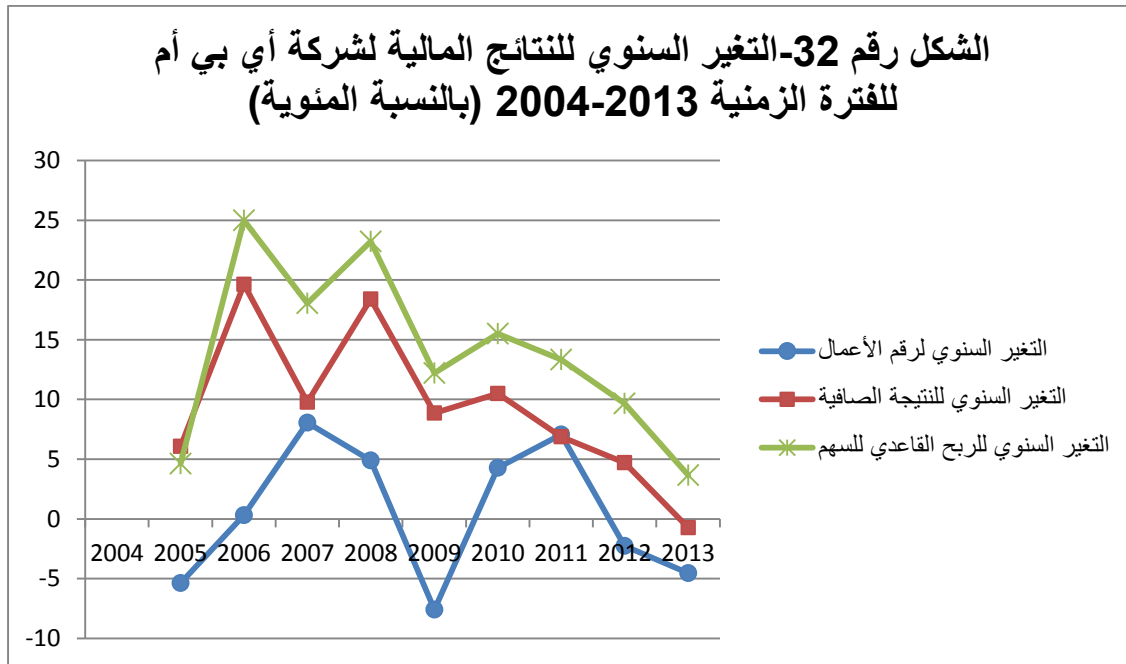
أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا انخفاضا عامي 2009 و 2011 كما عرفت نتيجة سلبية عام 2012 وذلك راجع إلى زيادة في تكاليف إعادة الهيكلة restructuring charges من 645 مليون دولار أمريكي عام 2011 إلى 2266 مليون دولار أمريكي عام 2012 . كما كان هناك تكاليف اهتلاك قيمة شهرة المحل بقيمة 885 مليون دولار أمريكي سنة 2011 نتيجة استحوادها على شركة بالم (Palm Inc) في جويلية 2010 -بالم شركة أمريكية متخصصة في صناعة أجهزة الكمبيوتر المحمول لابتوب- وعلى شركة واب دوفيس (web os device) في أوت 2011. وكذلك سنة 2012 بقيمة 18035 مليون دولار أمريكي موزعة كما يلي: 8 مليار دولار ناتجة عن قسم الخدمات، 5.7 مليار دولار نتيجة الاستحواذ على شركة أوتونومي Autonomy -أوتونومي شركة بريطانية متخصصة في صناعة البرمجيات تأسست عام 1996 بكامبريدج استحوذت عليها شركة ايتش بي بقيمة 11 مليار دولار- إضافة إلى اهتلاك الأصول غير المادية بقيمة 3.1 مليار دولار نتيجة الاستحواذ على أوتونومي و 1.2 مليار دولار أمريكي نتيجة إدماج العلامة التجارية كومباك compaq منذ 2012 (كومباك شركة متخصصة في صناعة الكمبيوتر تأسست عام 1982 وتم الاستحواذ عليها من قبل ايتش بي في عام 2002 نظرا لمعاناة الشركة من المنافسة الشديدة في سوق الكمبيوتر خاصة من قبل دال غير أن الشركة أبقت على العلامة التجارية ولم تقرر ادماجها الا عام 2012.

## 12- تأثير الأزمة على شركة أي بي أم:

يمثل الشكل رقم 31 الاتجاه العام للنتائج المالية لشركة اي بي أم خلال الفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 14-2، الملحق 14 من خلال الاتجاه العام نلاحظ أنه عرف ارتفاعا على العموم غير أنه يميل نحو الانخفاض من 2013 حيث عرفت النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم ارتفاعا مستمرا، بينما نلاحظ أن رقم اعمال الشركة قد عرف انخفاضا عام 2009 وميلا نحو الانخفاض منذ 2012.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 14-3، الملحق رقم 14

غير أنه من خلال تطور التغيير السنوي للنتائج المالية نلاحظ أنه عرف انخفاضا على العموم على الرغم من الزيادة التي عرفها الاتجاه العام.

وبذلك و من خلال الشكلين نلاحظ أن الانخفاض الذي عرفه رقم الأعمال سنة 2005 كان نتيجة تخلي شركة اي بي ام عن قسم إنتاج الحاسوب الشخصي لشركة لوفوفو في 30 أبريل 2005. أما بالنسبة للانخفاض الذي حدث في سنة 2009 فهو راجع إلى ركود الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار الصرف. أما فيما يخص الانخفاض لسنتي 2012 و 2013 فهو راجع في الأساس إلى انخفاض مبيعات الشركة في البلدان المتقدمة بالنسبة لخدمات تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات بخاصة خدمات التكنولوجيا العالمية global technology services والتي انخفضت بحوالي 4.2% في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. غير أن الشركة استطاعت التخفيف من وطأت هذا الانخفاض من خلال استهدافها للأسواق الناشئة في كل من برازيل، روسيا، الهند والصين، حيث اغتتمت شركة اي بي ام فرصة نمو الأسواق الناشئة فيما يخص البنى التحتية لتوسيع نشاطها فيها. كما استطاعت تخطي هذا الانخفاض من خلال ارتفاع مبيعات كل من السحابة Cloud والبيانات Data عام 2013،

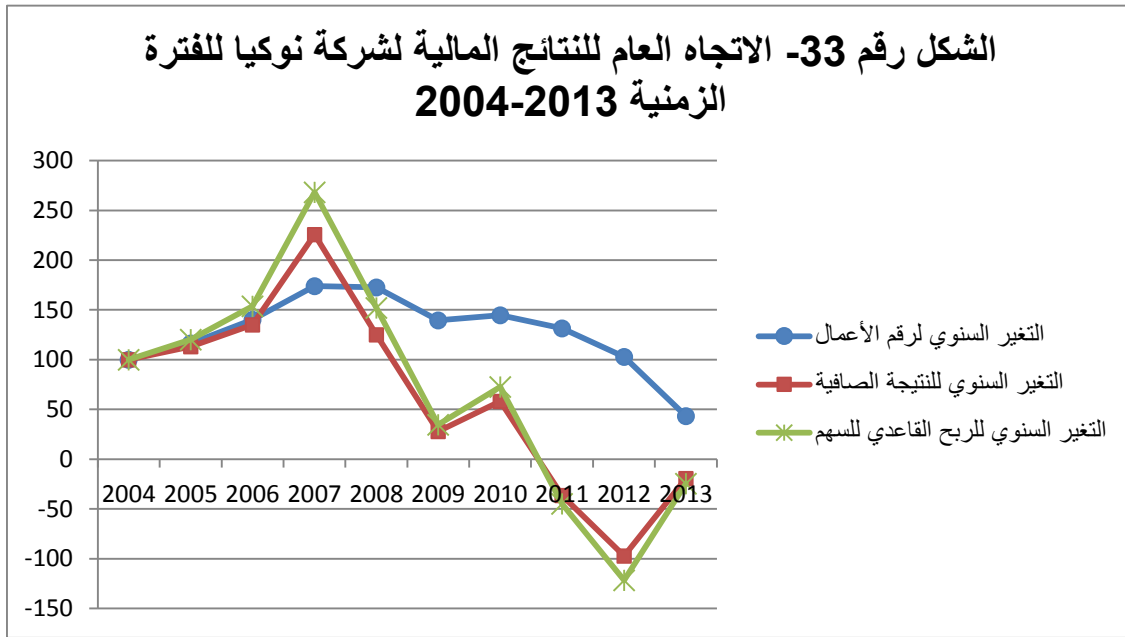
غير أن النتيجة الصافية لم تعرف انخفاضا كما عرفها رقم الأعمال بل عرفت فقط انخفاضا طفيف في 2013 نتيجة انخفاض مداخل الملكية الفكرية مقارنة ب 2012 من (1.074) مليار دولار إلى (0.822) مليار دولار عام 2013. أما عدم انخفاض النتيجة الصافية في 2009 رغم الانخفاض الكبير الذي عرفه رقم أعمال الشركة فهو راجع إلى انخفاض التكاليف التشغيلية من 57.969 مليار دولار عام 2008 إلى 51.973 مليار دولار عام 2009، كذلك تكاليف العامة والادارية من 23.386 مليار دولار عام 2008 إلى 20.952 مليار دولار عام 2009، وتكاليف البحث والتطوير من 6.337 مليار دولار عام 2008 إلى 5.820 مليار دولار عام 2009.

وبالرغم من الظروف السيئة التي تحيط بنشاط الشركة إلا أنها أبت على الربح القاعدي للسهم في ارتفاع مستمر رغم انخفاض النتيجة الصافية ورقم الأعمال، وهذا ما يوضح استراتيجية الشركة في المحافظة على أرباح المساهمين على الرغم من الوضعية المالية التي تمر بها. وما يبين لنا أهمية المساهمين لدى الشركة.

وبذلك فقد استطاعت إلى حد ما تقليص تأثير الركود الاقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الذي تتسم به الأسواق المتقدمة خاصة الأوروبية على النتائج المالية للشركة.

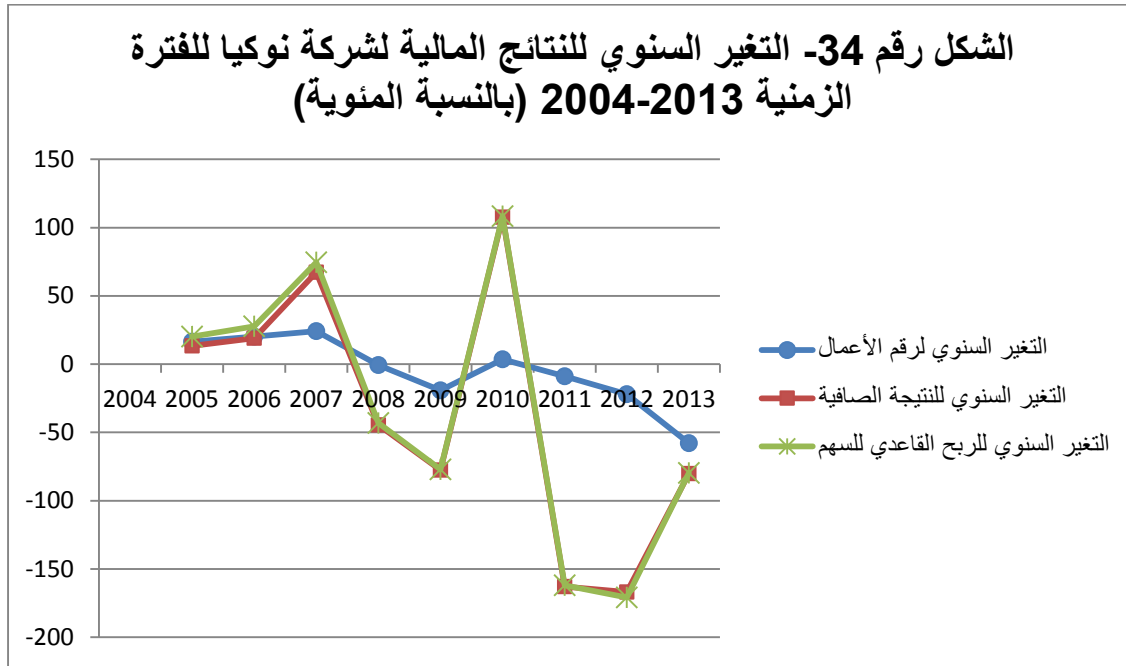
### 13- تأثير الأزمة على شركة نوكيا:

فيما يلي الشكل رقم 33 يمثل تطور النتائج المالية للشركة للفترة 2004-2013 من خلال سنة الأساس 2004.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 15-2، الملحق 15

من خلال الاتجاه العام للنتائج المالية نلاحظ أن المنحنى يميل نحو الانخفاض منذ 2008، حيث عرف ذروته سنة 2007 ليعرف بعدها انخفاضا حادا وصل أدناه بالنسبة لرقم الأعمال سنة 2013 أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا أدنى قيمة سنة 2012. وفيما يلي الشكل رقم 34 يمثل تطور التغير السنوي للنتائج المالية خلال الفترة 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 15-3، الملحق 15

أما بالنسبة للتغير السنوي فنلاحظ بأن أعلى نسبة زيادة سنوية عرفها رقم أعمال الشركة كانت سنة 2007 بنسبة 24.17%، بينما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد عرفا أكبر زيادة سنوية سنة 2010 بنسبة 107.63% و 108.33% على التوالي.

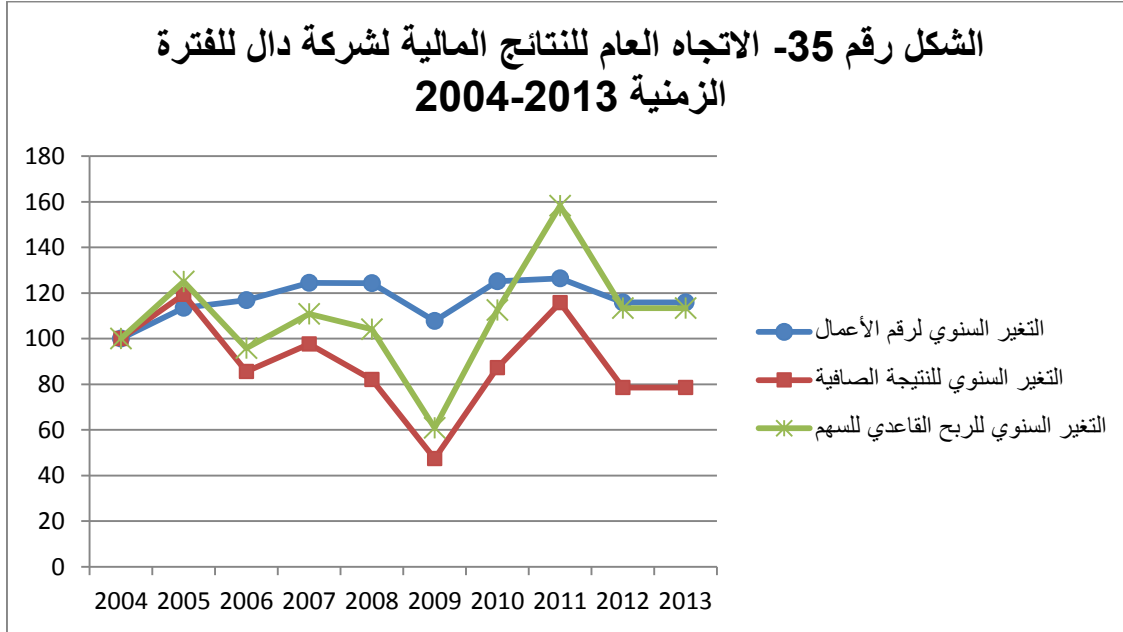
ومن خلال الشكلين نلاحظ بأن الشركة منذ 2008 تمر بأزمة نتيجة التغير الجذري الذي عرفه سوق الهواتف الذكية بعد دخول الأيفون حيث لم تتمكن الشركة من المنافسة في سوق الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا كما لم تستطع تغيير منتجاتها لتواكب هذه التغيرات لذلك عرفت النتائج المالية للشركة ذروتها عام 2007 لتعرف بعدها انخفاضا مستمرا ونتائج سلبية.

ولهذا قررت الشركة تركيز نشاطها حول شبكات الاتصال خاصة خدمة وصناعة أجهزة خاصة لمزودي خدمة الشبكات (services et construction de matériels pour operateur de réseaux) ولتعزيز مكانتها في هذا المجال فقد قامت نوكيا في أوت 2013 بالاستحواذ كلية على شبكة نوكيا سيمانس والتي تم تأسيسها سنة 2006 من خلال الشراكة بين العملاقين نوكيا وسيمانس ولقد استحوزت عليها نوكيا من خلال شراء حصة سيمانس فيها والتي تمثل (50%).

وعليه فإن أزمة نوكيا كانت أزمة داخلية لعدم استطاعتها التجديد في مجال الهواتف الذكية.

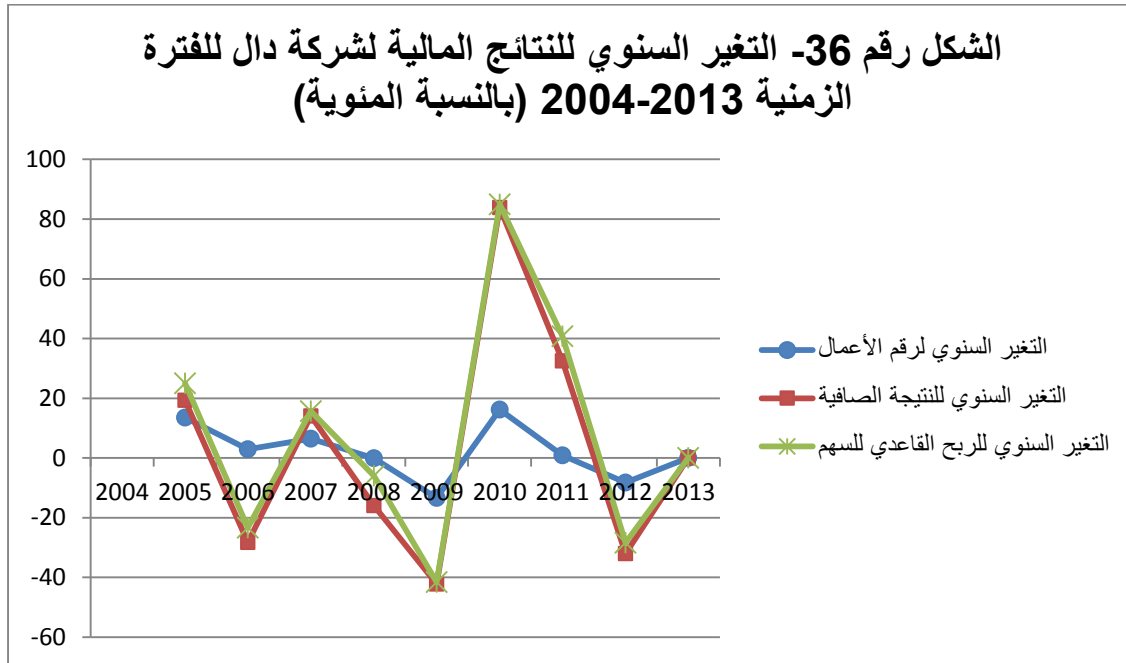
14- تأثير الأزمة على شركة دال:

الشكل رقم 35 يوضح تطور النتائج المالية لشركة دال خلال الفترة 2004-2013 وذلك بالنسبة لسنة الأساس 2004.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 16-2، الملحق رقم 16

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أنه عرف ميلا نحو الانخفاض حيث عرفت النتائج المالية انخفاضا حادا عام 2009 لتعرف بعدها ميلا نحو الارتفاع إلى غاية 2012 أين عرفت انخفاضا والشكل رقم 36 يبين لنا نسبة الانخفاض.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 16-3، الملحق رقم 16

من خلال تطور التغير السنوي للنتائج المالية نلاحظ بأن أدنى نسبة عرفها رقم الأعمال كانت سنة 2009 بنسبة (13.42%) أما النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فقد قدرت بـ (42.17%) و(41.60%) على التوالي أما أعلى زيادة سنوية فقد كانت سنة 2010 بنسبة 16.24% ، 83.88% و84.93% لكل من رقم الأعمال، النتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم على التوالي.

من خلال الشكلين (35) و (36) نلاحظ أن رقم الأعمال قد عرف انخفاضا منذ النصف الثاني من سنة 2008 وذلك نتيجة تراجع الطلب العالمي للمستهلك الأخير على تكنولوجيا الاعلام decline in global IT end-user demand، إضافة إلى انخفاض في الأسعار بنسبة 7% نتيجة المنافسة الشديدة خاصة في الحاسوب المكتبي desktop والحاسوب الشخصي المحمول notebooks

أما الانخفاض في 2013 فقد كان نتيجة انخفاض مبيعات منتجاتها من 49906 مليون دولار عام 2012 إلى 44744 مليون دولار عام 2013- على غرار الخدمات التي تقدمها فقد عرفت ارتفاعا- هذا الانخفاض كان نتيجة لظروف الاقتصاد الكلي العالمي الذي كان ضعيفا حيث أثر على عملاء الشركة خاصة الأفراد إضافة إلى الضغط على أسعار منتجات الشركة نحو الانخفاض بخاصة أجهزة الحاسوب

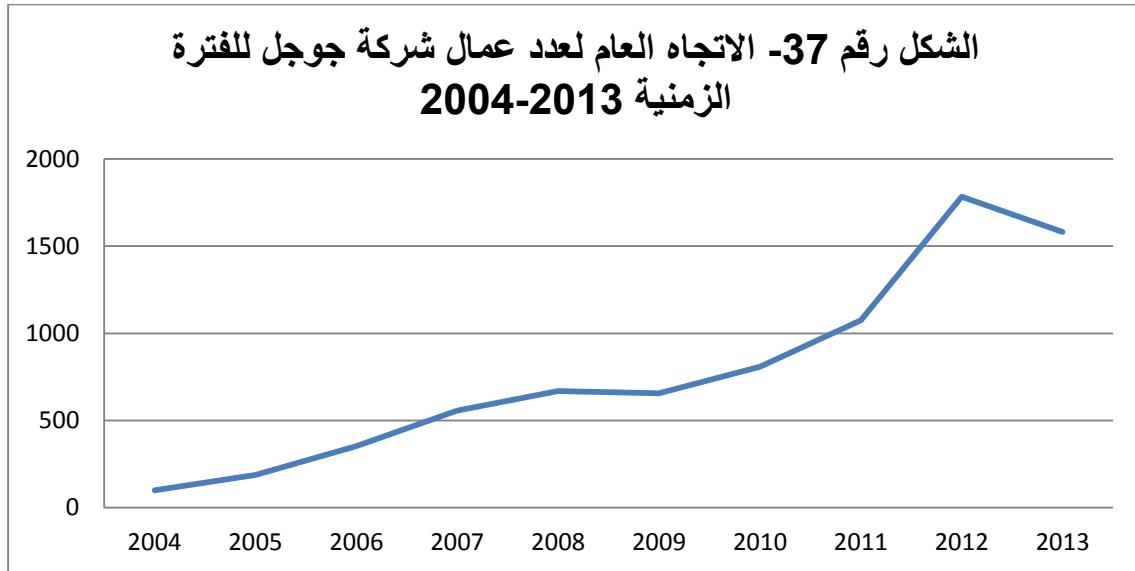
المحمول، نظراً لاشتداد المنافسة، حيث أن الربح الأساسي للشركة يأتي من بيع منتجاتها إلى المستهلك الأخير ولهذا قررت دال أن تقوم بإمضاء عقود مع بائعي الجملة لبيع منتجاتها في سوبارماركت. أما بالنسبة للنتيجة الصافية والربح القاعدي للسهم فإن الانخفاض الذي عرفاه سنة 2009 راجع أساساً إلى زيادة نسبة الضرائب من 23% إلى 25.4%. أما بالنسبة لسنة 2013 فإن الانخفاض راجع إلى انخفاض رقم الأعمال وارتفاع تكاليف البحث والتطوير من 856 مليون دولار سنة 2012 إلى 1072 مليون دولار سنة 2013.

### الفرع الثاني- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على العمالة:

بعد دراسة مدى تأثير الأزمة على النتائج المالية فيما يلي سندرس تداعيات الأزمة على العمالة لكل شركة من خلال الاتجاه العام والتغير السنوي للفترة 2004-2013.

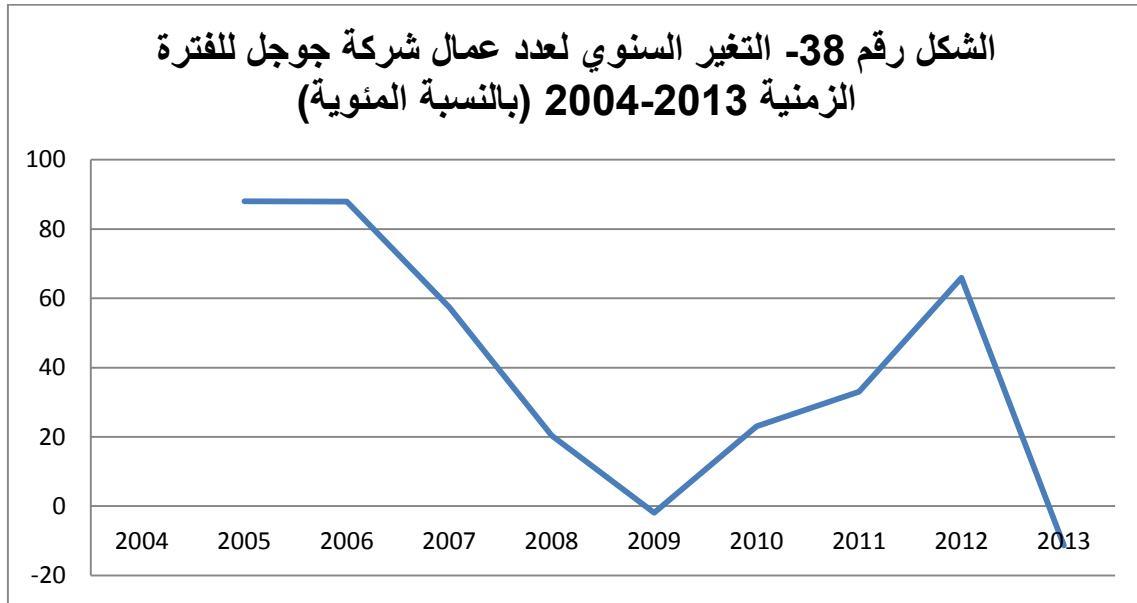
#### 1- شركة جوجل:

الشكل رقم 37 يمثل لنا تطور عدد عمال شركة جوجل خلال الفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 3-2، الملحق رقم 3

من خلال الاتجاه العام لعدد العمال نلاحظ أنه في ارتفاع مستمر منذ 2004 إلى سنة 2012 أين عرف ذروته والتي قدرت بـ 53861 عامل ليعرف بعدها انخفاض عام 2013 كما عرف انخفاض طفيف عام 2009 بنسبة (1.91%).



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 3-3، الملحق رقم 3

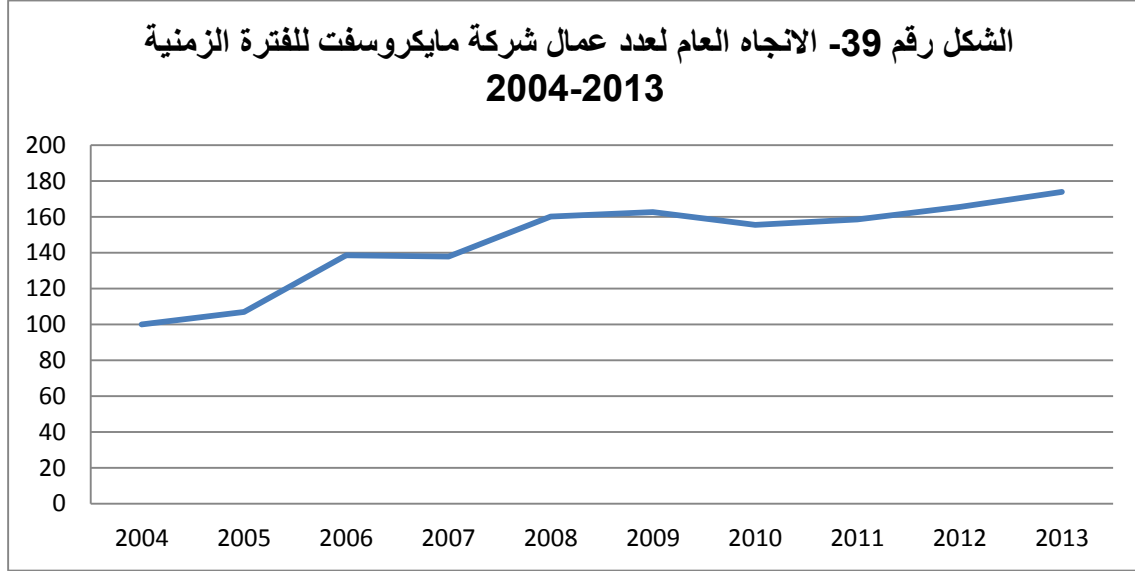
أما بالنسبة لتطور التغير السنوي لعدد العمال نلاحظ بأنه عرف انخفاضا من سنة الى أخرى منذ 2007 حتى 2009 أين عرف تغير سلبي ليعيد الارتفاع بعدها إلى غاية 2013 أين عرف أدنى انخفاض. وبذلك فقد عرف أكبر تغير سنوي سنة 2005 بنسبة 88%.

ومن خلال الشكلين 37 و38 نلاحظ أن عدد العمال قد عرف ارتفاعا ملحوظا منذ 2004 إلى غاية 2012 بنسبة 1682.89% لينخفض عام 2013 بحوالي 6105 عامل ويرجع هذا الانخفاض إلى غلق بعض فروع شركة موتورولا موبايل بعد أن حققت الشركة خسائر، وقد تم إعادة بيعها إلى شركة لونغفو Lenovo في 29 جانفي 2014 بقيمة 2.9 مليار دولار مع إبقاء عدد كبير من براءات الاختراع لموتورولا موبايل لدى جوجل. أما الانخفاض الطفيف في عدد العمال عام 2009 فيرجع إلى أوضاع الاقتصاد التي تتسم بالركود.

2- شركة مايكروسفت:

يمثل الشكل رقم 39 الاتجاه العام لعدد عمال شركة مايكروسفت خلال الفترة ما بين 2004-

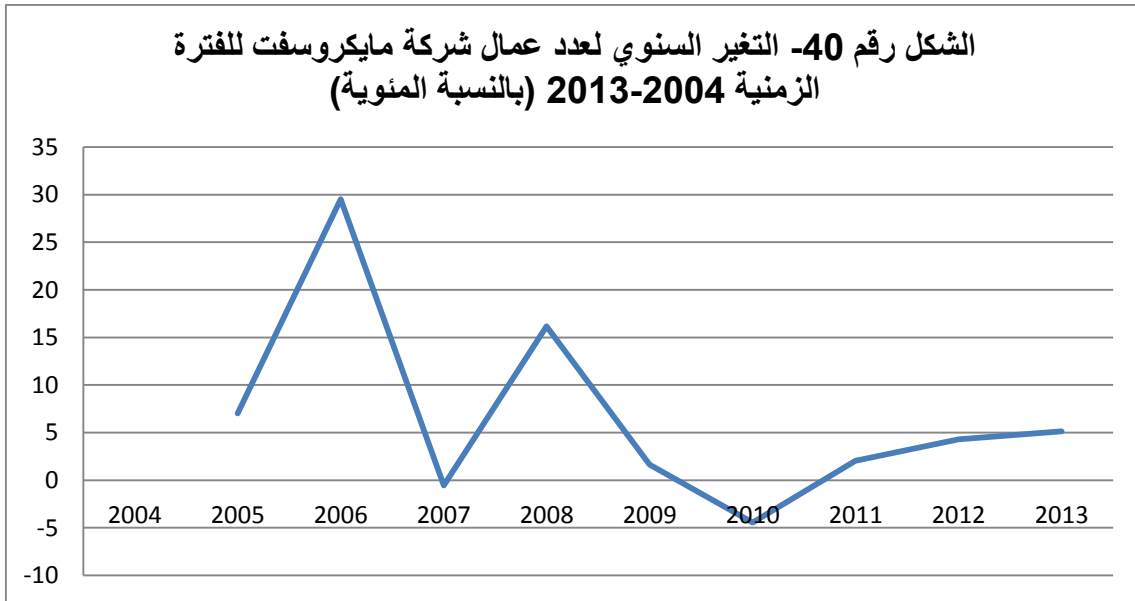
2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 4-2، الملحق رقم 4

لقد عرف الاتجاه العام لعدد العمال على العموم ميلا نحو الارتفاع مع وجود انخفاض طفيف عام

2010 وما يدل هذا إلا على الأهمية التي توليها الشركة للموارد البشرية.



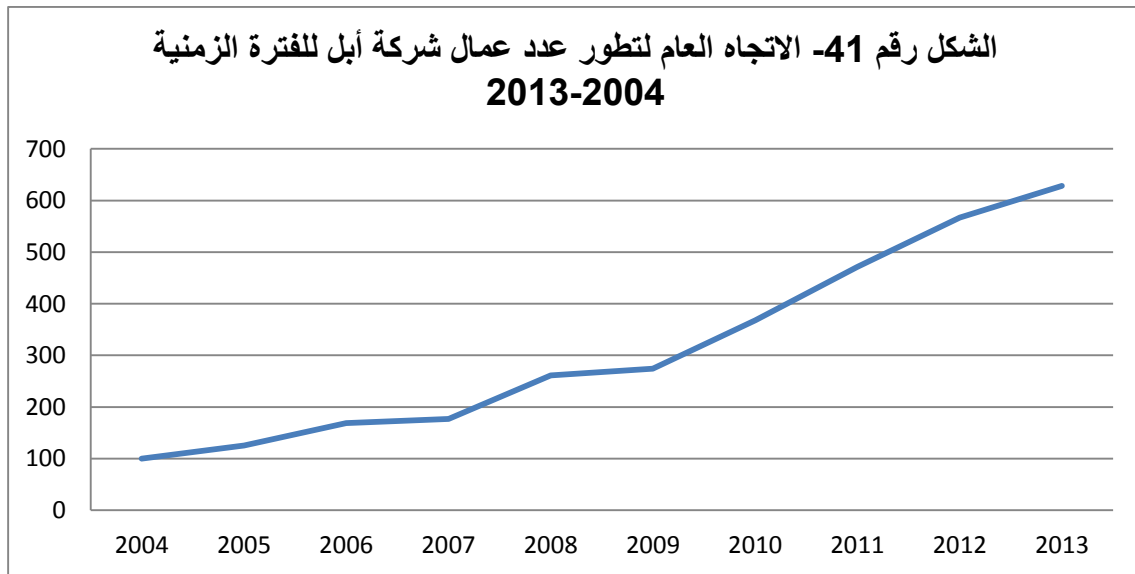
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 4-3، الملحق رقم 4

من خلال التغير السنوي نلاحظ بأن الشركة عرفت أكبر نسبة زيادة سنوية في العمالة سنة 2006 بنسبة 29.51% لتعرف بعدها انخفاض طفيف أي تقريبا لم تكن هناك زيادة في عدد العمال سنة 2007 ليعيد بعد ذلك الارتفاع عام 2008 ثم عرف انخفاض بعدها وصل ذروته عام 2010 لتزيد بعدها غير أن نسبة الزيادة لم تكن كما كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن خلال الشكلين نلاحظ أن عدد العمال قد عرف نمو قدر بـ74% خلال فترة الدراسة والانخفاض الذي عرفه سنة 2010 راجع إلى قرار الشركة بتقليص النفقات وذلك من خلال إلغاء 5000 منصب عمل للسنة المالية 2010 وفق برنامج تسيير الموارد.

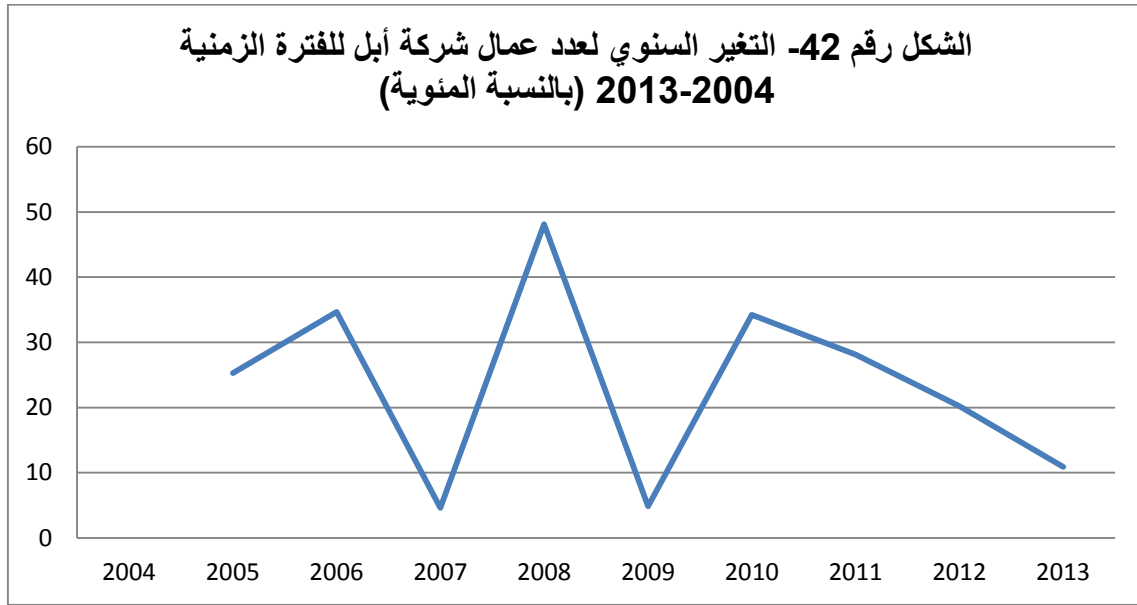
### 3- شركة أبل:

يبين لنا الشكل رقم 41 أدناه الاتجاه العام لعدد عمال شركة أبل خلال الفترة الزمنية 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 5-2، الملحق رقم 5

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أن عدد عمال شركة أبل في زيادة مستمرة وأنه لم يعرف انخفاض بل على العكس فقد عرف زيادة كبيرة منذ تفشي الأزمة مقارنة بسنوات قبل تفشي الأزمة الاقتصادية.



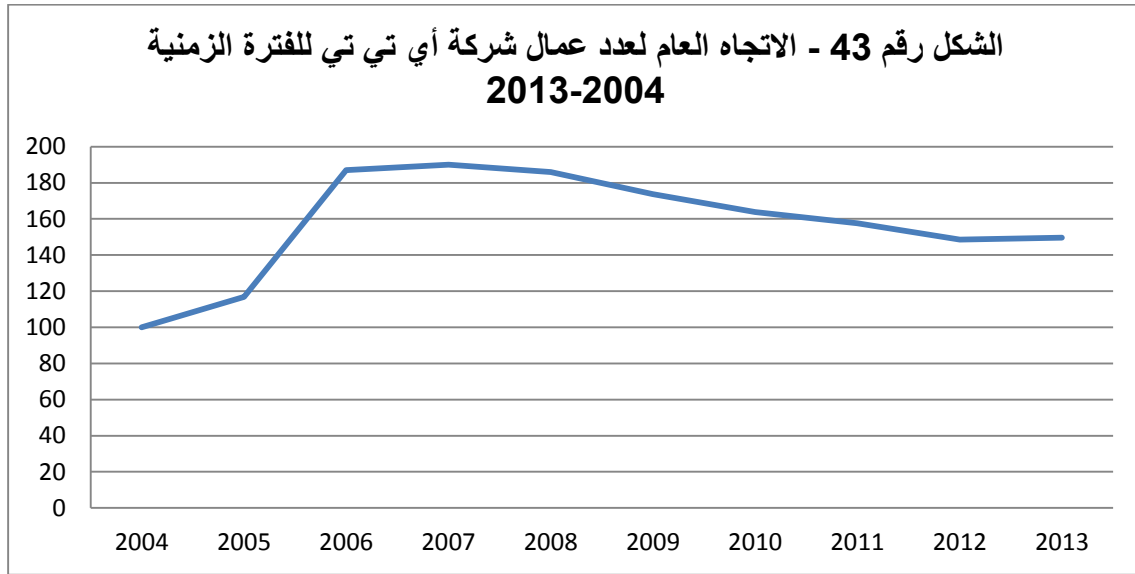
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 5-3، الملحق رقم 5

ومن خلال التغير السنوي لعدد العمال نلاحظ أن أعلى نسبة استقطاب عمالة كانت سنة 2008 بنسبة 48.1 % غير أنه عرف استقطاب محتشم للعمالة عام 2007 و 2009 بنسبة أقل من 5% سنويا، والذي يصادف سنوات الأزمة.

ومن خلال الشكلين نلاحظ أن عدد عمال الشركة قد زاد خلال فترة الدراسة بحوالي 529% من 13426 عامل عام 2004 إلى 84400 عامل عام 2013، ولم تعرف الشركة انخفاض للعمالة طوال مدة الدراسة. وهذا ما يبينه لنا الاتجاه العام لتطور عدد العمال، غير أنه ورغم أن الشركة لم تعتمد على تقليص عدد العمال إلا أنها عمدت على عدم استقطاب العمالة سنوات الأزمة كما لاحظناه من خلال تطور التغير السنوي.

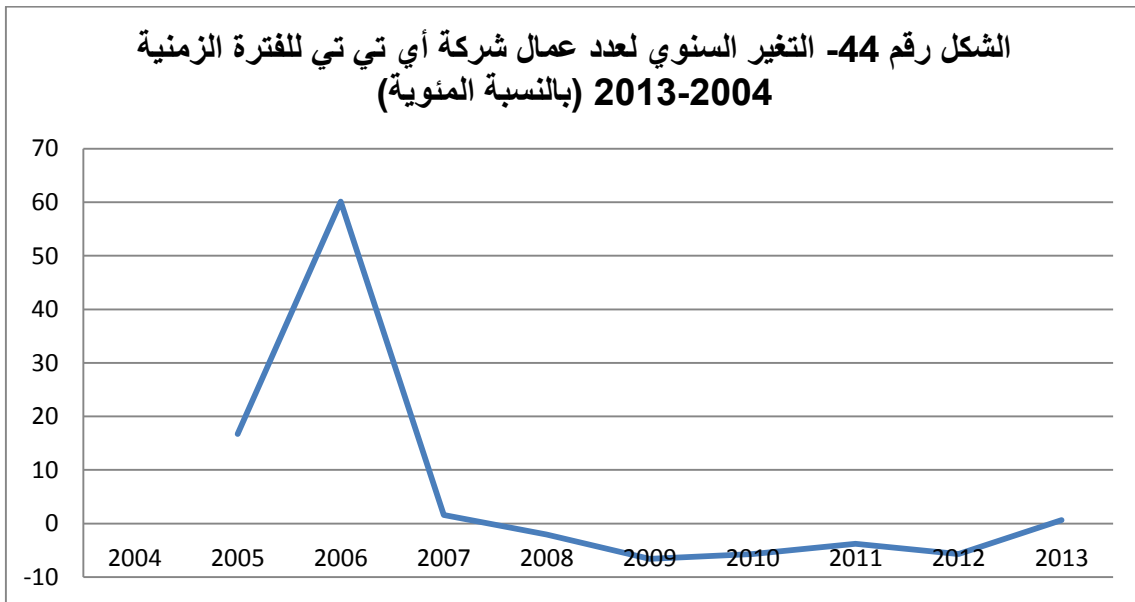
#### 4- شركة أي تي تي:

فيما يلي الشكل رقم 43 يبين لنا تطور العمالة لشركة أي تي تي خلال الفترة 2013-2004



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 6-2، الملحق رقم 6

من خلال الاتجاه العام لتطور عدد العمال نلاحظ أنه عرف ارتفاعا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2007 ليعرف بعدها ميلا نحو الانخفاض مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.64% عام 2013 .



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الشكل رقم 6-3، الملحق رقم 6

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالمياً

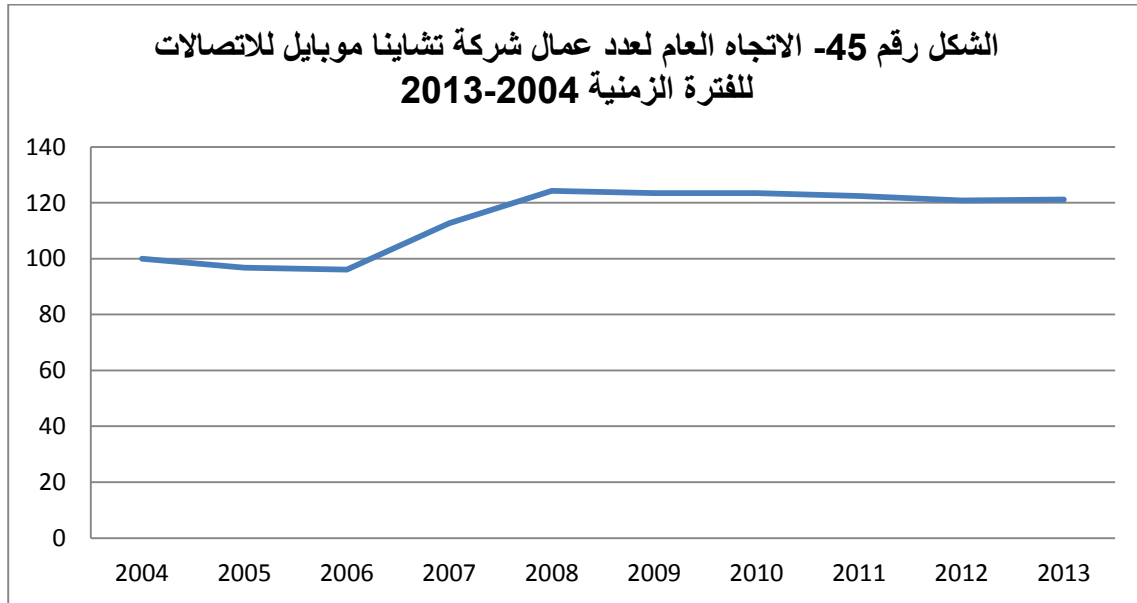
أما من خلال التغير السنوي نلاحظ أن الشركة قد عرفت أعلى نسبة استقطاب عمالة عام 2006 بنسبة 60% لتعرف بعدها انخفاض حاد وسلبى.

ومن خلال الشكلين نلاحظ أن عدد العمال وصل ذروته سنة 2007 بحوالي 309050 عامل، ليعرف بعدها انخفاضا منذ 2008 راجع إلى قرار الشركة بتقليص النفقات وذلك من خلال تقليص عدد العمال لديها، إضافة إلى أن معظم عقود العمال تنتهي صلاحيتها في 2009 ، حيث أن معظم عمال شركة اي تي تي منتسبون إلى نقابات عمالية وذو عقود عمل مؤقتة. وبذلك فإن أي اضراب للعمال لا يمكن التنبؤ بمدى خطورته كما لا يمكن التنبؤ بمتطلبات النقابات العمالية في عقود العمل الحديثة هذا ما يجعل الشركة في توتر مستمر وعدم استقرار داخلي بالنسبة للعمالة.

### 5- تشاينا موبايل للاتصالات:

يمثل الشكل رقم 45 تطور عدد عمال شركة تشاينا موبايل للاتصالات خلال الفترة 2004-

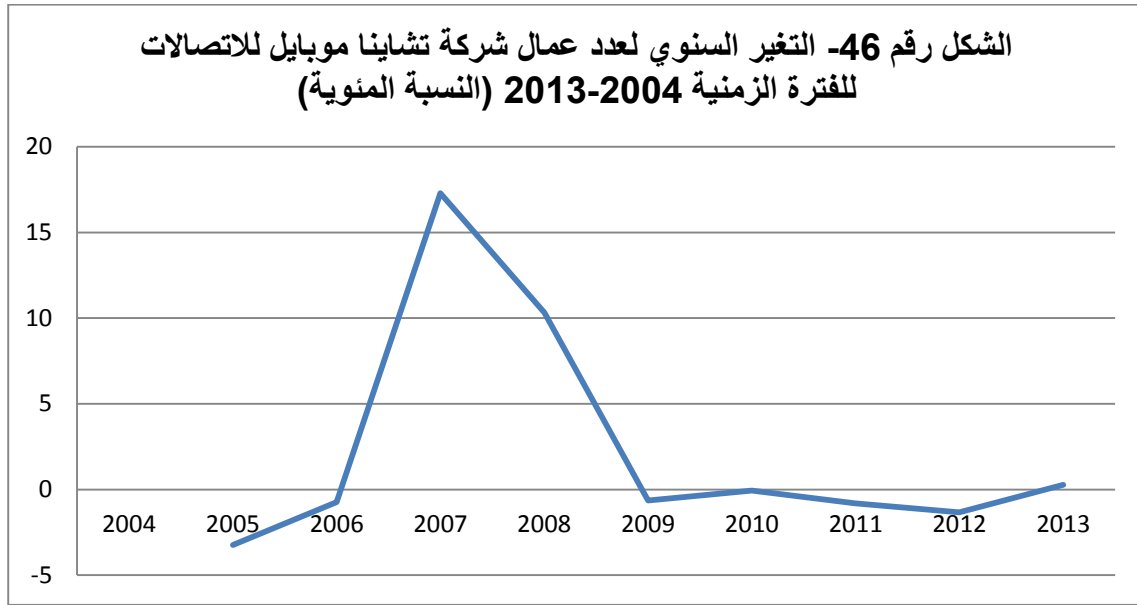
2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 7-2، الملحق رقم 7

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أن تطور عدد العمال عرف زيادة ملحوظة ما بين 2005-2008

ليعرف بعدها استقرارا مع ميل طفيف نحو الانخفاض.



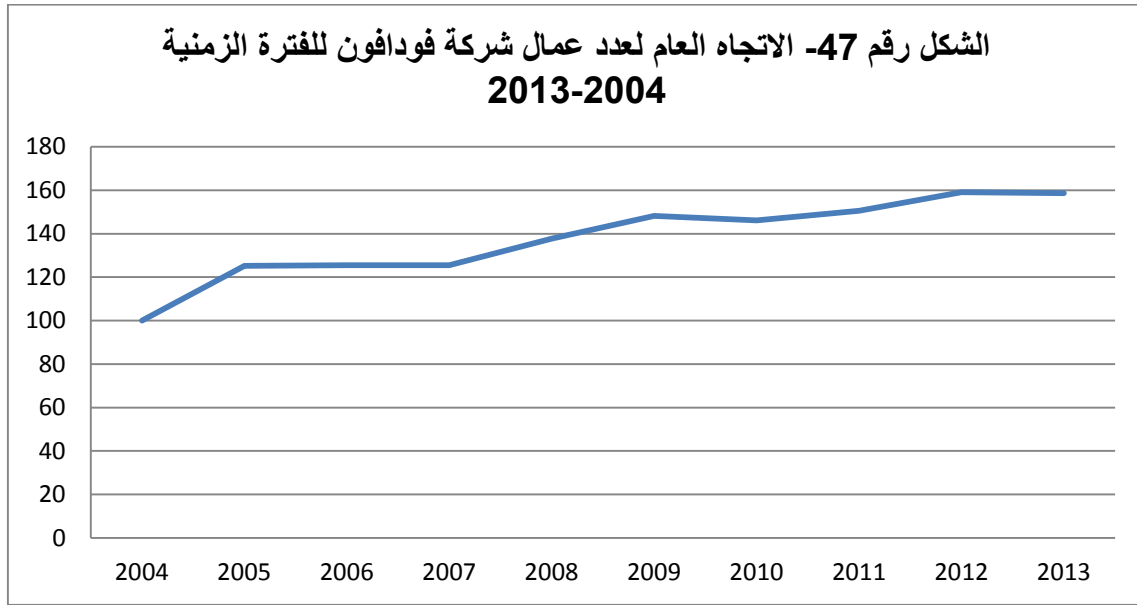
المصدر من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 7-3، الملحق رقم 7

من خلال تطور التغيير السنوي لعدد العمال نلاحظ أن أكبر نسبة عمالة استقطبتها الشركة كانت سنة 2007 قدرت بـ 17.29% لتعرف بعدها انخفاضا حادا ثم ميلا نحو الاستقرار منذ 2009 إلى غاية 2012 لتعرف سنة 2013 ارتفاعا قدر بـ 0.28%.

ومن خلال الشكلين 45 و 46 نلاحظ بأن عدد العمال عرف ذروته عام 2008 حوالي 314541 عامل ليعرف بعدها انخفاضا منذ 2009 نتيجة لسياسة الشركة في تسيير مواردها البشرية من خلال التحكم في العدد الاجمالي للعمال واعادة هيكله العمالة في جميع فروعها في أنحاء العالم وذلك وفقا لمتطلبات السوق الراهنة، وتقليص النفقات.

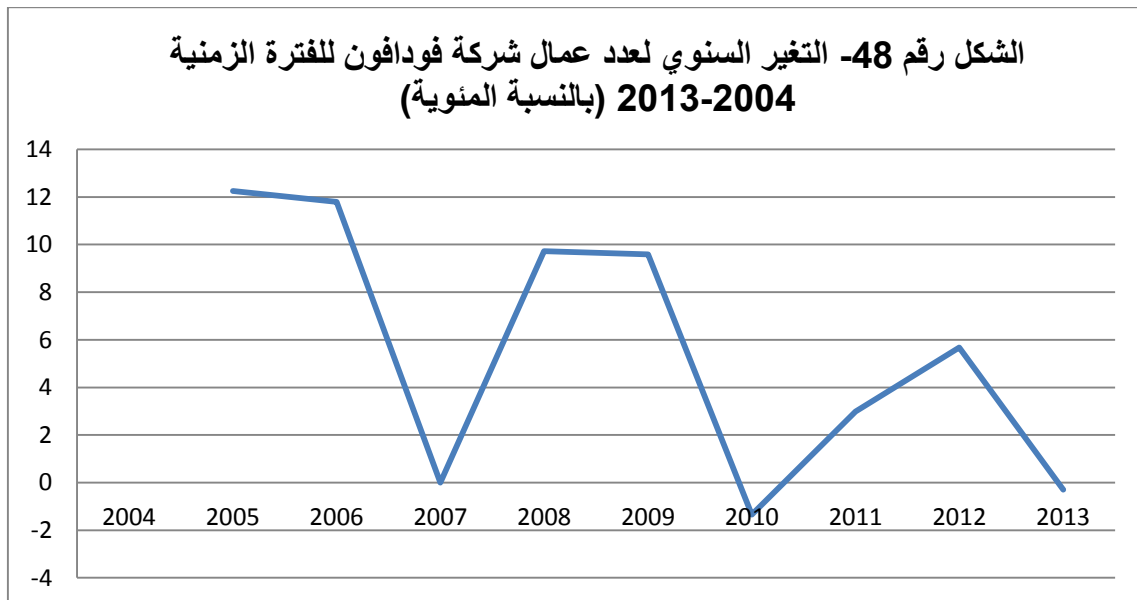
#### 6- شركة فودافون:

يبين الشكل رقم 47 تطور عدد العمال لشركة فودافون خلال الفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 8-2، الملحق رقم 8

من خلال الاتجاه العام لتطور عدد عمال شركة فودافون نلاحظ بأنه يميل نحو الارتفاع غير أنه عرف فترة استقرار ما بين 2005-2007 ثم ارتقاعا إلى غاية 2009 مع انخفاض طفيف عام 2010 ليعيد الارتفاع بعدها.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 8-3، الملحق رقم 8

غير أننا نلاحظ من خلال التغير السنوي كما هو مبين في الشكل رقم (48) أنه عرف تذبذبات حادة بين انخفاض وارتفاع مع فترة استقرار حيث نلاحظ أنه عرف أعلى نسبة استقطاب سنة 2005 قدرت بـ 12.25% ليعرف سنة 2010 أدنى نسبة وصلت إلى (1.34%) بمعنى أن عدد العمال قد عرف انخفاض.

ومن خلال الشكلين نلاحظ أن عدد العمال عرف زيادة قدرت بـ 58.6% خلال سنوات الدراسة إذ وصل ذروته سنة 2012 بحوالي 91272 عامل كما أننا نلاحظ أنه لم تكن هناك استقطاب للعمالة سنة 2007 ليعرف بعدها انخفاض طفيف سنة 2010 نتيجة لسياسة الشركة لتقليص النفقات حيث قامت بتخفيض عدد العمال في منطقة أوروبا (ما عدا ألمانيا وإيطاليا).

#### 7- شركة سيسكو سيستام:

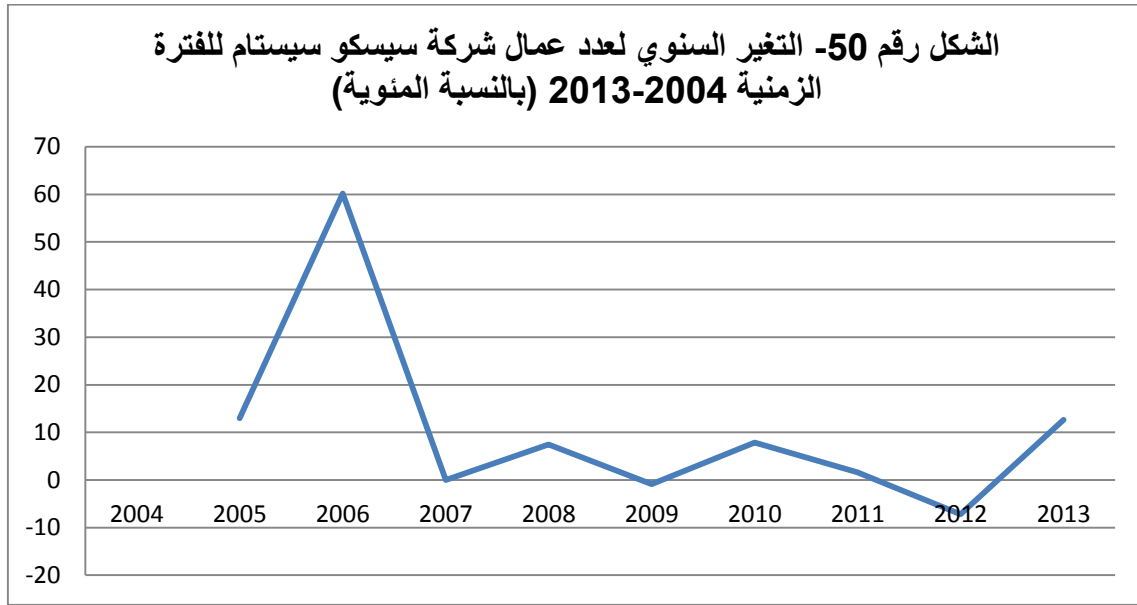
يمثل الشكل رقم 49 تطور عدد عمال شركة سيسكو سيستام خلال الفترة 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 9-2، الملحق رقم 9

من خلال الاتجاه العام لعدد العمال نلاحظ بأنه عرف ميلاً نحو الارتفاع مع وجود انخفاض طفيف

سنة 2009 و 2012.



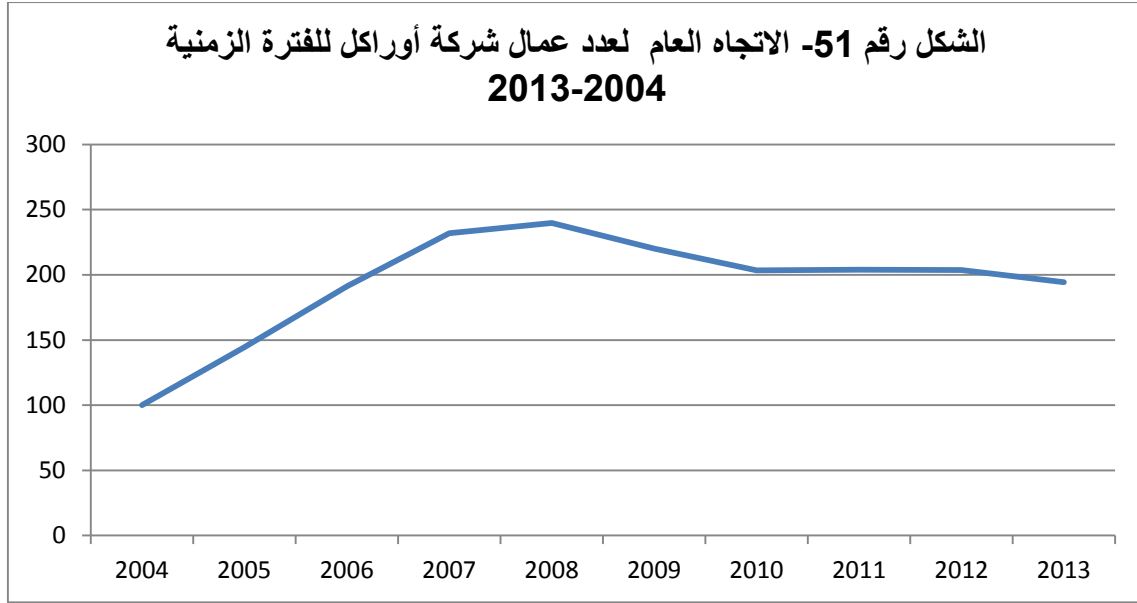
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 9-3، الملحق رقم 9

ومن خلال التغير السنوي نلاحظ أنه عرف أكبر نسبة استقطاب سنة 2006 قدرت بـ 60.19 % ليعرف بعدها نسب محتشمة خاصة سنوات الأزمة وأن نسبة الاستقطاب السنوية لم تصل إلى ما كانت عليه سنة 2004.

من خلال الشكلين 49 و 50 نلاحظ أن عدد عمال شركة سيسكو سيستام قد عرف زيادة قدرت بـ 120.73% خلال سنوات الدراسة كما أنه لم يعرف انخفاض إلا سنة 2009 أين كان انخفاض طفيف قدر بـ (0.88%) أي ما يقارب 579 عامل وانخفاض حاد سنة 2012 بنسبة (7.22%) أي ما يقارب 5186 عامل والذي كان نتيجة عاملين: أولاً قرار الشركة لاعادة هيكلة مواردها من أجل تقليص النفقات والذي اتخذته في جويلية 2011، وثانياً نتيجة عملية بيع مصنعها في خواريز مكسيك، Juarez, Mexico لصالح المجموعة التايوانية فوكسون تكنولوجي Foxconn Technology Group. أما بالنسبة للزيادة الكبيرة التي عرفتتها العمالة سنة 2006 فهو راجع إلى استحواذها على شركة scientific Atlanta بقيمة 6.9 مليار دولار في 27 فيفري 2006 والتي تعتبر الرائدة في مجال النطاق العريض، إضافة إلى استقطاب العمالة في القسم التجاري والبحث والتطوير. وبذلك فإن الشركة لم تعتمد إلى تقليص عدد العمال بشكل كبير سنة الأزمة وذلك لما له من أثر على نشاط الشركة والذي يعتمد بشكل كبير على العمالة ذات الكفاءة العالية.

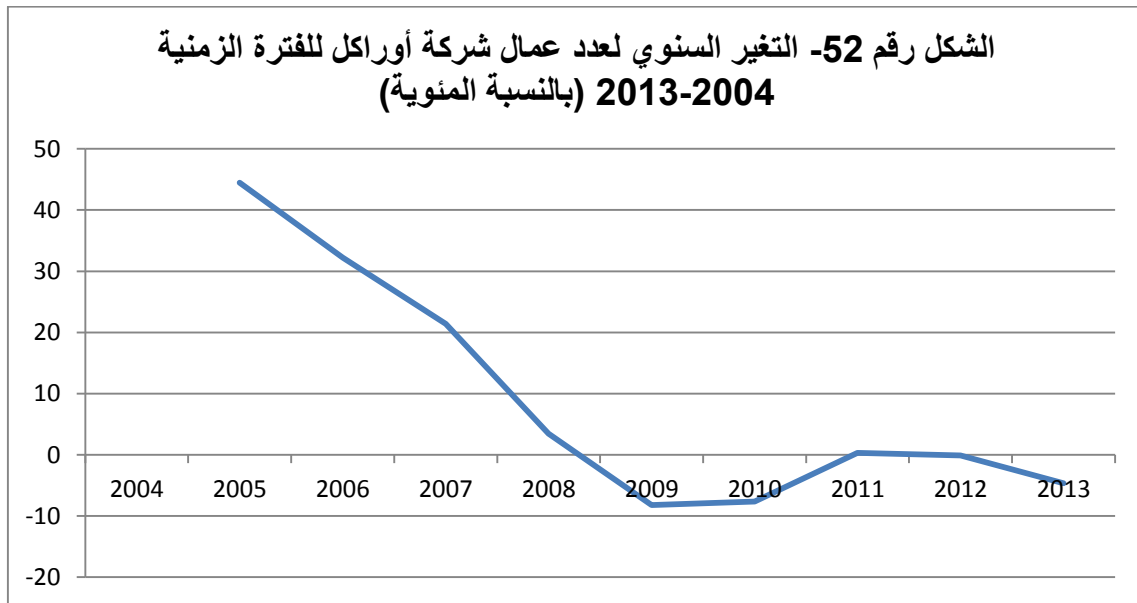
8- شركة أوراكل:

يمثل الشكل رقم 51 تطور عدد عمال شركة أوراكل خلال الفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 10-2، الملحق رقم 10

من خلال الاتجاه العام لعدد العمال نلاحظ أنه قد عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2008 ليعرف بعدها ميلا نحو الانخفاض.

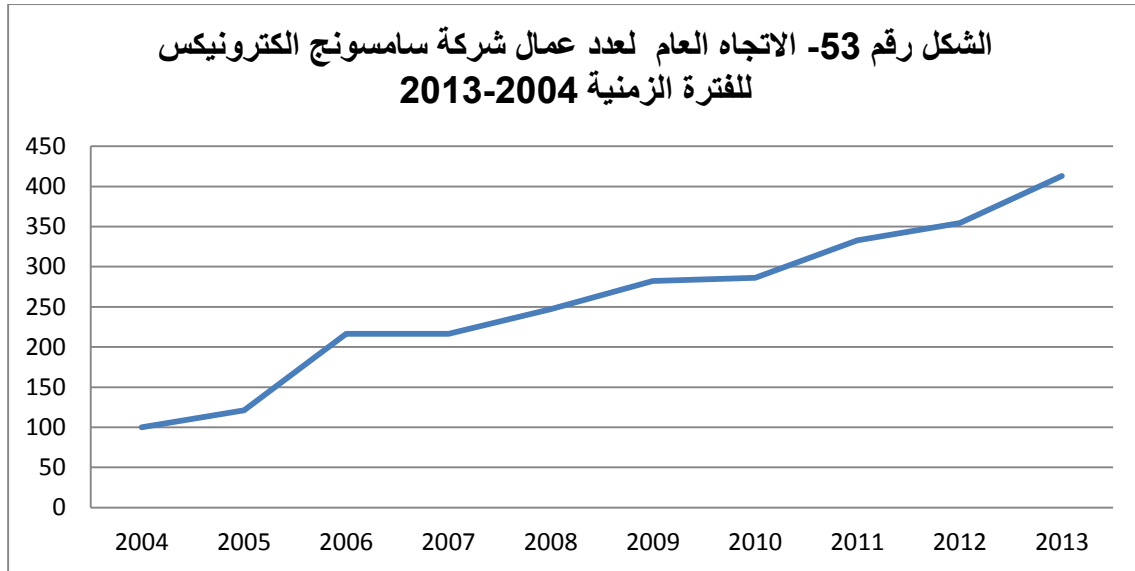


المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 10-3، الملحق رقم 10

أما بالنسبة للتغير السنوي لعدد العمال فقد عرف ميلاً نحو الانخفاض إذ عرف أدنى انخفاض له سنة 2009 بنسبة (8.21%) وقد كانت أعلى نسبة استقطاب للعمالة سنة 2005 بنسبة 44.47%. ومن خلال الشكلين نلاحظ أن عدد العمال قد عرف ذروته عام 2008 ليعرف بعدها انخفاض مستمر نتيجة السياسة التي اتبعتها الشركة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال تقليص النفقات بتقليص عدد العمال.

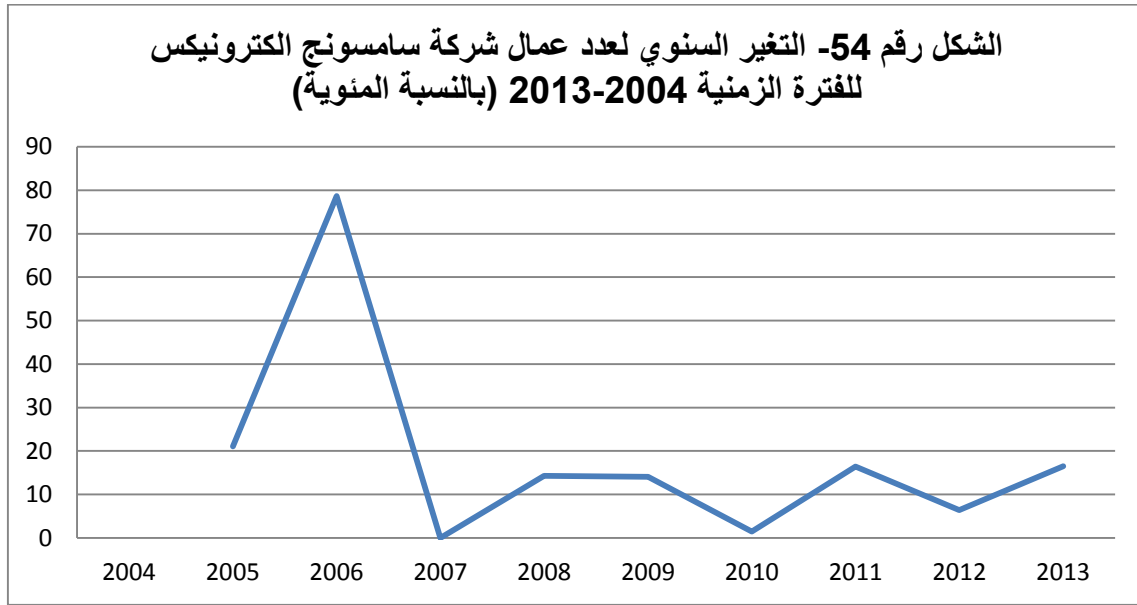
#### 9- شركة سامسونج الكرونيكس:

يمثل الشكل رقم 53 الاتجاه العام لعدد عمال شركة سامسونج الكرونيكس للفترة 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 11-2، الملحق رقم 11

من خلال الاتجاه العام لعدد العمال نلاحظ أنه قد عرف ميلاً نحو الارتفاع طوال فترة الدراسة (2004-2013) حيث نلاحظ بأنه قد عرف زيادة كبيرة في 2006 وما بين 2008-2009 وهذا ما يؤكد الشكل رقم (54).

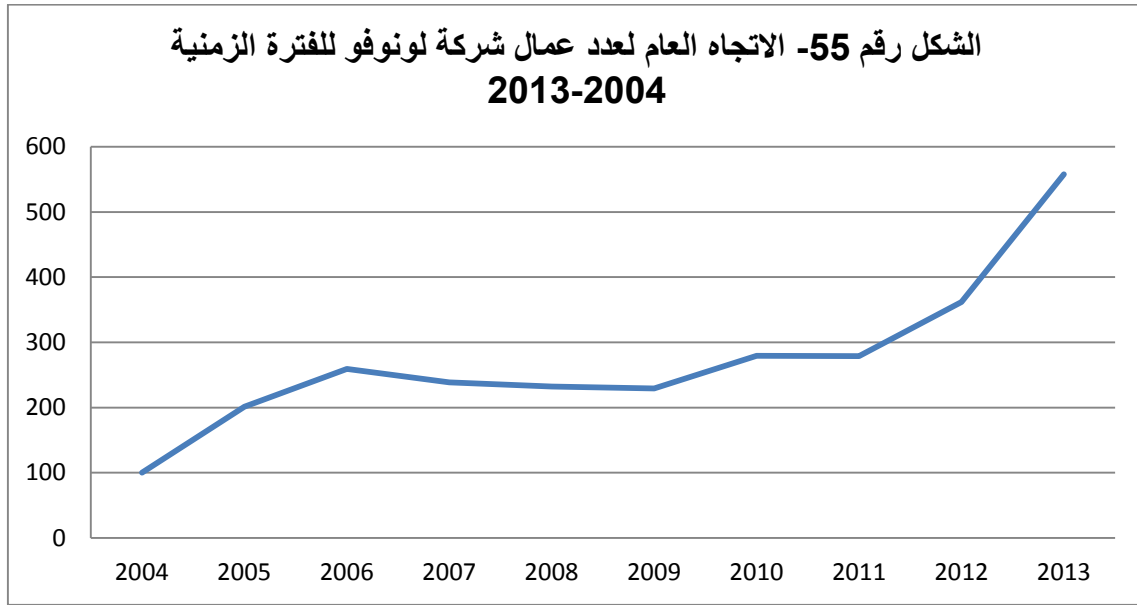


المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 11-3، الملحق رقم 11

أما من خلال التغيير السنوي نلاحظ أنه قد عرف زيادة محتشمة خاصة سنة 2007 و 2010 والتي عرف أدنى استقطاب عمالة، كما عرفت أكبر زيادة سنوية سنة 2006 بنسبة 78.67%. من خلال الشكلين نلاحظ أن الشركة، وعلى الرغم من ظروف الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية، لم تعتمد على تقليص عدد العمال بل على العكس من ذلك فقد عرفت زيادة بنسبة 313% سنوات الدراسة من 66586 عامل سنة 2004 إلى 275 ألف عامل سنة 2013 من بينهم 160 ألف عامل في الإنتاج و 40500 مهندس برمجيات -أكثر بمرتين من جوجل- (أريان بكى، سبتمبر 2014)، كما أن 74% من عمال سامسونج يعملون في آسيا و 33% في كوريا الجنوبية أين المقر الاجتماعي للشركة. ما يبين لنا اهتمام الشركة بعمالها وبخاصة بقسم البحث والتطوير كما سنلاحظه لاحقاً.

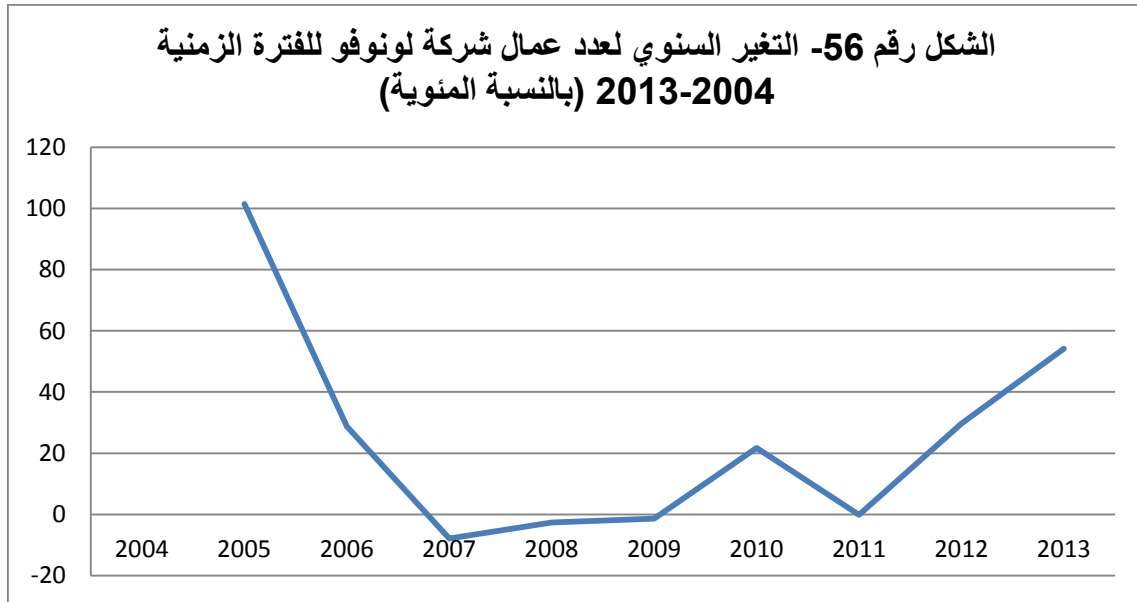
#### 10- شركة لونغفو:

الشكل رقم 55 يبين لنا تطور عدد عمال شركة لونغفو خلال فترة الدراسة (2004-2013)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 12-2، الملحق رقم 12

لقد عرف الاتجاه العام ميلا نحو الارتفاع غير أنه عرف انخفاض طفيف ما بين 2007-2009 ليرتفع بعدها بنسب معتبرة منذ 2012.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 12-3، الملحق 12

من خلال تطور التغير السنوي لعدد العمال نلاحظ بأنه عرف أكبر نسبة استقطاب عمالة سنة 2005 وصلت إلى 101% ليعرف بعدها انخفاضا حادا وصل أدناه سنة 2007 بنسبة (7.92%) ليعيد

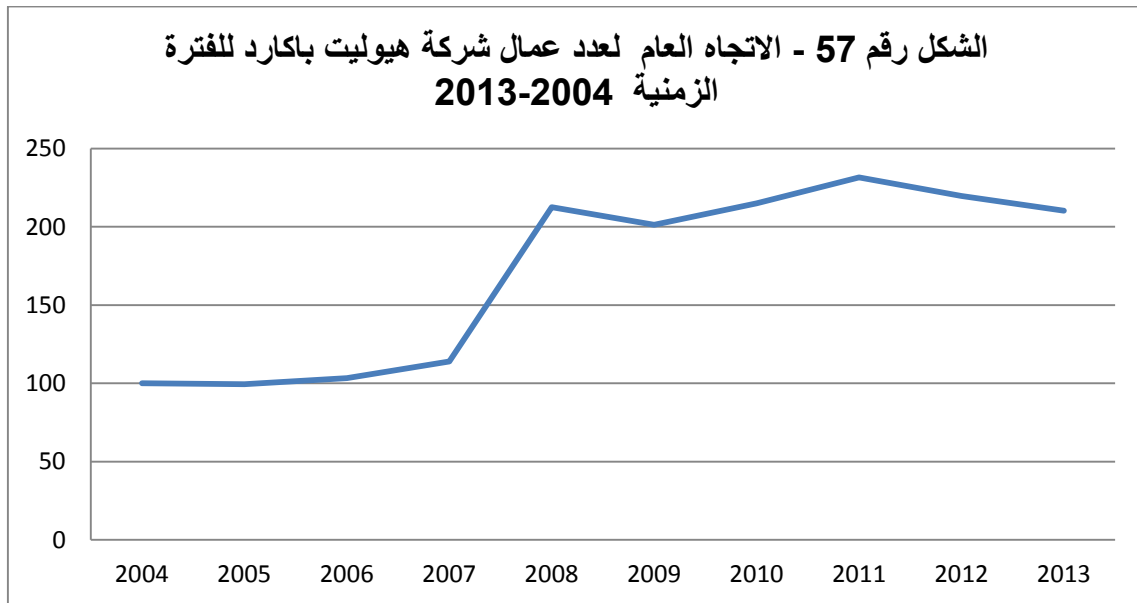
## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

الارتفاع بعدها ليصل إلى نسبة استقطاب قدرت بـ 54.17% سنة 2013 وهي ثاني أكبر نسبة استقطاب عرفتھا الشركة بعد سنة 2005.

من خلال الشكلين نلاحظ أن عدد العمال قد زاد خلال عشر سنوات بنسبة 458% من 9682 عامل عام 2004 إلى 54 ألف عامل عام 2013 غير أنه عرف انخفاض طفيف منذ 2007 إلى غاية 2009 نتيجة إعادة هيكلة الشركة وتوحيد العقارات بهدف تركيز نشاطها وتقليص النفقات خاصة النفقات الهيكلية لتحقيق وفورات تدعم بها نموها وتوسعا عالمي. وبذلك تم تقرير الغاء 2500 منصب عمل. أما الزيادة الكبيرة التي عرفتھا الشركة سنة 2005 فهي راجعة أساسا إلى شراء قسم انتاج الحاسوب لشركة أي بي أم والذي يعتبر أكبر استثمار قامت به الشركة في إستراتيجيتها نحو العالمية. أما الزيادة سنة 2013 فهي راجعة إلى شراء قسم كبير من أعمال شركة أي بي أم القائمة على خادم أنتل وشركة موتورولا.

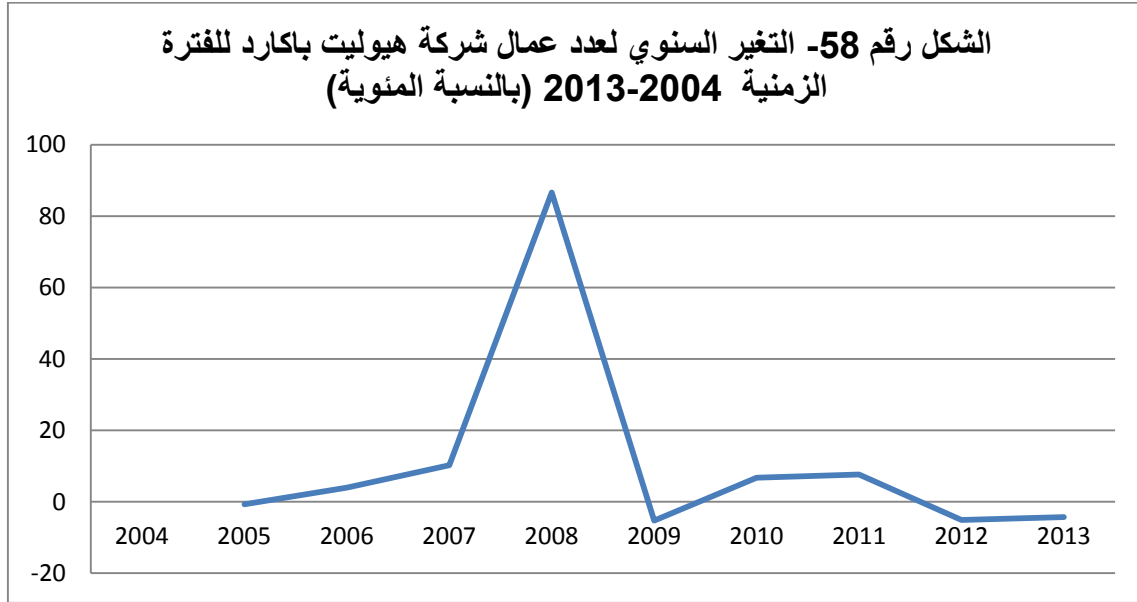
### 11- شركة هيوليت باكارد:

يبين لنا الشكل رقم 57 تطور عدد عمال شركة هيوليت باكارد خلال فترة الدراسة (2004-2013).



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 13-2، الملحق رقم 13

فمن خلال الشكل رقم 57 نلاحظ أن الاتجاه العام لعدد العمال قد عرف ميلا نحو الارتفاع عرف ذروته سنة 2011 ليعرف بعدها انخفاضا كما كان هناك انخفاض طفيف سنة 2009.



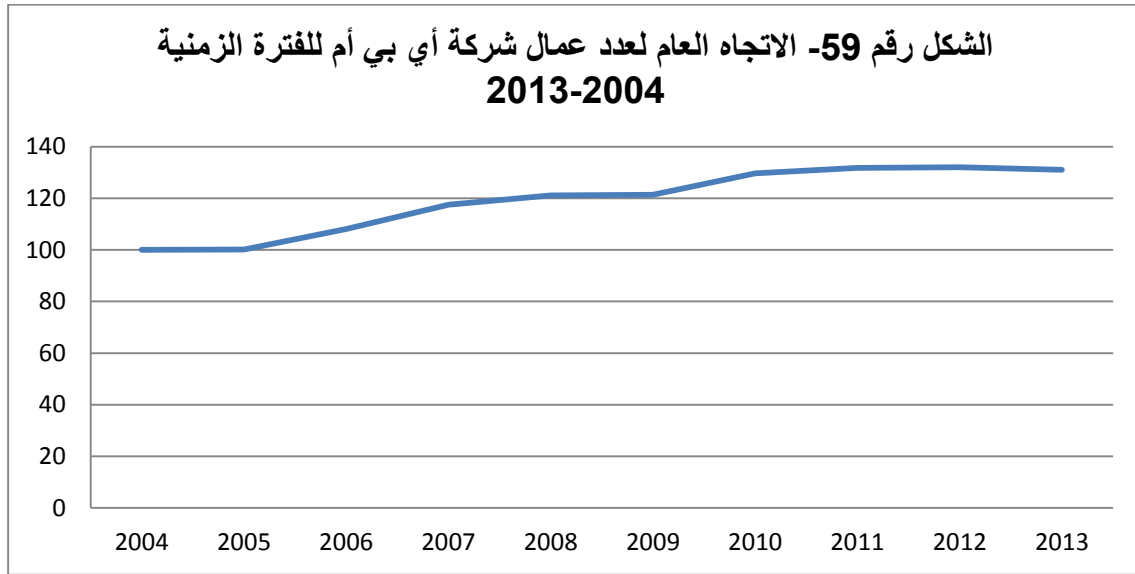
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 13-3، الملحق رقم 13

من خلال تطور التغير السنوي لعدد عمال شركة هيوليت باكارد نلاحظ أن الشركة قد عرفت أكبر زيادة سنوية عام 2008 بنسبة 86.63% ليعرف بعدها انخفاضا حادا سنة 2009 (5.3%) والذي يمثل أدنى انخفاض عرفه عدد العمال.

من خلال الشكلين نلاحظ أن عدد عمال الشركة عرف ارتفاعا ملحوظا عام 2008 نتيجة الاستحوادات التي قامت بها الشركة، ليعرف بعدها انخفاضا سنة 2009 نظرا لإعادة هيكلة الشركة لذلك تم إلغاء بعض المناصب.

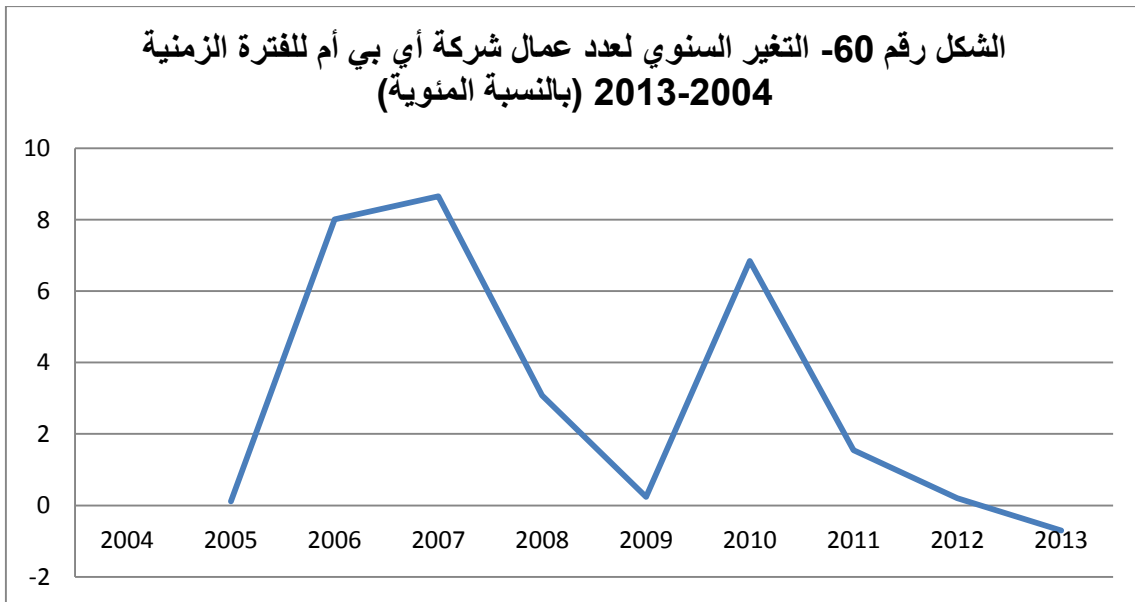
## 12- شركة أي بي أم:

الشكل رقم 59 يوضح لنا تطور عدد عمال شركة أي بي أم خلال فترة الدراسة (2013-2004)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 14-2، الملحق رقم 14

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أنه عرف ميلا نحو الارتفاع على ثلاث مستويات حيث عرف استقرارا ما بين 2004-2005 ليعرف بعدها زيادة ملحوظة سنوي 2006-2007 ثم ارتفاع طفيف سنوي 2008-2009 ثم ارتفاع معتبر سنة 2010 لتليها ارتفاعات طفيفة وانخفاض سنة 2013



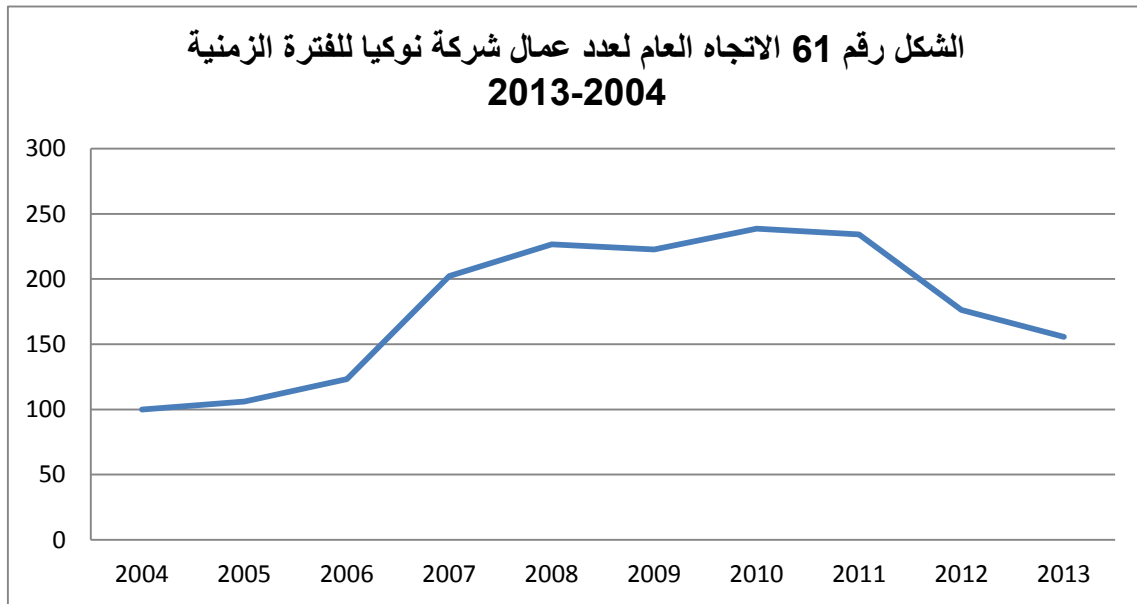
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الشكل رقم 14-3، الملحق رقم 14.

من خلال تطور التغير السنوي الممثل في الشكل رقم (60) نلاحظ أن عدد العمال لشركة أي بي أم قد عرف زيادة سنوية في نمو منذ 2004 إلى غاية 2007 أين عرف أكبر نسبة استقطاب عمالة بنسبة 8.66% ليعرف بعدها ميلا نحو الانخفاض إلى غاية سنة 2009 أين تقريبا لم يعرف عدد العمال زيادة إلا بنسبة 0.24% ليعرف ارتفاع سنة 2010 ثم انخفاض حاد وصل أدناه سنة 2013 بنسبة (0.7%) أي تقريبا تم الاستغناء عن 3034 عامل.

ومن خلال الشكلين نلاحظ بأن الشركة حاولت أن تتفادى تقليص عدد العمال من خلال اتخاذها لعدة إجراءات كتقليص نفقات البحث والتطوير وكذلك النفقات الأخرى بدل تقليص عدد العمال. أما الانخفاض الذي عرفته سنة 2013 فهو راجع إلى بيع جزء من أعمالها إلى شركة لونغو.

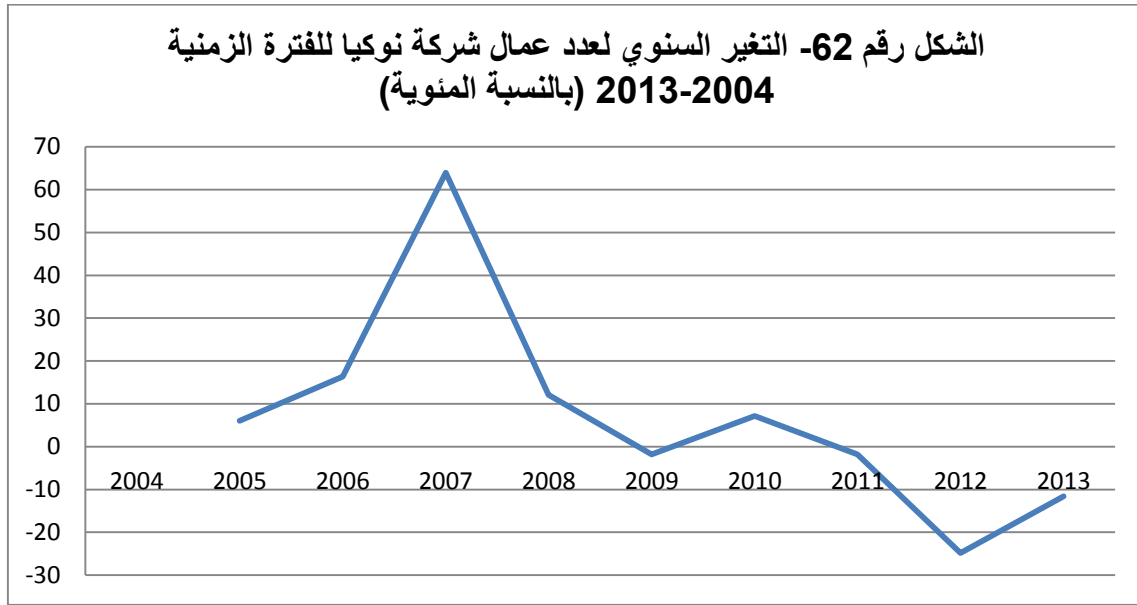
### 13- شركة نوكيا:

الشكل رقم 61 يمثل لنا تطور العمالة لشركة نوكيا خلال فترة الدراسة (2004-2013)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول 15-2، الملحق 15

من خلال الاتجاه العام لعدد العمال لشركة نوكيا نلاحظ أنه في ارتفاع ملحوظ عرف ذروته سنة 2010 ليعرف بعدها ميلا نحو الانخفاض.



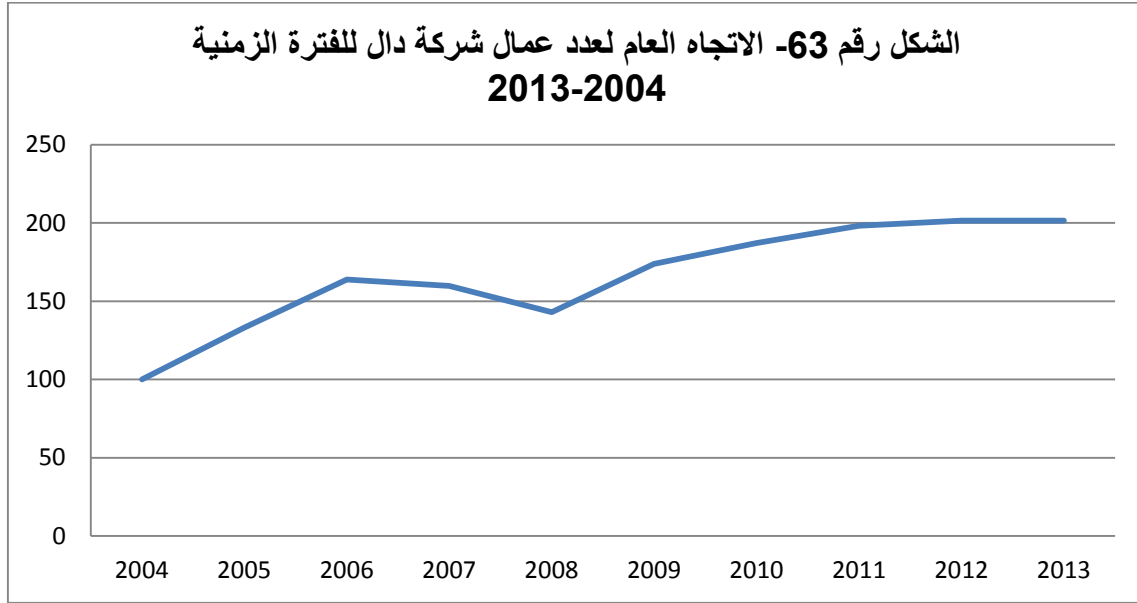
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 15-3، الملحق 15

أما من خلال التغيير السنوي لعدد العمال الموضح في الشكل رقم (62) نلاحظ أن أعلى نسبة استقطاب كانت سنة 2007 بنسبة 63.93% ليعرف بعدها انخفاضا ملحوظا ثم تغير سلبي منذ 2011 والذي يبين لنا أنه كان هناك انخفاض في عدد العمال بنسبة (24.8%) سنة 2012.

من خلال الشكلين نلاحظ أن عدد عمال الشركة قد عرف ذروته عام 2010 لينخفض بعدها، نظرا للظروف السيئة التي تمر بها الشركة جراء الأزمة الاقتصادية واشتداد المنافسة في سوق الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا إذ أخذت الشركة تحقق نتائج سلبية منذ 2011 وذلك كما لاحظناه سابقا، وللتخفيف من ذلك وفي إطار تقليص النفقات فقد قامت الشركة بإلغاء معتبر لعدد العمال وصل إلى 45965 عام 2011 خلال 3 سنوات من 132427 عام 2010 إلى 86462 عام 2013، ويعتبر هذا الانخفاض انخفاض جد معتبر بالنسبة لشركة عرفت صدارة سوق الهواتف الذكية لمدة 14 سنة.

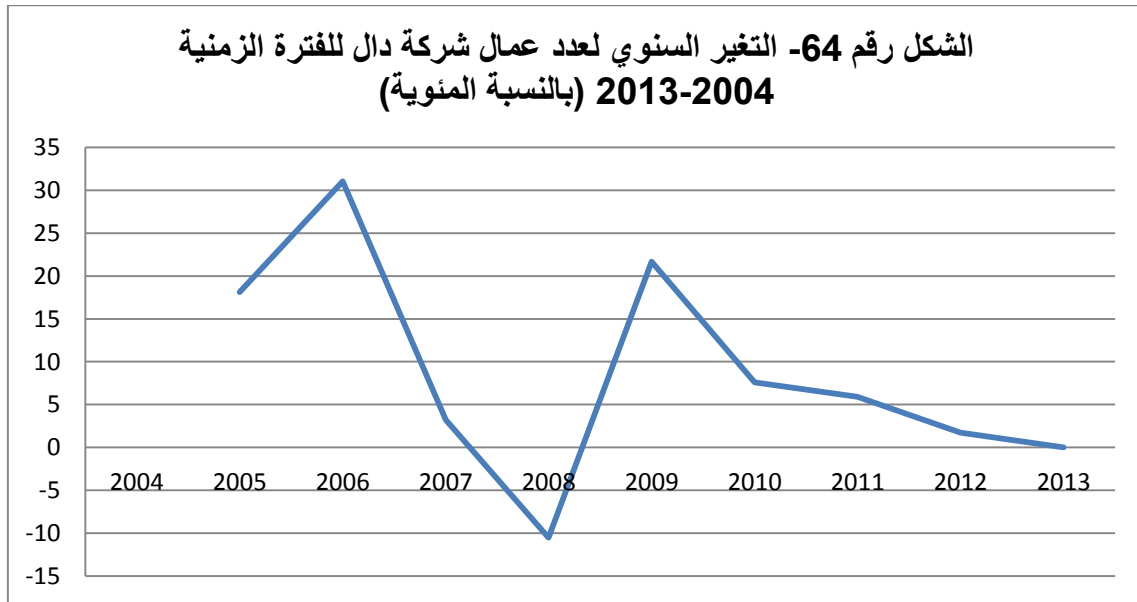
#### 14- شركة دال:

يمثل الشكل رقم 63 تطور عدد عمال شركة دال خلال الفترة ما بين 2013-2004



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 16-2، الملحق رقم 16.

من خلال الاتجاه العام للعمال نلاحظ أنه على العموم قد عرف ميلا نحو الارتفاع مع وجود انخفاض سنتي 2007 و 2008.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 16-3، الملحق رقم 16

أما تطور التغير السنوي فنلاحظ أنه عرف أكبر زيادة سنوية في عدد العمال كانت سنة 2006 بنسبة 31.06% ليعرف بعدها انخفاضا وصل أدناه سنة 2008 بنسبة (10.54%) ليعرف بعدها زيادة

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع

### تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالمياً

ثم ميلا نحو الانخفاض منذ 2010. وهذا ما يبين لنا مدى تأثير الأزمة على استقطاب العمالة بالنسبة لشركة دال حيث أنه وعلى الرغم من الاتجاه المتصاعد لتطور عدد العمال إلا أن الشركة لم تستقطب عمالة كبيرة سنوات بعد تفشي الأزمة.

ومما سبق فإن الانخفاض الذي عرفه عدد العمال سنتي 2007-2008 كان نتيجة سياسة الشركة بتقليل التكاليف التشغيلية حيث قامت بالتخلي عن 3200 عامل.

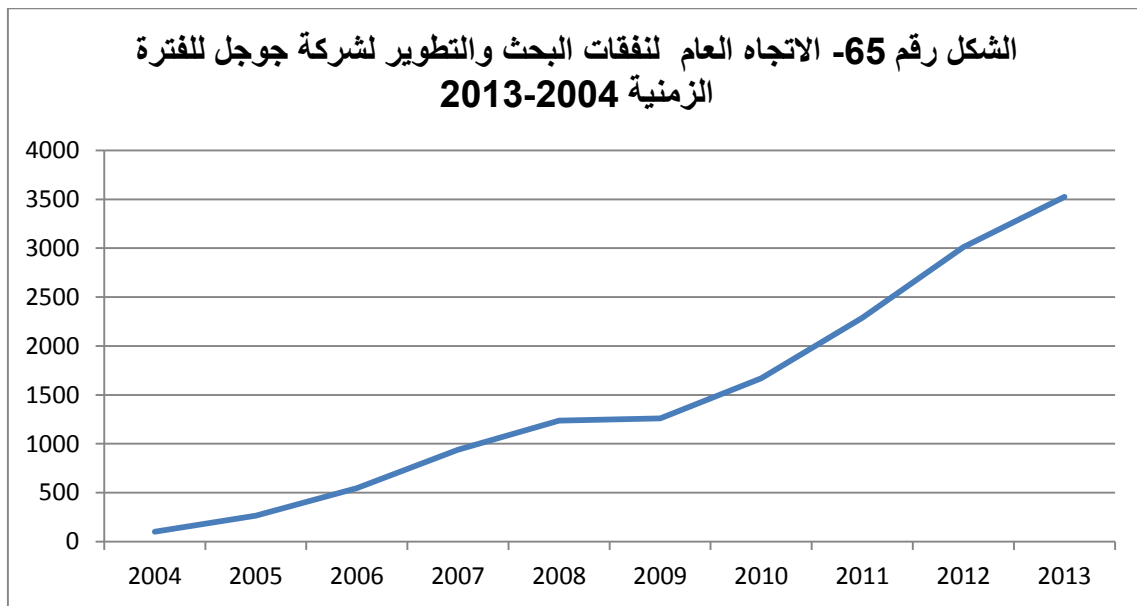
### الفرع الثالث- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على نفقات البحث والتطوير:

وفي ما يلي سنقوم بدراسة تداعيات الأزمة على نفقات البحث والتطوير لكل شركة من عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية 2004-2013.

#### 1- شركة جوجل:

يبين لنا الشكل رقم 65 تطور نفقات البحث والتطوير لشركة جوجل خلال الفترة الزمنية 2004-

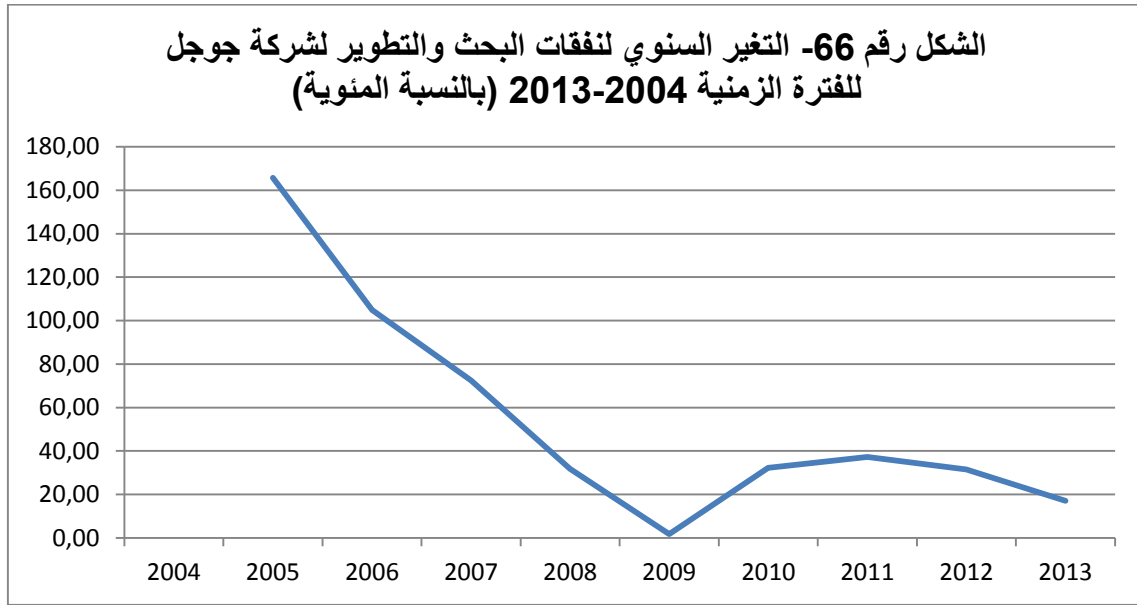
2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 3-2، الملحق رقم 3

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنها عرفت زيادة مستمرة و كبيرة مقارنة

بسنة الأساس، غير أنها عرفت سنة 2009 زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات الأخرى.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 3-3، الملحق رقم 3

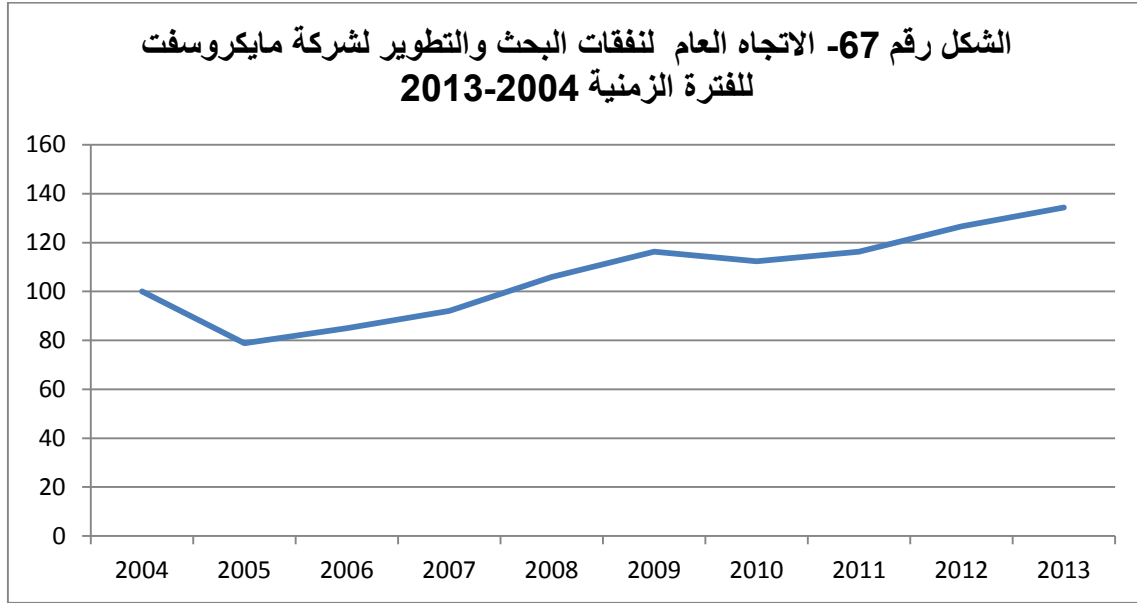
أما بالنسبة للتغير السنوي فنلاحظ بأنه عرف زيادة بوتيرة متناقصة من 165% سنة 2005 الى 1.78% سنة 2009 والتي تعتبر أدنى نسبة لها، لتعرف بعدها زيادة محتشمة ثم انخفاضا منذ 2012. وهذا ما يبين لنا تأثير الأزمة على نفقات البحث والتطوير التي عرفت تباطؤ، حتى وان عرف الاتجاه العام ارتفاعا مستمرا.

من خلال ما سبق نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير لشركة جوجل قد عرفت نموا كبيرا قدر بنسبة 3425% في الفترة ما بين 2004-2013 من 225.6 مليون دولار عام 2004 إلى 7952 مليون دولار عام 2013 وهذا ما يبين لنا الأهمية التي توليها الشركة لقسم البحث والتطوير.

## 2-مايكروسفت:

الشكل رقم 67 يمثل لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة مايكروسفت خلال الفترة 2004-

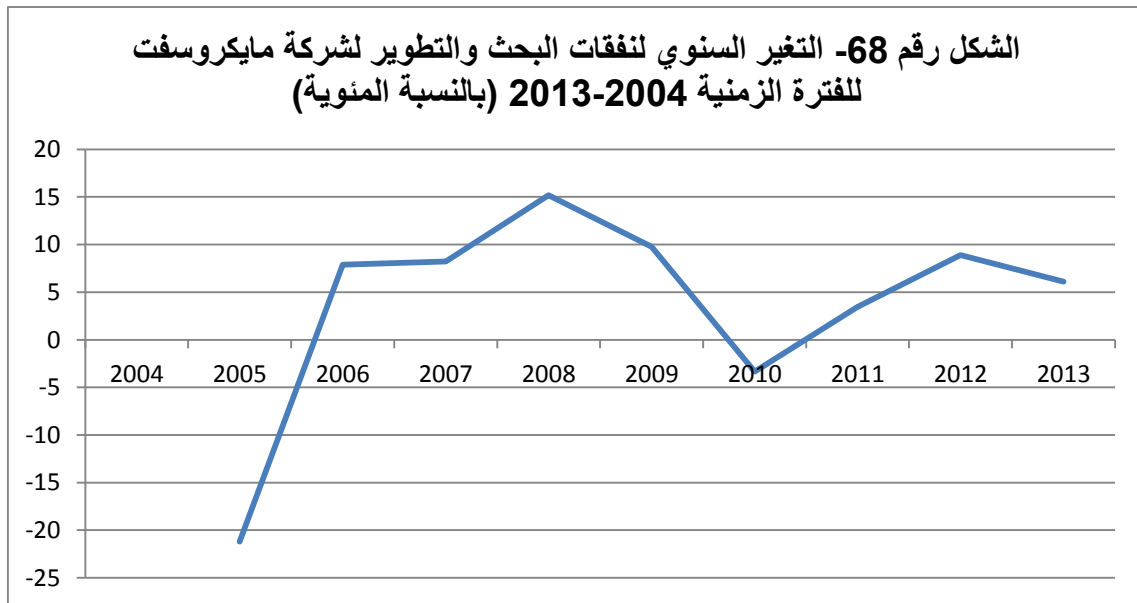
2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 4-2، الملحق رقم 4

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنه عرف على العموم ميلا نحو الارتفاع

غير أنه عرف كذلك انخفاضين سنة 2005 و 2010.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 4-3، الملحق رقم 4

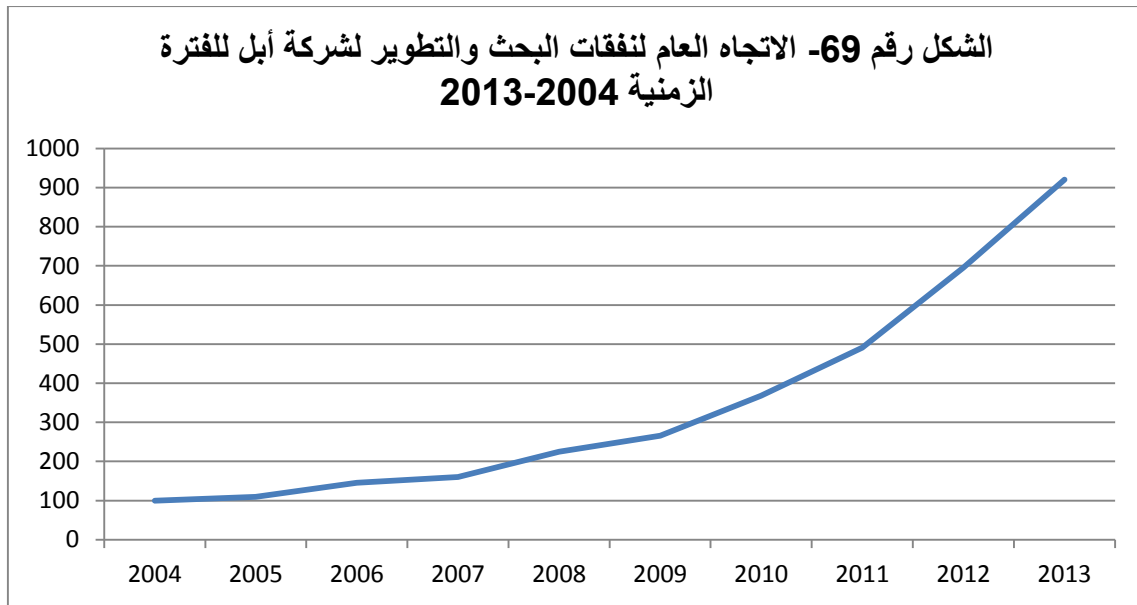
## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

أما من خلال التغير السنوي فإننا نلاحظ أنه عرف أعلى نسبة زيادة سنوية كانت سنة 2008 بنسبة 15.17% لتعرف انخفاضا بعدها عرف أدناه سنة 2010 بتغير سلبي قدر بـ(3.33%) أي أن نفقات البحث والتطوير قد انخفضت بـ 3.33% مقارنة بسنة 2009. و من خلال الشكل نلاحظ أن ادنى انخفاض كان سنة 2005 بنسبة (21.19%).

وبذلك فخلال سنوات الدراسة تتفق الشركة في المتوسط حوالي 8.264 مليار دولار سنويا ما يدل على أهمية هذا القسم بالنسبة للشركة.

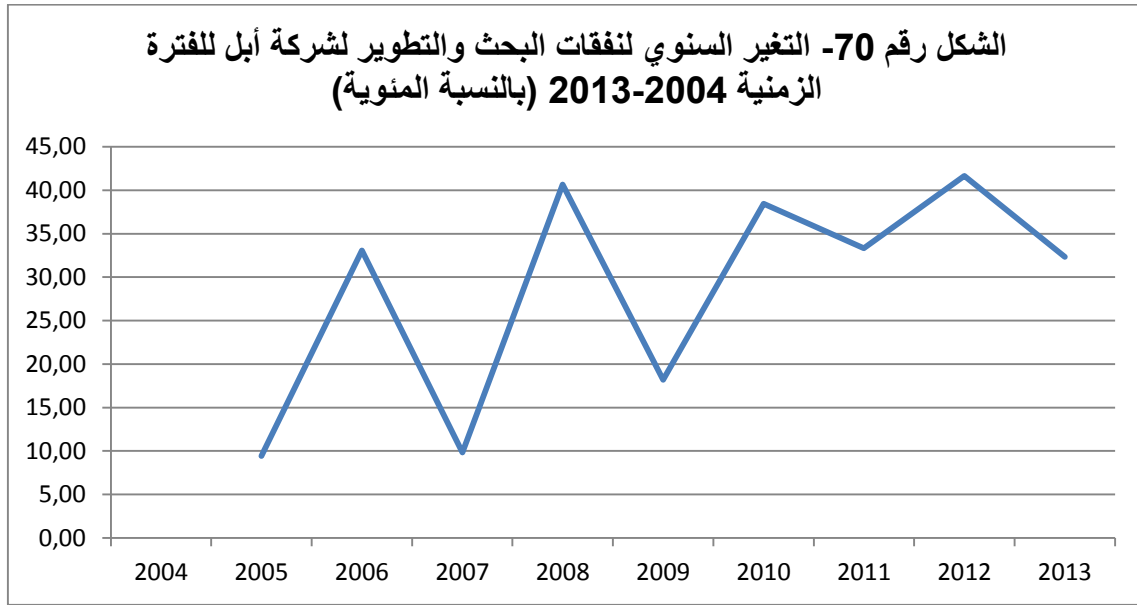
### 3-أبل:

الشكل رقم 69 يمثل تطور نفقات البحث والتطوير لشركة أبل خلال سنوات الدراسة (2004-2013)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 5-2، الملحق رقم 5

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنه عرف ميلا نحو الارتفاع مستمر منذ 2004 غير أنه كان في البداية ارتفاع محتشم ليعرف بعدها ارتفاعا كبيرا منذ 2010.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 5-3، الملحق رقم 5

والتغيير السنوي الموضح في الشكل رقم (70) يبين لنا بانه على العموم هو في زيادة معتبرة، وقد كانت أكبر زيادة سنوية سنة 2012 بنسبة 41.67%.

من خلال الشكلين نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير قد عرفت نموا قدر بنسبة 820% في الفترة ما بين 2004-2013 من 489 مليون دولار عام 2004 إلى 4500 مليون دولار عام 2013 وهذا ما يبين لنا الأهمية التي توليها الشركة لقسم البحث والتطوير، حيث أنه طوال فترة الدراسة لم يعرف انخفاضاً، غيره أنه كان نموا حرجا في البداية ومنذ 2010 عرف زيادة معتبرة نظرا للنجاحات التي حققتها منتجات أبل المبتكرة. وبذلك وعلى الرغم من ظروف الاقتصادية التي تحيط بأعمال الشركة إلا أنها لم تعتمد على تقليص نفقات البحث والتطوير بل على العكس من ذلك فقد عرفت زيادة معتبرة سنوات بعد تفشي الأزمة مقارنة بسنوات قبل تفشي الأزمة.

#### 4- أي تي تي:

استراتيجية الشركة فيما يخص البحث والتطوير تكمن أساسا في الاستثمار في تدريب، تكوين وتطوير كفاءة العمالة داخل الشركة، إضافة إلى الاستثمار في التعليم لتكوين الجيل القادم للمبتكرين والمبدعين في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتفق بذلك مبالغ كبيرة. ففي 2009 تم استثمار 260

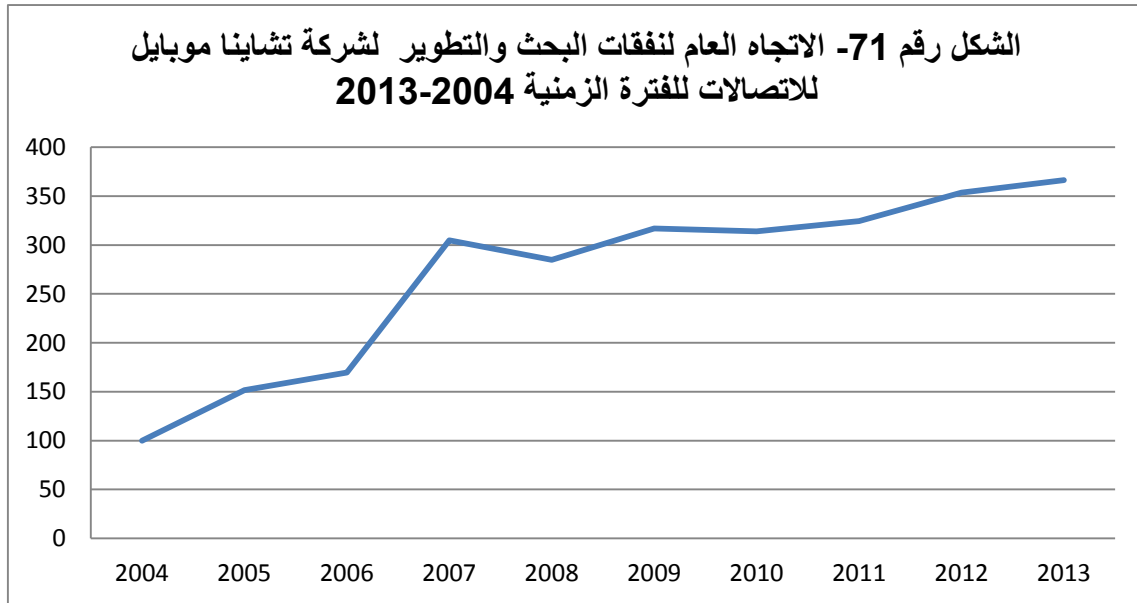
الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع

## تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

مليون دولار أمريكي في تدريب وتكوين وتطوير العمال داخل الشركة، كما أن الشركة تستثمر بشكل أساسي في التعليم لتكوين الجيل القادم من المبتكرين والمبدعين في و م أ. ووصلت براءات الاختراع لشركة اي تي عام 2014 إلى عشرة آلاف براءة اختراع.

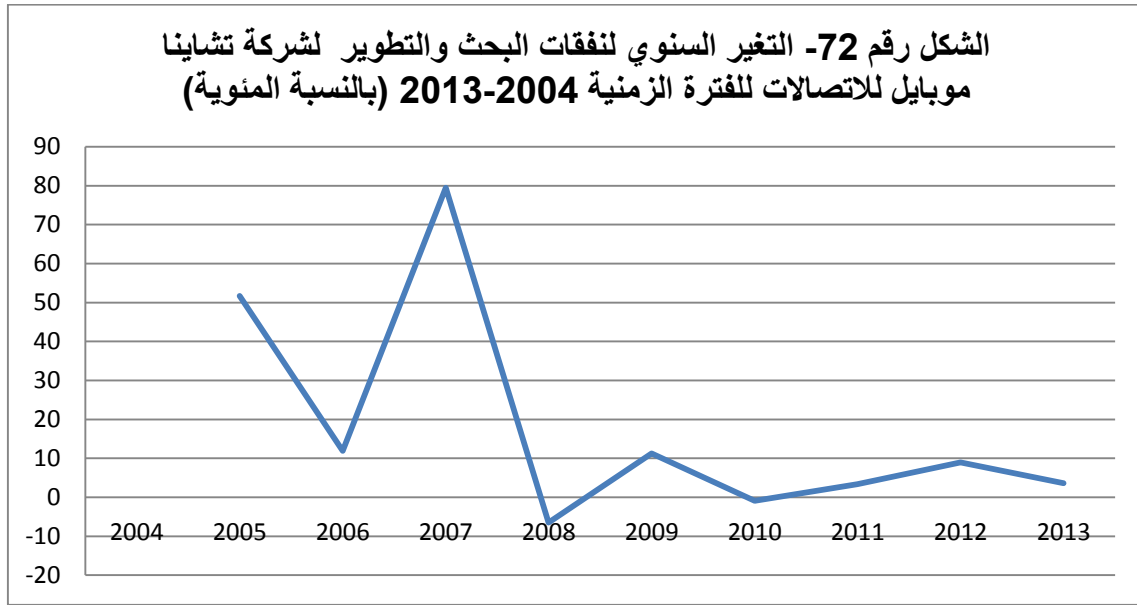
### 5-تشاينا موبايل للاتصالات:

الشكل رقم 71 يبين لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة تشاينا موبايل للاتصالات خلال فترة الدراسة (2004-2013)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 7-2، الملحق 7

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة تشاينا موبايل نلاحظ أنه عرف ارتفاعا ملحوظا منذ 2004 إلى 2013 مع وجود انخفاض طفيف سنة 2008 و 2010، كما انه عرف ارتفاعا كبيرا سنة 2007.



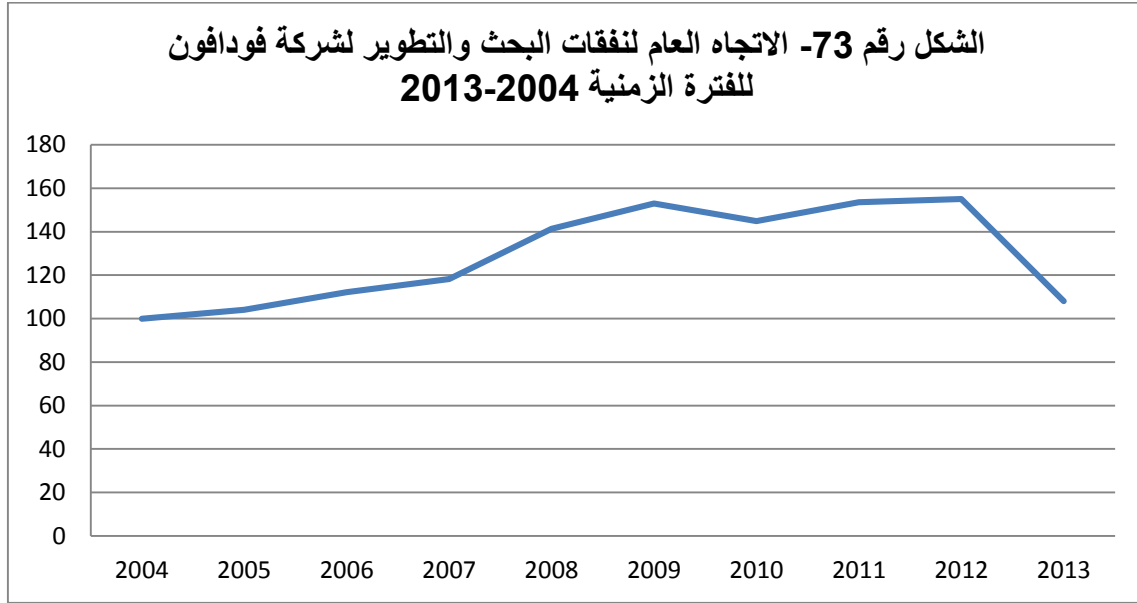
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 7-3، الملحق رقم 7

أما من خلال التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة تشاينا موبايل للاتصالات والموضح في الشكل رقم (72) نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير عرفت أكبر نسبة زيادة سنة 2007 بنسبة 79.45% لتعرف بعدها انخفاضا حادا سنة 2008 وصل إلى (6.49%) وميلا نحو الاستقرار منذ 2009.

وبذلك نلاحظ أن الزيادات السنوية لنفقات البحث والتطوير كانت محتشمة مقارنة بسنوات قبل نقشي الأزمة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى أدنى زيادة (2006) وهذا ما يبين لنا تأثير الأزمة على نفقات البحث والتطوير للشركة. اما الانخفاض الحاد الذي عرفته نفقات البحث والتطوير فقد كان نتيجة الزلزال الذي أصاب فرع الشركة في مقاطعة سيشوان في الصين.

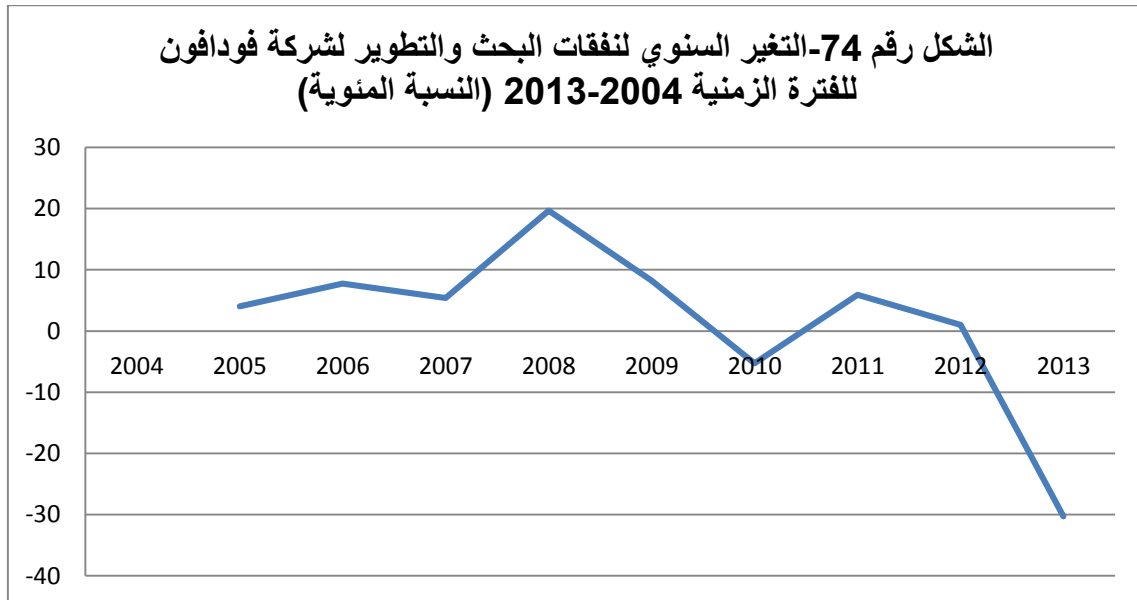
#### 6- فودافون:

يمثل الشكل رقم 73 تطور نفقات البحث والتطوير لشركة فودافون خلال الفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، انظر الجدول رقم 8-2، الملحق رقم 8

من خلال الاتجاه العام للبحث والتطوير نلاحظ بأنه عرف ارتفاعا منذ 2004 إلى غاية 2009 أين عرف ذروته ليعرف بعدها انخفاض سنة 2010 ثم ارتفاع سنتي 2011 و 2012 ليعرف بعدها انخفاضا حادا عام 2013 ليصل تقريبا إلى ما كان عليه عام 2004.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 8-3، الملحق رقم 8

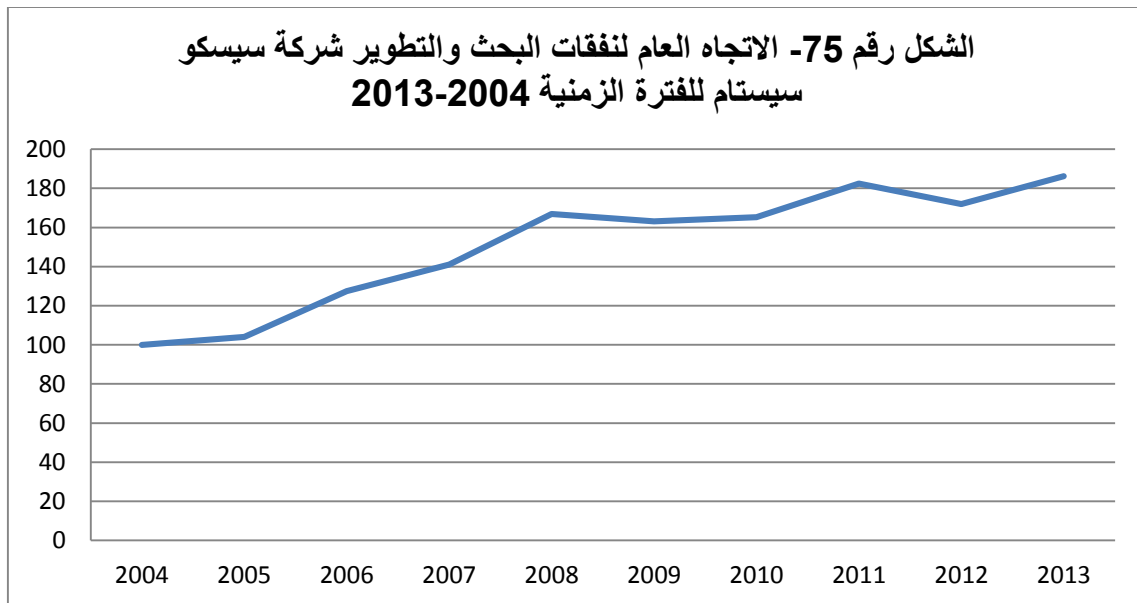
## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالمياً

ومن خلال التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنه عرف أكبر نسبة زيادة سنة 2008 بنسبة 19.66% ليعرف بعدها انخفاض عرف أدناه سنة 2013 بنسبة (30.29%).

من خلال الشكلين نلاحظ بأن نفقات البحث والتطوير قد عرفت انخفاضين سنة 2010 نتيجة تقليص النفقات وسنة 2013 نتيجة بيع فرعها في الولايات المتحدة الأمريكية.

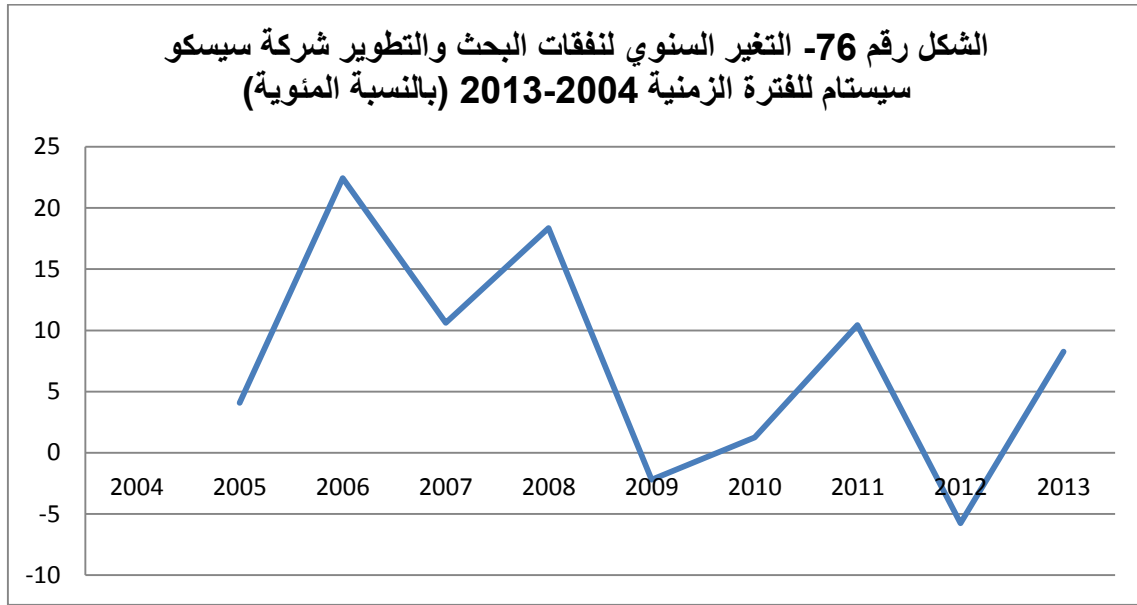
### 7-سيسكو سيستام:

الشكل رقم 75 يبين لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة سيسكو سيستام للفترة 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 9-2، الملحق رقم 9

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنه على العموم عرف ميلا نحو الارتفاع مع وجود انخفاض طفيف سنة 2009 و 2012.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، انظر الجدول رقم 9-3، الملحق رقم 9

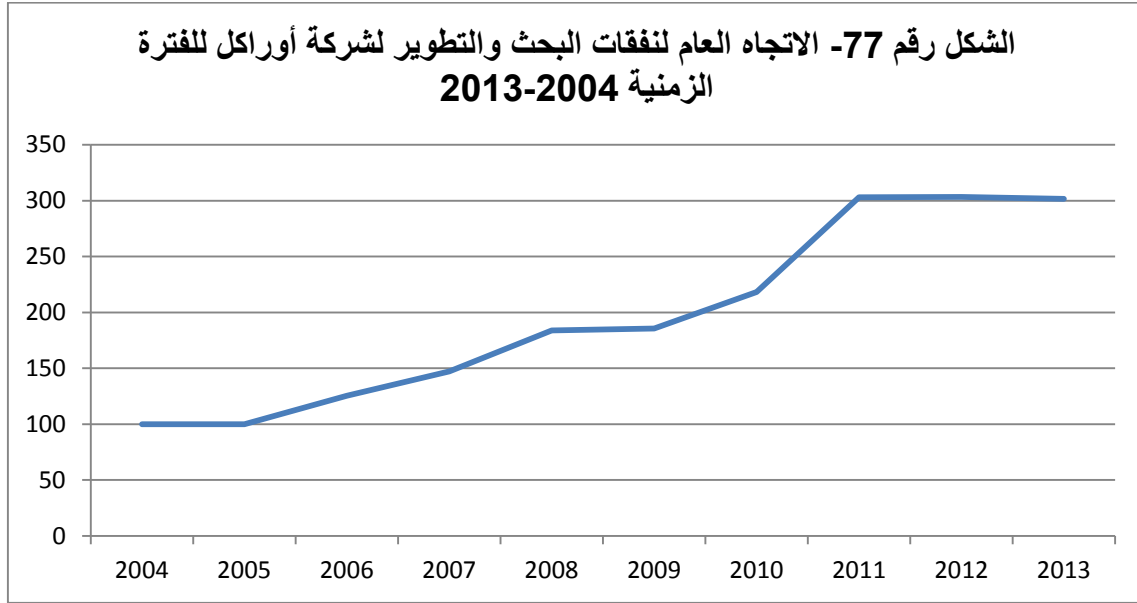
أما من خلال التغير السنوي فنحن نلاحظ أنه عرف ميلا نحو الانخفاض كما عرفت أكبر نسب زيادة سنوية لنفقات البحث والتطوير قبل تقشي الأزمة الاقتصادية ليعرف بعدها نسبتين سلبيتين عام 2009 و 2012 مع ارتفاع لم يصل إلى ما كان عليه قبل تقشي الأزمة رغم أن الاتجاه العام يبين لنا بأنه كانت هناك زيادة على العموم غير أن التغير السنوي يوضح لنا بأنه عرف نوعا من التباطؤ بعد الأزمة .

من خلال الشكلين نلاحظ أن الشركة قد أنفقت ما يقارب 4.814 مليار دولار في المتوسط سنويا، وهذا ما يدل على أهمية البحث والتطوير للحفاظ على ريادة الشركة في مجال عملها، كما أن للشركة مدرسة خاصة لتعليم الجيل القادم للتكنولوجيا المستعملة مع تقديم دور تكوين حول كيفية استخدام منتجاتها بأفضل طريقة. وإن الانخفاض في نفقات البحث والتطوير كانت نتيجة لسياسة الشركة في تقليص النفقات التي اتخذتها سنة 2008 وهذا كما سنراه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

#### 8- أوراكل:

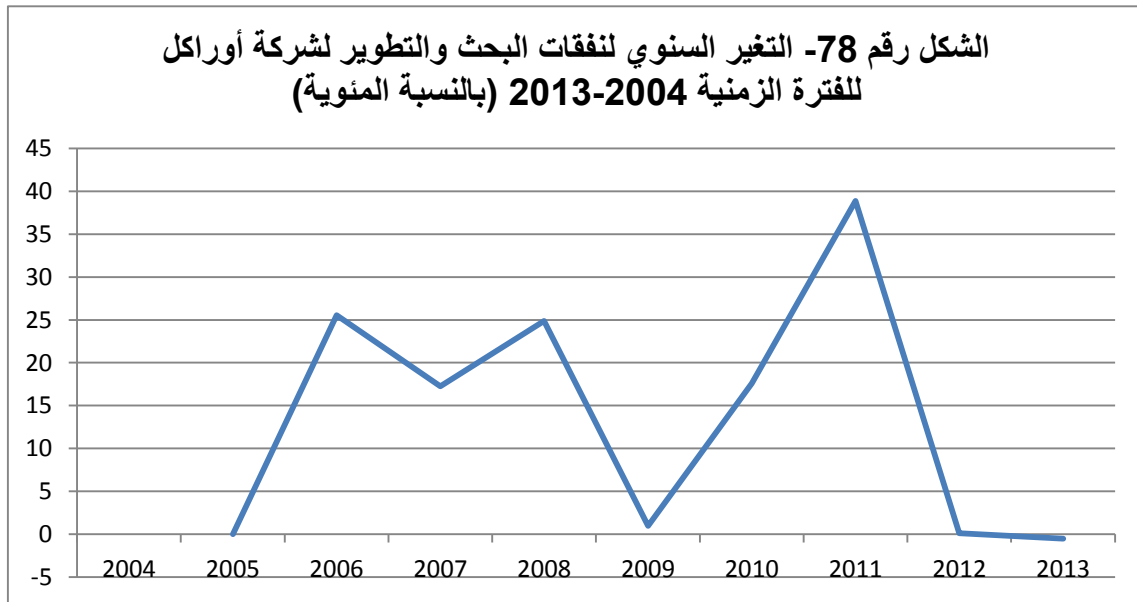
يبين لنا الشكل رقم 77 تطور نفقات البحث والتطوير لشركة أوراكل خلال سنوات الدراسة

(2004-2013).



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية وبيانات ستاتيسيا، أنظر الجدول رقم 10-2، الملحق رقم 10

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنه عرف ميلا نحو الارتفاع غير أنه عرف استقرارا منذ 2011 إلى غاية 2013.



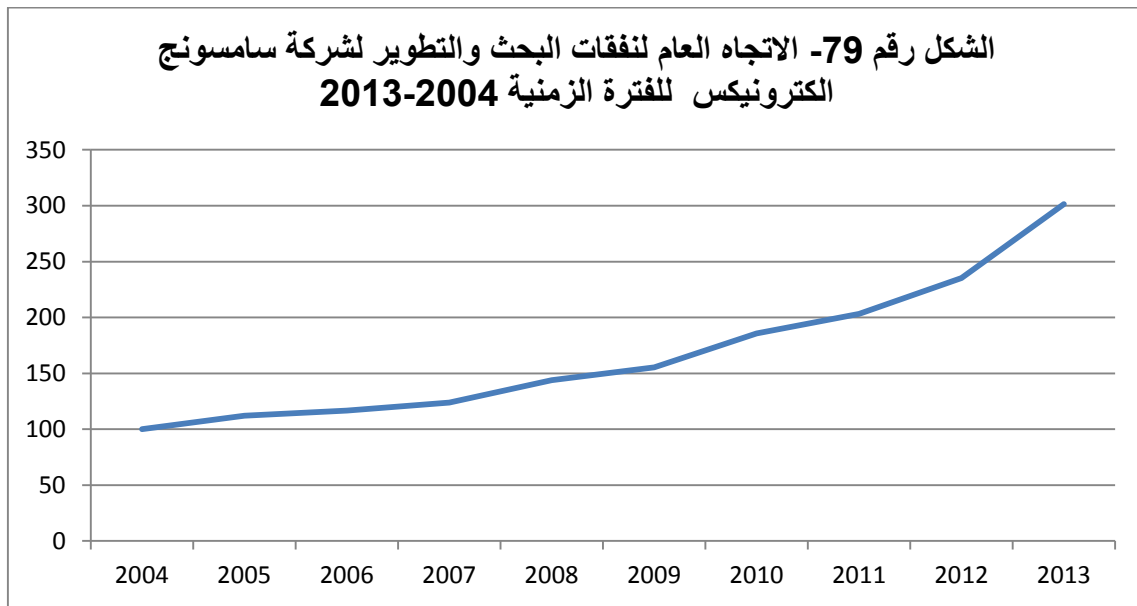
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية وبيانات ستاتيسيا، أنظر الجدول رقم 10-3، الملحق رقم 10

## الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشركات متعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرائدة عالميا

أما من خلال الشكل رقم (78) والذي يمثل التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير للفترة الزمنية (2013-2004) فنلاحظ أن أكبر زيادة سنوية كانت سنة 2011 بنسبة 38.88% غير أنها عرفت سنة الأزمة زيادة بنسبة ضئيلة جدا 0.95% لتعرف سنة 2013 انخفاضا طفيفا قدر بـ (0.55%). من خلال الشكلين نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير في زيادة مستمرة طوال مدة الدراسة من 1.5 مليار عام 2005 إلى 5 مليار عام 2013 وهذا ما يوضح لنا الأهمية البالغة التي توليها الشركة لقسم البحث والتطوير.

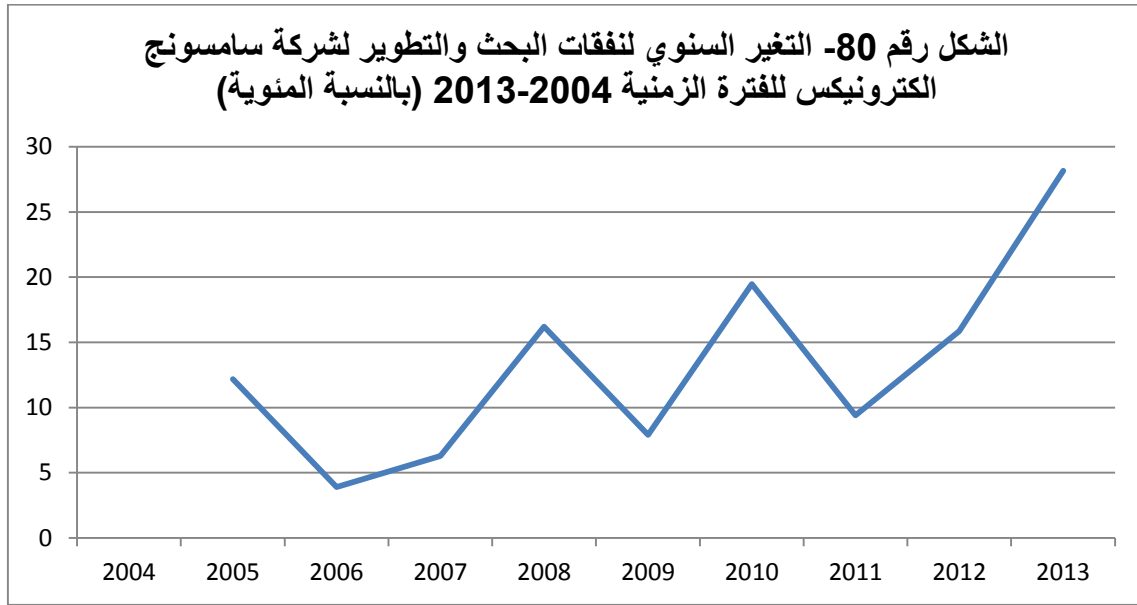
### 9- سامسونج الكترونيكس:

الشكل رقم 79 يبين لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة سامسونج الكترونيكس خلال الفترة ما بين 2013-2004.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 11-2، الملحق رقم 11

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ بأنه عرف ارتفاعا مستمرا زاد بشكل كبير منذ 2008 ليعرف زيادة طفيفة عام 2009.

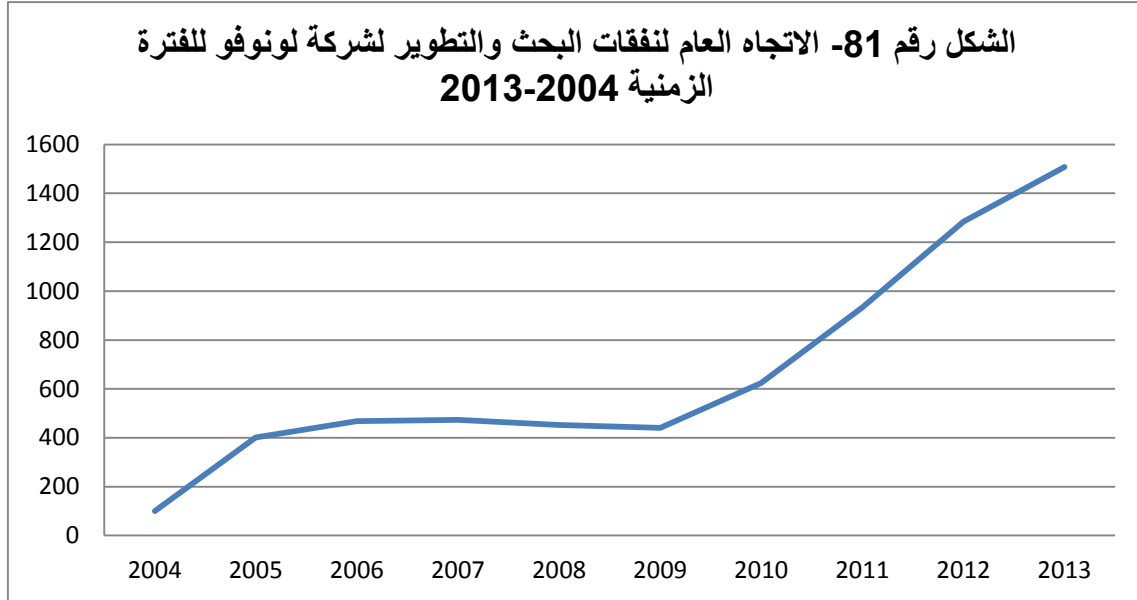


المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 11-3، الملحق رقم 11

ومن خلال تطور التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير الموضح في الشكل رقم (80) نلاحظ كذلك أنه يميل نحو الارتفاع وهذا ما يدل على ان الأزمة الاقتصادية لم يكن لها تأثير سلبي على الشركة وذلك رغم أن الزيادة السنوية لنفقات البحث والتطوير سنة 2009 عرفت انخفاضا بنسبة 7.91% مقارنة بسنة 2008، كما نلاحظ أن أكبر زيادة سنوية لنفقات البحث والتطوير كانت 2013 بنسبة 28.16%. من خلال الشكلين نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير للشركة عرفت زيادة بحوالي 201% خلال عشر سنوات من 4902 مليار وون كوري عام 2004 إلى 14780 مليار وون كوري عام 2013 وهذا ما يبين لنا اعتماد الشركة واهتمامها بالبحث والتطوير كاستراتيجية للاستمرار والريادة. حيث أن للشركة حوالي 24 مركز بحث حول العالم، كما وصل عدد المهندسين فيها إلى 39 ألف عامل من بينهم 3200 دكتور، وقد وصلت نسبة العاملين في البحث والتطوير سنة 2008 إلى 40% وذلك لتطوير التكنولوجيات المستقبلية وسجلت الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 حوالي 3515 براءة اختراع، وفي عام 2011 سجلت الشركة 4894 براءة اختراع في و م أ. وهذا ما يبين لنا الأهمية الإستراتيجية للبحث والتطوير لدى الشركة.

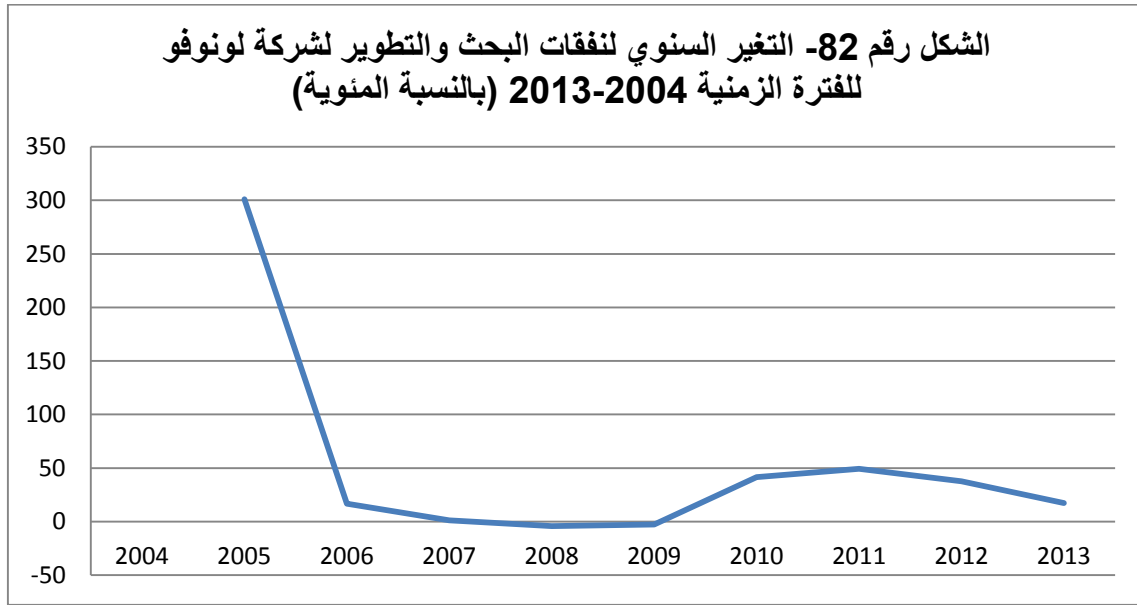
10-لونوفو:

الشكل رقم 81 يبين لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة لونوفو خلال الفترة 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 12-2، الملحق رقم 12

عرف الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة لونوفو خلال سنوات الدراسة ميلا نحو الارتفاع غير انه من 2005 إلى 2009 كانت زيادة طفيفة لتزيد وتيرة نفقات البحث والتطوير منذ 2010 بنسب عالية.



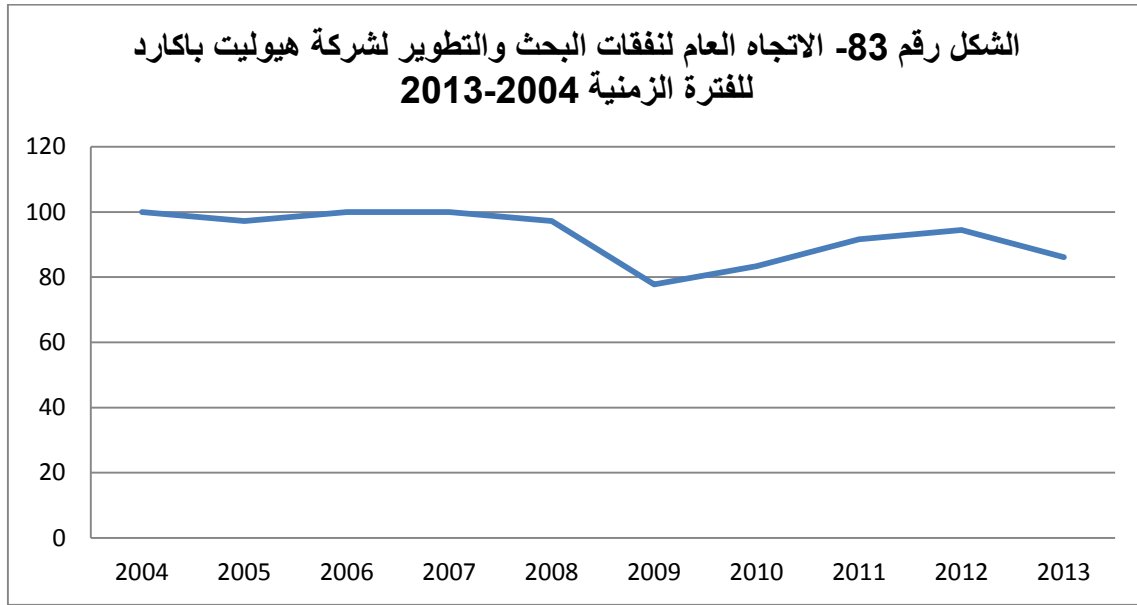
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 12-3، الملحق رقم 12

من خلال الشكل رقم (82) نلاحظ أن التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير قد عرف استقرارا منذ 2006 إلى غاية 2009 حيث كانت زيادة سنوية محتشمة تميل نحو الانخفاض عرفت نتائج سلبية ما يعني انخفاض في نفقات البحث والتطوير، وقد عرفت الشركة أكبر زيادة في نفقات البحث والتطوير سنة 2005 بنسبة 301.14%.

ومن خلال الشكلين (81) و (82) نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير قد زادت بحوالي 1407% خلال عشر سنوات من 48 مليون دولار أمريكي عام 2004 إلى 732 مليون دولار أمريكي عام 2013 كما عرف انخفاض طفيف سنتي 2008-2009، نظرا لسياسة الشركة في تخفيض النفقات، كما أن الزيادة السنوية الكبيرة التي عرفتتها نفقات البحث والتطوير سنة 2005 كانت أساسا نتيجة استحواذ الشركة على قسم الحاسوب لأي بي أم، أما بالنسبة للزيادات التي عرفتتها منذ 2010 فهي ناتجة عن الاستحواذات التي قامت بها الشركة منذ 2009 (أنظر إلى التعريف بالشركة).

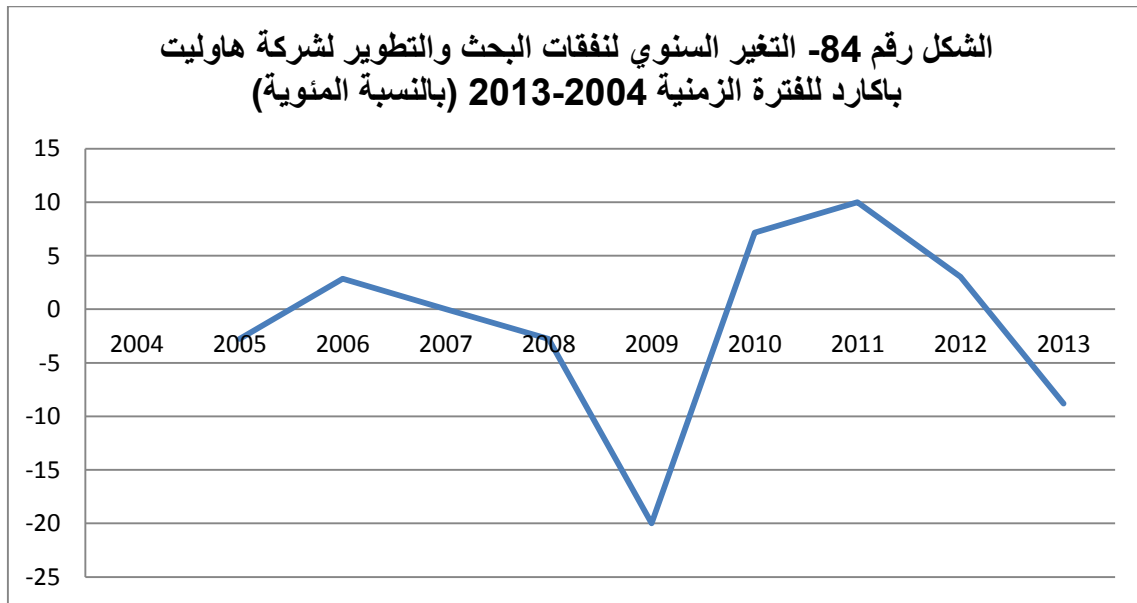
#### 11- هيوليت باكارد:

الشكل رقم 83 يبين لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة هيوليت باكارد خلال فترة الدراسة (2004-2013).



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، انظر الجدول رقم 13-2، الملحق رقم 13

من خلال الاتجاه العام نلاحظ انه يميل نحو الانخفاض وفي مجال ما بين 100 - 80 وهذا ما يبين لنا أن الشركة بقيت محافظة على نسبة معينة لنفقات البحث والتطوير طوال سنوات الدراسة والتي عرفت انخفاضا نسبيا بعد تفشي الأزمة من 3500 مليون دولار سنة 2008 إلى 2800 مليون دولار سنة 2009.

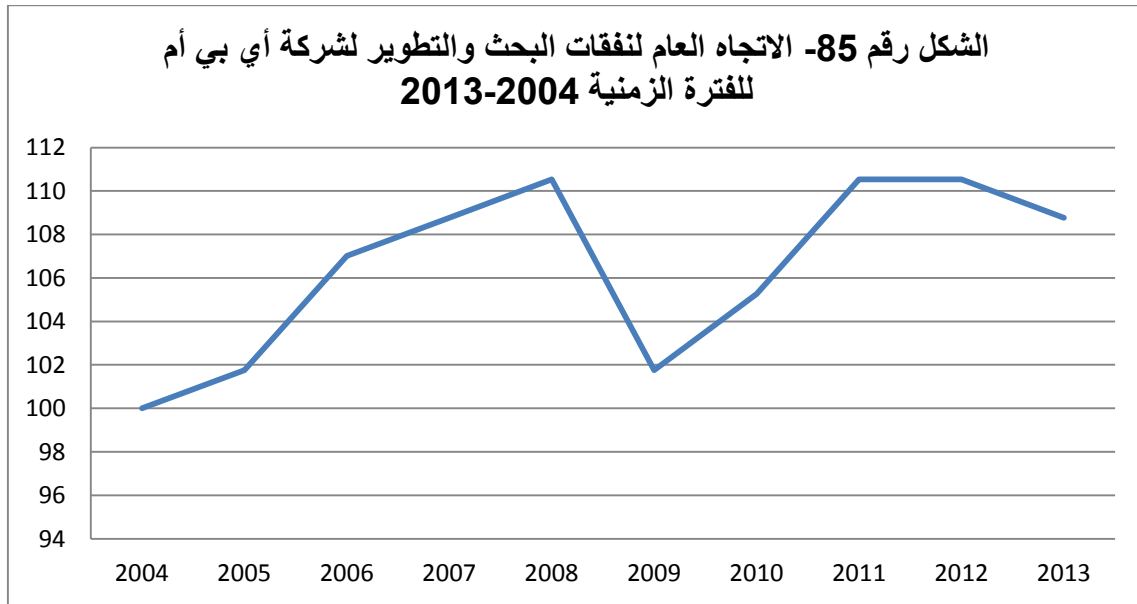


المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، انظر الجدول رقم 13-3، الملحق رقم 13

أما التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير الممثل في الشكل رقم (84) فيمكن ملاحظة مدى تأثير الأزمة الاقتصادية 2009 على نفقات البحث والتطوير للشركة والتي انخفضت سنة 2009 بنسبة (20%) مقارنة بسنة 2008، كما نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير عرفت أكبر نسب زيادة سنوية بعد سنة 2009 حيث كانت هذه الزيادات أعلى إذا ما قارناها بسنوات قبل تعشي الأزمة وذلك على الرغم من أنها لم تصل إلى ما كانت عليه سنة 2004 (كما لاحظناه في الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير). من خلال الشكلين نلاحظ أن نفقات البحث والتطوير لشركة هيوليت باكارد عرفت نوع من الاستقرار في الزيادة والنقصان حيث عرفت في المتوسط إنفاق سنوي قدر بـ 3340 مليون دولار وذلك خلال مدة الدراسة كما أننا نلاحظ أن النفقات السنوية تتمحور حول المتوسط وهذا ما يدل على أن نفقات البحث والتطوير للشركة لم تتطور طوال مدة الدراسة بل عرفت انخفاضا عرف ذروته سنة 2009 أين وصل إلى 2800 مليون دولار وهذا الانخفاض راجع في الأساس إلى السياسة التي اتخذتها الشركة لتقليص النفقات لمواجهة الانخفاض في رقم الأعمال والنتيجة الصافية.

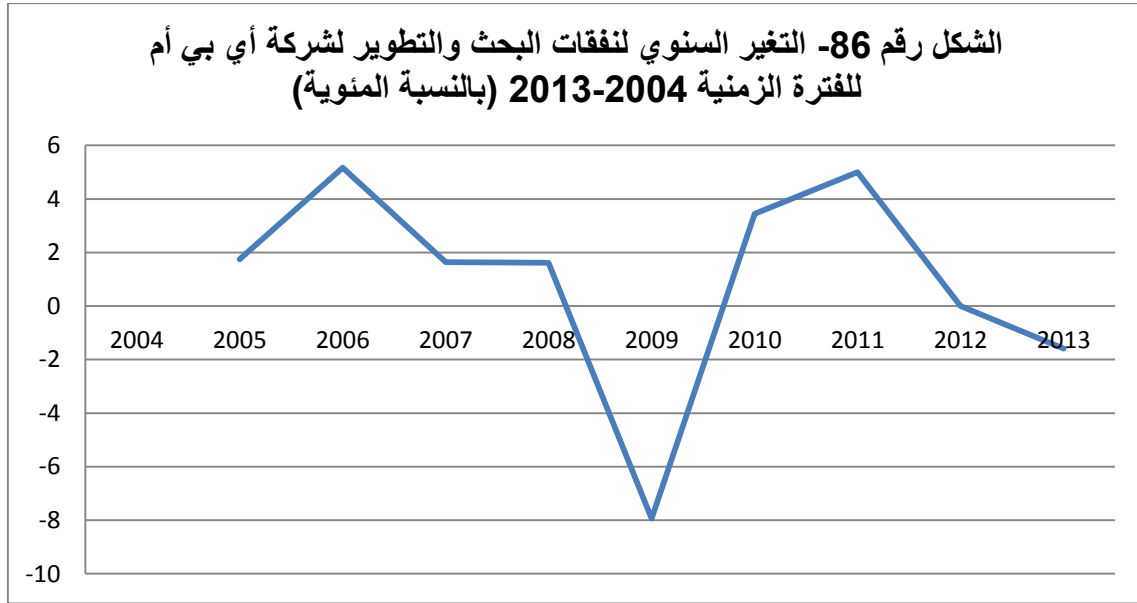
## 12- أي بي أم:

الشكل رقم 85 يبين لنا تطور نفقات البحث والتطوير لشركة أي بي أم خلال الفترة 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوي للشركة، أنظر الجدول رقم 14-2، الملحق رقم 14

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير نلاحظ أنه عرف ميلا نحو الارتفاع منذ 2004 إلى غاية 2008 ليعرف بعدها انخفاضا حادا سنة 2009 ما يبين لنا شدة تأثير الأزمة الاقتصادية على نفقات البحث والتطوير للشركة ليعرف بعدها ارتفاعا ثم ميلا نحو الانخفاض سنة 2013.



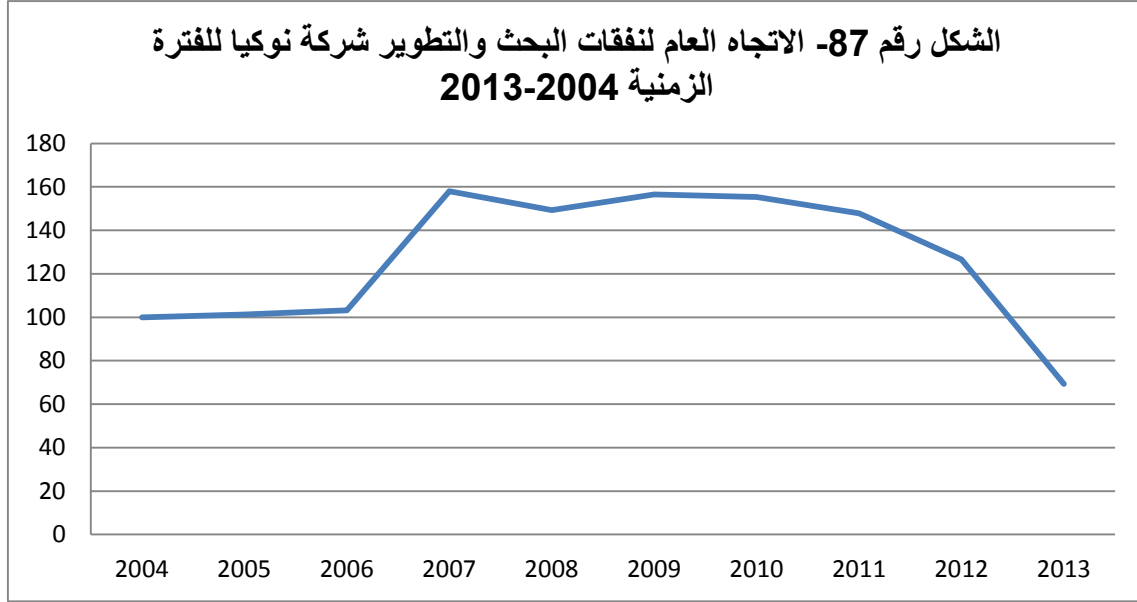
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 14-3، الملحق رقم 14

من خلال التغيير السنوي لنفقات البحث والتطوير الممثل في الشكل رقم (86) نلاحظ بأنه عرف انخفاضا حادا بنسبة (7.94%) سنة 2009 ليعرف بعدها ارتفاع ثم ميلا نحو الانخفاض منذ 2012 حيث تراوحت نسب الزيادة والنقصان في مجال 5.17% و (7.94%) وهذا ما يدل على أن القيم جد متقاربة ومتمركزة حول المتوسط.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية العالمية كان لها تأثير كبير على نفقات البحث والتطوير لشركة أي بي أم حيث عرفت انخفاض سنة 2009 من 6.3 مليار دولار عام 2008 إلى 5.8 مليار دولار عام 2009 نتيجة سياسة الشركة في تقليص النفقات لمواجهة الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي خاصة في الدول المتقدمة. ورغم انخفاض نفقات البحث والتطوير سنة 2009 إلا أن الشركة قد سجلت حوالي 4900 براءة اختراع في الو م أ 70% منها كانت في مجال البرمجيات، وهذا ما يؤكد لنا التوجه في أعمال الشركة نحو هذا المجال.

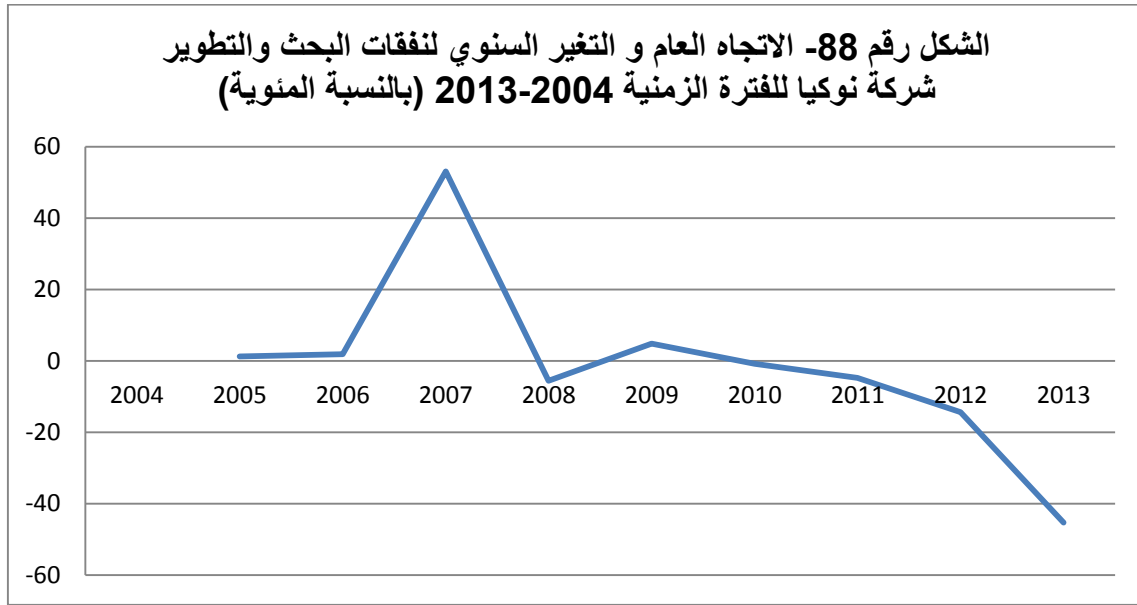
13- نوكيا:

الشكل رقم 87 يمثل تطور نفقات البحث والتطوير لشركة نوكيا للفترة ما بين 2004-2013



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 15-2، الملحق رقم 15

من خلال الاتجاه العام نلاحظ أنه عرف استقرارا منذ 2004 إلى غاية 2006 ليعرف بعدها  
زيادة معتبر سنة 2007 ثم انخفاضا سنة 2008 ليعيد الارتفاع في 2009 ثم يعرف ميلا نحو  
الانخفاض منذ 2010 وصل أدناه سنة 2013 أين سجل قيمة أقل بكثير من سنة 2004.

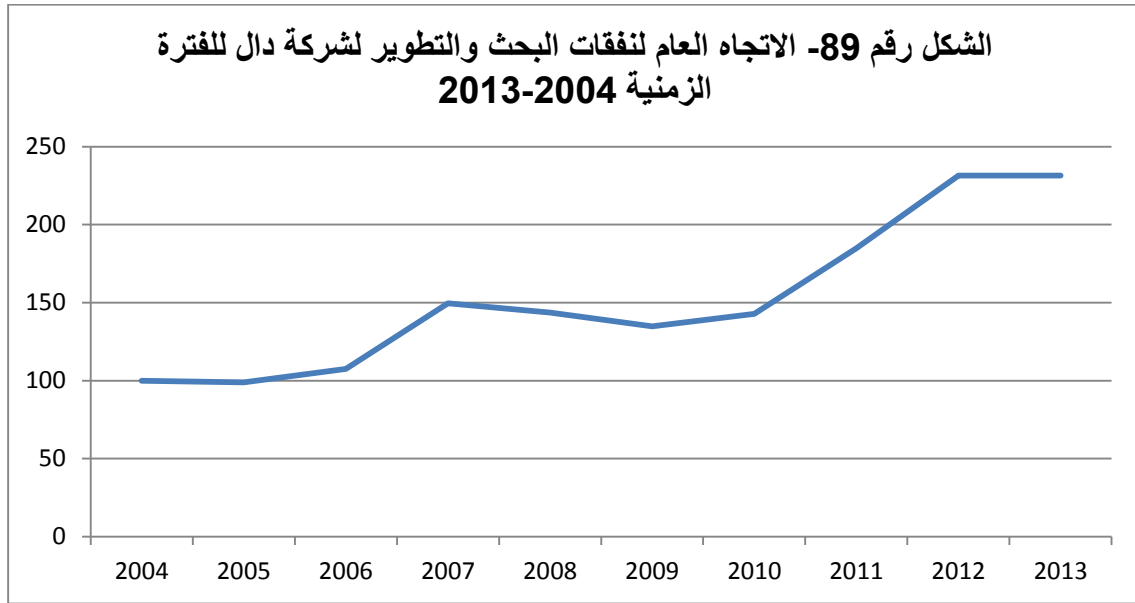


المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 15-3، الملحق رقم 15

من خلال التغير السنوي لنفقات البحث والتطوير لشركة نوكيا خلال الفترة الزمنية (2004-2013) نلاحظ بأن أعلى نسبة زيادة في نفقات البحث والتطوير كانت سنة 2007 بنسبة 53.14% ليعرف بعدها ميلا نحو الانخفاض وصل أدناه سنة 2013 وذلك بنسبة (45.23%). ومن خلال الشكلين نلاحظ بأن نفقات البحث والتطوير قد عرفت انخفاضا منذ 2010 وذلك نظرا للنتائج السلبية التي عرفتتها شركة نوكيا وبذلك أقرت الشركة أن تخفض في النفقات، بما فيها نفقات البحث والتطوير والعمالة.

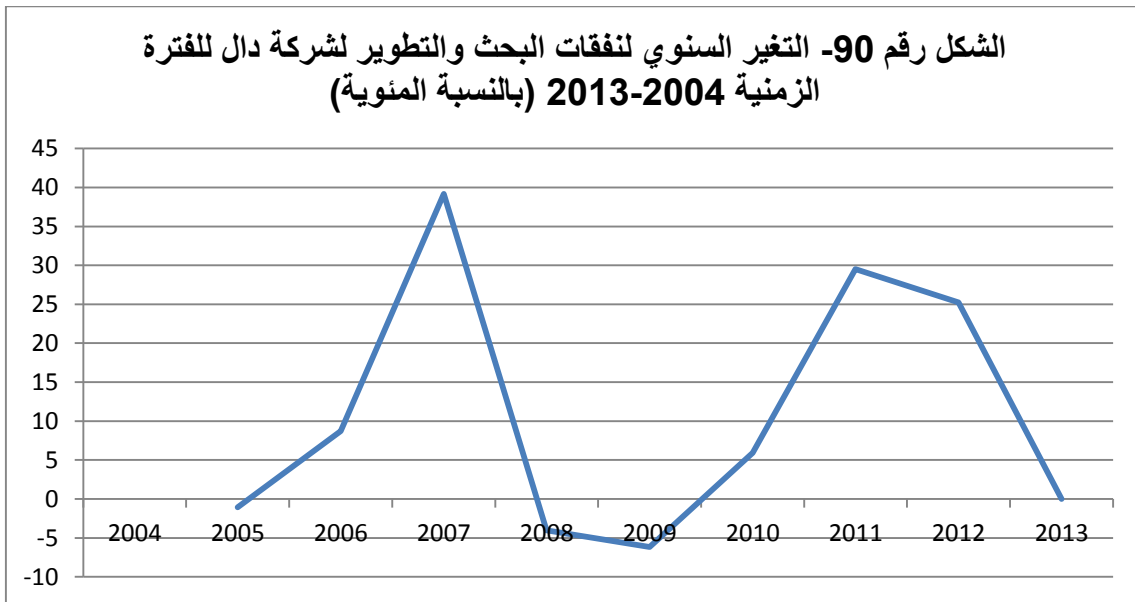
#### 14-دال:

يمثل الشكل رقم 89 تطور نفقات البحث والتطوير لشركة دال خلال الفترة 2004-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 16-2، الملحق رقم 16

من خلال الاتجاه العام لنفقات البحث والتطوير لشركة دال نلاحظ بأنه على العموم يميل نحو الارتفاع غير أنه عرف انخفاضا طفيفا سنتي 2008-2009 ليرتفع بشكل كبير منذ 2011.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية للشركة، أنظر الجدول رقم 16-3، الملحق رقم 16

أما بالنسبة للتغير السنوي فنلاحظ أنه عرف زيادة كبيرة سنة 2007 قدرت بـ 39.16% والتي مثلت أكبر زيادة سنوية في نفقات البحث والتطوير عرفت الشركة لتعرف بعدها تغير سلبي سنتي 2008 و2009 بنسبة (4.04%) و(6.17%) على التوالي.

ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن الأزمة الاقتصادية كان لها تأثير على نفقات البحث والتطوير والتي عرفت انخفاضا سنة 2008 وسنة 2009 من 693 مليون دولار سنة 2007 الى 624 مليون دولار أمريكي سنة 2009 وذلك نتيجة سياسة الشركة في تخفيض النفقات، وقد وصلت نفقات البحث والتطوير سنة 2013 إلى 1072 مليون دولار أمريكي كما نلاحظ أن الشركة على العموم لا تنفق كثيرا على هذا القسم.

### **المطلب الثاني: السياسات المتخذة من قبل شركات عينة الدراسة للحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)**

بعد أن تطرقنا إلى دراسة وتحليل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على كل من النتائج المالية، العمالة ونفقات البحث والتطوير لكل شركة، سنعرض فيما يلي أهم السياسات التي اتخذتها هذه الشركات، والتي تركزت في النقاط التالية:

- تقليص النفقات؛
- التركيز على قسم البحث والتطوير وتطوير الرأسمال البشري؛
- تغيير جوهر أعمال الشركة من خلال التخلص من الأنشطة ذات المردودية الضعيفة والتركيز على الأنشطة ذات المردودية العالية؛
- الاستثمار خارج حدود الدول الرأسمالية؛
- الحفاظ على الزبائن الدائمين
- الاهتمام بالمستهلك الأخير
- الانسحاب من البورصة

#### **الفرع الأول - تقليص النفقات من خلال:**

لقد اتخذت شركات عينة الدراسة العديد من الاجراءات من أجل تقليص النفقات أهمها:

- تقليص عدد العمال، -تقليص نفقات البحث والتطوير، -تقليص استخدام الطاقة والتقليل من النفقات، -تقليص النفقات الادارية والتشغيلية.

#### أولا- تقليص عدد العمال:

من بين الشركات التي اعتمدت على تقليص عدد العمال نجد:

شركة جوجل من خلال تقليص طفيف للعمال سنة 2009 بحوالي 387 عامل، كذلك شركة مايكروسوفت التي عملت على تقليص 5000 منصب عمل خلال 2010، وأي تي تي التي اعتمدت سياسة تقليص عدد العمال منذ 2008 إضافة إلى عدم تجديد العقود لعمالها (التي انتهت صلاحية عقودهم في عام 2009)، وكذلك نجد شركة أوراكل التي اتخذت قرار تقليص العمال لتخفيض التكاليف منذ 2009. كما عمدت لونغو إلى تقليص عدد العمال كنتيجة لسياسة إعادة هيكلة الشركة منذ 2008 بإلغاء 2500 منصب عمل. وعرفت أيضا شركة دال انخفاض للعمال عام 2008 قدر بـ 3200 عامل. ونجد أن أكبر انخفاض عرفه عدد العمال كان في شركة نوكيا التي ألغت 45965 منصب عمل خلال ثلاث سنوات (2011-2012-2013).

#### ثانيا- تقليص نفقات البحث والتطوير:

من بين الشركات التي عمدت تقليص نفقات البحث والتطوير نجد:

شركة فودافون أين عرفت انخفاض طفيف عام 2010 وحاد عام 2013، كذلك نجد هيوليت باكارد قامت بتقليص نفقات البحث والتطوير سنة 2009 كنتيجة لسياسة الشركة لتقليص النفقات لمواجهة الركود الاقتصادي. كذلك أي بي أم عرفت انخفاضا عام 2009 لنفقات البحث والتطوير ونوكيا التي عرفت انخفاض منذ 2008.

كذلك قامت سيسكو سيستم بتقليص النفقات التقديرية للبحث والتطوير التي انخفضت بحوالي 2.2% أي ما يقارب 117 مليون دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2008 ، بخاصة نفقات السفر والاجتماعات، وذلك لتقادي تقليص عدد العمال والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على تطوير منتجات المؤسسة.

### ثالثاً- تقليص استخدام الطاقة والتقليل من النفايات:

لقد انتهجت هذه السياسة شركة سامسونج الكترونيكس في إطار مجموعة الإجراءات التي اتخذتها من أجل تحسين بيئة العمل وصحة وسلامة العاملين ومحيطها البيئي وذلك من خلال برنامج تقليص استهلاك الطاقة والحد من المواد الكيميائية السامة إضافة إلى إعادة تدوير المنتجات وتقليل النفايات التي تمثل نسبة 98% من المواد المستخدمة في صناعة أجهزة تكنولوجيا الإعلام والاتصال و 2% فقط من تلك المواد تدخل في تركيبة المنتج الأخير، وبهذه الإجراءات فقد احتلت الشركة المرتبة الثانية حسب ترتيب greenpeace's quartly لعام 2008 .

إضافة إلى اهتمام الشركة بجانب المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال الأخذ بعين الاعتبار عادات المجتمع المحلي الذي تنشط فيه، الاهتمام بالحفاظ على البيئة بتقليل النفايات وانبعاثات غاز الكربون والاهتمام بصحة العاملين لديها. ولهذا الغرض قامت الشركة بوضع استراتيجية التسيير الصديق للبيئة Eco-Management 2013 Strategy 2013 حيث قامت بتطبيق سياسات التسيير الأخضر Green Management والقائمة على 3 أهداف أساسية هي: اصدار منتجات صديقة للبيئة Eco-Friendly Products ، تطوير أماكن عمل خضراء Green Work Places، وتقليل انبعاثات الغاز. وبحلول 2013 فقد حققت الشركة تقليص انبعاثات الغاز بنسبة 50% كما قامت بإطلاق منتجات صديقة للبيئة. وفي 2014 قامت بوضع أهداف أخرى لمواصلة استراتيجية التسيير الأخضر تصبو إلى التعايش المتناغم بين الأعمال، الأفراد والبيئة. فهي تسعى إلى تطوير منتجات خضراء لها قيمة بيئية environmental value تقوم على تقليل استهلاك الطاقة والمواد السامة وتحافظ على الموارد المائية، وبهذه الطريقة فهي ترمي إلى تقليل التكاليف وتعزيز مكانتها من خلال تحسين صورتها أمام زبائنها.

### رابعاً- تقليص النفقات الإدارية والتشغيلية:

من بين الشركات التي اعتمدت هذه السياسة نجد شركة لونوفو حيث قامت بإعادة هيكلة الشركة من خلال دمج بعض الأقسام وإعادة ترتيب مواردها وبذلك فقد قامت بتقليل النفقات التشغيلية وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتنافسية.

### الفرع الثاني- التركيز على قسم البحث والتطوير وتطوير الرأسمال البشري:

وذلك من أجل تطوير منتجات جديدة ومواكبة موجة الابتكارات، وهذا مثلما فعلت سيسكو سيستام حيث قامت بتطوير مجموعة من المنتجات المبتكرة، من بينها منصة الحوسبة الموحدة التي من شأنها أن تغير تماماً مركز بيانات الشركات، كذلك تكنولوجيا التواجد عن بعد والتي من شأنها تقليص الآلاف من ساعات سفر الموظفين والعملاء ومن ثم المساهمة في تقليص انبعاثات الكربون.

نجد أيضاً أي تي تي فبفضل تنوع خدماتها وكذلك مقدرتها على اقتناص الفرص والريادة في مجال الاتصالات خاصة من خلال بروتوكول الانترنت استطاعت تخطي الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي وانعكس على سوق الاتصالات الصوتية وقدمت حلول للأزمة التي يمر بها عملاءها من خلال تقديم مجموعة من المنتجات المبتكرة التي تتماشى واحتياجاتهم.

أما سامسونج الكترونيكس وبالرغم من الأزمة إلا أنها لم تعتمد على تقليص عدد العمال كما لم تعتمد على تقليص ميزانية البحث والتطوير سنوات الأزمة بل على العكس من ذلك فقد عرفت زيادة مستمرة ما يبين لنا جهود الشركة في الاستثمار في البحث والتطوير. وقد اعتمدت الشركة في استراتيجيتها للبقاء والريادة على تطوير وتنمية الرأسمال البشري بخاصة في قسم البحث والتطوير.

كما ركزت سامسونج الكترونيكس على خلق القيمة التي تناسب واحتياجات الحالية للمستهلك والمجتمع الراهن من خلال منتجاتها متقدمة تكنولوجياً من أشباه الموصلات إلى العرض المرئي ومن الأجهزة الرقمية إلى الأعمال ومن الأجهزة الطبية وتكنولوجيا الإعلام إلى الاتصالات وهذا ما يبين لنا استراتيجية الشركة لقيادة المستقبل ومرونتها مع احتياجات زبائنها ومتطلبات الوقت الراهن.

كما نجد أوراكل قد قدمت منتجات جديدة ومتطورة لمواجهة المتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال. من بين تلك المنتجات نجد تطبيقات أوراكل للتحليل المالي التي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر المؤسسة، الإحتياجات المحاسبية والمالية وكذلك إدارة أداء المؤسسة كما تم إطلاق منتج جديد هو Oracle FlexCube والذي من شأنه أن يساعد العملاء في وضع معايير جديدة لكفاءة العمليات على المستوى المحلي والعالمي. كما اغتنمت فرصة إلزام البنوك بإجراء اختبار الضغط للسيولة ورأسمال بتقديم مجموعة من العروض لهذا الغرض منها برنامج أوراكل للخدمات المالية oracle financing services software والذي تلقى استجابة من قبل كبار البنوك.

### الفرع الثالث - تغيير جوهر أعمال الشركة:

من خلال التخلص من الأنشطة ذات المردودية الضعيفة والتركيز على الأنشطة ذات المردودية العالية، وذلك مثلما قامت به نوكيا حين تخلصت من قسم الهاتف الذكي والذي كان يمثل عبئا على الشركة لعدم مقدرتها على مسايرة التطورات الحاصلة في سوق الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا وتركيزها على شبكات الاتصال.

وكذلك كما فعلت شركة اي بي أم حين قررت في جانفي 2013 بيع حصة كبيرة من أعمالها القائمة على خادم انتل 86 لشركة لونغفورد وهذا في سياق استراتيجية الشركة للتغيير بالتخلص من النشاطات ذات هامش الربح الضئيل كالحاسوب الشخصي والأقراص الصلبة واستهداف تلك ذات القيمة المضافة العالية كتكنولوجيا الإعلام وذلك نظرا للتغيرات الحاصلة في طبيعة الأعمال وخاصة التطورات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث أصبحت مختلف المؤسسات تعتمد بشكل أساسي على النظام الذكي وأصبح النموذج السائد في المؤسسة هو نموذج زبون/خادم client/ server-computing وبذلك فقد ركزت الشركة على الاستثمار في صناعة البرمجيات software بدل التركيز على صناعة أجهزة الحاسوب الشخصي والأقراص الصلبة hardware. وبذلك فقد عززت مكانتها في مجال التحليل analytics، مراكز البيانات data center، السحابة cloud، الحلول الخضراء green solution والتي تعتبر أهم منتجات الشركة. ولهذا الغرض فقد قامت بالتخلص من فرع الحاسوب الشخصي في 2005 لصالح لونغفورد وفرع إنتاج الأقراص الصلبة لصالح الشركة اليابانية هيتايشي عام 2012.

وبذلك فان استراتيجية المؤسسة في الاستحواذ على أسواق جديدة قائمة على التحول في الصناعات والمهن نتيجة نظم البيانات Data و إعادة هيكلة المؤسسة حول تكنولوجيا السحابة Cloud ، حيث تعتبر تقنية البيانات والسحابة Data et Cloud بمثابة ثورة محرقة ومغيرة للاقتصاد كما كانت عليه الطاقة البخارية والكهرباء والهيدروكربونات. وتركيز الشركة على البرمجيات السوفتوير لا يعني أنها قد تخلصت نهائيا من قسم الهاردوير حيث أنها مازالت تستمر في الانفاق على البحث والتطوير في مجال شبه الموصلات ذات التكنولوجيا المتقدمة advanced semi-conductor technology .

الفرع الرابع- الاستثمار خارج حدود الدول الرأسمالية والتوسع في الأسواق الناشئة:

تقاديا للركود الذي أصاب الدول الرأسمالية المتقدمة، وتعزيزا لمكانة الشركة في مجال تخصصها، كذلك التوسع في الأسواق الناشئة، ومواجهة المنافسين، قامت العديد من شركات الدراسة بالتوسع في الأسواق الناشئة، وهذا كما فعلت لونوفو حين قررت تعزيز مكانتها في سوق الحاسوب الشخصي الصيني من خلال الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحكومة الصينية في هذا المجال وذلك لتنمية أعمالها وتسريع التوسع في الأسواق الناشئة. كما قامت بشراء قسم الحاسوب لأي بي أم سنة 2005 و شراء موتورولا موبايل سنة 2012 من اجل الاستحواذ على أسواق جديدة.

وكذلك نجد سيسكو سيستم التي قامت بالعديد من الاستثمارات، أهمها:

-الاستحواذ على شركة بوست باث Post Path وهي شركة رائجة في مجال البريد الالكتروني وتقويم البرمجيات.

-الاستحواذ على شركة جابر jabber المزود الأساسي لبرمجيات التواجد والرسائل

- وشركة تيدال سوفتوير Tidal software مطور ادارة التطبيقات الذكية وحلول الأتمتة، والتي من شأنها تعزيز إستراتيجية الشركة لتطوير مراكز البيانات.

- كذلك استحوذت على شركة Pure Digital technologies في مارس 2009 وهي شركة رائدة في مجال الفيديو وتطوير حلول الفيديو فليب flip

كما قامت شركة هيوليت باكارد بمجموعة من الاستحواذات التي سمحت لها بتعزيز مكانتها في مجال عملها ودخول مجالات أخرى، أهمها:

-الاستحواذ على شركة كومباك سنة 2002

- في 2005 استحوذت الشركة على شركة Scitex Vision وهي شركة رائدة في مجال الطباعة،

-في 2006 قامت بالاستحواذ على شركة Mercury Interactive Corp

-الاستحواذ على شركة Electronic Data Systems Corporation سنة 2008

- لتستحوذ عام 2009 على شركة تري كوم وقد أعلنت هيوليت باكارد رغبتها في الاستحواذ على شركة تري كوم 3com corporate في نوفمبر 2009 بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي (بسر 7.9 دولار للسهم نقدا)، وقد تم الاستحواذ في أبريل 2010، (وتري كوم هي شركة أمريكية مختصة في أجهزة

الشبكات، التبديل، التوجيه والحلول الأمنية، تأسست في 1979. وجاءت تري كوم كاختصار لثلاث كلمات كمبيوتر، اتصالات و محاسبة (Computers, Communication et Compatibility) -وفي عام 2010 استحوذت على ArcSight وهي شركة مختصة في ادارة الأمن والامتثال كما قامت بالاستحواذ على شركة تري بار 3par

-وفي 2011 قامت بالاستحواذ على أوتونومي Autonomy

كما قررت دال منذ سنة 2009 أن تكون عالمية ولهذا قامت بمجموعة من الاستثمارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية في كل من الهند، البرازيل، الصين وروسيا لتكون أقرب من زبائنها. كما قامت سنة 2011 بمجموعة من الاستثمارات لغرض تعزيز جوهر أعمالها (مركز البيانات، التخزين، شبكات الحاسوب، حلول حاسوب المكتب ) وقد تم استكمال 9 من بين هذه الاستحواذات سنة 2012 أهمها: كاست سوفتوير quest software، وايز تكنولوجيا Wyse technology، و سونيك وول Sonic-wall.

أما بالنسبة لمايكروسفت فقد قررت سنة 2013 شراء قسم نوكيا موبايل بمبلغ 5.44 مليار أورو أي ما يعادل 7.2 مليار دولار أمريكي، ليستخدمها كأرضية لنظامه وينداوز موبايل حتى يبقى في المنافسة مع كل من أندرويد لجوجل الذي تستخدمه سامسونج كنظام تشغيل لهواتفها و IOS نظام تشغيل أبل، حتى لا تخرج من السوق، كما أنها قامت بامضاء عقد مع كوندور لصناعة أول هاتف كوندور بنظام ويندووز بالجزائر (كاستراتيجية منها للدخول في السوق الجزائري الذي يعتبر سوق فتي في طريق النمو) وكذلك جاء هذا الاستحواذ كرد فعل لاستراتيجية جوجل في الاستثمار في أجهزة تكنولوجيا المعلومات hardware بشرائه لموتورولا.

#### الفرع الخامس- الحفاظ على الزبائن الدائمين:

وذلك من خلال تقديم امتيازات ومنتجات جديدة مبتكرة لزيائنها لمواجهة الأزمة مثلما قامت به كل من شركة أي تي تي و أوراكل.

#### الفرع السادس-الاهتمام بالمستهلك الأخير:

وهذه السياسة اتخذتها دال إذ أن الربح الأساسي للشركة يأتي من بيع منتجاتها إلى المستهلك الأخير ولهذا قررت الشركة أن تقوم بإمضاء عقود مع بائعي الجملة لبيع منتجاتها في سوبارماركت كاستراتيجية منها للقرب من زبائنها.

#### الفرع السابع- الانسحاب من البورصة:

وهذا كما فعلت شركة دال، حيث أعلنت في 5 فيفري 2013 عن قرار إعادة شرائها بقيمة 24.9 مليار دولار ما يعادل 13.88 دولار للسهم من قبل مؤسسها ميشال دال Michel dell من خلال اتفاقية مع Denali Holding وبمساعدة مايكروسوفت من خلال قرض بقيمة 2 مليار دولار وصندوق الاستثمار Silver lake، وبهذا القرار فقد أصبحت دال شركة خاصة منذ 1 نوفمبر وغادرت بورصة النازدك بعد 25 سنة من دخولها. وهذا كاستراتيجية تغيير تصبو إلى استقلالية دال و تحريرها من ضغوطات البورصة والمساهمين على قراراتها، وبذلك فستتحمل دال أعباء ديون لمدة من الزمن وحسب A.M.Sacconaghi خبير لدى Berstein Research فان ما ستتحمله شركة دال من أعباء ديون سيكون أقل مما كانت تدفعه لمساهميها كأقساط وما تدفعه للحفاظ على قيمة أسهمها في البورصة (جريدة لوماج أي تي LeMag IT فيفري 2013).

#### المطلب الثالث: نتائج الدراسة

من خلال دراسة وتحليل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على شركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (2004-2013) -قبل وبعد تفشي الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)-، من خلال دراسة تطور البيانات المالية لكل شركة نفقات البحث والتطوير إضافة إلى عدد العمال، فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1- لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) تأثير طفيف على معظم شركات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك بصفة مباشرة نتيجة انخفاض الطلب الكلي على منتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بخاصة المنتجات المانوفاكنتورية نظرا لتعاملها المباشر مع المؤسسات المالية والحكومات والتي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) قامت بتقليص نفقاتها بما في ذلك طلبها على

منتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال هذا ما أثر سلبا على الطلب الكلي في هذا القطاع، وبصفة غير مباشرة من خلال تذبذبات سعر الصرف.

2- تعتبر سنة 2007 سنة مهمة في تاريخ سوق الهواتف الذكية أين أخذت منعطفا جديدا بدخول الأيفون الذي يعمل تحت نظام IOS لشركة أبل والذي يعتبر كثرة تكنولوجيا في مجال الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا نظرا لاستخداماته الكثيرة وتصميمه المبتكر. فمذ دخوله السوق في جوان 2007، عملت المؤسسات الأخرى على تقليده، فكان أول منافس للأيفون أش تي سي دريم (HTC dream) خرج للسوق سنة 2008 ويعتبر أش تي سي دريم أول هاتف ذكي يعمل تحت نظام الاندرويد لجوجل، إلا أنه في نفس السنة (2008) قامت شركة أبل باخراج النسخة الثانية للأيفون بخاصية الجيل الثالث 3G. وفي عام 2010 عرف سوق الهواتف الذكية روجا كبيرا من خلال دخول العديد من المنافسين الذين قدموا العديد من المنتجات مختلفة الأشكال والتطبيقات (حسب موقع مقارنة الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا Comparatif smarphone)، منها: HTC Eve 4G, Google Nexus One, Samsung Epic 4G, Motorola Droid X, HTC Windows 7, Palm Pro 2, myTouch 3G, BlackBerry Torch 9800, وبذلك أخذت شركات الهاتف الذكية منعطفا جديدا منذ 2007 وزامنت هذه السنة حدوث أزمة الرهن العقاري.

وإن دخول الأيفون في جوان 2007 والقلاسي في جوان 2009 سوق الهواتف الذكية جعل شركة نوكيا تعاني من أزمة حقيقية لعدم قدرتها على المنافسة في هذه التكنولوجيات الجديدة، وبذلك أصبحت كل من سامسونج وأبل تحتكر سوق الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا بابتكاراتها الجديدة. حيث إذا ما قارنا بين انخفاض رقم أعمال شركة نوكيا وزيادة رقم أعمال كل من سامسونج وأبل منذ 2007 إلى 2013 سنلاحظ بأن هذه الزيادة كانت نتيجة خروج نوكيا من سوق الهواتف الذكية عالية التكنولوجيا لصالح كل من أبل وسامسونج اللتان استطاعتا إلى حد ما الاستحواذ على سوق الهواتف الذكية من خلال منتجاتهما المبتكرة. غير أنه في الآونة الأخيرة نلاحظ دخول عدد هائل هذا السوق وأن أكبر منافس لسامسونج وأبل هو مايكروسفت بعد شرائه قسم الهواتف الذكية لنوكيا من خلال هاتفه الذكية لوميا (Lumia).

3- وإن ابتكار الهاتف الذكي عالي التكنولوجيا أي فون، لم يؤثر فقط على شركة أبل من خلال زيادة رقم أعمالها ولا حتى على شركة اي تي تي من خلال شراكتها مع أبل، بل أثر كذلك على توجه سوق منتجي الهواتف الذكية وإلى تغيير توجهات شركات الاتصال أيضا والتي كان الزامها عليها الاستجابة إلى هذه التغيرات من خلال تقديم خدمات تتماشى وهذه التكنولوجيات الجديدة.

4- إن معظم السياسات المتخذة من قبل الشركات المتعددة الجنسية في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتفادي آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008-2009) تمحورت حول التوجه نحو الاستثمار في الخارج وبخاصة في الدول النامية آسيا و إفريقيا والتي لها فرص ربح كبيرة، إضافة إلى تقليص النفقات من خلال إعادة هيكلة أقسام الشركة وتخفيض النفقات التشغيلية وتقليص استخدام الطاقة. غير أن القليل منها من اعتمد على سياسة تقليص نفقات البحث والتطوير، وعدد العمال، وهذا ما يبين لنا الأهمية البالغة للرأسمال البشري والابتكار بالنسبة لهذه الشركات. بالإضافة إلى توجه معظم الشركات نحو الاستثمار في المحتوى الرقمي لما له من أهمية متصاعدة في الآونة الأخيرة بخاصة السحابة والبيانات وكذلك تطبيقات الهاتف الذكي عالي التكنولوجيا.

5- إن قسم البحث والتطوير يعتبر جوهريا بالنسبة للشركات الناشطة في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال لاستمرار نشاطها خاصة في بيئة أعمال تتسم بنمو سريع في الابتكارات والتكنولوجيا ومن لا يواكب هذه المستجدات يغادر السوق. نظرا لاشتداد المنافسة في سوق أجهزة تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة فيما يخص سوق الحاسوب الشخصي الذي عرف ركودا منذ نهاية 2008 لذلك وجب الابتكار والتحديث المستمر للحفاظ على الحصة السوقية والميزة التنافسية من خلال عرض منتجات مبتكرة وبأسعار قياسية، لهذا فإن شركات هذا القطاع تخصص مبالغ ضخمة لقسم البحث والتطوير.

6- من خلال ما سبق نلاحظ أن عملية الابتكار تلعب دور مهم في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأن الشركات المبتكرة مثل جوجل وأبل استطاعت تخطي الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي جراء الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) بأقل الضرر بفضل منتجاتها المبتكرة التي غطت تدهور الطلب الكلي على تكنولوجيا الإعلام والاتصال. كما أن نشاط هذه الشركات على المستوى العالمي جعلها تغطي تشعب السوق المتقدمة من خلال استثمارها في الأسواق الناشئة التي مازال قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال فيها في مرحلة النمو.

### خلاصة الفصل الثالث

لم يكن للأزمة الاقتصادية العالمية 2009 تأثير كبير على قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال كما كان عليه الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى بخاصة المالي ونتاج الحديد والصلب والسيارات، وتأثيرها كان فقط نتيجة لارتباط هذه الأخيرة بالمؤسسات المالية والإنتاجية والقطاع الحكومي وكذلك من خلال تنذبات سعر الصرف.

وقد كان تأثير الأزمة على الشركات المانوفاكنتورية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال أكبر منه على الشركات السوفتوير ولقد تزامن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) مع أزمة في سوق الهواتف الذكية حيث يعتبر دخول الهاتف الذكي المبتكر "أيفون" في جوان 2007 سوق الهواتف الذكية لحظة انعطاف ليس فقط بالنسبة لسوق الهواتف الذكية وللشركات الناشطة فيه، بل أيضا بالنسبة لشركات الاتصال والتي كان عليها الاستجابة إلى هذه التغيرات من خلال تقديم خدمات تتماشى وهذه التكنولوجيا الجديدة كما أدى إلى تغيير نمط استهلاك الأفراد وتفضيلاتهم.

لذلك كانت جل السياسات المتخذة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتقادي آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة هو التوجه نحو الاستثمار في المحتوى الرقمي، والاستثمار في الأسواق الناشئة بخاصة آسيا و افريقيا الشمالية والتي فيها فرص ربح كبيرة، إضافة إلى تقليص النفقات من خلال إعادة هيكلة أقسام الشركة وتخفيض النفقات التشغيلية وتقليص استخدام الطاقة. غير أن القليل منها من اعتمد على تقليص نفقات البحث والتطوير، وعدد العمال وهذا ما يبين لنا الأهمية البالغة للرأسمال البشري والابتكار بالنسبة لهذه الشركات. حيث يعتبر قسم البحث والتطوير جوهريا بالنسبة للشركات الناشطة في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال لاستمرار نشاطها خاصة في بيئة أعمال تتسم بالتغير السريع في التكنولوجيا المستخدمة.

كل ذلك يجعل قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال من خلال شركاته العالمية المبتكرة وارتباطها الشديد بالقطاعات الأخرى القطاع الرائد لدفع عجلة النمو وانتعاش الاقتصاد العالمي.

---

خاتمة

---

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية تغييرات جذرية في الاقتصاد العالمي، أين لعبت الشركات متعددة الجنسيات، بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الدور الأساسي فيها، إذ قامت بإعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على المستوى العالمي، إضافة إلى إحلال وسائل إنتاج جديدة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيات العالية سريعة التحديث، كما أدت إلى تغيير نمط الاستهلاك من خلال الضغط على المستهلك الأخير بشتى وسائل الإعلام الحديثة لاقتناء منتجاتها المختلفة حتى وإن كان في غنا عنها. فظهرت فروع اقتصادية جديدة كصناعة المعرفة، أعطت دفعة قوية لقطاع الخدمات، إذ تجاوزت تجارة المعلومات التجارة في المنتجات والخامات، وفاقت تدفقات رؤوس الأموال انتقال السلع.

كما ساهمت الثورة التكنولوجية، خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، في اندماج وتكامل الأسواق المالية ودمجها في سوق عالمية مرتبطة بشبكات الاتصال الإلكترونية والتي ساعدت على زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى أخرى. هذا ما أعطى دفعة قوية للعولمة خاصة في شكلها المالي، وأدى إلى تصاعد الاحتكارات وزيادة وزنها في الاقتصاد العالمي.

ومن هنا نستنتج وجود رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات المتعددة الجنسيات فكل منهما غذى الآخر وكان ركيزة لبروزه وأداة له: فلقد ساهمت العولمة في توغل الشركات متعددة الجنسيات في مختلف الاقتصاديات من خلال إزالة العقبات التي وضعت لحماية السوق المحلية، كما ساهمت الشركات متعددة الجنسيات بشكل فعال في الاتجاه نحو العولمة من خلال تأثيرها على الاقتصاد العالمي وعلى مختلف الاقتصاديات الوطنية.

ونتيجة لهذه التغييرات فقد طغى الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي، واتسم الاقتصاد العالمي بصعود الديون بدل التمويل الذاتي وبالمضاربة على الأوراق المالية بدل الإنتاج الحقيقي (ليفيت ميكل . إنهييار الرأسمال . ص117)، ما أدى به إلى أزمات مالية واقتصادية حادة، منذ ثمانينات القرن الماضي، كان أعنفها وأشدها تأثيراً على مختلف القطاعات والاقتصاديات "الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009)".

هذه الأزمة لا تعدو عن كونها أزمة هيكلية نظامية، تابعة للدورة الاقتصادية طويلة المدى، الناتجة عن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في تكنولوجيات الاعلام والاتصال، كما كان عليه الحال بالنسبة لأزمة (1873-1895) الناتجة عن الثورة الصناعية الأولى (استعمال الآلة

البخارية والسكك الحديدية)، وأزمة 1929 الناتجة عن الثورة الصناعية الثانية (استعمال محرك البنزين، الكهرباء والسيارات).

وبذلك فإن جذور الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) ترجع إلى عاملين أساسيين أديا إلى سرعة تفشيها عالميا وحدة تأثيرها على مختلف الاقتصاديات، يتمثلان في: الابتكارات التكنولوجية خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والابتكارات المالية التي صاحبها (ونخص بذلك المشتقات المالية). غير أن شدة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) قد اختلفت من بلد لآخر ومن قطاع إلى آخر، إذ نجد أن القطاع المالي وصناعة السيارات كانا أشد تأثرا بالأزمة من قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

فمن خلال الدراسة التحليلية لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال، لاحظنا وجود تأثير طفيف عليها، وذلك بصفة مباشرة نتيجة انخفاض الطلب الكلي على منتجات تكنولوجيات الاعلام والاتصال، بخاصة المنتجات المانوفكتورية، نظرا لتعاملها المباشر مع المؤسسات المالية والحكومات التي قامت بتقليص نفقاتها على هذه المنتجات، وبصفة غير مباشرة من خلال زيادة التكاليف نتيجة تذبذبات سعر الصرف وزيادة الضرائب.

ولقد زامنت الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) لحظة حدوث انعطاف في سوق الهواتف الذكية والخدمات المرتبطة بها، نتيجة الهاتف الذكي المبتكر "أيفون" الذي أحدث تغييرا ليس فقط في متطلبات سوق الهواتف الذكية بل كذلك في توجهات شركات الاتصال، التي كان عليها الاستجابة لهذه التغيرات من خلال تقديم خدمات تتماشى وهذه التكنولوجيات الجديدة، كما أدى إلى تغيير نمط استهلاك الأفراد وتفضيلاتهم.

وتقاديا لآثار الأزمة على شركات هذا القطاع فقد اتخذت هذه الأخيرة مجموعة من الاجراءات تجلى أهمها في: التوجه نحو الاستثمار في المحتوى الرقمي، الاستثمار في الأسواق الناشئة بخاصة آسيا وشمال افريقيا، إضافة إلى تقليص النفقات من خلال إعادة هيكلة أقسام الشركة وتخفيض النفقات التشغيلية وتقليص استخدام الطاقة.

غير أن القليل منها من اعتمد على تقليص نفقات البحث والتطوير وعدد العمال، لما له من تأثير على عملية الابتكار، الذي يعتبر جوهريا لاستمرار نشاطها خاصة في بيئة أعمال تتسم بتغيير سريع في التكنولوجيات المستعملة.

وبذلك استطاعت شركات تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى حد ما مواجهة هذه الأزمة من خلال عملية الابتكار التي أصبحت أهم عامل من عوامل النجاح في الوقت الراهن.

ومن خلال هذه الدراسة، والتي هدفت إلى وصف أهم التغيرات التي حصلت في الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين وتحليل العلاقة التي تربط تلك التغيرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية بالشركات متعددة الجنسيات والأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) ومدى تأثير هذه الأخيرة على شركات تكنولوجيات الإعلام والاتصال، نستخلص بأن الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) لم تكن إلا إنذار للمشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وإعلان عن قرب نهاية الدورة الاقتصادية التي رسخت عهد البترول وبداية دورة جديدة ستعمل على ترسيخ عهد التكنولوجيات العالية أخذا بما جاء به جيريمي ريفكين (Jermy Rifkin) في كتابه الثورة الصناعية الثالثة.

ولتجاوز هذه الأزمة وإعادة الانتعاش للاقتصاد العالمي، توجب تغيير السياسات المعمول بها بما يتماشى وهذه المستجدات، وذلك بالتركيز على عملية الابتكار، أين تعتبر شركات تكنولوجيات الإعلام والاتصال المفتاح الأساسي لها، نظرا لتفاعلها مع جميع القطاعات وفي الحياة اليومية للأعوان الاقتصادية. لذا وجب ايجاد صلة الوصل بين هذه الشركات وشركات القطاعات الأخرى لتحريضها ورفع إنتاجيتها من خلال الاستخدام الأمثل لهذه التكنولوجيات.

ولهذا الغرض ندعو إلى انجاز وحدة بحث متخصصة مكونة من باحثين، شركاء استراتيجيين وحكوميين تكون تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة تكنولوجيات الاعلام والاتصال. هدفها دراسة وتحليل احتياجات الشركات في مختلف القطاعات لتزويدها بالتكنولوجيا الأنسب لها ولأعمالها، بحيث لا يكون اختيار التكنولوجيا عشوائيا بل مدروسا ويناسب تماما حجم الشركة، احتياجاتها وكذلك ميزانيتها وطبيعة أعمالها.

ونظرا لاشتمال هذا الموضوع على أربعة ظواهر رئيسية في الاقتصاد العالمي (العولمة المالية، الشركات متعددة الجنسيات، قطاع تكنولوجيايات الاعلام والاتصال والأزمات الاقتصادية) فيمكن أن تتبثق منه عدة دراسات مستقبلية تثريه كدراسة مدى مساهمة شركات تكنولوجيايات الاعلام والاتصال في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وكدراسة مكملة للدراسة الحالية يمكن ذكر على سبيل المثال القيام بدراسة قياسية لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (2008-2009) على شركات تكنولوجيايات الاعلام والاتصال، باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية وذلك بالتركيز على متغيرين أو ثلاثة مع زيادة حجم العينة (من 15 الى 20 شركة) وعدد المشاهدات فبدل الأخذ بالنتائج السنوية للفترة ما بين 2004-2013 يمكن الأخذ بالنتائج نصف سنوية أو ربع سنوية لنفس الفترة.

---

# قائمة المراجع

---

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. الببلاوي حازم ، (1990): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت.
2. الجبوري عبد القادر التاريخ الاقتصادي، جامعة الموصل، الموصل .
3. السعد أمير ، (2007): الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، تقديم سمير أمين، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. الكفري مصطفى العبد الله ، (2012): الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
5. باتلر ايمون (*Eamonn Butler*) ، (2013): المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة محمد فتحي خضر، الطبعة الأولى، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة.
6. بن نبي مالك (1986): شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار الفكر.
7. بيرك جيمس (1994): عندما تغير العالم، ترجمة ليلي الجبالي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
8. جوزيف شومبيتر (2011): الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة للنشر، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. دريد محمود علي (2009): الشركة متعددة الجنسية آلية التكوين و أساليب النشاط، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
10. دودجسون مارك و ديفيد جان (2014): الابتكار، ترجمة زينب عاطف زينب، مراجعة ايمان عبد الغني نجم، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
11. رضا عبد السلام (2003): انهيار العولمة، كتب اقتصادية. جمهورية مصر.

12. سالمى جمال ، (2010): الاقتصاد الدولى و عولمة اقتصاد المعرفة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
13. ضياء مجيد الموسوي، (2010): الأزمة المالية العالمية الرهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. عمرو محى الدين، (2000): أزمة النمر الآسيوية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.
15. مياسى اكرام ، (2012): الاندماج فى الاقتصاد العالمى وانعكاساته على القطاع الخاص فى الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
16. هانس بيتر مارتن و هارالد شومان (1998): "فخ العولمة"، ترجمة عدنان عباس على، مراجعة وتقديم رمزى زكى، عالم المعرفة.

## II - الأطروحات والرسائل:

17. بن على عبد الغانى: أزمة الرهن العقارى وأثرها فى الأزمة المالية العالمية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف د/مليكة صديقى، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالى ابراهيم الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.
18. عقون نادية ، (2013): العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، جامعة الحاج لخضر باتنة، رسالة دكتوراه.

## III -المجلات:

19. الحمش منير: "السياسات الإقتصادية الكلية فى ظل الأزمة العالمية الرهنة"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 48 /صيف 2009.
20. حسن لطيف كاظم، (2006): الاقتصاد السياسى للعولمة، قراءة فى التحولات النسق العالمى من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد المعولم، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة البصرة (العدد 18).

21. سعدون يوسف ، (2010): نحو رؤية سوسيولوجية نقدية للعولمة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية التواصل (العدد 26).
22. لبكي بطرس: "الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الانعكاسات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47/صيف 2009.
23. لشهب بديعة: الأزمة المالية العالمية، محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 52/خريف 2010.
- IV- الملتقيات والمؤتمرات:**
24. الجبوري عبد القادر ،(2004): تحول الاقتصاد الكوني من العالمية إلى العولمة من خلال توجهات منظمة التجارة العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة بجامعة باجي مختار -عنابة.
25. بومنجل السعيد، (2008): "إدارة تحديات العولمة المالية من منطلق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة ( دراسة حالة الجزائر)", ملتقى دولي حول السوق المالية بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي 24/25 نوفمبر 2008،
26. زغدار أحمد: الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، يومي 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.
27. مصيطفى عبد اللطيف و بن سانية عبد الرحمان (2012): تحليل منطوق اقتصاديات الأسواق المالية ودورية الأزمات الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للمداخلة في الملتقى الدولي التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المنعقد في 26-27 فيفري 2012 بالمركز الجامعي الوادي،
28. منصورى عبد الله: "تأملات في طبيعة أزمة الرأسمالية المالية العالمية، وتبعاتها الجانبية على بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط - حالة الجزائر -"، ملتقى دولي حول الإنكماش الإقتصادي العالمي وتأثيراته على الدول الناشئة للبحر الأبيض المتوسط، يومي 06/07 أكتوبر 2009، جامعة باجي مختار عنابة.

29. ناصر سليمان عايدة و بلعبيدي عبير: الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية الأسباب والنتائج والآفاق، مداخلة في المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة حول: "الأزمة الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها" يومي 16-14 ديسمبر 2010 جامعة جرش- الأردن

#### V- المحاضرات:

30. بومنجل سعيد أستاذ بجامعة باجي مختار عنابة: محاضرات حول العولمة وديناميكية الرأسمالية (2007.2015) العولمة والنظريات الجديدة في التجارة الدولية. العولمة والمشاكل الاقتصادية المعاصرة،

31. السعد أمير محاضرات الغير المنشورة 2010/2009.

#### VI- التقارير والمنشورات الالكترونية:

32. التجربة الكورية: الديمقراطية واسلوب الادارة المثلى للشركات، تاريخ الاطلاع 2014/02/15:

[Http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0401.htm](http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0401.htm)

33. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عن احصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مارس 2004 ، انظر الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 2015/03/25

<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc04/2004-16a.pdf>

34. تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية 16 يوليو 2012 نشرة صندوق النقد الدولي.

35. محاضرة للدكتور بختي ابراهيم(2004-2005) مستوى ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

تاريخ الاطلاع 2015/04/30: [http://bbekhti.online.fr/trv\\_pdf/TIC.pdf](http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf)

36. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013، تاريخ الاطلاع

2014/03/15: [Http://unctad.org/en/publicationslibrary/wir2013overview\\_ar.pdf](http://unctad.org/en/publicationslibrary/wir2013overview_ar.pdf)

37. نشرة صندوق النقد الدولي 16 أفريل 2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

**I- Les ouvrages :**

38. Albin Michel, (2007) : « Encyclopédie Universalis-dictionnaire de l'économie » Paris.

39. ABADIE Loïc, (2008) : « la crise financiere en 2008/2010 mode d'emploi pour la décrypter et l'exploiter », 2eme edition, Edouard Valys Éditions, paris.

40. Albertini Jean-Marie et Ahmed Silem, (2011) : comprendre les théories économiques, 4eme Edition, editions du Seuil, paris.

41. Belze Loic, Spieser Philippe, (2007) : « histoire de la finance », 2eme edition, Vurber, paris,

42. Boumendjel said, (2003) : « le bréviaire économique du chercheur », DPU, Annaba,

43. Colovic Ana et Ulrike Mayrhfer, (2008) : « Les stratégies de localisation des firmes multinationales », Lavoisier, Paris.

44. E. Lewitt Michael, (2010) : "The death of capital : how creative policy can restore stability", published by Jhon Wiley & sons, New Jersey.

45. Gilles Philippe, (2009): « Histoire des crises et cycles économiques : Des crises industrielles du 19e siècle aux crises financières actuelles », deuxième édition, Armand Colin, France.

46. Jacquemont Pierre, (1990): « La firme multinationale : une introduction économique », Ed. Economica, Paris.
47. Krugman Paul, (2009): « Pourquoi les crises reviennent toujours », traduit par Joëlle Cicchini, nouveaux horizons, paris.
48. Le Blanc Gilles (2001) : les nouveaux districts industriels des technologies d'information, réseaux d'entreprise et territoire, Regard sur les systèmes productifs locaux, DATAR,
49. Lenglet François (2007): « La crise des années 30 est devant nous », Perrin, France.
50. Meier Olivier et Schier Guillaume (2005): « entreprises multinationale, stratégie, restructuration et gouvernance », Dunod, Paris.
51. Paquin Stéphane, (2008) : « La nouvelle économie politique internationale », Ed Armand Colin, france.
52. Reisman David, (2004): "SCHUMPETER'S MARKET Entreprise and Evolution", Ed Edward Eglar; Union Kingdom.
53. Sanmartin Olivier, Bost François, Carroué Laurent (2009): Images économiques du monde 2009, dossier sur la crise des subprimes, la fin de l'hégémonie américaine.
54. Smouts Marie Claude et D. Battistella et P. Vennesson, (2006) : « Dictionnaire des relations internationales », 2eme edition, Dalloz : Paris, France.

55. Soros George, (2008): « La vérité sur la crise financière », traduit par Nicolas Wronski, Denoël édition, France.

56. Waxin Marie–France, Barmeyer Christoph, (2008): gestion des ressources humaines internationales, edition Liaisons.

## II–Les thèses :

57. Tchiko Faouzi (2009–2010): « analyse des crises des pays émergents : proposition d’un modèle explicatif », thèse de doctorat en sciences économiques, Université Abou Bakr Belkaid – Tlemcen.

## III–Revue et périodique :

58. Attali Jacques, "Il faut construire le cabinet de pilotage des marchés," Marianne N°598 (4 au 10 Octobre 2008)

59. Dupuis François et Arnau Philippe: Dossier spécial sur les crises financières, l’euphorie financière : l’histoire se répètera–t– elle, analyse rétrospective de la bulle spéculative des technologies, septembre 2001, des jardins,

60. Fléchaux Reynald, Pourquoi Michael Dell a décidé de fuir la bourse, vu le 23/09/2014 : <http://www.lemagit.fr/actualites/2240199934/Pourquoi-Michael-Dell-a-decide-de-fuir-la-bourse>

61. Maney Kevin, Hamm Steve et Jeffrey M. O’Brien, (2011): making the world work better, IBM press, vu le 04/03/2015: [http://www-03.ibm.com/ibm/history/ibm100/files/R392188O75139F73/us\\_\\_en\\_us\\_\\_publication\\_\\_preview.pdf](http://www-03.ibm.com/ibm/history/ibm100/files/R392188O75139F73/us__en_us__publication__preview.pdf)

62. Orléan André: « La crise, moteur du capitalisme », Article publié le 30 Mars 2010, le monde, vue le 25/05/2013 :  
[Http://www.lemonde.fr/opinions/article/2010/03/29/la-crise-moteur-du-capitalisme-par-andre-orlean\\_1325825\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/opinions/article/2010/03/29/la-crise-moteur-du-capitalisme-par-andre-orlean_1325825_3232.html)
63. Thomas Pontiroli, Evasion fiscal le Royaume-Uni va imposer une taxe google, clubic, le 03/12/2014, vue le 07/12/2014 :  
[Http://mobile.pro.clubic.com/entreprises/google/actualite-742955-evasion-fiscale-royaume-uni-taxe-google.html](http://mobile.pro.clubic.com/entreprises/google/actualite-742955-evasion-fiscale-royaume-uni-taxe-google.html)
64. VERNON RAYMOND: international investment and international trade in the product cycle (1966), *Oxford journals Economics & Social Sciences Quarterly Journal of Economics* Volume 80, Issue 2 , by the President and Fellows of Harvard College:  
<http://qje.oxfordjournals.org/content/80/2/190.abstract#fn-1>

#### IV-Séminaire et colloques :

65. Amarouche Ahcéne : « La crise financière internationale à la lumière su capital et de la théorie générale », colloque international de Bejaia, 11-12 octobre 2009.
66. Morin François: « La crise financière, une crise de la globalisation et de la libéralisation des marchés », colloque international de Bejaia, 11-12 octobre 2009.

**V–Rapports et lien internet:**

67. CMFI: une démarche cohérente pour reformer le secteur financier, réunion du printemps FMI–BM, Bulletin du FMI en ligne, le 24 avril 2010.
68. Fabrice Mazerolle (2008) : histoire des faits économiques, vu le 10/09/2012:  
<http://ulfinator.free.fr/ITB/Histoire-des-faits-et-idees-economiques.pdf>
69. fond monétaire international : perspective de l'économie mondiale (avril 2010 ; 2012 ; 2014), suivre le lien suivant vu le 25/05/2014 :
70. Graphique interactif des cotations d'International Business Machines Corporation ; Nasdaq, vu le 04/03/2015 :  
<http://www.nasdaq.com/fr/symbol/ibm/interactive-chart>
71. Graphique interactif des cotations de Microsoft; Nasdaq, vu le 04/03/2015 : <http://www.nasdaq.com/fr/symbol/msft/interactive-chart>
72. Jacques Franc de ferrière, (2012) :Analyse télécoms : Asymco prédit la fin de LG, Nokia et RIM d'ici 2015, vu le 15/04/2015 :  
<http://www.itespresso.fr/analyse-telecoms-asymco-faillite-lg-nokia-rim-53805.html>
73. New Private Housing Units Authorized by Building Permits, vu le 30/08/2014 :  
<Http://research.stlouisfed.org/fred2/series/PERMIT?Cid=97>
74. OCDE : Le secteur des technologies de l'information résiste bien au ralentissement économique, vue le 10/09/2012 :

[Http://www.oecd.org/fr/internet/lesecteurdestechnologiesdelinformationresistebienauralentissementeconomiquestelonlocde.htm](http://www.oecd.org/fr/internet/lesecteurdestechnologiesdelinformationresistebienauralentissementeconomiquestelonlocde.htm)

75. Perspective de l'économie mondiale et rapport sur la stabilité financière dans le monde, FMI, avril 2010, p iv suivre le lien vue le 25/10/2011 :
76. perspective des technologies de l'information de l'ocde 2010.
77. rapport mondial sur le développement humain, programme des nations unies pour le développement, De Boeck Université, vu le 15/04/2014: [http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr\\_1999\\_fr\\_complet.pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1999_fr_complet.pdf)
78. Rapport sur l'investissement dans le monde (2012), conférence des nations Unies sur le commerce et le développement, voir le lien suivant : vue le 12/01/2014 : [Http://www.unctad-docs.org/files/UNCTAD-WIR2012-Overview-fr.pdf](http://www.unctad-docs.org/files/UNCTAD-WIR2012-Overview-fr.pdf)
79. Ravi Balakrishnan, mitalidas et Prakash Kannan : "Dynamiques du chômage pendant les récessions et les reprises: au-delà de la loi d'Okun, Perspectives de l'économie mondiale", Points de presse pour le Chapitre 3: avril 2010,FMI.
80. Statista, research and development spending at oracle, vu le 28/04/2015: [Http://www.statista.com/statistics/236990/research-and-development-spending-at-oracle/](http://www.statista.com/statistics/236990/research-and-development-spending-at-oracle/)
81. The research and development expenditure of oracle was from statista, see the link bellow seen 14<sup>th</sup> mars 2015: <http://www.statista.com/statistics/236990/research-and-development-spending-at-oracle/>

- 
82. Le rapport sur l'investissement dans le monde 2012, vu le 17/10/2013 :  
<Http://www.unctad-docs.org/files/UNCTAD-WIR2012-Overview-fr.pdf>
83. REPORT on G20 TRADE and investment measures (September 2009 to February 2010), OMC, 8 march 2010:  
<Http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/textf.pdf>
84. <Http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2012/01/pdf/textf.pdf>
85. <Http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2014/01/pdf/textf.pdf>
86. Unemployment Level – Men, vu le 31/08/2014 :  
<Http://research.stlouisfed.org/fred2/series/LNS13000001>
87. Ariane Beky (26 septembre 2014) : Samsung a plus d'employés que Microsoft, Apple et Google, silicon, vu le 28/01/2015 :  
<http://www.silicon.fr/samsung-plus-employes-microsoft-apple-google-97000.html>
88. Classement du plus grande 500 entreprise vue le 07/11/2014 :  
<http://fortune.com/global500/>
89. Facts About Microsoft from their website, Vu le 07/12/2014 :  
<http://news.microsoft.com/facts-about-microsoft/#employmentinfo>
90. Histoire de la société Microsoft Corporation, vu le 07/12/2014 :  
<http://www.andlil.com/societe-microsoft-corporation-139836.html>
91. L'histoire du smartphone, vu le 25/12/2014 :  
<http://comparatifsmartphone.net/le-smartphone-historique/>
92. Investor relations of at&t vu le 28/01/2015 :  
<http://www.att.com/gen/investor-relations?Pid=5711>

- 
93. AT&T business, dossier de presse vue le 29/01/2015 :  
[http://www.corp.att.com/emea/insights/pr/archive/fr/230603\\_dossier\\_de\\_presse.pdf](http://www.corp.att.com/emea/insights/pr/archive/fr/230603_dossier_de_presse.pdf)
94. The meaning of crisis in china language, vu le 25/02/2015:  
<http://zhongwen.com/d/166/x77.htm>
95. milestones of china mobile, vu le 28/02/2015:  
<http://www.chinamobiletd.com/en/about/milestones.php?Year=2005>
96. overview china mobile from their website, vu le 28/02/2015 :  
<http://www.chinamobiletd.com/en/about/overview.php>
97. overview of HP, vu le 01/03/2015: <http://www8.hp.com/us/en/hp-information/about-hp/history/founders.html>
98. timeline of HP's History, vu le 01/03/2015:  
<http://www8.hp.com/us/en/hp-information/about-hp/history/hp-timeline/timeline.html>
99. vision and approach of Vodafone, vu le 01/03/2015:  
<http://www.vodafone.com/content/sustainability/transformationalsolutions/education.html>
100. Graphique interactif des cotations de Nokia; Nasdaq, vu le 04/03/2015 : <http://www.nasdaq.com/fr/symbol/nok/interactive-chart>
101. History of progress of IBM from 1890 to 2001, vu le 04/03/2015:  
[https://www-03.ibm.com/ibm/history/interactive/ibm\\_history.pdf](https://www-03.ibm.com/ibm/history/interactive/ibm_history.pdf)

102. Emergence d'un nouveau Dell, vu le 05/03/2015 :  
<http://www.dell.com/learn/fr/fr/frcorp1/new-dell?C=fr&l=fr&s=corp&cs=frcorp1>
103. Oracle: previous acquisitions, vu le 07/03/2015:  
<https://www.oracle.com/corporate/acquisitions/previous.html>
104. overview of Vodafone, from their website, vu le 30/03/2015 :  
<Http://www.vodafone.com/content/index/about/about-us/where.html>
105. Sustainability Report 2013 of Samsung, vu le 30/04/2015:  
<http://www.samsung.com/us/aboutsamsung/sustainability/sustainabilityreports/2013sustainabilityreport.pdf>
106. Perspectives de l'économie Internet de l'ocde 2012, vue le 17/09/2013 :  
<Http://www.oecd.org/fr/sti/ieconomie/perspectives-economie-Internet-2012-principales-conclusions.pdf>
107. Annual report of Google2004:  
[https://investor.google.com/pdf/2004\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2004_google_annual_report.pdf)
108. Annual report of Google2005:  
[https://investor.google.com/pdf/2005\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2005_google_annual_report.pdf)
109. Annual report of Google 2006:  
[https://investor.google.com/pdf/2006\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2006_google_annual_report.pdf)
110. Annual report of Google 2007  
[https://investor.google.com/pdf/2007\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2007_google_annual_report.pdf)
111. Annual report of Google 2008:  
[https://investor.google.com/pdf/2008\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2008_google_annual_report.pdf)

- 
112. Annual report of Google 2009:  
[https://investor.google.com/pdf/2009\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2009_google_annual_report.pdf)
113. Annual report of Google 2010:  
[https://investor.google.com/pdf/2010\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2010_google_annual_report.pdf)
114. Annual report of Google 2011:  
[https://investor.google.com/pdf/2011\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2011_google_annual_report.pdf)
115. Annual report of Google 2012:  
[https://investor.google.com/pdf/2012\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2012_google_annual_report.pdf)
116. Annual report of Google 2013:  
[https://investor.google.com/pdf/2013\\_google\\_annual\\_report.pdf](https://investor.google.com/pdf/2013_google_annual_report.pdf)
117. Annual report of Microsoft inc, from 2004 since 2013  
<http://www.microsoft.com/investor/annualreports/default.aspx>
118. Annual report of Microsoft 2004:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar04/nonflash/default.html>
119. Annual report of Microsoft 2005:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar05/staticversion/index.html>
120. Annual report of Microsoft 2006  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar06/staticversion/index.html>
121. Annual report of Microsoft 2007:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar07/staticversion/index.html>
122. Annual report of Microsoft 2008:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar08/index.html>
123. Annual report of Microsoft 2009  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar09/index.html>

- 
124. Annual report of Microsoft 2010  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar10/index.html>
125. Annual report of Microsoft 2011:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar11/index.html>
126. Annual report of Microsoft 2012:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar12/index.html>
127. Annual report of Microsoft 2013:  
<http://www.microsoft.com/investor/reports/ar13/index.html>
128. Annual report of Apple 2004  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1047469-04-35975&cik=320193>
129. Annual report of Apple 2005  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1104659-05-58421&cik=320193>
130. Annual report of Apple 2006  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1104659-06-84288&cik=320193>
131. Annual report of Apple 2007  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1047469-07-9340&cik=>
132. Annual report of Apple 2008:  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1193125-08-224958&cik=>
133. Annual report of Apple 2009:  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1193125-09-214859&cik=>

- 
134. Annual report of Apple 2010:  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1193125-10-238044&cik=>
135. Annual report of Apple 2011:  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1193125-11-282113&cik=>
136. Annual report of Apple 2012:  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1193125-12-444068&cik=>
137. Annual report of Apple 2013:  
<http://investor.apple.com/secfiling.cfm?filingid=1193125-13-416534&cik=>
138. Annual report of AT&T 2005:  
[http://www.att.com/Investor/ATT\\_Annual/2005/pdf/ATT05ar\\_CompleteFinancials.pdf](http://www.att.com/Investor/ATT_Annual/2005/pdf/ATT05ar_CompleteFinancials.pdf)
139. Annual report of AT&T 2006:  
[http://www.att.com/Investor/ATT\\_Annual/2006/downloads/ATT\\_2006\\_Annual\\_Report\\_Financial.pdf](http://www.att.com/Investor/ATT_Annual/2006/downloads/ATT_2006_Annual_Report_Financial.pdf)
140. Annual report of AT&T 2007:  
[https://www.att.com/Investor/ATT\\_Annual/downloads/07\\_ATTar\\_FullFinancialAR.pdf](https://www.att.com/Investor/ATT_Annual/downloads/07_ATTar_FullFinancialAR.pdf)
141. Annual report of AT&T 2008:  
[http://www.att.com/Common/about\\_us/annual\\_report/pdfs/2008ATT\\_FullReport.pdf](http://www.att.com/Common/about_us/annual_report/pdfs/2008ATT_FullReport.pdf)

- 
142. Annual report of AT&T 2009:  
[http://www.att.com/Common/about\\_us/annual\\_report/pdfs/ATT2009\\_Full.pdf](http://www.att.com/Common/about_us/annual_report/pdfs/ATT2009_Full.pdf)
143. Annual report of AT&T 2010  
[http://www.att.com/Common/about\\_us/annual\\_report/pdfs/ATT2010\\_Full.pdf](http://www.att.com/Common/about_us/annual_report/pdfs/ATT2010_Full.pdf)
144. Annual report of AT&T 2011  
[http://www.att.com/Common/about\\_us/files/pdf/ar2011\\_annual\\_report.pdf](http://www.att.com/Common/about_us/files/pdf/ar2011_annual_report.pdf)
145. Annual report of AT&T 2012  
[http://www.att.com/Investor/ATT\\_Annual/2012/downloads/ar2012\\_annual\\_report.pdf](http://www.att.com/Investor/ATT_Annual/2012/downloads/ar2012_annual_report.pdf)
146. Annual report of AT&T 2013  
[http://www.att.com/Investor/ATT\\_Annual/2013/downloads/ar2013\\_annual\\_report.pdf](http://www.att.com/Investor/ATT_Annual/2013/downloads/ar2013_annual_report.pdf)
147. Annual report of China Mobile inc, from 2004 since 2013:  
<http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports.php>
148. Annual report of China Mobile 2004:  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2004/2004\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2004/2004_20f.pdf)
149. Annual report of China Mobile 2005  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2005/2005\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2005/2005_20f.pdf)
150. Annual report of China Mobile 2006:  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2006/2006\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2006/2006_20f.pdf)
151. Annual report of China Mobile 2007  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2007/2007\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2007/2007_20f.pdf)

- 
152. Annual report of China Mobile 2008:  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2008/2008\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2008/2008_20f.pdf)
153. Annual report of China Mobile 2009:  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2009/2009\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2009/2009_20f.pdf)
154. Annual report of China Mobile 2010:  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2010/2010\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2010/2010_20f.pdf)
155. Annual report of China Mobile 2011  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2011/2011\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2011/2011_20f.pdf)
156. Annual report of China Mobile 2012  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2012/2012\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2012/2012_20f.pdf)
157. Annual report of China Mobile 2013  
[http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2013/2013\\_20f.pdf](http://www.chinamobileltd.com/en/ir/reports/ar2013/2013_20f.pdf)
158. Annual report of Vodafone inc, from 2005 since 2014  
[http://www.vodafone.com/content/index/investors/investor\\_information/annual\\_report.html](http://www.vodafone.com/content/index/investors/investor_information/annual_report.html)
159. Annual report of Vodafone 2005:  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2005.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2005.pdf)
160. Annual report of Vodafone 2006  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2006.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2006.pdf)
161. Annual report of Vodafone 2007:  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2007.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2007.pdf)

162. Annual report of Vodafone 2008:  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2008.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2008.pdf)
163. Annual report of Vodafone 2009:  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2009.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2009.pdf)
164. Annual report of Vodafone 2010:  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2010.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2010.pdf)
165. Annual report of Vodafone 2011:  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/annual\\_report\\_accounts\\_2011.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/annual_report_accounts_2011.pdf)
166. Annual report of Vodafone 2012  
[http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual\\_reports/Vodafone\\_Annual\\_Report\\_12.pdf](http://www.vodafone.com/content/dam/vodafone/investors/annual_reports/Vodafone_Annual_Report_12.pdf)
167. Annual report of Vodafone 2013:  
[http://www.vodafone.com/content/annualreport/annual\\_report13/downloads/vodafone\\_annual\\_report\\_2013.pdf](http://www.vodafone.com/content/annualreport/annual_report13/downloads/vodafone_annual_report_2013.pdf)
168. Annual report of Vodafone 2014:  
[http://www.vodafone.com/content/annualreport/annual\\_report14/downloads/full\\_annual\\_report\\_2014.pdf](http://www.vodafone.com/content/annualreport/annual_report14/downloads/full_annual_report_2014.pdf)
169. Annual report of Cisco Systems inc, from 2004 since 2013:  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/about\\_cisco\\_annual\\_reports.html](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/about_cisco_annual_reports.html)

- 
170. Annual report of Cisco Systems 2004:  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2004/pdf/ar\\_2004\\_complete.pdf](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2004/pdf/ar_2004_complete.pdf)
171. Annual report of Cisco Systems 2005  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2005/pdf/ar\\_2005\\_complete.pdf](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2005/pdf/ar_2005_complete.pdf)
172. Annual report of Cisco Systems 2006:  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2006/pdf/ar\\_2006\\_complete.pdf](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2006/pdf/ar_2006_complete.pdf)
173. Annual report of Cisco Systems 2007:  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2007/pdf/cisco\\_ar2007\\_complete.pdf](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2007/pdf/cisco_ar2007_complete.pdf)
174. Annual report of Cisco Systems 2008:  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2008/pdf/cisco\\_ar2008\\_complete.pdf](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/downloads/annualreport/ar2008/pdf/cisco_ar2008_complete.pdf)
175. Annual report of Cisco Systems 2009:  
[http://www.cisco.com/assets/cdc\\_content\\_elements/docs/annualreports/media/2009-ar.pdf](http://www.cisco.com/assets/cdc_content_elements/docs/annualreports/media/2009-ar.pdf)
176. Annual report of Cisco Systems 2010:  
[http://www.cisco.com/assets/cdc\\_content\\_elements/docs/annualreports/media/2010-ar.pdf](http://www.cisco.com/assets/cdc_content_elements/docs/annualreports/media/2010-ar.pdf)
177. Annual report of Cisco Systems 2011  
[http://www.cisco.com/assets/cdc\\_content\\_elements/docs/annualreports/media/2011-ar.pdf](http://www.cisco.com/assets/cdc_content_elements/docs/annualreports/media/2011-ar.pdf)

- 
178. Annual report of Cisco Systems 2012  
[http://www.cisco.com/assets/cdc\\_content\\_elements/docs/annualreports/ar2012.pdf](http://www.cisco.com/assets/cdc_content_elements/docs/annualreports/ar2012.pdf)
179. Annual report of Cisco Systems 2013:  
[http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/ac19/ar2013/docs/2013\\_Annual\\_Report.pdf](http://www.cisco.com/web/about/ac49/ac20/ac19/ar2013/docs/2013_Annual_Report.pdf)
180. Annual report of Oracle 2008-09  
<http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/045657.pdf>
181. Annual report of Oracle 2009-10  
<http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/annual-report-2009-2010-163807.pdf>
182. Annual report of Oracle 2010-11  
<http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/annual-report-2010-2011-438741.pdf>
183. Annual report of Oracle 2011-12:  
<http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/annual-report-2011-2012-1713441.pdf>
184. Annual report of Oracle 2012-13:  
<http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/annual-report-2012-2013-1976460.pdf>
185. Annual report of Oracle 2013-14  
<http://www.oracle.com/us/industries/financial-services/annual-report-2013-2014-2259072.pdf>

186. Annual report of Samsung Electronics 2005:  
[http://www.samsung.com/ua/aboutsamsung/ir/financialinformation/annualreport/downloads/2005/Samsung\\_AR2005\\_e.pdf](http://www.samsung.com/ua/aboutsamsung/ir/financialinformation/annualreport/downloads/2005/Samsung_AR2005_e.pdf)
187. Annual report of Samsung Electronics 2006:  
[http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2006\\_E.pdf](http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2006_E.pdf)
188. Annual report of Samsung Electronics 2007:  
[http://www.samsung.com/us/aboutsamsung/ir/financialinformation/annualreport/downloads/2007/00\\_SEC\\_07AR\\_E\\_Full.pdf](http://www.samsung.com/us/aboutsamsung/ir/financialinformation/annualreport/downloads/2007/00_SEC_07AR_E_Full.pdf)
189. Annual report of Samsung Electronics 2008:  
[http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2008\\_E.pdf](http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2008_E.pdf)
190. Annual report of Samsung Electronics 2009:  
[http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2009\\_E.pdf](http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2009_E.pdf)
191. Annual report of Samsung Electronics 2010:  
[http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2010\\_E.pdf](http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2010_E.pdf)
192. Annual report of Samsung Electronics 2011:  
[http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2011\\_E.pdf](http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2011_E.pdf)
193. Annual report of Samsung Electronics 2012:  
[http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2012\\_E.pdf](http://www.samsung.com/common/aboutsamsung/download/companyreports/2012_E.pdf)

- 
194. Annual report of Samsung Electronics 2013:  
[http://www.samsung.com/uk/aboutsamsungfile/2013\\_Samsung\\_Annual\\_Report.pdf](http://www.samsung.com/uk/aboutsamsungfile/2013_Samsung_Annual_Report.pdf)
195. Annual report of Lenovo 2005-06  
<https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/annual-interim/2005-2006-annual-report.pdf>
196. Annual report of Lenovo 2006-07:  
<https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/annual-interim/2006-2007-annual-report.pdf>
197. Annual report of Lenovo 2007-08:  
<https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/annual-interim/2007-2008-annual-report.pdf>
198. Annual report of Lenovo 2008-09:  
[http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/e\\_099220090626a.pdf](http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/e_099220090626a.pdf)
199. Annual report of Lenovo 2009-10  
[http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/e\\_099220100628a.pdf](http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/e_099220100628a.pdf)
200. Annual report of Lenovo 2010-11  
[https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E\\_099220110620a.pdf](https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E_099220110620a.pdf)
201. Annual report of Lenovo 2011-12  
[https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E\\_099220120531d.pdf](https://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E_099220120531d.pdf)
202. Annual report of Lenovo 2012-13  
[http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E\\_099220130531d.pdf](http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E_099220130531d.pdf)
203. Annual report of Lenovo 2013-14:  
[http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E\\_099220140529a.pdf](http://www.lenovo.com/ww/lenovo/pdf/report/E_099220140529a.pdf)

- 
204. Annual report of Hewlett-Packard 2004:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2005/hp2004-10k.pdf>
205. Annual report of Hewlett-Packard 2005:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2006/05-10k.pdf>
206. Annual report of Hewlett-Packard 2006:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2007/hpq-10q2006.pdf>
207. Annual report of Hewlett-Packard 2007:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2008/fy0710k-asfiled.pdf>
208. Annual report of Hewlett-Packard 2008:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2009/hp-10k2008-filed.pdf>
209. Annual report of Hewlett-Packard 2009:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2010/6-3-hp-2009-10-k.pdf>
210. Annual report of Hewlett-Packard 2010:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2011/2010-10-k.pdf>
211. Annual report of Hewlett-Packard 2011:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2012/2011-10k.pdf>

- 
212. Annual report of Hewlett-Packard 2012:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2013/hewlettpackard-10k-20121227.pdf>
213. Annual report of Hewlett-Packard 2013:  
<http://h30261.www3.hp.com/~media/Files/H/HP-IR/documents/reports/2014/hpq-10K-2013.pdf>
214. Annual report of IBM 2004:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2004/2004\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2004/2004_ibm_annual.pdf)
215. Annual report of IBM 2005:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2005/2005\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2005/2005_ibm_annual.pdf)
216. Annual report of IBM 2006:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2006/2006\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2006/2006_ibm_annual.pdf)
217. Annual report of IBM 2007:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2007/2007\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2007/2007_ibm_annual.pdf)
218. Annual report of IBM 2008:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2008/2008\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2008/2008_ibm_annual.pdf)
219. Annual report of IBM 2009:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2009/2009\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2009/2009_ibm_annual.pdf)
220. Annual report of IBM 2010:  
[ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2010/2010\\_ibm\\_annual.pdf](ftp://public.dhe.ibm.com/annualreport/2010/2010_ibm_annual.pdf)
221. Annual report of IBM 2011:  
[http://www.ibm.com/annualreport/2011/bin/assets/2011\\_ibm\\_annual.pdf](http://www.ibm.com/annualreport/2011/bin/assets/2011_ibm_annual.pdf)
222. Annual report of IBM 2012:  
[http://www.ibm.com/annualreport/2012/bin/assets/2012\\_ibm\\_annual.pdf](http://www.ibm.com/annualreport/2012/bin/assets/2012_ibm_annual.pdf)

223. Annual report of IBM 2013:  
[http://www.ibm.com/annualreport/2013/bin/assets/2013\\_ibm\\_annual.pdf](http://www.ibm.com/annualreport/2013/bin/assets/2013_ibm_annual.pdf)
224. <http://company.nokia.com/en/investors/financial-reports/results-reports>
225. Annual report of Nokia 2004:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-04-pdf.pdf>
226. Annual report of Nokia 2005:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-05-pdf.pdf>
227. Annual report of Nokia 2006:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-06-pdf.pdf>
228. Annual report of Nokia 2007:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-07-pdf.pdf>
229. Annual report of Nokia 2008:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-08-pdf.pdf>
230. Annual report of Nokia 2009:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-09-pdf.pdf>
231. Annual report of Nokia 2010:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-10-pdf.pdf>

232. Annual report of Nokia 2011:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-11-pdf.pdf>
233. Annual report of Nokia 2012:  
<http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/form20-f-12-pdf.pdf>
234. Annual report of Nokia 2013:  
[http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/2013\\_nokia\\_full\\_form\\_20-f\\_bmk.pdf](http://company.nokia.com/sites/default/files/download/investors/2013_nokia_full_form_20-f_bmk.pdf)
235. Annual report of Dell 2005:  
<http://i.dell.com/sites/docontent/corporate/financials/en/Documents/10k-fy05.pdf>
236. Annual report of Dell 2006:  
<http://i.dell.com/sites/docontent/corporate/financials/en/Documents/10k-fy06.pdf>
237. Annual report of Dell 2007:  
<http://i.dell.com/sites/docontent/corporate/financials/en/Documents/10k-fy07.pdf>
238. Annual report of Dell 2008:  
<http://i.dell.com/sites/docontent/corporate/financials/en/Documents/10k-fy08pdf.pdf>
239. Annual report of Dell 2009:  
[http://i.dell.com/sites/docontent/corporate/secure/en/Documents/FY09\\_SECForm10K.pdf](http://i.dell.com/sites/docontent/corporate/secure/en/Documents/FY09_SECForm10K.pdf)

- 
240. Annual report of Dell 2010:  
[http://i.dell.com/sites/doccontent/corporate/secure/en/Documents/FY10\\_Form10K\\_Final.pdf](http://i.dell.com/sites/doccontent/corporate/secure/en/Documents/FY10_Form10K_Final.pdf)
241. Annual report of Dell 2011:  
[http://i.dell.com/sites/doccontent/corporate/secure/en/Documents/FY11\\_Form10K.pdf](http://i.dell.com/sites/doccontent/corporate/secure/en/Documents/FY11_Form10K.pdf)
242. Annual report of Dell 2012:  
[http://i.dell.com/sites/content/corporate/secure/en/Documents/FY12\\_Form10K.pdf](http://i.dell.com/sites/content/corporate/secure/en/Documents/FY12_Form10K.pdf)
243. Annual report of Dell 2013:  
[http://i.dell.com/sites/doccontent/corporate/secure/en/Documents/FY13\\_Form10K\\_Web.pdf](http://i.dell.com/sites/doccontent/corporate/secure/en/Documents/FY13_Form10K_Web.pdf)

---

الملاحق

---

---

**الملحق رقم 1:**

**تطور سعر الأسهام لكل من**

**مايكروسفت، أي بي أم و نوكيا، حسب بورصة الناز داك**

---

شكل رقم 1-1 يوضح تطور سعر الأسهم لشركة مايكروسفت للفترة ما بين 1993-2015



المصدر: بورصة النازداك

شكل رقم 2-1 يوضح تطور سعر الأسهم لشركة أي بي أم للفترة ما بين 1995-2015



المصدر: بورصة النازداك

شكل رقم 1-3 يوضح تطور سعر الأسهم لشركة نوكيا للفترة ما بين 1995-2011



المصدر: بورصة النازداك

---

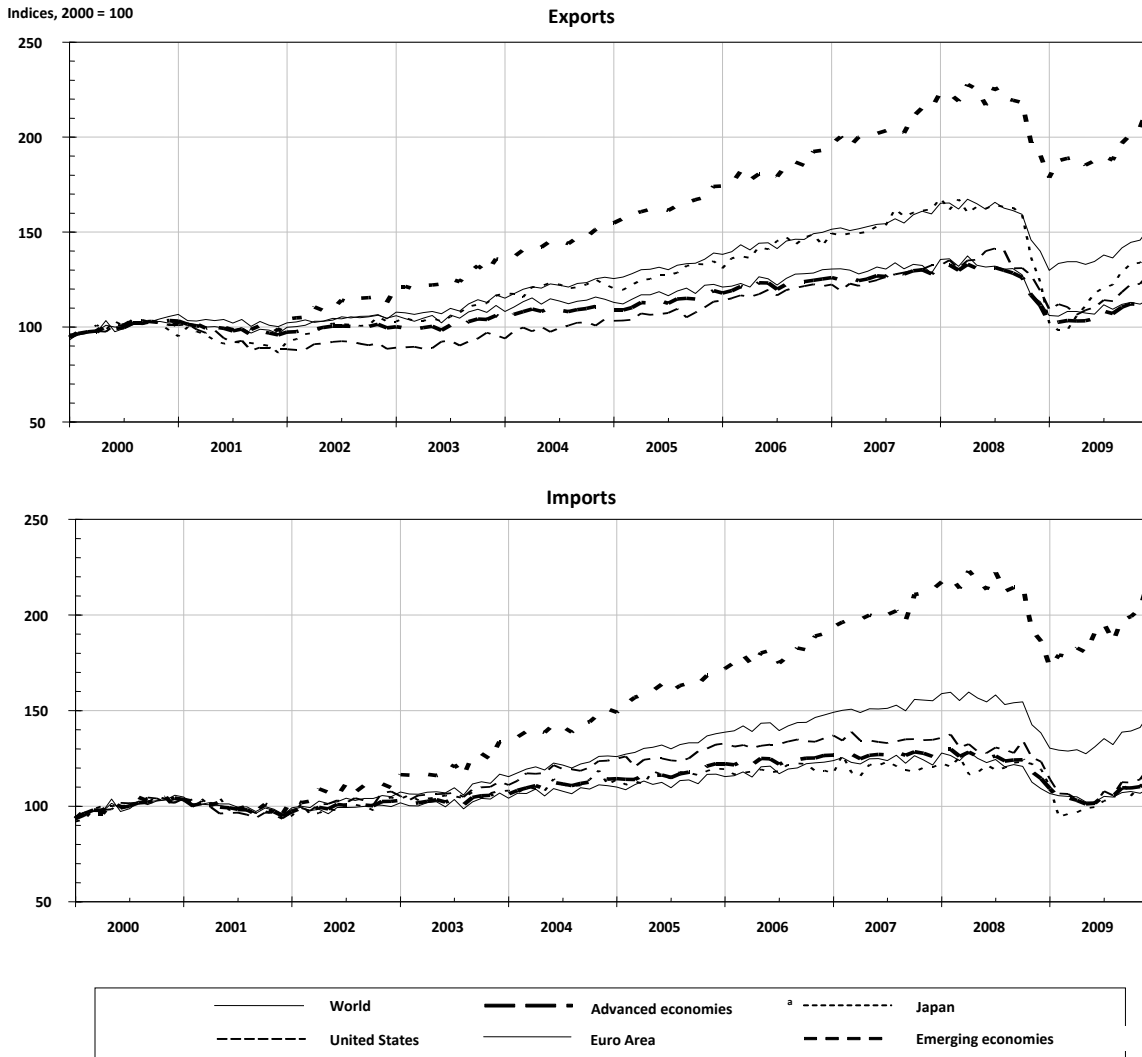
الملحق رقم 2:

حجم الصادرات والواردات الشهرية من جانفي 2000 حتى ديسمبر 2009

---

شكل يوضح حجم الصادرات والواردات الشهرية من جانفي 2000 إلى غاية ديسمبر 2009

Volume of monthly exports and imports, January 2000 - December 2009



OECD minus Turkey, Mexico, Republic of Korea, and Central European countries.

Source: CPB Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis.

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية 2009.

